المركز القومى للترجمة

جيسلا جيسلر

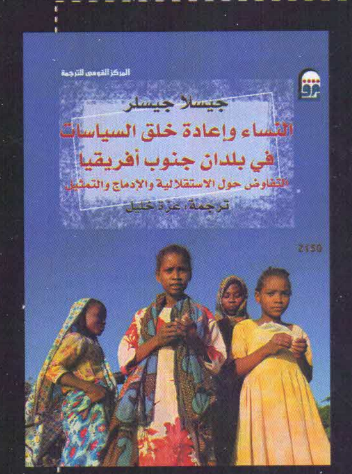
النساء وإعادة خلق السياسات في بلدان جنوب أفريقيا

التفاوض حول الاستقلالية والإدماج والتمثيل

ترجمة: عزة خليل

2150





الكتاب هو بحثٌ أجرته الكاتبة على بلدان الجنوب الأفريقي، تركز فيه بشكل أساسي على خمس بلدان؛ زامبيا وزيمبابوي وناميبيا وبوتسوانا وجنوب إفريقيا، فضلا عن مادة إضافية عن موزمبيق وتنزانيا وكينيا. ويتناول البحث ما حققته النساء لأنفسهن من دخولهن في السياسة، والأثر المتفاوت لذلك على نساء الطبقات، والمناطق الجغرافية، والأصول العرقية المختلفة، وفي نفس الوقت يوضح ما أضافته النساء بدورهن على المشهد السياسي.

تصميم الغلاف: عبدالحكيم صالح

النساء وإعادة خلق السياسات
في بلدان جنوب أفريقيا
التفاوض حول الاستقلالية والإدماج والتمثيل

المركز القومى للترجمة

تأسس فى أكتوبر 2006 تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: رشا إسماعيل

- العدد: 2150
- النساء وإعادة خلق السياسات في بلدان جنوب أفريقيا
- جيسلا جيسلر
- عزة خليل
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

WOMEN & THE REMAKING OF POLITICS IN SOUTHERN AFRICA:

Negotiating Autonomy, Incorporation & Representation

By: Gisela Geisler

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة. ت: 273545   فاكس: 27354554

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org   Tel: 27354524   Fax: 27354554

النساء وإعادة خلق السياسات

في بلدان جنوب أفريقيا

التفاوض حول الاستقلالية والإدماج والتمثيل

تـألـيـف: جيـسلا جيـسلر

تـرجمـة: عـزة خليـل



2014

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

جيسلر ، جيسلا.
النساء وإعادة خلق السياسات في بلدان جنوب أفريقيا: التفاوض حول الاستقلالية والإدماج والتمثيل/ تأليف: جيسلا جيسلر، ترجمة: عزة خليل،
القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٤
٤٢٠ ص ، ٢٤ سم
١ – المرأة في السياسة
٢ - أفريقيا – الأحوال السياسية
(أ) خليل، عزة (مترجمة)
(ب) العنوان ٣٢٠,٠٤

رقم الإيداع ٥٧٩٤ / ٢٠١٢
الترقيم الدولى : I.S.B.N – 978 – 977 – 216 – 018 - 1
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

لم تكن لي رغبة في أن أكون عضوة بمجلس الشيوخ؛ لأنني لم أعرف أساسًا ماذا يعني أن يكون المرء عضوًا في مجلس الشيوخ... وعندما عدت إلى موطني الصغير في مبومالانجا Mpumalanga حرصت على العودة إلى المدرسة التي اعتدت التدريس فيها. وقال الناس هناك: "عجبًا! إنك لم تتغيري. لماذا لا تمتلكين سيارة بورش؟" وأجبتهم: "لست في حاجة إلى سيارة بورش. أنتم يا أهلي قيمتكم عندي تعادل السيارة البورش!" أحب أن أستخدم المواصلات العامة، لأني أحب التنقل بين غيري من البشر والاستماع إلى ما يدور حولي.

ثيمبيكا جامنداما Thembeka Gamndama

عضوة مجلس الشيوخ ٢١ مارس ١٩٩٦، كيب تاون

شكر

هذا الكتاب ثمرة مساعدات قدميا أشخاص كثيرون من بلدان الجنوب الأفريقي، خلال ما يزيد على اثني عشر عامًا مضت. وأود هنا أن أعرب عن امتناني لكل هؤلاء.

بدأ الأمر كله في الثمانينيات بزامبيا؛ إذ تزايد اهتمامي بدور النساء في السياسة بينما كنت أعيش في لوساكا، حيث كنت أجد يوميًا مقالات بالصحف التابعة للحكومة، تشيد تارة "بتاجرات الأسواق" بسبب تأييدهن المخلص للحزب، وتلقي باللوم تارة أخرى على المهنيات الشابات؛ لأنهن السبب في مشاكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية. وكان هذا السيل السخيف المتدفق يوميًا من الأخبار يسلي القراء بدرجة ويزعجهم بدرجة. وأود الإعراب عن شكري لكين جود Ken Good الذي جعلني أبدأ في الاطلاع على صحف زيمبابوي "الجادة" وأقتبس مقتطفات منها، وفي استخدام الإعلام كمادة بحثية، مهما بدا ما يبثه تافهًا، وهو الأسلوب الذي تميز فيه. وبعدها، أصبحت مجموعة مقتطفات الصحف الزيمبابوية التي جمعتها في الثمانينيات المحور الأساسي لهذا الكتاب.

وهناك صديق آخر يستحق العرفان والشكر الصادقين، وهو أرن توستينسين Arne Tostensen المدير السابق لمعهد كريستيان ميشيلسين Chr. Michelsen في بيرجين، الذي شجعني على تحويل مجموعة المقتطفات التي جمعتها إلى مشروع بحثي كبير عن النساء والسياسة في بلدان جنوب أفريقيا. وقدم لي أرن مبلغًا أوليًا من المال حتى أقوم برحلة تمهيدية إلى بلدان جنوب أفريقيا، والوقت الذي استلزمه وضع مشروعات للتمويل، لم يعد فيه موضوع النساء والسياسة مجالاً بحثيًا رائجًا.

وإلى جانب هذين الوالدين، يدين هذا الكتاب بوجوده إلى عدد كبير جدًا من الأمهات والأخوات. وأود أن أشكر جميع السياسيات (أي الناشطات في العمل السياسي)، وناشطات النوع الاجتماعي، وعضوات المنظمات والحركات النسائية اللاتي سمحن لي أن أجري مقابلات معهن، إذ أشكرهن على وقتهن وحماسهن وصبرهن. كما أتوجه بالشكر إلى جميع النساء اللاتي رغم جدول أعمالهن المزدحم، اهتممن بشرح بعض القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك، ووثقن بي وتناقشن معي.

أود توجيه الشكر بوجه خاص إلى جيني شرينير Jenny Schreiner التي أشركتني في رؤاها حول ما يرتبط بدخول البرلمان من دراما على المستوى الشخصي، وتينجيوي متينسو Thejiwe Mtinso التي تحدثت معي حتى المساء حول البرلمان الذي مثل لها الاستمرار في النضال. وأشكر ماري تورك Mary Turok أيضًا حيث عرضت لي رؤيتها العميقة حول الصعود والهبوط في الحياة البرلمانية ورابطة الأخوة بين النساء (Sisterhood). وأشكر أيضًا ثيمبيكا جامنداما التي تحدثت معي من القلب حول الوحشة التي انتابتها عند تحولها من مدرسة في مدينة صغيرة إلى نائبة عن كيب تاون. وأعبر عن شكري لسيلفيا ماسيبو Sylvia Masebo التي أتاحت لي التعرف على شخصيتها الحيوية؛ وإديث ناواكوي Edith Nawakwi بسبب سعة صدرها والرحلات الشاقة التي خاضتها معي بسيارتها، وأيضا ماما كانكاسا Mama Kankassa وبيرناديت سيكانيكا Bernadette Sikanika إذ كانتا على سجيتهما، فشعرت تجاههما بالإجلال في نهاية الأمر؛ ودوركاس ماجانج Dorcas Magang لأنها لم تخجل من تسمية الأشياء بأسمائها. و أشكر أيضًا مارجريت دونجو Margaret Dongo الملهمة بشجاعتها وتفانيها، حيث لم تخش شيئا في سعيها إلى ما تعتبره مجتمعًا أفضل من وجهة نظرها، مما أدى بها وهي شابة إلى النضال كمقاتلة في معركة الاستقلال.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى جميع السياسيات اللاتي لم يحصلن أبدا على مناصب، واللاتي تقاسمت معهن انفعالاتهن وخيبة أملهن، وأتحن لي معلومات لم تُعلن من قبل في كثير من الحالات. وأشكر اللاتي احتللن مناصب، ومازلن متبنيات لوجهات نظرهن النقدية، واللاتي حصلن على مناصب وفضلن ما كن عليه من قبل وأفضين إلى بذلك، وجميع السياسيات والناشطات والموظفات الحكوميات، في البلدان التي لم تدخل ضمن إطار هذا الكتاب، واللاتي قابلتهن حينها، أو فيما بعد في سياقات مختلفة، وناقشتهن في موضوعات سياسية بصورة عابرة. حتى وإن لم أشر إليهن بصفة خاصة، فإن وجهات نظرهن أفادتني أيضًا في صياغة الكتاب.

وقد أسهم عدد ضخم من عضوات الحركات النسائية ونشيطات النوع الاجتماعي في الكتاب، فلا يمكن الإشارة إليهن جميعًا هنا، أما اللاتي وجهت إليهن الشكر رسميًا باعتبار أنني أجريت معهن مقابلات، فلا يمثلن سوى جزء صغير من اللاتي تحدثت معهن، وتناقشت معهن، واستعدنا معا بعض الحوارات القديمة، وطلبت منهن تذكر الأحداث الماضية، وراجعت على ذلك ما كان لدي من رؤية. إنهن صديقاتي وزميلاتي القديمات والجديدات، جميعهن بمثابة الأخوات، وأتمنى أن يبقين كذلك بعد أن يقرأن سطور هذا الكتاب. وأود أن أشكر بصفة خاصة سارة لونجوي Sara Longwe وجلاديس موتوكوا Gladys Mutukwa وأتاليا موليكومي Attaliah Molekomme وإلسي ألكساندر Elsie Alexander وروث مينا Ruth Meena وكثيرات غيرهن لأنهن صديقاتي منذ زمن بعيد.

وأود هنا أيضًا أن أعبر عن امتناني لما أنتجه الباحثون الذين كتبوا عن النساء والسياسة في أفريقيا، وقد استطعت مناقشة بعضهم، وأتمنى لو أتيحت لي فرصة لقاء الآخرين في المستقبل. وأتوجه بالشكر الخاص إلى جين باربارت Gane Parpart وكاثلين ستاوت Kathleen Staudt اللتين اعتمدت على

توجيهاتهما طوال عقد التسعينيات تقريبًا، وإلى إيلي ماري تريب Aili Mari Tripp التي بادرت بالتصدي للمواجهة بتنظيمها حلقات نقاش حول النساء والسياسة في اجتماعات جمعية الدراسات الأفريقية (African Studies Association) في منتصف التسعينيات. كما أتوجه بالشكر أيضًا إلى الصحفيين الذين كتبوا عن النساء في السياسة والنساء والسياسة، إناثًا وذكورًا، في أي سياق كان، وبذلك أنشئوا سجلاً تاريخيًا.

وكان بيل فريوند Bill Freund من جامعة ناتال في ديربان بجنوب أفريقيا أول قارئ للمخطوطة الكاملة للكتاب. وأقول له: أشكرك على الوقت الذي أنفقته في ذلك وعلى تشجيعك لي في وقت لم أجد فيه ناشرًا للعمل.

ومع اقتراب هذه القائمة الطويلة من نهايتها، أود توجيه شكري لمجلس البحوث النرويجي (Norwegian Research Council) من أجل التمويل السخي الذي مكنني من إتمام البحث، وإلى منحة اليوبيل الخاصة ببنك دن نورسكي (Bank's Jubileumsfond Den norske) التي مكنتني من توفير الوقت من أجل كتابة الكتاب. وبدون الاهتمام والصبر الذي أبداه جونار سوربو Gunnar Sorbo ومجلس إدراة معهد كريستيان ميشيلسين بشأن الانتهاء من هذا المشروع، الذي ربما لم يكن له أن يخرج إلى النور بعد كل شيء.

أهدي الكتاب لأهم امرأتين في حياتي، أمي جيرترود جيسلر Gertrud Geisler وأختي كلارا جود Clara Good.

مارس ٢٠٠٤ - بيرجن

جيسلا جيسلر

مقدمة

تزايدت مشاركة النساء في صناعة القرار على المستوى الوطني في بلدان كثيرة خلال التسعينيات. ففي بداية العقد، قدرت آن فيليبس Anne Phillips مشاركة النساء في البرلمانات الوطنية خارج البلدان الإسكندينافية ما بين ٢% إلى ١٠% (Phillips 1991:60) وفي ١٩٩٩ اتسع المدى الذي تتراوح فيه النسبة ما بين ١% و ٣٦%، وهكذا ضاقت الفجوة بين بلدان الشمال الأوربي، التي تقدر النسبة فيها ما بين ٣٦,٤% و ٤٢,٧%، وبقية بلدان العالم. وفيما يتعلق بمؤشرات مشاركة النساء الإقليمية، لم تكن هناك نسبة منخفضة عن مستوى عام ١٩٩٠، وهو ١٠% سوى الدول العربية التي كانت النسبة فيها (٣,٦%) (الاتحاد البرلماني الدولي ١٩٩٩).

وفي أفريقيا، رغم ما قيل في الثمانينيات عن أن النساء اخترن الانسحاب من السياسة، وأن أبنية السلطة الأبوية كانت معادية لدخول النساء في السياسة، فقد نجحن في شق طريقهن إلى معظم الميادين التي كانت مقصورة على الذكور في سرعة وإصرار مدهشين. ففي ١٩٨٧، كان متوسط نسبة النساء بين البرلمانيين في أفريقيا جنوب الصحراء ٧,١% فقط، ولم تحصل النساء على أكثر من أربعة مناصب وزارية في أي بلد، في حين لم تكن هناك وزيرات على الإطلاق في ٦٠% من البلدان (United Nations 1991:39-40). وفي ١٩٩٩ بعد مرور عشر سنوات فقط، ارتفع عدد عضوات البرلمان في بلدان جنوب الصحراء حتى وصل متوسط نسبتهن إلى جميع الأعضاء ١١,٥%. و بلغت نسبة النساء في البرلمان ٢٠% أو أكثر في أربعة بلدان أفريقية من بين ٢٣ بلدا على مستوى العالم،

جميعها من بلدان الجنوب الأفريقي (Inter-Parliamentary Union 1999). كما فاق متوسط نسبة النساء في البرلمان ومجلس الوزراء ببلدان جماعة تنمية جنوبي أفريقيا – سادك (Southern African Development Community -SADC) نظيره في سائر بلدان أفريقيا جنوب الصحراء (١٥% و ١٢% على التوالي) (Molokomme 2000). وكانت جنوب أفريقيا ثامن دولة على مستوى العالم في نسبة تمثيل النساء، إذ بلغت فيها ٣٠% بعد انتخابات ١٩٩٩، بعد بلدان الشمال الأوربي وهولندا وألمانيا (Inter-Parliamentary Union 1999).

وفوق ذلك، و"بعد عقود من الجهود التنظيمية والضغوط من أجل المساواة النوعية (gender equality)، مارستها المنظمات النسائية غير الحكومية في المنطقة"، صدر في ١٩٩٧ عن قمة سادك "إعلان النوع الاجتماعي والتنمية" وألزم الإعلان رؤساء الدول لأن يصل تمثيل النساء في صناعة القرار السياسي إلى نسبة ٣٠% على الأقل بحلول عام ٢٠٠٥؛ وبتشجيع توفير الفرص الكاملة لوصول النساء إلى الموارد المنتجة والسيطرة عليها، وإلغاء القوانين التي ما زالت تميز ضد النساء أو إصلاحها، وكذلك تعديل كل الدساتير وتغيير جميع الممارسات الاجتماعية التي تؤدي إلى التمييز، واتخاذ إجراءات عاجلة لمنع مستويات العنف المرتفعة ضد النساء والأطفال (Kethusgile and Molokomme 1999).

وربما لم يأت هذا النجاح مصادفة، إذ شهدت المنطقة مشاركة فعالة للنساء في النضال المسلح من أجل الاستقلال في التسعينيات، وأسفر ذلك عن وجود القائدات اللاتي اختلفن مع تركيز "النسوية الغربية" على خوض الحروب الشخصية ضد الرجال، أثناء عقد النساء في الأمم المتحدة. ونجحن أيضًا في لفت الانتباه (مع غيرهن من غير الأوربيات) إلى أهمية النضالات السياسية والاقتصادية التي تتصدى الدولة وتتحداها، من داخل حركات سياسية قائمة تعبر عن مصالح كل من

الرجال والنساء. ورغم ذلك، تجاهلت دول ما بعد الاستقلال في بـداياتها مطالـب النساء عمومًا، ولم تسمح لهن سوى بمساحة ضئيلة للاعتراض على السياسة التـي يصوغها الذكور بشكل عام، واعترضت النساء الأفريقيات في حماس على زعـم الحركات الديمقراطية والحكومة أنها توفر فرصًا للنساء خلال التسعينيات. وهكـذا يبدو أن غياب النساء الأفريقيات عن الحياة السياسية الرسـمية فـي الـسبعينيات والثمانينيات لم يكن قائمًا على الانسحاب من السياسة الرسمية من حيث المبدأ، كما حدث بالنسبة للنسويات الغربيات، ولكنه بدلا من ذلك كان تراجعًا مؤقتًا إلى العمل السياسي في القطاع غير الحكومي.

وتشير الأحداث التي أحاطت بعقد الأمم المتحدة للمرأة، إلى الدور البارز لغير الأوربيات، وخاصة نساء بلدان جنوب أفريقيا، في إدخال تغييرات علـى النمـوذج الذي تتبناه الحركة النسائية العالمية. وأدى هذا إلى قبول النـساء، حتـى الغربيـات، التصدي للسياسة الرسمية باعتباره إستراتيجية نسوية فعالـة. وجـاء هـذا التغيـر الأساسي في وقت كانت الغربيات يعانين فيه من انتكاسات خطيرة، إذ بـدأت "ردود الفعل العدائية" في "سحب القليل من الانتصارات الصغيرة التـي نجحـت الحركـة النسوية في تحقيقها للنساء بجهد كبير" خلال التسعينيات (Faludi 1992:12).

وهكذا نجحت التطورات التي أحاطت بعقد الأمم المتحدة للمـرأة فـي توحيـد النساء على قبول إستراتيجية مشتركة تنظر إلى استبعاد النساء من أجهزة الدولـة، أيـا كانت إيديولوجياتها ومستوى التنمية الاقتصادية بها، باعتباره سببًا في تجاهل مطـالبهن الخاصة ومنعهن من استخدام الدولة فيما يفيد أغراضهن الخاصة، مثل الضغط باتجـاه النهوض بأوضاعهن الاجتماعية والسياسية والاقتـصادية (Parpart 1989:5). وعلـى الجانب الآخر من المعادلة، عبرت الأفريقيات للمرة الأولى عن الرغبة فـي معالجـة أشكال الظلم التي تقع عليهن داخل المنزل، مثل العنف المنزلي، والاغتصاب والـصور

الأخرى من العنف المرتبط بالنوع. فعلى سبيل المثال، اعتبر العنف ضد النساء من أكثر المجالات الأولى بالاهتمام على المستوى الوطني في البلدان السبع الأعضاء في سادك في نهاية التسعينيات (kethuscgile and Molokomme 1999:2). وتحولت الأبوية المنعكسة في كافة تفاصيل المجال الخاص، وهي الفكرة التي أدت إلى نفور الأفريقيات من النسوية الغربية في الثمانينيات، إلى قضية إفريقية أيضًا، وإحدى القضايا التي أدخلت إلى مجال الدولة عبر المطالبة بطرق قانونية للتعامل معها.

ولأول مرة، جمع عقد الأمم المتحدة للمرأة بين النسويات الغربيات ونساء العالم الثالث كشريكات. وقامت لجنة الأمم المتحدة للمساواة النوعية (UN Commission for Gender Equality) بقيادة الأنشطة التي تمت خلال العقد، مع الضغوط التي مارستها النسويات من خارج اللجنة، باعتباره امتدادًا لعام المرأة العالمي بالأمم المتحدة عام ١٩٧٥. واستهدف العقد تذكير المجتمع الدولي بأن التمييز ضد النساء يتغلغل في القانون والعرف في كافة أنحاء العالم، ولهذا هناك حاجة إلى مزيد من الجهد ليس فقط من أجل "تعزيز المساواة بين الرجال والنساء ولكن أيضًا للتعريف بدور النساء الحيوي على المستوى الوطني والدولي" (Boutros-Ghali 1996:33). وجاءت موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على العقد بروح إيجاد حلول جديدة (وأفضل) للأزمة العالمية: وجاء شعار العقد "النساء والسلام والمساواة والتنمية" توثيقًا لهذا القصد.

ومع ذلك، لم تتحقق وحدة نساء الأمم المتحدة بسهولة. فأثناء مؤتمر مكسيكو سيتي عام ١٩٧٥ و كوبنهاجن عام ١٩٨٠، لم يرض كثير من غير الغربيات عن أسلوب الإمبريالية الثقافية الذي استخدمته النسويات الغربيات حينما فرضن عالمية الاضطهاد النوعي المرتبط بثقافتين الخاصة، متجاهلات اختلاف السياق التاريخي والأوضاع والأولويات. وتركز الاستياء في مكسيكو سيتي على النسويات الغربيات

اللاتي أعطين الأولوية للتفاوت بين الرجال والنساء بدلاً من الاهتمام بالتفاوت بين البلدان المتقدمة والنامية، والأعراق، والطبقات باعتبارها من القضايا المهمة. وأكدت الأفريقيات بشكل خاص على قدرتهن على خوض نضالاتهن الخاصة، واعترفن بأنهن "أرهقن من إضافة مزيد من الآمال البيضاء العظيمة"[١].

ووصلت الصراعات حول الأولويات إلى ذروتها في مؤتمر كوبنهاجن عام ١٩٨٠، عندما أصرت المشاركات الغربيات على التعامل مع قضية الختان، المنتشر في عدد من الدول الأفريقية، باعتبارها أكثر قضايا شقيقاتهن الأفريقيات إلحاحا. وعبرت الأفريقيات اللاتي ساندتهن غالبية غير الأوربيات عن غضبهن من الأسلوب المهين الذي حاولت به النسويات الغربيات "التطفل داخل سراويلهن"[٢] شاغلات أنفسهن بالحياة الجنسية الخاصة بالأفريقيات بأساليب رأينها "مهينة وعنصرية ومسيئة" (Imam 1997:17).

واتهمت النسويات الغربيات بدورهن الأفريقيات بأنهن محافظات ورجعيات: بسبب رفضهن التصديق على الحظر التام للختان فوراً[٣]، كما تعرضن بسبب إصرارهن على تناول القضايا السياسية العامة مثل العنصرية، والأبارتيد والاستعمارية و نضالات التحرر في مؤتمر مكرس إلى قضايا النساء، إلى الاتهام "بخيانة قضية المرأة" (Dolphyne 1991:xi). وتذكر المشاركة الغانية أبينا دولفين Abena Dolphyne أن اجتماع مندوبي الحكومات في كوبنهاجن تعامل مع إصرار غير الأوربيات على مناقشة القضايا السياسية العامة باعتباره أمراً " شديد التطرف"، إذ يبتعد عن "قضايا النساء" غير المقلقة، التي تركزت حينها على التكنولوجيا الملائمة، وتعاونيات النساء، وإعداد الطعام. وفسرت النسويات الغربيات محاولة انتحال المساحة المخصصة لمصالح النساء لحساب الجدل السياسي باعتبارها رجعية (Dolphyne 1991:xi).

وأشارت روث مومباتي Ruth Mompati من المؤتمر الـوطني الأفريقـي African National Congress –ANC، وهو حركة التحرير الأساسية في جنوب أفريقيا، إلى استحالة الحديث حول الشروط الأفضل لعمل النساء، وحقـوق النـساء في التعليم العالي، حتى ولو كانت أبسط المتطلبات اللازمة لهـذه الحقـوق غيـر متوفرة: "كيف يمكننا التحدث، باعتبارنا نساء من جنوب أفريقيا، عن المـساواة إذا لم ينظر لنا حتى الآن باعتبارنا بـشرا؟" (International Feminist Collective 1981:53.) (ترجمت المؤلفة المقتطف عن الدانمركية). وقالت مـاري أنجيليـك سافاني Marie-Angelic Savane المتحدثة عن جمعية النساء الأفريقيات من أجل البحـث والتنميـة (Association of African Women for Research and Development – AAWORD) التي تتسم بالراديكالية، إن نساء العـالم الثالـث تنظرن إلى "جميع القضايا على أنها قضايا نسائية" بما فيهـا العمليـات الـسياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى الفقر والحرمان والتهميش. وقالت أيضًا: إنه حتى أكثر الغربيات تقدمًا "لم تكن عقولهن متحررة من الأفكار الاستعمارية. فكن ينتقدن سلطة الرجال، بينما يمارسن السلطة، ويسئن استخدامها، إذ كان لـديهن قـوة وضـعهن كنساء غربيات" (International Feminist Collective 1981: 47).

ورغم هذا، مثل مؤتمر كوبنهاجن نقطة تحول، إذ سـاعد الحـوار بـين الغربيات وغير الغربيات على تطوير "تسوية عالمية" ربما كانت أكثر تقدمًا عن النسوية الغربية حينها. ومثل الاهتمام بما يترتب عن العوامل السياسية على حياة النساء بعدًا مهمًا في هذه العملية. وكان مفهوم التمكين (empowerment) أفضل تعبير عن ذلك، إذ أدخلته غير الأوربيات من خلال شبكة بدائل التنميـة بالنـسبة للمرأة من أجل عهد جديد– داون (Development Alternatives with Women for a New Era- DAWN) وفسرته عضواتها في سياق رؤية للعالم "تختفي منها التفاوتات القائمة على الطبقة والنوع الاجتماعي والعرق في كل بلد وبين البلـدان".

ودعت شبكة داون إلى نموذج جديد للتنمية يتضمن إعادة توزيـــع للثـــروة مـــن البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، وتحقيق وضع أكثر مساواة ومشاركة للنـــساء. وكان هذان الهدفان مترابطين بشدة فالتغييرات السياسية الأوسع لا يمكن تحقيقها بدون نفوذ سياسي للنساء وبالمثل لا يمكن زيادة تأثيرهن السياسي بدون إصـــلاح سياسي جاد. وهكذا رأت داون أن "تعريف النسوية بحيث تشمل النضال ضد كل أشكال الاضطهاد أمر مشروع وضروري أيضًا. إذ إن المساواة بين النوعيـــن في عديد من الأمثلة لا بد أن تكون مصحوبة بتغييرات على هـــذه الأصـــعدة أو غيرها". (Sen and Grown 1987:19).

واجتذب تصور تمكين النساء داخل سياق تمكين المحرومين متبنيات النسوية الغربية أيضًا، وساعدهن على تغيير نموذجها لينقل من "النسوية القائمة على فكـــرة الضحية" المنكفئة على الداخل، إلى نموذج جديد يتمثـــل فـــي "نـــسوية الـــسلطة". وحرصت هذه النسوية الجديدة على تبني الديمقراطية و"عملـــت علـــى أن تكـــون مضمنة في تعريفها لنفسها" (Wolf 1993:62,176). وبدلا من "المبالغة في إضفاء بعد شخصي على العامل السياسي، والمبالغة في إضفاء بعد سياسي علـــى العامـــل الشخصي"، أصبحت الغربيات أخيرًا قادرات على الإفلات من "جيتو" التعامل مـــع أنفسهن باعتبارهن "دخلاء"، وخطون إلى "الداخل، في المركز" سعيا إلـــى ســـلطة سياسية (لها طابع معمم) (Walter 1998:62,170).

وأقرت خطة عمل بكين عام ١٩٩٥ حاجة النساء إلى مزيد من المشاركة في صناعة القرار، وأعلنت أن توفير مداخل إلى السلطة السياسية للمرأة أمـــر أساســـي ليس "باعتباره مطلبا متعلقًا بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية فقط، ولكنه أيضًا شـــرط ضروري من أجل أخذ مصالح النساء فـــي الحـــسبان" (United Nations 1996:8, 109 ff). وركزت إستراتيجيات نيروبـــي التطلعيـــة (Nairobi Forward-Looking

(national gender عــام ١٩٨٥ علــى الآليــة النوعيــة الوطنيــة Strategies) machinery) باعتبارها إستراتيجية تسعى إلى تحقيق سلطة للنساء، وقـدمت خطــة عمل ١٩٩٥ فكرة النوع الاجتماعي باعتبارها تعميم الاهتمام بمسألة النوع - إشــاعة الاهتمام بالنوع الاجتماعي عبر المؤسسات- من أجل التغلب على التهميش.

وبالتالي دعت خطة العمل حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلــى "تحديد أهداف خاصة بإحداث زيادة كبيرة في عدد النساء داخــل عمليــة صــناعة القرار، وتطبيق الإجراءات اللازمة لتحقيقها، من أجــل الوصــول إلــى التمثيــل المتساوي في المناصب بين النساء والرجال بكل الإدارات الحكومية والعامة، ومن خلال تدخل إيجابي إذا كانت هناك ضرورة. " بما فــي ذلــك مراجعــة أنظمــة الانتخابات بغرض زيادة التمثيل السياسي. كما طالبت بأن تعمل كــل المؤســسات على "اتخاذ إجراءات التدخل الإيجابي من أجل التأسيس لإيجاد حجم مؤثر للقياديات والتنفيذيات والمديرات في مواقع صناعة القرارات الإســتراتيجية" بمــا يتــضمن محاولة إزالة العقبات التي تحول دون مشاركة النساء في صناعة القرار. وطلبــت أيضًا من الأحزاب السياسية "النظر في اتخاذ إجراءات لضمان أن تكــون النــساء قادرات على المشاركة في قيادة الأحزاب السياسية على قدم المساواة مع الرجال". وفوضت خطة العمل الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة باعتبارهــا منــسقًا مركزيًــا للسياسات، وقررت أن مثل تلك الآلية ينبغي أن توضع في "أعلى مستوى حكــومي ممكن" وأن يخصص لها موارد كافية وفرصة للتــأثير فــي "تطــوير الــسياسات الحكومية" (United Nations 1996:109-119).

وربما كانت هناك مفارقة في أن مساهمة الأفريقيــات البــارزة فــي إدخــال تغييرات على نموذج الحركة النسائية العالمية استندت إلى قتــاليتهن المــستمدة مــن مقاومتهن للهيمنة الغربية. في حين أن تلك القتالية سعت - لأول وهلة على الأقــل-

إلى الحفاظ على الأدوار نوع الاجتماعية التقليدية، بدلا من التصدي لها. وفي الحقيقة، دخلت أفريقيات كثيرات الساحة السياسية دفاعًا عن أدوارهن كأمهات. ولكن على الرغم من أن "النزعة الأمومية" (motherism)، المصطلح الذي لاقى رواجًا في جنوب أفريقيا (Wells 1993)، كانت مستندة في جوهرها إلى أسس محافظة، ولم تمل إلى مخالفة العلاقات نوع الاجتماعية القائمة، فإنها كانت نضالا نسائيًا ضد العنصرية، عمل على دفعهن إلى المجال العام. وتضمنت هذه الخطوة في حد ذاتها تحديًا للأدوار النوعية (gender roles)، ومن ثم مكنت النساء بصورة عميقة من السعي إلى الحقوق التي ترتبط بصورة إستراتيجية مع المساواة النوعية.(٤)

ورغم ذلك، ففي أكثر الحالات، لا يؤدي انخراط النساء في الحركات الوطنية ونضالات التحرر إلى تحسن ملحوظ فيما يتعلق بحقوقهن وقدرتهن على اكتساب سلطة في الدول حديثة الاستقلال. بل عوضًا عن ذلك، رفض القادة الأفارقة الوطنيون، من كل المشارب تقريبًا، ما قد يندرج تحت الأهداف النسوية، باعتباره مؤامرات إمبريالية تعمل على التفرقة، حيث تحرض النساء ضد الرجال، فيناصبنهم العداء كأن هناك "منافسات تملؤها العقد النفسية تقوم على الحسد".(٥) وفسرت حقوق النساء على أنها "تؤدي إلى انحراف النضال من أجل تحقيق التحرر الاقتصادي" (Chikwenya 1984) وإلى إرباك النساء من خلال صرف انتباههن عن "التغلب على الرأسمالية".(٦)

واختلفت النساء مع قادتهن، فلم تعارضن كثيرًا أهداف المساواة النوعية وتمكين النساء، بل عارضن التعريفات الغربية للنسوية التي نظرن إليها باعتبارها متعارضة مع "النظرة الأفريقية إلى العالم". وعرفن تلك النظرة الأفريقية بأنها "يغلب عليها التوجه نحو الأسرة" (Kolawole 1997:11). وكان المصطلح البديل "النزعة النسائية" (womanism) الذي تم تبنيه من أجل تجسيد "المشاعر الأعمق،

والفلسفة التي تمجد الجذور السوداء والمثل العليا للحياة السوداء"، وتبنت هذه الرؤية تحرر النساء والشعب الأسود، الرجال والنساء، من الهيمنة الاستعمارية والاستعمارية الجديدة (Walker 1983:xii). وشعرت النساء الأفريقيات أن النسوية الغربية تخالف الهوية الجماعية الأفريقية ، ومن ثم تجنبت النسويات الغربيات مقاربة أهداف المساواة النوعية من داخل الخطاب الثقافي الخاص بهن، ولكن الأفريقيات أكدن أيضا: "أملنا في أن ننهض باعتبارنا عرقًا، بالسمات المحددة الخاصة بنا، إزاء جميع الأعراق الأخرى، ولا يعني التقليل من شأن المشاكل الخاصة بوضع الأفريقيات المؤسف" (Thiam 1989:13) .

ولم يكن هذا سهلاً في مواجهة خلفية المواقف والمصالح الأبوية الراسخة، ولا كان في كل الأوقات يتماس بوضوح مع غالبية النساء الأفريقيات. وحتى أواخر الثمانينيات كانت كثيرات يملن إلى السعي إلى طموحاتهن الخاصة تحت لواء الأهداف الأوسع للحركات السياسية الوطنية، ومع بدايات دول ما بعد الاستعمار، كانت هناك فئات محددة من النساء مستعدات لدخول مساومات مع الأبوية، واضعات رغبتهن المباشرة في السلطة والنفوذ في المقدمة، وخلفها المصالح الأوسع لشقيقاتهن، التي بقيت في الحيز المحدود الذي كانت عليه.

ورغم ذلك، لم يكن تأثير الأفريقيات واضحًا في مؤتمرات الأمم المتحدة للمرأة فقط، ولكنهن استخدمن أيضًا الاتفاقيات والتصريحات الإستراتيجية الناتجة عنها في نواحٍ فاقت ما استطاعته شقيقاتهن الغربيات. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، عملت الناشطات من خلال "مؤتمر نهاية العقد في نيروبي" عام ١٩٨٥ على توفير فرصة ثمينة لإعادة تركيز الطاقات وبناء التحالفات عبر القارة والضغط على الحكومات. وساعد عقد المؤتمر على أرض أفريقية على دفع "إستراتيجيات نيروبي التطلعية"، وإضفاء الشرعية على مطالبة الناشطات

لحكوماتهن بالتصديق على وثائق الإستراتيجية. واتضحت أهمية ذلك بالنسبة للبلدان التي ليس بها سياسات وطنية بشأن النوع الاجتماعي، باستطاعة الناشطات الرجوع إليها. وفتحت تجهيزات مؤتمر مرور عشر سنوات على مؤتمر بكين سبلاً للضغط على رؤساء الدول من أجل الموافقة، مثلما فعلت خطة عمل بكين. ومثل إعلان جماعة تنمية جنوبي أفريقيا (SADC) حول النوع الاجتماعي عام ١٩٩٧، أحد النجاحات التي تحققت على سبيل المثال نتيجة للضغط الذي مورس بعد بكين.

وقد يرجع السبب في اختيار الأفريقيات السعي وراء قرارات عقد الأمم المتحدة بإصرار شديد وبمثل هذا النجاح، إلى أن الرسائل الأساسية التي تضمنتها القرارات عكست طموحاتهن، وخاصة ما يتعلق بالمطالبة بدور أكبر للنساء في صناعة السياسات واقتسام السلطة. وأشاد مرصد النوع الاجتماعي في جماعة تنمية جنوبي أفريقيا (SADC) في عام ١٩٩٩ بتأسيس غالبية الدول الأعضاء لآليات نوعية وطنية، وشروع عدد من البلدان في تطبيق الكوتا وسياسات التدخل الإيجابي لتمكين النساء من مباشرة صناعة القرار بأعداد أكبر، وأن عدد النساء في البرلمانات الوطنية ومجالس الوزراء والمجالس المحلية تزايد، بل تضاعف في بعض الأحيان في البلدان التي خاضت انتخابات في أواخر التسعينيات، وتحديدًا في بوتسوانا ومالي وموزمبيق وناميبيا وجنوب أفريقيا (kethuscgile and Molokomme 1999:13).

ولكن كانت هناك أيضًا بعض حالات تخالف القاعدة. ففي زيمبابوي، جاءت الانتخابات على المستوى الوطني عام ٢٠٠٠ إلى البرلمان لأول مرة بمعارضة حقيقية للفصيل الحاكم، الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي (زانو- اللجنة الوطنية) (Zimbabwe African National Union –Patriotic Front (ZANU(PF))، ولكن انخفض عدد الممثلات من ٢١ إلى ١٢ (Chinowaita 2000). وبدا تراجع

زيمبابوي واضحا، عندما حكمت المحكمة العليا بأن المكاسب التي فازت بها النساء نتيجة للقانون التقدمي الصادر بعد الاستقلال في ١٩٨٠، لا يمكن تطبيقها على النساء المتزوجات في ظل القانون العرفي، اللاتي يمثلن حتى الآن الغالبية في زيمبابوي. وبينما شهدت زامبيا ارتفاعًا في تمثيل النساء بالبرلمان، فإن عددهن تناقص في الحكومة المحلية. ورغم زيادة عدد المستعدات لخوض الانتخابات بصورة ملحوظة، لم تتبن الأحزاب السياسية غير قليل من المرشحات[٧]. وحتى في جنوب أفريقيا التي وضعتها المكاسب التي حققتها النساء بالنسبة لصناعة القرار على المستوى الوطني في الصفوف الأولى على مستوى العالم، تصاعد الاتجاه التقليدي الذي يسعى إلى وضع القيود أمام النساء في الواقع.

وصاحبت هذه الاتجاهات مشادات بين السياسيات والناشطات، وهي تعود إلى السبعينيات والثمانينيات عندما لم يكن باستطاعة النساء الانضمام إلى العمل السياسي إلا بناء على المحددات التي يضعها الرجال، حيث شاعت المساومة مع الاتجاه الأبوي واستمالته. وتصاحبت أيضًا مع حدوث تهميش للآليات الوطنية للنهوض بالمرأة واحتواء الأحزاب السياسية الحاكمة لها، بما يتضمنه هذا من إضرار بمهمتها الأساسية في تيسير الاتصال بين الحكومة والشعب. وتزامن ذلك أيضًا مع المشاكل الشخصية التي واجهتها سياسيات كثيرات فيما يتعلق بالتغلب على التوقع السائد لدى العائلات والمجتمعات المحلية حول ما ينبغي أن يكون عليه دور المرأة، وفيما يتعلق بإيجاد طريق لهن في العمليات والممارسات السياسية.

ويحاول هذا الكتاب تناول هذه النجاحات والمشاكل الخاصة ببحث الأفريقيات عن التمثيل السياسي. ويقدم رؤية مقارنة في بلدان الجنوب الأفريقي، مع تركيز خاص على زامبيا وزيمبابوي وناميبيا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا. وذلك بالإضافة إلى مادة إضافية عن موزمبيق وتنزانيا وكينيا. ويلاحظ أن دراسات

الحالة جميعها مترابطة في سياقها الجغرافي والتاريخي. وعلى الرغم من اختلاف السياقات السياسية التاريخية في بلدان الجنوب الأفريقي- حيث تتراوح من دول الحزب الواحد التقليدية إلى الاستعمار الاستيطاني والديمقراطية المستقرة ونضال الاستقلال المسلح ...إلى آخره – فإن هناك أيضًا كثيرًا من الأشياء المشتركة، وخاصة الفترات التاريخية التي اقتصرت الحركات النسائية فيها على جناح المرأة الذي يهيمن عليه الذكور، بصرف النظر عما إذا كان ذلك في إحدى الدول التي يفترض فيها الاشتراكية، أم في دول الحزب الواحد التي تتبع الاتجاه الإنساني، أم دولة ديمقراطية. وقد حاولت الحركات النسائية في الدول التي حصلت على استقلالها في فترة متأخرة، تجنب الشرك الذي وقعت فيه شقيقاتهن في المنطقة. فحينما كانت نساء زيمبابوى وناميبيا وجنوب أفريقيا في المنفى بتنزانيا وزامبيا وبوتسوانا، استوعبن المشاكل التي واجهتها الحركات النسائية هناك. كما خلق هذا أيضًا الصلات بين الحركات النسائية في بلدان جماعة تنمية جنوب أفريقيا (SADC).

وتستند مادة الكتاب على بحث أجري على فترات متقطعة خلال عشرين عامًا تقريبًا، بدأ في زامبيا في بداية الثمانينيات وانتهى في جنوب أفريقيا وناميبيا في أواخر التسعينيات. ويعتمد على المصادر الثانوية والمقابلات التي أجريتها مع السياسيات والناشطات في مجال النوع الاجتماعي بين ١٩٩٢ و ١٩٩٨ في زامبيا وزيمبابوي وبوتسوانا وناميبيا وجنوب أفريقيا. هذا بالإضافة إلى أن بعض المعلومات المقدمة هنا، والتي تم التوصل لها خلال مناهج أكثر اعتمادًا على البحث الكيفي، قد نتجت عن علاقة طويلة ببلدان بعينها. وتعتبر زامبيا، وإلى مدى أقل زيمبابوي وجنوب أفريقيا ضمن هذه الفئة. ولهذا السبب، وحيث جمعت فصول الكتاب المتنوعة بين أساليب بحثية مختلفة وغطت فترات مختلفة، فهي متباينة فيما يتعلق "بمذاقها".

وخلال الفترة الطويلة التي جمعت فيها مادة هذا الكتاب، استطعت المرور بخبرة التغيير في المواقف والنماذج ليس فقط بالنسبة للمبحوثين في دراستي ولكن أيضًا لدي أنا شخصيًا، حيث انتقلت من موقف ساخر وغاضب في الثمانينيات ممن اعتبرتهن حينها نساء "مثيرات للشفقة" داخل الأنظمة السياسية القائمة على الحزب الواحد، إلى تفهم القيود المحيطة بهن وتقدير إنجازاتهن بعد ذلك بسنوات. وهي إنجازات حققنها غالبًا عبر تكلفة شخصية عالية. وعندما بدأت إجراء المقابلات مع السياسيات عام ١٩٩٠، وجدت اهتمامًا كبيرًا بموضوعي، لأنني قدمت لهن فرصة كانت نادرة حينها، للحديث عن مشاكل كثيرة وانتصارات صغيرة. والآن، ومع تحول السياسيات إلى موضوع رائج لدى الباحثين والصحفيين والمنظمات المدنية على حد سواء، فقد حل التحفظ محل الاهتمام، بل ربما تعبر السياسيات أحيانًا عن عدم الترحيب، حيث لم تسفر كل الساعات التي خصصنها للإجابة عن كثير من الأسئلة، عن إدراك وتفهم حقيقيين للقيود التي يفرضها العمل بالسياسية على أفريقيات كثيرات. ويهدف هذا الكتاب إلى تصحيح هذه الأخطاء، حتى ولو بصورة غير مكتملة.

---

[1] اقتباس من .AAWPRD 1982: 108

[2] هذا ما قررته بارمار Parmar في: Walker and Parmar, 1993.

[3] تعرف الطهارة (clitoridectomy) أيضًا بختان الإناث (female circumcision) وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (female genital mutilation).

[4] قدمت ماكسين مولينو Maxine Molyineux عام ١٩٨٥ تصورًا عن التفرقة بين مصالح عملية مرتبطة بالنوع وأخرى إستراتيجية ، ونشرت ذلك في Caroline O. N. Moser (Moser 1993:38 ff).

[5] رئيس وزراء السنغال عبدو ضيوف عام ١٩٧٢، مأخوذًا عن Thiam 1989:12.

[6] Samora Machel. مقتبس من Roberts 1984: 183.

[7] معلومات شخصية عن مجموعة النساء الوطنية من أجل الضغط National Women's Lobby Group، لوساكا، في مايو ٢٠٠٢.

الفصل الأول

الأفريقيات في العملية السياسية والعلوم السياسية

القضايا والحقائق

بدأت النقاشات منذ الثمانينيات حول علاقة النساء بالدولة في أفريقيا – مشاركتهن فيها وانسحابهن منها. وفي ذلك الوقت، تم اكتشاف الدولة من جديد، كمفهوم داخل إطار العلوم الاجتماعية. وانتقدت النسويات هذه الدراسات الحديثة حينها؛ لأنها لم تتمكن من تناول التفاوت في انعكاس بنى الدولة وسياساتها على النساء والرجال، وتباين التأثير الذي لدى كل من الرجال والنساء حيال سلوك الدولة. وبدلاً من التركيز على قياس درجات استقلال الدولة، كما يفعل الاتجاه السائد في العلوم السياسية، طرحت النسويات دراسة العلاقة بين المجال العام والمجال الخاص داخل الدولة. واكتسب هذا المحور، الذي مثل لوقت طويل قلب الدراسات النسوية، أهمية أكبر حيث أنعشت المنظمات النسائية والآليات على مستوى الآمال في أفريقيا حول التأثير في السياسات العامة لصالح النساء، كما أثارت التساؤلات حول الطبيعة "الأبوية" للدولة التي تضر بمصالح النساء وتقمعهن .(Charton, Everett, staudt 1989:2-3)

ومع انتقاد النسويات لمنهج النساء في التنمية، الذي اقتصر على مناقشة انعكاسات التنمية على النساء، أصبحت النسويات يناقشن الآن الصلة بين الأيديولوجيات النوعية والمصالح الاقتصادية وسلطة الدولة (Staudt 1986:330). وحرصت النسويات على التحقق مما إذا كانت الدولة أبوية بالتعريف أم أن هناك

إمكانية لتسخيرها لصالح المساواة النوعية (1986:7-8). واهتممن بالطريقة التي تمت بها مؤسسة التمييز القائم النوعي واكتسابه شرعية في الأنظمة البيروقراطية والقانونية لدولة بعينها. وحفزت النتائج التي أسفر عنها عقد الأمم المتحدة للمرأة هذا الاهتمام، مع مطالبة الدولة بالتحرك لخدمة مصالح النساء. ومثل النظر إلى الدولة من زاوية بحث إمكانية استجابتها إلى مطالب النساء تحولاً في اهتمامات النظرية النسوية السابقة، ونقلاً لمحور التركيز من البحث أساسًا في الأسباب التي تمنع النساء من الحصول على نقطة انطلاق داخل الدولة، إلى تقدير " ما إذا كان فوز عدد أكبر من النساء بمناصب عامة مؤثرًا على الطبيعة الأساسية للدولة وسياساتها، وأسلوبهن في هذا التأثير" (Staudt 1989:13).

وأظهر البحث الذي يركز على الحدود البينية بين الطبقة والنوع الاجتماعي والتحول الرأسمالي في أفريقيا بصفة أولية، "أن الرأسمالية لم يكن لها التأثيرات نفسها على النساء في كل مكان"(Bujra 1989: 117)، حيث لا يمكن التفكير في الأفريقيات باعتبارهن فئة واحدة، كما لا يمكن استخدام مصطلحات محايدة – مثل "الرجال" – في التحليل النوعي الاجتماعي، مادام يعد النوع الاجتماعي مؤشرًا اجتماعيًا مهمًا. وبالتالي، بينما ينظر إلى العلاقات الطبقية على أنها تتوسط الخبرات نوع الاجتماعية، عدل النوع الاجتماعي أيضًا المواقع التي اكتسبتها النساء في الطبقات الناشئة (Robertson and Bdrger 1986: 14). وترتب على هذه الأطروحة ملاحظة ما قامت به الدول الحديثة من إضعاف نفوذ النساء وقوتهن، عبر التقسيم المصطنع للمجتمع إلى مجالين عام وخاص. ولم تدرك الدراسات حول طبيعة العلاقة بين النوعين في الدولة الاستعمارية هذه الملاحظة، واقتنعت بأن الأفريقيات كن محرومات من القوة والسلطة في المجتمعات الأفريقية السابقة على الاستعمار.

العمليات ذات الطابع نوع الاجتماعي في تشكل الدولة الاستعمارية

كتبت جين باربارت وكاثلين ستاوت في مقدمة مجموعة المقالات المهمة التي أصدرتاها تحت عنوان "النساء والدولة في أفريقيا"، أن "أفريقيا تمثل موقعًا مميزًا لدراسة تشكل الدولة، حيث لم يصبح شكلها المستمد من أوربا قائمًا إلا منذ قرن فقط" وأدى هذا بأفريقيا، من وجهة نظر الكاتبتين، إلى أن تكون "موقعًا أساسيًا" لاستيضاح ما إذا كانت الصراعات نوع الاجتماعية تساعد في تشكيل سمات الدولة" (Parpart and Staudt 1989:7).

ولكن حتى يمكن تقدير طبيعة الصراعات النوعية التي تصاعدت في الصدام بين المجتمعات الأفريقية السابقة على الاستعمار والدول الاستعمارية، يجب معرفة بعض النقاط المرجعية عن العلاقات بين النوعين في الفترة السابقة على الاستعمار. وعلى الرغم من أن ما قدمته الأدبيات من دلائل عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنساء في الفترة السابقة على الاستعمار ما زال شحيحًا (Parpart 1988: 208- 210; Staudt 1987:195; Mikell 1997a :10)؛ فإنها كانت قابلة لتفسيرات متضاربة. على سبيل المثال:

"... بينما وضعت بعض المجتمعات الأفريقية السابقة على الاستعمار قيودًا شديدة على التأثير السياسي والاقتصادي للنساء، منحتهن مجتمعات أخرى كثيرة أدوارًا سياسية واضحة المعالم ومقبولة، فأتاحت لهن ممارسة تأثير بصرف النظر عن كونهن لا يمتلكن سوى حد أدنى من السلطة" (Parpart 1989: 210).

وإلى جانب ذلك، بينما كانت الجهود المبذولة في إعادة كتابة تاريخ الأفريقيات، تحاول توثيق وجود زعيمات تقليديات وزعيمات للحركات الطقوسية والمسيحية ، إلا أنها "مالت إلى تمجيد الأدوار الفردية للمرأة الأفريقية بدون تحليل

مفصل للأوضاع التاريخية التي عشن في ظلهـــا" (Becker 1998: 259). ومالـــت مثل تلك الروايات إلى تعميم المستوى العالي للحالات الاســتثنائية علـــى غالبيـــة النساء، اللاتي من المفترض أن لديهن سلطة ونفوذا سياسيا أقل.

وطرحت جين فرانسوا بايارت Jean-Francois Bayart وجهة نظر مختلفة، إذ رأت أن "الشباب" و"النساء" يمثلان "بامتياز، فئتين أقل أهمية فـــي المجتمعـــات الأفريقية السابقة على الاستعمار" وأن ذلك "ناشئ عن علاقات الإنتاج الاقتـــصادية، والعلاقات القانونية، والخصوصيات الثقافية بالطبع". وعلى الرغم من تأسس هاتين الفئتين اجتماعيا بناء على اختلافات بيولوجية أكثر مـــن أي شـــيء آخـــر، فـــإن عضوات "الأرستقراطية الأنثوية" قادرات على المشاركة في أنظمة السلطة والتمتع بالامتيازات، بينما كان يخشى من بعض نساء الفئات الاجتماعيـــة الـــدنيا بـــسبب "شعوذتهن"– ووفقًا لبايارت "جزء محدود في الاتجاه العكسي من عالم غير مرئـــي لا يؤثر في الاتجاه المهيمن" (Bayart 1993:122-113).

وطرحت جويندولين ميكيل Gwendolyn Mikell بعد ذلك أن المجتمعـــات الأفريقية التقليدية قامت وفق النموذج المشترك (Corporate) الذي "يعترف بـــأن الأفراد جزء من علاقات اعتماد متبادل عديدة بين البـــشر" ويقـــوم علـــى خدمـــة المحافظة على "تآلف الجماعة الاجتماعية ورفاهيتها أكثر مما يعني بتحقيـــق ذلـــك للأفراد" (Mikell 1997:10). وفي المجتمع الأفريقي القائم علـــى هـــذا المـــشترك القرابي ظل عالم السياسة غير واضح الملامح، حيث يستمد حق المشاركة السياسية من العلاقة العضوية في الوحدات القرابية. ولم تكن النساء مـــستبعدات مـــن هـــذه العملية ويمكنهن، نظريا على الأقل، الصعود إلى مناصب القيادة السياسية (Mikell 1997:17). وأسعد الاعتراف بالقائدات الأفريقيات التقليديات معلقـــات أخريـــات، ولكنهن عرفن المجتمعات التقليدية بوضوح باعتبارها "في خلاف مع نفسها حول ما

ينبغي فعله بالضبط بالنسبة للنساء" حيث كان الوضع في ذلك الوقت مثلما هو اليوم، وهو أن "حق المرأة الوحيد، ألا يكون لها حقوق. وليس لديها أي نفوذ حقيقي، بل نفوذ زائف فقط" (Thiam 1989:13).

وأيًا كان مستوى ومدى الاستقلال والنفوذ والسلطة الذي حققته الأفريقيات في مجتمعات الفترة السابقة على الاستعمار، في وجود أساس اقتصادي أو حضور سياسي، فقد تغير ما كان قائمًا نتيجة تغلغل الدولة الاستعمارية والرأسمالية في أنماط الإنتاج القائمة على القرابة. وعمل الاستعمار على تعميق وترسيخ وإعادة فرض ثنائيات العام/الخاص وخلق المزيد منها. وأخرج ذلك الأفريقيات من الميدان العام وحصر حضورهن المادي في المجال الأسري الذي أنشأه الغرب، أو المجال الخاص.

و أيد ما شهدته الثمانينيات، أن الأفكار الاستعمارية، التي نشرتها أوربا حول المساحات المخصصة لكل من الذكر والأنثى، كانت تعني تجاهل غلبة النساء على الإنتاج لصالح الرجال الأفريقيين، الذين صاروا الهدف فيما يتعلق بتحسين تقنيات الإنتاج الزراعي والمحاصيل النقدية. وكان في ذلك مفارقة حيث كان انخراط الرجال في الإنتاج الزراعي في الأصل من أجل التخفيف عن النساء المثقلة بالأعباء، حتى يتمكن من تكريس أنفسهن لأسرهن وهكذا يصبحن "زوجات أصيلات" بالمعنى الأوربي لذلك. وكان التدريب الذي سحب النساء إلى أنشطة الحرف المنزلية مؤكدًا لهذا القصد. وعلى العكس من ذلك دفعت السياسات الاستعمارية، المتمثلة في فرض الضرائب، الرجال إلى العمل بأجر، وحبذت أيضًا ملكية الرجال للأرض ووسائل الإنتاج في القطاع الزراعي ضد مصلحة النساء المنتجات، كما تجاهلتهن فيما يتعلق بتوفير القروض والخدمات المعاونة (staudt 1989:75).

وكان معنى هذه العمليات أن الرجال الأفارقة صار بإمكانهم مد نفوذهم على النساء اللاتي فقدن تدريجيًا وبصورة متزايدة استحقاقاتهن المتعلقة بالأرض والتحكم

فيما يتم إنتاجه، وما يقمن به من عمل أيضًا، حيث عملن في حقول المحاصيل النقدية الخاصة بأزواجهن أو أقاربهن باعتبار أنهن يقدمن عمل عائلي غير مدفوع الأجر. وتكمن مفارقة في أن ذلك كان يعني أنه بينما زادت أهمية النساء في الإنتاج، قلت سيطرتهن: وعززت أيديولوجية اعتبار المجال المنزلي المكان الحقيقي للنساء من فقدانهن القدرة على السيطرة. وكان "تحويل الأفريقيات إلى ربات بيوت" الخطوة الأولى لاستغلال عملهن باعتباره عملا للأسرة غير مدفوع الأجر وغير منظور. وبالنسبة لماريا ميس Maria Mies التي طورت المفهوم مع زملاء في ألمانيا في بداية الثمانينيات :

"... أدت خدعة اعتبار النساء ربات بيوت بالأساس (...) إلى جعل جزء كبير من العمل خاضعًا للاستغلال، والاستغلال المفرط، في السوق العالمي غير المرئي؛ وبررت الأجور المنخفضة؛ ومنعت النساء من التنظيم؛ واستبقتهن معزولات؛ وصرفت انتباههن إلى تصورات جنسية وذكورية عن المرأة، تحديدًا ربة المنزل "الحقيقية" التي تحتاج إلى دعم الرجل، وهذا الأمر لم يغب عن ملاحظة غالبية النساء فحسب، بل كان له أثر تدميري أيضًا فيما يتعلق بتحرر النساء (Mies 1986)"[١].

وفسرت المقاربة النسوية الماركسية، التي تميل إلى الماركسية الفرنسية، استغلال عمل النساء في الإنتاج وإعادة الإنتاج باعتباره شرطا مسبقا لازما للتراكم الرأسمالي في المستعمرات. وهكذا، كان خط النسب أو نمط الإنتاج المنزلي بما يتضمنه من استغلال لعمل النساء، بمثابة إعادة إنتاج لنمط الإنتاج الرأسمالي الذي ساد في ظل الاستعمار. وكان للإدارات الاستعمارية مصلحة في سير الأمور على هذا النحو حيث تزداد السيطرة على الأفريقيات، وتطابقت هذه المصلحة مع مصلحة الرجال الأفارقة. وحاول كبار السن في الريف الاحتفاظ بالنساء في

المناطق الريفية حتى يمثلن إغراءً للعمال الشباب المهاجرين كي يعودوا مع أموالهم وسلعهم التي يجلبونها معهم إلى القرية، وكانت الإدارات الاستعمارية راغبة أيضًا في إبقاء النساء في المناطق الريفية من أجل تخفيض تكلفة العمل المهاجر وضمان مرونته. وأثبتت قوانين الزواج إنها أكثر الأساليب فاعلية لممارسة السيطرة على كل من النساء والرجال الشباب.

وأدى التدوين الذي أجرته المحاكم التي تديرها بريطانيا باعتباره قانونًا عرفيا، في جنوب أفريقيا على سبيل المثال، إلى خلق المنبر الذي يمكن كبار السن الريفيين من طرح تصوراتهم المبنية على "التقاليد"، الأمر الذي عمل على توافق مصالحهم الخاصة مع مصالح الإدارة الاستعمارية. وتطور تدوين القوانين الأفريقية العرفية الحقيقية والمصطنعة إلى ما وصفته مارتين شانوك Martin Chanock عن حق بأنه كان "أكثر الأساليب فاعلية لجعل الرجال الأفارقة قادرين على مد تأثيرهم ونفوذهم في السياسة الاستعمارية " (Chanock 1985)، وكان لتسجيل الزواج والطلاق والقيمة الكبيرة المدفوعة عند الزواج (لوبولا)، وتفضيل الخط الأبوي على الخط الأمومي في قواعد الميراث، مساهمة كبيرة في إضعاف قدرة النساء على اتخاذ القرار فيما يتعلق بحياتهن[٢].

ولكن الأمور لم تسر وفقًا لخط مستقيم، أو عملية غير قابلة للنقض، إذ استطاعت الأفريقيات في فترات، وخاصة اللاتي تمكن من تدبير أمر الإقامة في المناطق الحضرية، عكس اتجاه الأبوية الاستعمارية من أجل تحقيق مزايا لأنفسهن[٣]. وهكذا لم يكن بمعنى ما ألعوبة سلبية في الصراعات الأبوية التي تشن عليهن. نعم، حتى إنهن وفقًا لما قالته بايارت، "اندفعن إلى ساحة الحداثة الأفريقية، تاركات بصماتهن"، عاملات على عكس اتجاه "تغيير الاستعمار للموازين في صالحين من أجل تعزيز نضالهن الموروث ضد كبار السن بما لهم من وضع

اجتماعي"، وحيث كانت أنشطتهن "فردية دائمًا أكثر منها جماعية"، لم ينجحن في أن يصبحن ثوريات (Bayart 1993:113).

وخلقت الإدارات الاستعمارية في كثير من الأحيان مساحات جديدة للنساء على نحو غير متعمد- ففي شمالي روديسيا على سبيل المثال، أدخلت المحكمة البريطانية مادة متعلقة بإدانة أحد الطرفين بالإثم ضمن إجراءات الطلاق، وعملت تلك المادة بفاعلية على إضفاء المساواة على قانون الطلاق في بداية عشرينيات القرن العشرين، على نحو اقترب من تأثيرها في إنجلترا في ذلك الوقت. وأتاح هذا للأفريقيات حرية جديدة غير مقصودة إذ صرن قادرات على رفع قضية للحصول على الطلاق بالاستناد إلى "الأسس العرفية للطلاق". وفوق هذا، وعلى عكس المفاهيم الأفريقية التي تتعامل مع الزنا باعتباره مجرد مسألة متعلقة بالتعويض المالي، كانت القواعد الأخلاقية البريطانية تتضمن أن الزانيات فاسقات وغير مرغوب فيهن تمامًا من "مالكيهن"(٤). ولم يستطع الرجال الأفارقة فهم قضايا الطلاق التي رفعتها النساء بناء على ذلك حيث "يسمح للزانيات بحرية غير معروفة تقليديًا في ترك أزواجهن" (Chanock 1983:64). واعتبر ذلك حرية لأنه يسر حركة الأفريقيات إلى أزواج أفضل حالاً من أجل توفير حاجاتهن، وقوى ذلك فرصهن للبقاء في المناطق الحضرية بدرجة كبيرة.

وحتى عندما فرضت السلطة الأبوية والاستعمارية نفسها من جديد مع إعادة تأسيس "المحاكم الأهلية" في المناطق الريفية والحضرية على السواء، نجحت النساء في تدبير أمر بقائهن بالمناطق الحضرية اعتمادًا على الدعارة وتخمير البيرة. وعندما قصرت الدولة تخمير البيرة على نفسها فقط، في محاولة لزيادة مصدر دخل البلدية من صالات البيرة الرسمية، وللسيطرة على العمال في عدد من المراكز الحضرية الأفريقية الشرقية الجنوبية منذ الثلاثينيات فصاعدًا، نظمت

النساء احتجاجات ورابطن أمام صالات البيرة التابعة للبلدية(٤). وفي عام ١٩٥٤ على سبيل المثال، احتجت ٢٠٠٠ سيدة في لوساكا ضد حظر البلدية تخمير البيرة في المنازل بزامبيا (Hansen 1d984L 228; Schuster 1997:143 ff). وفي مدينتي ديربان وراند في جنوب أفريقيا، احتجت النساء ضد صالات البيرة التابعة للبلدية وحظر تخمير البيرة في المنازل منذ ١٩٢٨ وحتى الثلاثينيات، وأسفر ذلك في كثير من الأحيان عن صدامات عنيفة مع الشرطة. وكثيرًا ما كانت تلك الاحتجاجات نقطة البداية للنشاط السياسي للنساء (Walker 1982:53).

وبالطبع، صاغ الوضع الطبقي أيضًا ردود فعل النساء الحضريات على التعدي الاستعماري اقتصاديا على أساليبهن في تدبير المعيشة. ففي كوبربليت في زامبيا، حاولت زوجات عمال المناجم الأفارقة الرحل، الإبقاء على استقرار زيجاتهن وفرض مزيد من الاعتراف بها. ولجأن إلى المحاكم الاستعمارية لحث أزواجهن على زيادة ما يعطونهن من مال لمصروفات المنزل، ومنعهم من استخدام العنف الجسدي أيضا. وأدركت زوجات عمال المناجم أيضًا أن زيادة الأجر ربّما ترفع مستوى حياتهن، وأيدن بحماس نضال الرجال من أجل أجور أعلى. ولهذا ففي إحدى الفترات شاركت الحضريات في اجتماعات النقابة، وسرن بانتظام في صفوف أثناء الإضرابات، ونظمن مسائل توفير الطعام للرجال المضربين. وفي تقدير جين باربارت بدت النساء أكثر جدية والتزامًا بالنضال العمالي من أزواجهن (Walker 1982: 155). واستمر تأثير النساء وقضاياهن على نقابة عمال المناجم الأفارقة خلال الأربعينيات والخمسينيات، وواصلت النساء دعمهن للإضرابات عامي ١٩٥٥و ١٩٥٦ (Parpart 1986).

وحاولت الريفيات أيضًا مقاومة الاعتداءات الأبوية والاستعمارية على حقوقهن، ولكنهن فشلن فيما عدا استثناءات قليلة مؤقتة. فعلى سبيل المثال، لم تؤدي

الأنشطة الاحتجاجية لنساء تونجا Tonga ضد إنتاج المحاصيل النقدية، التي يسيطر عليها الرجال، إلى أي نتيجة. ووصفت ماودي شيمواي مونتيمبا Maude Shimwaayi Muntemba كيف عبرت نساء تونجا عن استيائهن بالتوقف عن تقديم عملهن في حقول أزواجهن أثناء ذروة العمل، عن طريق العودة إلى أقاربهن من ناحية الأم عندما يأتي وقت حصاد حقول أزواجهن. وأعطى هذا التكتيك للنساء راحة مؤقتة في مواجهة أزواجهن ورغبتهم في عدم إشراكهن في النتائج التي يحققها إنتاج المحاصيل النقدية، ولكنهن لم يتمكن من حل مشاكلهن بشكل دائم. وكان الرجال يقاضون زوجاتهم أو يطلقونهن إذا ما صار الانسحاب عن العمل إستراتيجية متكررة، فيعيد الطلاق النساء مرة أخرى إلى أقاربهن من ناحية الأم، حيث يواجهن مشاكل العازبات. وعانت النساء المتزوجات والعازبات على السواء من تشتت الإنتاج، حيث يعتمدن أكثر على أزواجهن لأنهم يقاسمونهن المعارف الزراعية والمكاسب، وعلى الأقارب من ناحية الأم لأنهم يوفرون لهن قوة عمل الذكور والتكنولوجيا (Muntemba 1982:100).

وحدت تصرفات الدولة الاستعمارية على هذا النحو من قوة النساء الاقتصادية في المناطق الحضرية والريفية على السواء. إذ ازداد عمل النساء في هذه العمليات، بينما تقلصت في الوقت نفسه سيطرتهن على وسائل الإنتاج. وأدت أيضًا الفكرة الاستعمارية الخاصة باعتبار الرجل الفاعل الوحيد في المجال العام إلى مزيد من تقليص فرص دخول النساء إلى المواقع السياسية وشبه السياسية (Johnson – Odim and Mba 1997 L 68; Okonjo 1983). وفي بلدان أفريقيا الجنوبية على سبيل المثال، التي قد توضع النساء بها في موقع الرئاسة والزعامة في حالات استثنائية، سد التفضيل الاستعماري للحضور الذكوري في مثل هذه المواقع، أي سبيل كان قائمًا من قبل. وفي زيمبابوي، حيث كانت تتوفر فرص دخول النساء إلى الحياة العامة عبر الأدوار الدينية، مثل دورهن المهم كوسيطات

روحانيات، وكان يظهر كعامل أساسي في التوسط في النزاعات المحلية، حيث اكتسبت النساء شخصيات ذات نفوذ في أوضاع الكوارث الطبيعية، فقدت هذه الأدوار طابعها السياسي من خلال الفصل القاطع بين المجالات السياسية والدينية (Schmidt 1992L91). وفي بلدان جنوبي أفريقيا، ظل عديد من النساء يعتمدن على نحو أو آخر على الرجال، تلك التبعية التي حدت إستراتيجيتهن في النضالات الفردية من أجل البقاء. كما قمعت أيضًا المنظمات النسائية الرسمية أو فعلهن المشترك، حيث إن هويتهن "ظلت متصلة بالرجال ما دام لا يستطعن مساعدة أنفسهن" (Parpart 1986: 156).

وهكذا اشتركت الدولة الاستعمارية بفاعلية في خلق فروق جديدة بين النوعين، وإعادة تدعيم الأشكال الأصلية للانقسام الفئوي. ولأن الانقسام كان انقسامًا تراتبيا، فقد خُص الرجال بالسلطة والقيمة وصار موقع النساء ثانويًا بالنسبة لهم. و"غُرست حكومة الذكور في ظل الاستعمار، وأُفرِغت معظم قضايا النساء من مضمونها السياسي بجعلها في المجال الخاص"، وترسخ ذلك في السياسة الوطنية منذ ذلك الحين فصاعدًا في الدول الأفريقية الحديثة. وتقول ستاوت وآخرون: إن هذه العملية ترسخت أكثر من خلال واقع تقاطع السياسة الطبقية مع قضايا النوع الاجتماعي. وهكذا مالت السياسيات، إذا ما وُجدن وفي كل أوقات وجودهن، إلى السعي وراء مصالح الطبقة التي ينتمين إليها فقط، أو دافعن داخل المجال السياسي الرسمي عن ترجمة محايدة سياسيًا لمصالح وأهداف النساء كما يحددها الرجال.

أشكال استمرار النوع الاجتماعي في النضالات الوطنية

اجتاحت الحركات الوطنية في الخمسينيات والستينيات البلدان الأفريقية. وفي البداية، كانت هناك مجموعة من "الثورات" غير العنيفة نسبيًا، حدثت بشكل أساسي

في غرب أفريقيا في نهاية الخمسينيات، وتبعتها عمليات انفصال في عدد من البلدان في الشرق بصورة غير عنيفة أيضًا، ثم بلدان وسط وجنوبي أفريقيا في الستينيات. وكانت زامبيا وبوتسوانا، وسوف ننتقل إليهما بعد قليل، جزءًا من هذه الموجة من الدول المستقلة التي تم تأسيسها. وجاءت المجموعة الثانية من الحركات الوطنية في "المستعمرات الاستيطانية"، التي تضمنت كينيا والجزائر، وزيمبابوي التي استقلت أخيرًا عام ١٩٨٠، وسوف نأتي إليها أيضًا فيما يلي. وفي الوقت نفسه، كانت هناك حركات تحرير اشتراكية وماركسية لينينية أكثر اتسامًا بالوعي الذاتي، قادت حروب تحرير طويلة في المستعمرات البرتغالية السابقة، وبالتحديد غينيا بيساو وأنجولا وموزمبيق. وفي آخر النضالات المسلحة من أجل الاستقلال، كانت الحرب ضد عدو داخلي، واستمرت في ناميبيا وجنوب أفريقيا حتى أسست الغالبية السوداء حكمهما في ١٩٩٠ و ١٩٩٤ على التوالي.

واهتمت الأدبيات المتبنية للاتجاه المنادي بالدولة في الثمانينيات، بالطبيعة النوعية للدولة الاستعمارية، ولم تعط نسبيًا اهتمامًا كبيرًا لعلاقة الأفريقيات بالحركات الوطنية والدور الذي يفترض أنهن لعبنه فيها، وكانت بعيدة عن الإشارة إلى أن الدول الحديثة، بما فيها الدول الاشتراكية- الأكثر وعيًا بالنوع الاجتماعي، واصلت ما قام به الاستعمار لإضعاف قوة النساء وعملت على ترسيخه (Staudt 1987: 202-203, 206; Parpart and Staudt 1989: 9-10). وهكذا فإن النشاط السياسي للنساء وتاريخهن "اختفى في العملية التراكمية وفقًا لما كتب من روايات متعاقبة، تدعم كل منها سابقتها وترجع صدى الصمت الوارد فيها" (Geiger 1997:10).

ونظمت مجموعة ضغط نسوية ماركسية أرثوذكسية عملية كتابة أدبيات مختلفة تمامًا، إذ أعادت عضواتها النظر إلى الأبعاد النوعية في نضالات التحرر في المستعمرات البرتغالية في زيمبابوي وناميبيا و جنوب أفريقيا. ففي جنوب

أفريقيا صار النضال ضد الأبارتيد ومساهمة النساء فيه واحدًا من الموضوعات التي تناولتها مجموعة كبيرة من الأعمال الأكاديمية والسير الذاتية، بدءًا من الثمانينيات فصاعدًا (Walker 1982; Rusell 1989'; Wells 1993). وفي زيمبابوي وناميبيا، ظهرت مؤخرًا فقط روايات من الداخل لنساء انخرطن في نضال التحرير، وتحليلات حول هذا الانخراط، وكانت جزءًا من العملية التي استهدفت التماشي مع واقع نضال التحرر الذي جاوز الحدود إلى ما يقرب من التصوير الأسطوري (Staunton 1990; Namhila 1997; Shikola 1998). وكتب في تنزانيا ما يشبه مثل هذا " الاستدعاء للماضي المسكوت عنه" (Geiger 1997:10)[٦].

وكانت مشاركة النساء في الحركات الوطنية، حتى أواخر الثمانينيات، تتم إلى حد كبير وفقًا للشروط التي وضعها الرجال، وإن كانت هناك استثناءات مهمة. ومع ذلك، كان للنساء في عديد من البلدان فضل في كونهن قوة محركة رئيسية تحث الرجال وتأخذ المبادرات، مما أدهش الرجال، ودفعهم في بعض الأحيان إلى تهدئة راديكالية النساء (Geiger 1997: 80, 82; Baard 1986:38).

ورغم ذلك، ففي كل مكان تقريبًا كانت مصالح النساء الخاصة خاضعة للتوجهات الوطنية. وربما لم يكن هذا ظاهرًا ولا مهمًا في البداية، حيث كان رفض النساء للحكم الاستعماري سببًا في تحفيزهن على الالتحاق بالحركات الوطنية، حتى ولو عملت خبرتهن الخاصة على تشكيل خبرتهن عن الاستعمار بصورة مختلفة عن الرجال. وعندما كان يتم تناول مصالح النساء، أُثيرت داخل خطاب صادر عن الذكور حول الحياة المنزلية للنساء. ففي جنوب أفريقيا وزامبيا وتنجانيقا، نشطت النساء في الدفاع عن "الأمومة". حتى في الحالات التي أتيح للنساء فيها التواجد في ميادين الحرب الخاصة بالرجال بشكل قاطع، كأن يشاركن في القتال كمقاتلات،

انتهى الأمر في الغالب بمهمات متناغمة مع دورهن المنزلي المفترض، من خلال تنحيتهن إلى مهام مثل مد الرجال بمجموعة من الخدمات المعاونة. وفيما بعد ذلك انتهت مساهمة النساء السياسية في نضالات وطنية عديدة إلى الأجنحة النسوية، حيث همشت مصالح النساء الخاصة ونزعت عنها الصفة السياسية.

ولم تستطع الخروج على هذا النموذج سوى جنوب أفريقيا في الثمانينيات. وكان الحافز إلى ذلك بلا شك في الخبرات السلبية لشقيقاتهن في موزنبيق وزيمبابوي وناميبيا فيما بعد، كما ساعد على ذلك واقع أن المساواة النوعية والتمثيل السياسي صارا حينها من المفاهيم الأكثر قبولا بصفة عامة، حيث تدعمهما الأمم المتحدة.

استمالتهن أو إبعادهن

النساء ودول ما بعد الاستعمار في بدايتها

ظهرت دول ما بعد الاستعمار الأفريقية منذ الخمسينيات وما بعدها، وكررت السياسات الاستعمارية المتعلقة بالعلاقة بين النوعين ورسختها، ونكثت وعود مساواة النساء التي قطعتها حركات التحرير ونادت بها عندما كانت لا تزال في طريق النضال من أجل الاستقلال. وبصرف النظر عن الأسس الأيديولوجية للحركات الوطنية، وعن طبيعة الدولة المستقلة، لم يعد لمصالح النساء والمساواة النوعية موقع محوري بها. ومن غانا إلى زيمبابوي اللتين حصلتا على استقلالهما عامي ١٩٥٧ و ١٩٨٠ على التوالي، لم تمثل النساء في المجالس التشريعية والمستويات الحزبية والمواقع الحكومية، ولكن عوضا عن ذلك ارتدين ألوان الحزب، وغنين ورقصن مع أناشيد تمجيد الزعماء الرجال، وجمعن الأموال والدعم.

وفي غانا، اعتراف الزعيم كوامي نكروما بالمشاركة الأساسية للنساء في النضال ضد الاستعمار، بالاحتفاظ لهن بعشرة مقاعد في الجمعية الوطنية. ولكن فيما عدا ذلك، وصفت مشاركتهن في حزب نكروما "حزب مؤتمر الشعب" (Convention People's Party-CCP) بأنها تمثلت أساسًا في "أناشيد التمجيد والرقص أثناء الاجتماعات الحاشدة". وتضمن ذلك أن عضوات المجلس الوطني للمرأة في غانا (National Council of Ghana Women) التابع لحزب مؤتمر الشعب كن "يفرشن البسط على الأرض من أجل موظفي الحزب ليمروا عليها عند الاجتماعات الحاشدة، ويتحرشن بمعارضي الحزب وسياساته" (Tsikata 1997: 393). وفي زامبيا، أسس كينيث كاوندا "كتيبة المرأة" (Women's Brigade) باعتبارها مساعدًا لحزبه "حزب الاستقلال الوطني الموحد" (يونيب) (United National Independence Part – UNIP). ووفقًا لإلسا شوستر Ilsa Schuster "أسس الرجال الكتيبة، ووجهوا تنظيمها وسياساتها وأنشطتها وعينوا المسئولات فيها" إلى حد أنه كان يقال عنها إنها "أمر خاص بكل الرجال". وكان الرجال يقررون متى يعقد الاجتماع وأين وماذا تناقش العضوات فيه (Schuster 1993:17). وكانت نساء الكتيبة يرتدين ألوان الحزب ويغنين ويرقصن من أجل الزعماء الرجال وأثناء "زيارات الشخصيات الرفيعة في المطار" طوال العقود التي مرت ما بين الاستقلال حتى التغير الديمقراطي للحكومة ونهاية دولة الحزب الواحد في ١٩٩١.

وفي زيمبابوي، حيث خاضت النساء حرب التحرير كمقاتلات، لم يسمح الاستقلال سوى بوجود عدد قليل فقط من النساء في الحكومة بينما الأعداد الكبيرة منهن في الشوارع والمطارات يغنين ويرقصن من أجل زعمائهن الرجال وضيوفهم (Hove 1994: 33-37). واستمر جمع ونقل عضوات (زانو - الجبهة الوطنية) إلى الاجتماعات الحاشدة والمطارات من أجل أداء تلك المهمة حتى

منتصف التسعينيات. وفي زيمبابوي، باستثناء مبادرة الدولة الخاصة بحظر العادات المسيئة لكرامة النساء وتحررهن، تمتع مسئولو حزب جبهة تحرير موزمبيق - فريليمو (Mozambique Liberation Front (FRELIMO) الحاكم بأداء عضوات الحزب لأشكال من رقصات افتتاحية نسائية في المناسبات الوطنية طوال الثمانينيات، تمجدهم شخصيًا و تمجد (فريليمو)[٧].

أسست كثير من الأحزاب السياسية التي كانت سائدة في أفريقيا بعد الاستعمار منظمات نسائية تابعة خضعت لاستمالتها. وكانت الدولة تستخدمها باعتبارها وسيطًا للسيطرة على المشاركة السياسية للنساء ومحاصرتها، كما أنها وفرت للدولة أساليبًا لتعبئة النساء على شروطها الخاصة، بدلا من أن توفر للنساء إمكانية الوصول إلى المشاركة داخل الدولة (Waylen 1996:11). واستوعبت أشكالا مما أطلقت عليه أمينة ماما Amina Mama "تسوية الدولة"، الأفريقيات الأكبر سنًا والأقل تعليمًا من الطبقة المتوسطة، "الراغبات في نشر الأفكار الأكثر محافظة، واللاتي لا يفوتهن إطلاقًا تذكير النساء بمهامهن الأساسية كزوجات وأمهات" (Mama 1997: 418). وفي بعض البلدان استخدمتهن البيروقراطيات الذكورية في إدارة الحملات ضد الشابات التقدميات، اللاتي كن في الواقع، راغبات في التضحية بدورهن البيولوجي في مقابل الحريات الاقتصادية والاجتماعية في الحياة المهنية.

وأدى اصطباغ الممارسة السياسية للنساء بطابع الاستمالة إلى استخدام (أو استغلال) كثير من المتميزات، ممن لديهن مداخل إلى الدولة، لمواقعهن، مما أثار الشكوك حول طموحات النساء التقدميات ورسخ دونية موقع المرأة في المجال الخاص. وفسر واقع إعداد نساء بعينهن للاشتراك فيما أطلقت عليه دينيز كانديوتي Denise Kandiyoti "الصفقة الأبوية"[٨]، على أنه أسلوب لتعظيم مصالحهن

الخاصة في مساحة الفرصة المحدودة التي يهيمن عليها الرجال، و تم التعامل مع ذلك باعتباره مؤشرًا على مسار الهيمنة الأبوية في المجتمعات الأفريقية، التي كانت قادرة على قمع احتمال الهيمنة المضادة من قبل وجهة نظر الإناث في العالم (Crehan 1997:133).

طرح روبرت فاتون Robert Fatton في مساهمته بكتاب "النساء والدولة في أفريقيا" أن تهميش الأفريقيات كان نتيجة مباشرة لافتقار الطبقة الحاكمة إلى الهيمنة في دول ما بعد الاستعمار. إذ اتسمت الدول الأفريقية من وجهة نظره بالتحام سلطة الدولة وسلطة الطبقة مع تشبث الطبقة الحاكمة بتأسيس حكم مهيمن من أجل إحلال ممارسة الإجبار والهيمنة محل سياسات الإجماع. وركزت الطبقة الحاكمة، بسبب افتقارها إلى الشرعية، على الدفاع عن مصالح المشترك الخاص بها من أجل استبعاد مصالح الجماعات ذات الوضع الأدنى. وفي هذا السياق استخدم النوع الاجتماعي على أساس كونه "وسيلة لتعزيز انغلاق الطبقات". وكانت هذه العملية في جزء منها من أجل قطع الطريق على النساء المستقلات من خلال "القصاء على الأدوات المستقلة للتمثيل ومن خلال تقليل مشاركتهن في صناعة القرار" (Fatton 1989:47-48, 53, 57). ومع ذلك، وبسبب كون الدولة "رخوة"، ومن ثم غير قادرة على اختراق كل قطاعات المجتمع، فالنساء اللاتي لا يتمنين الحصول على جزء من الفرصة السياسية المحدودة التي تم توفيرها، أو اللاتي يرغبن في أن يبقين "طليقات"[٩]، ظللن قادرات على الانسحاب من مؤسسات الدولة للالتحاق بأنشطة مستقلة لا تقع في اختصاص الطبقة الحاكمة التي يهيمن عليها الرجال.

وأدى الحماس الذي طرحت به باربارت وستاوت أن ابتعاد الأفريقيات عن العملية السياسية كان بسبب أنها ظلت لا تحمل لهن فائدة كبيرة، إلى إحداث

استقطاب زائف بين استمالة السياسة الرسمية، وبين المساحة المستقلة الناتجة عن عدم العمل بالسياسة. وهكذا حدث الانقسام، وبدت السياسيات النشيطات متعارضات بالكامل، وبقى طابع المساحات المستقلة للنساء غير مكتشف. فما الذي شكل في الواقع الاستقلال المفترض للمجال الخاص في مواجهة المجال العام؟ هل هو مجرد اختفاء النساء كما كن في عالم خاص بهن، أم أنهن "وجدن طرقًا جديدة لممارسة السياسية"؟ (Waylen 1996:17).

وبدأت إيلي ماري تريب مؤخرًا جدًا، التعامل مع هذه الثغرات عندما طرحت أن وضع الأفريقيات الأوغنديات في الأسرة والعائلة أعاقهن عن المشاركة في السياسة العامة. فدفع هذا النساء إلى ممارسة السياسة في المساحات شبه العامة في النوادي النسائية والميادين الخاصة داخل الأسر "كبديل للاستبعاد والتهميش الذي واجهنه في الميادين السياسية المتعارف عليها" (Tripp 1988:93). ومضت أبعد من ذلك بالإشارة إلى أن السياسة ليست امتيازًا مقصورًا على الأحزاب السياسية فقط، ولكنها أيضًا تتضمن "العائلات والعشائر والكنائس وجمعيات التنمية بالأحياء، وأماكن السوق وجماعات المساعدة الذاتية المحلية وجمعيات تعليم الكبار" حتى في الأسر المعيشية.

"... تجسدت نضالات كثيرة على المستوى الوطني حول فرص الوصول إلى الموارد والسلطة في مستوى الأسرة المعيشية. وبصرف النظر عن المستوى والمدى، تعتبر نزاعات الأسرة المعيشية بكل تفاصيلها سياسية بالقدر نفسه كالنضالات التي تشتبك مع الدولة، ولكن في مدى مختلف". (Tripp 1988:87).

وبينما لا تتحدى منظمات المجتمع المحلي الدولة بصورة متواصلة، إلا أن أعضاءها يشتبكون في نضالات حول الموارد والسلطة في الميدان العام، وهم قادرون على مواجهة الدولة عندما تضغط عليهم لذلك (Tripp 1988:93). وفي

الواقع، تؤكد تريب على أن النساء عملن من خلال منبر الجمعيات ومنظمات المجتمع المحلي الضيق لاضطرارهن لذلك أكثر منه بسبب الرغبة الواعية في فك الارتباط. وربما يشير هذا إلى أن أفريقيات كثيرات يدفعن إلى وضع الاستبعاد ليس باختيارهن، ولكن من خلال البنى التي يهيمن عليها الرجال في مستوى الأسرة المعيشية.

وقد تكون النساء منتظرات فحسب على الأطراف ليغتنمن أول فرصة لدخول السياسة مرة أخرى، وربما يتضح ذلك من الحماس الذي يؤدين به المحاولات الديمقراطية. ومع نهاية دول الحزب الواحد في أفريقيا مع إدخال نماذج ديمقراطية، قدمت فكرة ضرورة تمثيل النساء في السياسة باعتبارها مسألة عدالة اجتماعية. وكانت النشيطات الأفريقيات أول من طرح هذه النقطة، التي التقطتها فيما بعد الباحثات الغربيات. وبالتدريج، تم تناول أوجه الضغط من أجل زيادة التمثيل السياسي، وأثيرت مسألة التدخل الإيجابي لصالح النساء، مثل الكوتا وأنظمة التصويت الخاصة. وكانت عملية بطيئة، ولكنها أخذت وقتًا أطول من العمليات المتعلقة بالانتخابات الديمقراطية.

الإلحاق

التحول الديمقراطي و"التحرر الثاني" للنساء

في استعراض لتطور الحركة النسائية في زامبيا منذ ١٩٧٥، كتبت بوني كيلير Bonnie Keller في ١٩٨٩ "لم يختف الانقسام بين السياسيات والمهنيات في الحركة النسائية تمامًا ولكنه تم تجاوزه جزئيًا". واستند تفاؤلها بسمة التغيير هذه على ملاحظة أن "علاقة العمل الجديدة بين الآلية الوطنية للمرأة، باعتبارها جزءًا من

الدولة، والمهنيات النشيطات في الحركة النسوية" كانت تتطور، مع التماس الآلية لمساعدة المهنيات في تحليل قضايا النوع وإستراتيجيات السياسيات. وبصورة متزايدة كانت حتى رابطة المرأة التابعة للحزب الحاكم تسعى إلى مثل هذه المساعدة (Keller 1989:18)، محاولة كسب ود النساء ذاتهن اللاتي كانت عضوات الرابطة يسخرن من نمط حياتهن فيما سبق باعتبارهن فاسدات ولسن زامبيات.

وكانت المهنيات الأفريقيات من جانبهن أكثر رغبة بصورة واضحة في ربط أنفسهن مع المنظمات، التي كن بدورهن يتهمنها بأنها غير قادرة على تمثيل اهتماماتهن. وعلى سبيل المثال، انتقدت روث مينا بنفسها، وهي مهنية نسوية، شقيقاتها التنزانيات عام ١٩٩٢ بسبب بقائهن غير منفصلات عن السياسات الرسمية، ولامتهن بسبب فشلهن في مواجهة الدول القمعية فيما يتعلق بقضايا النوع، إذ إنها تجاهلت القائدات المثقفات للحركة النسوية (Meena 1992: 18).

وأدى تأسيس آلية الوطنية للنهوض بالمرأة (National machinery for women's advancement) التي تعتمد على الحكومة، إلى تيسير التقارب التدريجي بين المهنيات والسياسيات، وتم ذلك طبقًا للإستراتيجيات نيروبي التطلعية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة عام ١٩٨٥. وعلى الرغم من هيمنة الحزب الحاكم أو دولة الحزب الواحد على آلية المرأة، فإنها وفرت أرضية أكثر حيادا للاجتماع بين النشيطات والدولة، بدرجة أكبر مما كان ممكنًا من قبل في أجنحة المرأة في الأحزاب الحاكمة. وفي زيمبابوي، على سبيل المثال، عملت وزارة التنمية المحلية وشئون المرأة (Ministry of Community Development and Women's Affairs) – وهي إحدى أول الهياكل التي تأسست على هذا النحو في بلدان جنوب أفريقيا عام ١٩٨٠– على تقديم فرصة للمهنيات لتقديم الاستشارة إلى الحكومة في القضايا المرتبطة بهن.

ورغم ذلك كانت الآلية الوطنية غير قادرة على تغيير العلاقة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات الحكومة بصورة كاملة. ولذلك بينما أثبتت المنظمات غير الحكومية إمكانية التفاعل مع هذه المؤسسة باعتبارها وسيطا بينها وبين الحكومة، إلا أنها استاءت أيضا من جشع الآلية الوطنية الشديد في الاستفادة من قضاياها. وفي زيمبابوي أدى التهديد الواقع على قطاع المنظمات غير الحكومية، الذي تمثل في انتهاك وزارة شئون المرأة لاستقلاليتها، إلى انسحاب المهنيات من جديد.

وبالإضافة إلى ذلك، ومع مرور سنوات الثمانينيات، بقيت الآلية الوطنية معزولة، وثبتت ضآلة نفوذها على سياسات الحكومة. وجاءت استجابة حكومات كثيرة إلى تعليمات الأمم المتحدة من خلال مجال الرعاية الاجتماعية، أو "تركت الأمور تتردى في البرامج بسبب الافتقار إلى الالتزام بالميزانية" (Staudt 1987: 205). وفوق ذلك، تكررت التضحية بالكفاءة المهنية عند تعين الموظفين المدنيين في مثل تلك الوحدات لصالح الولاء للحزب. وافتقرت وحدات عديدة إلى التمويل الكافي وظلت معتمدة على التمويل الخارجي، وبقيت محدودة غالبًا في الأنشطة الموجهة من خلال سياسة "النساء والتنمية". وأدى الافتقار إلى الأموال أيضًا إلى قلة عدد فريق العمل، إلى جانب تواضع الكفاءة التنظيمية.

وطوال الثمانينيات، قامت المهنيات بمحاولات للضغط من أجل تأسيس مكاتب المرأة على المستوى الإقليمي، بقصد التحايل على الأوضاع الوطنية المعوقة، مثل مؤتمر التنسيق لتنمية الجنوب الأفريقي (Southern African Development Co-ordination Conference -SADCC)، ولم تتجاوز هذه المحاولات مرحلة التخطيط وتتحول إلى حقيقة، إلا في منتصف التسعينيات.

وإذا كانت الآمال راودت المهنيات بشأن ما سوف يتيحه تأسيس الآليات الوطنية من التأثير على سياسات الحكومة، بينما يحتفظن باستقلاليتهن، إلا أنها تلاشت في نهاية الثمانينيات. وفي ذلك الوقت، تعمقت الأزمة الاقتصادية في القارة الأفريقية أيضًا،

واتضح أن سياسات التكيف الهيكلي، التي أوصت بها المؤسسات المالية الأساسية والمانحين، أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي لغالبية الأفريقيات.

وبشكل متزايد، كانت أبعاد الأزمة الاقتصادية المشتبكة مع العلاقة بين النوعين في أفريقيا تجدد الاهتمام بعلاقة النساء بالدولة، من وجهة نظر اقتصادية هذه المرة. وعارضت الاقتصاديات النسويات في بداية التسعينيات النظرية الاقتصادية الليبرالية الغربية التي تفترض أن السوق محايد بشأن العلاقة بين النوعين، وأن إمكانيات الرجال والنساء متساوية في فرص الوصول إلى السوق والاستفادة منه. كما أنها تتعامل مع العمل الموجه إلى إعادة الإنتاج باعتباره موردًا محايدا يمكن تمديده إلى ما لا نهاية، وهكذا افترضت اللجوء إليه ليحل محل الوظائف الاجتماعية التي كان على الدولة توفيرها من أجل زيادة فاعلية التكلفة، باعتبار ذلك جزءًا من إعادة توجيه الموارد إلى الإنتاج. وأوحى الوضع في الاقتصادات التي تعتمد بشدة على عمل النساء غير المدفوع، أنه سيتم استبعادهن أكثر من المجال العام والسوق، مما يؤدى إلى توسيع وتعميق الانقسامات بين الرجال والنساء في المجتمعات الأفريقية (Elson 1991).

وزادت إدارة أزمة الاقتصاد الأفريقي من شعور النساء بافتقاد القوة، ليس فقط باعتبارهن ضحايا لمناهج السياسات الاقتصادية، ولكن باعتبارهن أيضًا عضوات في قطاع التنظيمات غير الحكومية، مع انتقال الأنشطة من المجال العام إلى مجال خاص دائم التوسع، يتشكل من أنشطة العون الذاتي والحفاظ على البقاء. ومن ثم كانت السمة السياسية تنزع عن القضايا الاجتماعية من جديد، مع ترك مسئوليات الدولة لتتولاها المنظمات غير الحكومية والنساء اللاتي يديرنها غالبًا، بدلا من التوجه في الاتجاه العكسي. وفي ضوء السياسات الاقتصادية، مالت المنظمات غير الحكومية القائمة على النساء إلى أن تتحول إلى "مهزلة قائمة بالفعل"[١٠].

ورغم ذلك، سارت المهزلة التي أسفر عنها توسيع المجال الخاص غير المنظور، جنبًا إلى جنب مع وعد الإصلاح الديمقراطي المصاحب لبرامج الإصلاح الاقتصادي، والذي تم الدفاع عنه وفرضه من الخارج، الأمر الذي يمثل مهزلة في حد ذاته (Riley 1992:549). وبالنسبة إلى عديد من المهنيات اللاتي رأين مجالهن السياسي المحدود من الأصل يزداد تقلصًا، حيث أكدت الأزمة الاقتصادية على موقعهن في المجال الخاص من جديد، فقد فهمن انفتاح دولة الحزب الواحد باتجاه الديمقراطية متعددة الأحزاب على أنه بداية لفرصة المطالبة بمساحة في التيار السياسي العام. وذكرت ماريا نزومو Maria Nzomo فيما كتبته عن كينيا، أنه مع إلغاء دولة الحزب الواحد عام ١٩٩٢ لم يعد الاعتذار عن مشاركة النساء في السياسة واردا بعد.

"مع بداية الديمقراطية متعددة الأحزاب وحرية التعبير والمشاركة الشعبية التي تم التأكيد عليها، لا تلوم النساء سوى أنفسهن إذا قصرن في اغتنام الفرصة ليؤكدن تضمين مصالحهن وتعميمها في الأجندة الديمقراطية الجديدة، وأنهن يشاركن على قدم المساواة مع الرجال في عملية التحول إلى الديمقراطية" (Nzomo 1993:11).

وتمثلت الديمقراطية بالنسبة إلى أفريقيات كثيرات باعتبارها "نضال ديمقراطي" (Nzomo 1993:11)، التعبير الذي جعل حماسهن يقترب من انخراطهن في نضال التحرر. إنه نوع ثان من التحرر، ويشبه النضال ضد الاستعمار إذ تولت النساء أدوارًا اعتبرت غير مألوفة، واتخذن مواقف سياسية قوية غير معتادة في عمليات التحول الديمقراطي. وكن حريصات، واعيات بالمزالق التي صادفت أخواتهن خلال نضالات التحرر، على عدم "ضياع السفينة في دورتها الثانية" (Nzomo 1993:11).

وفي زامبيا، حيث أنهت الانتخابات متعددة الأحزاب ١٨ عامًا من حكم الحزب الواحد، اجتذبت حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب (Movement for Multiparty Democracy -MMD) مهنيات شابات كثيرات، في الوقت الذي

كانت فيه جماعة ضغط من أجل التغيير الديمقراطي. وأعطى قادة حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب بوجه عام انطباعًا بأنهم يعتبرون قضايا النوع مهمة، وأن المهنيات، اللاتي تحالفن عبر سياسة رابطة المرأة، كن مدعوات بشدة للانضمام. ووعدت الحركة بنهاية ثقافة تهميش النساء في أجنحة نسائية للحزب، وأكدوا لهن أن أكثر شيء يجسد هذه الثقافة، الرقص في كل مكان في المطارات وفي مسيرات الحزب، سوف ينتهي فورًا (Mukula 1992).

وشارك بعض النساء بحماس في حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب، على أمل أنها سوف تشكل جزءا من ثقافة جديدة تجسد الممارسة السياسية التي تتجه إلى الشعب.(١١) وشاركت أخريات لأنهن "أدركن أن الإنسان لا يسعه البقاء بعيدا عن السياسة، إذ لن يكون أمامه حينها غير الاهتمام بأموره الخاصة في أحد الأركان، ولن يستطيع تغيير أي شيء من تلك الزاوية"،(١٢) وغيرت وعود الديمقراطية رؤية المنظمات النسائية العامة، فتحولت من الدعاية السلبية إلى اتخاذ المشاركة هدفًا لها في جرأة. وتم استيعاب مفهوم التمكين بمحتواه السياسي.

ووسعت الطموحات الديمقراطية مجال اهتمام المنظمات غير الحكومية، وبصورة تدريجية انشغلت بالضغط على الحكومة والأحزاب السياسية من أجل الوصول إلى حجم أكبر لمشاركة النساء في السياسة، وتوفير الدعم للسياسيات المرشحات، والدعاية وسط الناخبين حول أهمية تأييد النساء. وكانت وجهة النظر التي يدافعن عنها مستندة إلى مفهوم الحقوق الفردية، وأن النساء يمتلكن أيضًا حق الترشيح والانتخاب الذي يدخل في حقوق الإنسان. وفيما بعد طورن الفكرة فأصبحت تتضمن وجود مصلحة جماعية في حشد كتلة كبيرة من النساء لدخول البرلمان. وأثارت جماعة الضغط النسائية الوطنية في زامبيا (National Women's Lobby Group in Zampia) كثيرًا من الارتباك والغضب، عندما

قررت تبني منهج سياسي مستقل عن الأحزاب، وتساند المرشحات من كل الأحزاب السياسية، بصرف النظر عن فلسفتهن السياسية.

وهكذا أصبحت مجموعة الضغط النسائية أول ائتلاف عريض يسعى إلى تعزيز مصالح النساء السياسية في أفريقيا، سواء بمعنى تحقيق توازن نوعي أفضل في البرلمان، أو بمعنى عمل النساء على وضع قضايا التمكين على أجندة الحكومة الجديدة، والأحزاب السياسية وفي حملات نشر التثقيف المدني. ولأول مرة، ضم الائتلاف أعضاء من الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية في إطار عمل غير مفروض من الحكومة، ووفر له هذا إمكانية أن يكون تحالفا قويا يسعى من أجل مصالح النساء.

وفيما بعد تم تقليد النموذج الذي وضعته جماعة الضغط النسائية في بلدان أخرى تواجه السيناريو نفسه. ومع مرور الوقت، واتضاح أن حكومة حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب قد حنثت بوعودها لأنصارها من النساء، حاولت جماعات الضغط في الأماكن الأخرى أن تعيد التفكير في الإستراتيجية الأصلية التي استخدمت في زامبيا وتعمل على تعديلها. و خلال فترة زمنية وجيزة، تحولت المشاركة السياسية الرسمية في الأذهان من غناء ورقص لا جدوى منه تؤديه غير المتعلمات والمامات اللاتي تم استيعابهن، إلى خيار جدير بالاحترام تريده حركة المنظمات غير الحكومية.

وأسفرت الانتخابات متعددة الأحزاب في كينيا عام ١٩٩٢ عن مجموعات ضغط نسائية، سعت إلى الحصول على كتلة كبيرة ٣٠ – ٣٥% على الأقل، من النساء في المجلس التشريعي. حتى إنها ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك باختيار النساء مرشحتهن للرئاسة، وهي وانجري ماثاي Wangari Maathai، القائدة البارزة في إحدى المنظمات غير الحكومية (Nzomo 1993a:65). وفي كينيا،

أدركت كثيرات أيضًا أن المنظمات غير الحكومية لم تكن قادرة على "التأثير في مسائل قانونية عديدة تتصل مباشرة بأوضاعهن ورفاهيتهن" بصورة مرضية (Nzomo 1997:241). وقد زاد انخراطها في السياسة الرسمية بسبب احتلال منظور الديمقراطية متعددة الأحزاب موقعا رئيسيا في " التمكين السياسي، الذي اعتبر أداة الوصول إلى الأهداف الأخرى المتعلقة بنهوض بالمرأة". وهكذا تمنين "أن يمارسن نفوذا فعالا في التأكيد على إلغاء القوانين التي تميز ضد النساء" ورسم سياسات التنمية (Nzomo 1993a:65).

وأثرت أيضًا روح التمكين السياسي على البلدان التي لم تمارس بداخلها سياسات التحول. ففي بوتسوانا، التي عرفت الديمقراطية متعددة الأحزاب منذ استقلالها في ١٩٦٥، شعرت المهنيات أن مصالحهن لم تكن ممثلة عبر الأحزاب السياسية الأساسية، ولهذا لم يفضلن سياسة الأحزاب السياسية. ولكن في ١٩٩٤، أعطت الانتخابات العامة لأكبر منظمة نسائية، إيمانج باسادي Emang Basadi، فرصة الضغط من أجل تمثيل أكبر للنساء في البرلمان وتضمين قضايا النساء في البرامج الرسمية للأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات. وتضمنت الإستراتيجية التي اتبعتها إيمانج تثقيف الناخبات ودعم المرشحات بصرف النظر عن انتمائهن الحزبي. واستلهمت المنظمة عندما صاغت "بيان النساء"، بعد استشارة عدد كبير من النساء عبر جميع القطاعات والمنظمات النسائية، نجاح مجموعة الضغط النسائية الوطنية في جنوب أفريقيا (South Africa's Women 's National Lobby – WNL) وجاذبيتها الواسعة، وميثاق النساء (Women's Charter) الذي صدر عنها في سياق انتخابات عام ١٩٩٤ التاريخية هناك. وظلت مجموعة الضغط النسائية في جنوب أفريقيا تمثل التجربة الأكثر نجاحا في بلدان أفريقيا الجنوبية بالنسبة للتحالفات التي ضمت قاعدة عريضة مكونة من المنظمات النسائية.

وفي زيمبابوي، ظهرت محترفات العمل التنموي في السياسة الرسمية منذ الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥، في سياق مختلف ولكن يتصل بما نتحدث عنه بالتأكيد. فلم تكن هناك مجموعات ضغط تساعدهن، ولكنهن ربما وجدن تشجيعا من نموذج مارجريت دونجو عضوة البرلمان عن حزب (زانو- الجبهة الوطنية)، التي تحدت الحزب عندما رفض ترشيحها. ونزلت الانتخابات كمرشحة مستقلة، وحصلت أخيرا على مقعدها عندما كسبت قضية ضد الحكومة بسبب التلاعب في الانتخابات بدائرتها. وأثرت على الناخبين بدفاعها القوي ونقدها للثقافة السياسية لحزب "زانو" التي يسيطر فيها الرجال، واستجاب الناخبون لها لتشجيع النساء على الترشيح في دوائرهن. وأثيرت مناقشات تضمنت تأييدا لتمثيل النساء، وأوحى ذلك حينها بأن النساء يمارسن سياسة تتميز بعدم الأنانية والإخلاص أكثر من الرجال.

وبصرف النظر عن هذا النجاح، وعلى الرغم منه، ظلت العلاقة بين السياسيات والنشيطات متوترة في أكثر الأحيان. ولم يترجم دعم المرشحات وقت الانتخابات إلى شبكات دعم متبادل طويلة المدى في الأوقات الأخرى. وبمجرد انتخاب السياسيات في أحد المناصب يصبحن مشكوكا فيهن بالنسبة للحركة النسائية، حتى لو كن قادمات من صفوفها. ويبدو الأمر كما لو أن عضوات الحركة النسائية بقين على قناعتهن أن السياسة تفسد وتستوعب شاغلات مناصبها إلى درجة تجعلهن غير جديرات بالاعتماد عليهن بعد ذلك في السعي إلى أهداف المساواة النوعية.

البداية من لا شيء

العلاقة الجديدة بين النشيطات والسياسيات

لم تشجع عملية التحول الديمقراطي في بلدان أفريقيا الجنوبية الحركة السياسية النسائية فقط، ولكنها شجعت أيضًا على تكوين المنظمات غير الحكومية.

ففي زامبيا على سبيل المثال، شاركت ٢٣ منظمة نسائية في مؤتمر حول الإصلاح الدستوري عام ١٩٩٤ (ferguson and Ludwing 1995: 23). وفي الوقت نفسه، تقلصت المشاركة وحجم العضوية في الأجنحة النسائية بالأحزاب السياسية.

وربما ترجع المسئولية عن ذلك إلى عدد من العوامل. وتعتمد عضوية أجنحة الأحزاب السياسية إلى حد بعيد على الرغبة في دخول دوائر رعاية الدولة ومواردها. وعلى سبيل المثال كانت عضوات كثيرات في رابطة المرأة التابعة إلى حزب (ينيب) في زامبيا، من بين تاجرات الأسواق اللاتي صارت أعمالهن الاقتصادية معتمدة على رعاية الحزب المتاحة فقط للعضوات النشيطات بالرابطة. فكان أعضاء لجنة الأمن بالحزب في الثمانينيات "يجمعون التاجرات"، ويتسببون لهن في مضايقات باتهامهن "بالتلاعب في الأسعار" وأنهن عناصر معادية للأهداف الوطنية ما لم يبرزن بطاقات العضوية لحزب (ينيب). وألغى انفتاح النظام السياسي تلك الضغوط المباشرة عن كاهل النساء العاديات حتى يصبح بإمكانهن المشاركة.

وفضلا عن ذلك، وعلى الجانب المقابل من المعادلة، اتخذت استجابة المانحين من الخارج مع التحول الديمقراطي في المجتمع الأفريقي شكل معاونة قطاع المنظمات غير الحكومية من أجل تقدم "المجتمع المدني". وتحول اهتمام المانحين عبر تلك العملية من أنشطة توليد الدخل والعون الذاتي باعتبارها الأنشطة الملائمة لمشروعات المنظمات غير الحكومية، إلى الأنشطة الأكثر تركيزا على التثقيف المدني والمشاركة والتمكين. واستجابت المنظمات غير الحكومية في يسر إلى التحول في الاهتمام إلى التثقيف حول الحقوق المدنية، والإشراف على الانتخابات. وصارت جماعات الضغط التي تعمل على تحسين مشاركة النساء في السياسة صيغة ناجحة أخرى للنفاذ إلى مانحي التمويل.

وفوق ذلك، وعلى الرغم من التسليم باعتبار المناصب السياسية وسيلة نافعة، بل وضرورية بالفعل للضغط من أجل سياسات تراعي مسألة النوع، فإن العلاقة بين السياسيات والنشيطات ظلت متسمة في عديد من البلدان بالشك والعداء المتبادل. وفي ١٩٩٤ وجد مسح أجري في زامبيا أن واحدة فقط من بين كل ثلاث عشرة امرأة في البرلمان الوطني تعتبر عمل النشيطات في المنظمات غير الحكومية يساعد على تدعيم السياسيات، بما في ذلك الجماعات التي تعتبر غرضها المحدد تعظيم مشاركة المرأة في المجال السياسي. واشتكت الغالبية العظمى من السياسيات بسبب غياب الدعم، وميل النشيطات إلى عزل أنفسهن، وعدم اهتمامهن بصفة عامة بتشجيع القضايا المهمة في تحقيق المساواة للنساء في البرلمان. كما رأت بعضهن أن النشيطات موجودات في الساحة العامة فقط من أجل فائدتهن الخاصة (Ferguson and Ludwing 1995:24). وقد أكدت معلومات جمعت في وقت أسبق هذه المشاعر في زامبيا وبوتسوانا وزيمبابوي أيضا. ففي زامبيا وبوتسوانا، توقعت السياسيات أن تكون عضوات جماعات الضغط النسائية أكثر استعدادا لتقديم الدعم، وهكذا كان الوضع أيضًا بالنسبة إلى عضوات الأحزاب السياسية أيضًا (Geisler 1995:570 ff). وفي الاتجاه العكسي، اعتقدت النشيطات أن السياسيات غير مهتمات بقضية المرأة، ويدخل في ذلك أنهن يضعن سياسة الحزب فوق أهمية السياسات المراعية لمسألة النوع، ولا يتناولن القضايا المرتبطة بالنوع بالجرأة التي كانت النشيطات تأملها. ولذلك، تصر النشيطات من جانبهن على الاحتفاظ بأنفسهن خارج السياسة.

وهكذا، كانت العلاقة بين النشيطات والسياسيات لا تحقق المرجو منها، وفي معظم الأحيان تخلق التوقعات والمطالب غير الواقعية فجوة يصعب تجاوزها، حتى ولو عقدت جماعات النشيطات ورشة العمل تلو الأخرى لمناقشة المشاكل والقيود التي تفرضها المؤسسات والمجتمعات على السياسيات.[١٣] والعجيب في الأمر، أنه

بينما كانت الحركة النسائية تنشر في حماس خلاصات مثل تلك المشاورات، وتؤكد على الضغوط الثقافية والاجتماعية والحزبية السياسية التي تواجهها السياسيات، لم تكف عضواتها أيضًا عن لوم "الأخوات السياسيات" بسبب القيود نفسها.

وربما لهذا السبب، لم تضع النشيطات كل بيضهن في سلة واحدة. فاعتبرن زيادة عدد النساء في عموم الحياة السياسية إحدى الإستراتيجيات، وبقي النهوض بأداء ومكانة الآلية الوطنية بمثابة الإستراتيجة الثانية. وظلت الآلية الوطنية تمثل اهتماما خاصا لقطاع المنظمات غير الحكومية بوجه عام والحركة النسائية خصوصا، باعتبارها وسيطا بين مطالب الحركة النسائية والحكومة، وبكونها تشبه قنوات "سياسية غير حزبية" لتحديد المطالب السياسية. وبصرف النظر عن الأداء السيئ لتلك المؤسسات خلال الثمانينيات، إلا أن فائدتها كانت واضحة سواء في سياق عملية التحول الديمقراطي، أو في سياق تطوير النقاشات حول تعميم الاهتمام بالنوع الاجتماعي خلال التسعينيات. ووفر كلا السياقين وسيلة إضافية لزيادة فاعلية الآلية الوطنية باعتبارها قناة للمعلومات والتأثير لصالح الأنشطة التي تتخذ قضية النوع هدفا لها. وفي النهاية، وعلى الرغم من بقاء نشيطات النوع الاجتماعي على رغبتهن في عدم دخول العمل السياسي في الأحزاب السياسية، فإن هناك مواقع كانت تشكل اختيارات مغرية لهن، مثل موظفات مكاتب النوع الاجتماعي أو وزارات المرأة – أي مجالات للعمل يشغلنها باعتبارهن فيموقراطا(١٤).

ومرة أخرى، كانت جنوب أفريقيا استثناء. فلم تكن هناك فرصة لتتطور الانقسامات بين النشيطات والسياسيات بأي درجة بعد انتخابات عام ١٩٩٤، وذلك لأن معظم النساء اللاتي دخلن البرلمان حينها كن قائدات في الحركة النسائية. وخلفن فراغا وراءهن مما أدى إلى ضعف (مؤقت) في الحركة النسائية. وسوف تقدم لنا مشاكل وخبرات النشيطات في البرلمان مزيدا من الفهم عند المقارنة مع البلدان المجاورة أيضا.

النظام الانتخابي والتدخل الإيجابي
وصياغة السياسيات لمفاهيمهن الخاصة

أحرزت النساء حظوظا متفاوتة من النجاح مع إستراتيجيات زيادة فرص المشاركة السياسية. وتشعر السياسيات في كثير من الأحيان بخيبة الأمل والإحباط من القيود التي تمنع أخذهن حتى في الاعتبار عند تحديد المرشحين، ومع بعض الاستثناءات لا يحالفهن الحظ في التعيين بالمناصب الوزارية. وشعرت النشيطات بدورهن بالإحباط لأن السياسيات لا تأثير لهن في تناول مصالحهن الخاصة. ومع التمثيل الضئيل للنساء في المجلس التشريعي على المستوى الوطني، سهل على الحكومة صرفهن نحو الإصلاحات القانونية، وإرساء آلية وطنية أكثر ملائمة للنهوض بأوضاع المساواة النوعية.

واتضح في جنوب أفريقيا أن العدد عامل يؤثر بشدة في التغيير، إذ نجحت النساء في تحقيق كتلة مهمة في البرلمان، بفضل نظام الكوتا الذي أدخله المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) على عملية اختيار المرشحين داخل الحزب قبل انتخابات ١٩٩٤. وكان نجاح نظام الكوتا أكبر مع نظام الترشيح بالقائمة، في حين تعتمد إجراءات الترشيح والانتخاب في معظم البلدان الأفريقية على الدائرة، التي لاتحصل النساء فيها على نتائج جيدة يمكنهن البدء منها.

وحتى الثمانينيات، اقتصر اهتمام العلوم السياسية بالمشاركة السياسية للنساء على سلوكهن التصويتي. واعتبرت النظرية السياسية الليبرالية، بالطبع، أن استحقاق النساء في التصويت والمناصب السياسية يعد مظهرا لحقوقهن باعتبارهن مواطنات أفرادا فقط. وأخذت الدراسات التالية في اعتبارها طبيعة المشاركة السياسية للنساء، والظروف التي تكون المؤسسات في ظلها لصالح المواطنات

(Shapiro 1981:702)، وانعكاس مشاركة النساء السياسية على طبيعة الحياة السياسية، وانعكاس الحياة السياسية على النساء (Randall 1982). وهكذا سعت الدراسات بصورة متزايدة إلى الإجابة على التساؤل حول وجوب تمثيل النساء بسبب كونهن نساء، بما يتضمنه ذلك أن لهن مصالح خاصة كجماعة تميزهن عن باقي الجماعات، وبالتالي هناك ما يبرر التمثيل المنفصل. وبالطبع كانت حجة أن النساء تشترك مع بعضهن في مصالح مختلفة عن مصالح الرجال، وأن هذه المصالح لا يمكن تمثيلها من خلال الرجال، نتيجة لما طرحته الحركة النسائية من أن خبرة النساء في العالم تختلف عن الرجال بسبب أنهن في وضع أدنى منهم على مستوى العالم. وأدى التأكيد على معاناة النساء، لأنهن نساء، من أضرار تحتاج إزالتها إصدار قوانين خاصة، إلى إثارة أشباح التدخل الإيجابي أيضا.

وقد نجحت النرويجيات خلال السبعينيات في دخول الحياة السياسة بأعداد لم يسبق لها مثيل، عندما انتقلن بأطروحاتهن حول التمثيل من وجهة نظر محايدة بخصوص النوع، إلى أخرى تركز على أن التمييز بين النوعين وثيق الصلة بالسياسة. وأكدن على "الاختلاف بين النساء والرجال في الخبرة الخاصة بطرق الحياة ورؤية العالم بصورة أساسية، ويرجع ذلك في الأصل إلى تقسيم العمل على أساس النوع، ولا يحمل وجهات نظر النساء بحق إلى الحكومة والمؤسسات الأخرى سوى النساء فقط".[١٥] واكتسب النوع شرعية باعتباره ملمحا اجتماعيا أساسيا يحتاج إلى تمثيل النساء بشكل أوسع في الهيئات الحاكمة. وأدى ذلك إلى إدخال نظام كوتا النساء بالأحزاب بنسبة ٤٠% منذ ١٩٧٣ وما بعدها، وشمل ذلك في ١٩٨٩ كل الأحزاب الأساسية ما عدا واحدا منها[١٦].

وعلاوة على ذلك، ففي النرويج والدول الإسكندنافية الأخرى، كان الخطاب القوي حول المساواة وحقوق الجماعات مساعدا لسياسات التدخل الإيجابي لصالح

النساء. أما في البلدان الأخرى سواء في غرب أوربا أو أفريقيا، لم تلق أنظمة الكوتا شعبية، ولم تطبق بشكل مستمر في البلدان التي تبنتها. وفي جنوب أفريقيا، طبق المؤتمر الوطني الأفريقي فقط (ANC) كوتا النوع في الانتخابات على المستوى الوطني في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩. ولم تتبع الأحزاب الأخرى هذا النظام، رغم أن عديدًا منها زاد عدد المرشحات في الانتخابات الوطنية الثانية مقارنة بالأولى. وفوق ذلك، لم يطبق أي حزب سياسي في جنوب أفريقيا الكوتا في انتخابات الحكومات المحلية، فكان تمثيل النساء ضئيلا بالتالي (Chan 1996). وفي ناميبيا، على العكس، سن البرلمان قانونا نص على كوتا النوع، سرى على الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية المتنافسة في أول انتخابات محلية منذ الاستقلال عام ١٩٩٢. واشترط فيه وجوب تضمين امرأتين على الأقل في القائمة الحزبية بالنسبة لمجالس السلطة المحلية المكونة من عشرة أعضاء أو أقل، وثلاثة نساء على الأقل بالنسبة للمجالس المكونة من ١١ عضوا أو أكثر. وفي عام ١٩٩٧، تم تدعيم الفقرة الخاصة بالتدخل الإيجابي في انتخابات الحكومة المحلية من خلال زيادة الحد الأدنى لعدد النساء المتطلب في أي قائمة حزبية تقدمت عند الاستعداد لانتخابات الحكومة المحلية لعام ١٩٨٨ (Hubbard and Kavari 1993; Tjhero, Namalambo and Hubbard 1998). وإلى الآن، لم يستخدم أي نظام الكوتا سواء في الانتخابات على المستوى الوطني أو المحلي، ولم تناقش إمكانيات تطبيقه بصورة جدية. وفي البلدان الأفريقية الأخرى، مثل تنزانيا، سنت كوتا النوع فيما يتعلق بالمقاعد المخصصة في البرلمان فقط (Dahlerup 1998:97).

وعلى الرغم من نجاح كوتا النوع الكبير في زيادة عدد النساء في المجالس السياسية، فإنها أحدثت ردود فعل مختلفة، واكتسبت خصوما عديدين حتى بين السياسيات. وتركز معظم الجدل على فكرة "المساواة في الفرص" – النساء لديهن صلاحية التقدم للمناصب السياسية مثلهن مثل الرجال– في مواجهة فكرة "المساواة

في المخرجات أو النتائج". وتطرح الفكرة الثانية أن الفرص المتساوية لا تتحقق نظرا للعوائق الرسمية التي تقلل الكوتا تأثيرها، وهكذا تتحقق المساواة في النتائج .(Squires 1996:75)

ومن بين الأطروحات الشائع استخدامها ضد الكوتا، أنها مخالفة لمبادئ الفرص المتساوية و"غير ديمقراطية" حيث تحجب قاعدة تفضيل المنتخبين. وكانت هناك أطروحة أخرى تقدم بها رجال ونساء مقتنعون بأن أنظمة الكوتا ترسخ التباين بين النوعين في المجتمع وتعطيه بعدا ماديا بدلا من إنهائه. إذ يفترض ألا تقنع النساء بمراكز تتاح تحت رحمة الرجال، للحصول عليها بجهدهن الخاص، وليس اعتمادا على القوة (أو الضعف) المستمد من كونهن نساء. وتعتقد سياسيات كثيرات، استفدن من كوتا النوع، أن انتخابهن على هذا النحو يقلل كثيرا مصداقيتهن تجاه زملائهن الرجال، مما يجعل موقفهن أكثر صعوبة. ويقلل النظام الانتخابي الذي يعتمد على القائمة مخاطر فقدان المصداقية بعض الشيء، أما الكوتا المطبقة بتخصيص مقاعد للنساء في البرلمان، من خلال تعيين الرئيس على سبيل المثال، فهي تزيد المشاكل. وفي تنزانيا على سبيل المثال، أصبح معنى تطبيق كوتا بتخصيص مقاعد للنساء في البرلمان أن النساء مقيدات بدرجة كبيرة بهذه الوسيلة للتقدم، تاركات المقاعد التي ينتخبها الجمهور لزملائهن الرجال.

شهدت فرنسا مولد حركة المساواة من حيث العدد (Parity) في التسعينيات، وكان أعضاؤها يطالبون بالمساواة في عدد الرجال والنساء عند التمثيل في الهيئات صانعة القرار من خلال توزيع القوائم الانتخابية بين الفريقين بنسبة ٥٠%. ورفضوا تطبيق الكوتا حيث إنها "تحول النساء من أفراد لهم نوع جنسي محدد، إلى جماعات اجتماعية لديها مجموعة مزعومة من المصالح والحاجات المشتركة". ومن ثم لا تتعلق المساواة من حيث العدد بتمثيل "مصالح النساء" ولكن بإقرار

الشرعية السياسية للنساء. وهكذا، ظل أنصار المساواة من حيث العدد لا علاقة لهم بالانتماء الحزبي ولا أداء النساء المختلف سياسيا عن الرجال. وبدلا من الكوتا، دافع أعضاء الحركة عن التدخل الإيجابي الذي يفرضه القانون، وذلك لأنه لا بد من الاعتراف أولا بأنهن لا تتمتعن بالمساواة حتى يمكن تحقيق المساواة لهن. وهكذا كانت حركة المساواة من حيث العدد "تنطوي على تأكيد هوية خاصة- حيث يعود إليها المبرر في الاستبعاد - و تؤكد في الوقت نفسه على رفض إبراز تلك الهوية بغرض تضمين النساء في النشاط السياسي (Scott 1997:6, 11). وأدخلت فرنسا عام ١٩٩٩ تعديلا على الدستور يقضي بتمثيل النساء بنسبة ٥٠% في كل المجالس المنتخبة. وتم تطبيقه منذ ذلك الحين على الانتخابات البلدية، حيث نتج عن القانون تضاعف التمثيل النسائي في المجالس الصغيرة (من ٢٥,٧% في ١٩٩٥ إلى ٤٧,٥% في ٢٠٠١) وكانت المكاسب أقل حجما في البلديات الحضرية (٢١,٧% إلى ٣٣%).(١٧)

وطرح أنصار حركة المساواة في العدد أن الجنس لا ينبغي أن يكون معيارا يحكم المشاركة في السياسة، ولكن احتفظ كثيرون بقناعة أن النساء لديهن بالفعل مصالح خاصة، تحتاج إلى التمثيل. والآن أيضا، يتساءل كثيرون حول ما إذا كانت الكوتا قد أثبتت قدرتها كأداة لتأمين المشاركة العادلة للنساء. فهل يتمثل المطلوب في تمثيل عادل للنساء؟ وهل تمثل النساء دائما مصالح النساء؟ وهل هناك بالفعل مصالح موحدة للنساء يمكن تمثيلها؟ وطرحت باحثة العلوم الاجتماعية شيلا مينتجيز Sheila Menintjes أنه على رغم الانقسامات بين النساء، يرتبطن "معا كجماعة بأنهن يفتقدن السلطة السياسية، مقارنة بالرجال. ويوفر افتقارهن إلى السلطة كجماعة، قاعدة للمصلحة المشتركة. وتتمثل تلك المصلحة في أن يمثلن في كل الميادين العامة لصناعة القرار السياسي". وينشأ افتقار النساء للسلطة السياسية كجماعة، وفقا لمينتجيز، من خلال المواقف والتفاوتات البنيوية في النظام السياسي

التي توجد حاجة إلى التغلب عليها بواسطة التدخل الإيجابي (Meintjes 1999:4). وفسر متناقشون آخرون افتقار النساء إلى السلطة استنادا إلى أنه "ليس هناك ثقافة نساء" يمكن التحدث من خلالها باعتبارها "ثقافة جماعة". على العكس، تعتبر أي "ثقافة جماعة" متصورة، ممثلة "لجماعة الذكور" واقعيا ، "بقدر قيام الرجال بتأسيس المؤسسات وتطوير الممارسات لحماية مميزاتهم القديمة" (Balibar 1995:67-68).

وبالمثل، أشارت كيت كريهان Kate Crehan إلى أن الجماعة حتى تمتلك شعورًا بأنها تشكل هوية سياسية محددة، "ينبغي أن تمتلك أيضًا فهما لموقعها إزاء الجماعات الأخرى في المشهد السياسي الذي تعيش فيه". وكانت تتحدث عن ريفيات شمال غرب زامبيا اللاتي، وفقا لتقديرها "لا يمتلكن أي تفسيرات نسائية متماسكة وواضحة عن العالم الذي يعشن فيه، حتى يستطعن صراحة من خلالها تحدي هيمنة الرجال السائدة". كما يمتلك الرجال سلطة قمع مثل هذه التفسيرات البديلة (Crehan 1994:2).

وإذا كانت النساء يمثلن جماعة، سوف يطرح هذا مصالح موضوعية للنساء أيضا. واستنادا إلى عملها حول ثورة ١٩٧٩ في نيكارجوا قسمت ماكسين مولينو Maxine Molyneux المصالح النوعية إلى مصالح عملية ومصالح إستراتيجية، وتنشأ تلك المصالح في النوع الأول عن الحاجات الناشئة عن وضع النساء داخل التقسيم الجنسي للعمل، وفي النوع الثاني عن تلك "المطالب المرتبطة بتحول العلاقات الاجتماعية ووضع النساء داخلها". ووفقا لمولينو، تعتبر مصالح النساء انعكاسا لموقع النساء الاجتماعي/البنيوي ومرتبطة بتشكل الهوية. وهكذا تحتاج الدعوى حول مصالح النساء الموضوعية إلى وضعها في إطار سياقات تاريخية محددة، حيث "تخضع عمليات تشكل المصالح ومفصلتها إلى التباين الثقافي والتاريخي والسياسي" كما تؤكد الكاتبة (Molyneux 1998" 230. 233). ونظرا

لأن النساء يحتللن مواقع اجتماعية وسياسية مختلفة داخل أي مجتمع أو سياق تاريخي محدد، علينا افتراض أن تعريف ما يمثل مصالح النساء الموضوعية يختلف باختلاف النساء والبلدان والفترات التاريخية.

وعلى مستوى أكثر عملية، كان اختزال مناقشة موضوع التمثيل والمصالح في النظر إلى عدد النساء فقط، غير كفيل بتمثيل مصالح النساء أيا ما كان تعريفها. ولكثير من الأسباب، ربما تمثل النساء جمهورا مكونا من الرجال والنساء والأطفال، وليس من النساء فقط؛ ربما يضطررن إلى تمثيل موقف حزبهن أكثر من موقفهن الخاص أو موقف الحركة النسائية؛ ربما يمثلن مصالح الدين الذي يعتقدن فيه أو مصالح النساء داخل طبقتهن الاجتماعية أو العرق الذي ينتمين له.

ومن ناحية أخرى، إذا جلبت كوتا النساء أعدادا كبيرة منهن، فهناك احتمال أكبر لتمثيلهن جزءًا أوسع من مصالح النساء، وأن يكن قادرات على التأثير في كل من السياسات والمؤسسات بما يحقق مصالح النساء. وفي التصور المثالي، على سبيل المثال تستطيع النساء، إذا كن بأعداد كبيرة كافية، تغيير موقف وسياسات أحزابهن السياسية، والتأثير في الثقافة السياسية أيضًا بوجه عام، حتى يتمكن من زيادة أعدادهن أكثر إلى مستويات ممثلة، دون مساعدة كوتا النساء. وسوف نناقش بتفصيل أكبر فيما بعد حالة مثيرة للانتباه، وهي تأثير عضوات المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) وسياسات الحزب والبرلمانيات على الثقافة السياسية للبرلمان.

ورغم ذلك، مثل الجدل حول التمثيل بصورة قلب التوترات القائمة بين السياسيات والنشيطات، وترتب على أثره توترات بين السياسيات عبر صفوف الحزب الواحد، وبين الأحزاب والطوائف والأعراق. فكانت النشيطات يشعرن دائما أن السياسيات بمجرد وصولهن إلى مواقع في السلطة، لا يستخدمن هذه السلطة من أجل مصالح النساء. والسياسيات في الجهة الأخرى، يشعرن أن

النشيطات يعرفن مصالح النساء بصورة ضيقة كما لو كانت مصالحهن الخاصة بعينها. ففي منتصف التسعينيات، اشتكت إحدى وزيرات الطاقة السابقات في زامبيا بمرارة من إغفال النشيطات الكامل لعملها المكرس لقضية الآبار في المناطق الريفية: "يعتبرنني أكثر مراعاة للعلاقة بين النوعين عندما أناقش العنف الأسري في جمعية الشابات المسيحيات"[١٨]. واعترفت الوزيرة نفسها أيضًا بصورة قاطعة أنها تشعر بالولاء أكثر تجاه حزبها السياسي و"الريفيات اللاتي فقدن أسنانهن" في دائرتها الانتخابية، فهن من أيد انتخابها، أكثر مما تشعر به تجاه النشيطات، اللاتي لم يدعمن حملتها الانتخابية فيما يتجاوز الرطانة.

واتضح مدى تعقيد تعريف مصالح النساء وتمثيلها من الصعوبات التي اعترضت انطلاق تجمعات العمل الخاصة بالبرلمانيات، التي يتجاوز عملها الخطوط الحزبية. وفي جنوب أفريقيا، لم يتوفر لتجمع النساء الحزبيات الدعم المالي الكافي من البرلمان في التسعينيات، ولا توفر لعضواته الوقت ليجتمعن خارج أوقات راحات الغذاء. وفوق هذا، لم يرحب رؤساء أحزاب الأقلية الرجال بالتجمع خشية "السطو عليه ويصبح واجهة للمؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) وأن نصبح مجرد بيادق مستخدمة أو أشكال ديكورية، تمكنهم من إظهار كيف أنهم نزيهون"[١٩]. ووفقا لتقدير برلمانيات كثيرات في جنوب أفريقيا، تسري الانقسامات العميقة على أساس الطبقة والعرق والأيديولوجية بين النساء أكثر مما يوحدهم كونهن نساء"[٢٠].

وبينما كانت كوتا النساء مثيرة للخلاف، إلا أن النقاش حول الأنظمة الانتخابية وتأثيرها على فرص نجاح السياسيات كمرشحات كان أقل حدة. واستنتجت الدراسات المقارنة أن النساء يملن إلى تقديم أفضل أداء لهن في ظل نظم القوائم الحزبية على المستوى الوطني، ويكون أداؤهن أسوأ في أنظمة الأغلبية

التي تتم الانتخابات فيها بالدوائر الفردية. ففي تلك الدوائر، لا تميل اللجان التي تختار المرشحين الحزبيين إلى اختيار مرشحات، فالمرأة يحتمل أن تكون مخاطرة انتخابية. وعلى عكس ما يبدو على الأحزاب في أنظمة القوائم الحزبية ذات التمثيل النسبي، إذ يكون هناك ميل لتضمين النساء في القوائم حتى تظهر متوازنة.

"... مع قائمة بالأسماء، لا يرجح أن تضيع الأصوات بسبب وجود مرشحات في القائمة. وربما يسبب غيابهن مشكلة، إذ يظهر موقف الحزب المتحيز، مما يضعف جاذبيته". (Norris 1993)

وعلاوة على ذلك، تساعد الأنظمة الانتخابية بالتمثيل النسبي على إمكان تطبيق التدخل الإيجابي في مواجهة التحيز والمقاومة الذكورية. أما في أنظمة الدوائر الفردية، حيث يميل الرجال إلى الحرص الشديد على الفرص القليلة التي لديهم للحصول على المنصب السياسي، لا يرجح أن يتقاسموها مع النساء. وفي أنظمة الدوائر الانتخابية، هناك ميل إلى إبعاد النساء إلى الدوائر التي يرجح ذهابها إلى المعارضة، أو غير الجذابة بسبب صعوبة الوصول إليها، أو تفشي العنف فيها، أو انتشار التخلف العام. وفي الأنظمة السياسية التي يكون فيها البرلمان صغير العدد، ومن ثم تكون الدوائر المناظرة صغيرة جدا، كما هو الحال في بتسوانا، ربما يستحيل تقريبا انتزاع النساء الترشيح بالدائرة من زملائهن الرجال بالحزب، وعليهن الاعتماد أكثر على دخول البرلمان من خلال كوتا النساء.

توفر أنظمة التمثيل النسبي مزايا بخصوص زيادة مشاركة النساء ولكن ربما تكون لها عيوب أيضًا في فصل الممثلين عن الجمهور الذي يفترض أنهم يمثلونه، وتكون مساءلتهم أمام قادة حزبهم بدلا من منتخبيهم (Reynolds 1999:9). وربما يعني ذلك أن تجد النساء صعوبة أكبر في التأثير على حزبهن لمزيد من السياسات التي تتعاطف مع مراعاة البعد النوعي. كما أن اعتمادهن على قيادة الحزب من

أجل مراكزهن، إذ ليس بإمكانهن الاستناد على اختيار الناخبين، سوف يؤدي على سبيل المثال إلى الحد من قدرة النساء على إثارة القضايا إذا لم تكن حينها جزءا من سياسات الحزب. وبالإضافة إلى ذلك، شعرت البرلمانيات في جنوب أفريقيا بالعقبة التي يشكلها العجز عن الاتصال مع جماهيرهن، مما جعلهن يشعرن بالانعزال وأنهن في حاجة إلى الضغط ليحصلن على مساندة مطالبهن سواء من أحزابهن السياسية أو في البرلمان.

وفي التسعينيات، لم تظهر في بلدان الجنوب الأفريقي مناقشات حول إجراءات التدخل الإيجابي، مثل كوتا النساء واختيار الأنظمة الانتخابية التي تزيد مشاركة النساء السياسية في سياق، إلا في ناميبيا وجنوب أفريقيا، وهما الدولتان اللتان حصلتا على الاستقلال مؤخرا، في وقت كان فيه الضغط العالمي من أجل التمثيل المتزايد للنساء في السياسة قد اكتسب أرضية. وهذا من شأنه التأكيد على الرأي القائل بأن كوتا النساء والأنظمة الانتخابية على السواء، تكون فرصتهما أفضل في القبول عند البدايات الجديدة، كما حدث في هاتين الدولتين. وفي بعض الحالات يصعب التوصل إلى ترتيبات تسفر عن مثل تلك التغييرات. ففي زامبيا وبوتسوانا على سبيل المثال، تمثلت مطالب النشيطات بشأن كوتا النساء في وجود مقاعد تخصص للمرأة في البرلمان، وراقت الفكرة للرئيس أكثر من الأحزاب السياسية. وحتى هذه المطالب المحدودة بشأن كوتا النساء لاقت مقاومة واسعة، حتى بين السياسيات. وفي زامبيا، روجت شائعات بعد انتخابات ١٩٩١ بأن مطالبة مجموعة الضغط الوطنية النسائية بكوتا النساء عند تحديد أسماء المرشحين البرلمانيين كان الدافع وراءها مصلحة نشيطات النوع في ترشيح أنفسهن. وأدت هذه الادعاءات إلى إثارة مزيد من التوتر في العلاقات المتوترة بالفعل.

الهوامش

1 انظر أيضا في دراسات Werlhof et al. 1983 .

2 هناك كثير من الأدبيات حول الموضوع، قارن الأعمال التالية :

Jane parpart, Class and Gender on Copperbelt: Women in Northern Rhodesian Copper-Mining Communities 1926-64, in Berger, Iris and Claire Robertsom (eds), Women and Class in Africa, New York 1986.

Margot Lvett, "Gender Relations, Class Formation, and the Colonial State in Africa" , in Parpart and Staudt, Women and the State in Africa.

Margot Lovett, "She thinds she's like a men": Marriage and Deconstructing Gender Identity in Colonial Buha, Western Tanzania, 1943-1960 : Unpublished Paper, Presented at the 37th Annual Meeting of the African Studies Association, Toronto, Canada, 1994.

Gisela Geisler, "Moving with Tradition: the Politics of Marriage amongst the Toka of Zambia", Canadian Journal of Ffrican Studies, 26, 3, 1992.

4 أوضحت إليزابيث شميت Elisabeth Schmidt كيف كان المسئولون الاستعماريون لا يستسيغون الحريات الجنسية الواضحة للأفريقيات في شمال روديسيا، ويضعونهن "في أسفل السلم"، انظر، Patriarchy, Capitalism, and the Colonial State in Zimbabwe", Signs, Journal of Women in Culture and Society, 4, 1991, P.738.

5 تقول إليزابيث شميت: إن القائمات على تخمير البيرة في معسكرات التعدين في جنوبي روديسيا استطعن في عام ١٩٢٧ تحقيق دخل أكبر من عامل المناجم المتوسط (Schmidt 1992:94).

6 قارن ذلك أيضا مع Likimani, 1985.

7 Signe Arnfred, 'An Analysis of Female Initiation Rites in Mozambique' Part 4, unpublished manuscript, n.d.P.b.

8 اقتباس وايلين (Waylen 1996 :18) عن دينيز كانديوتي.

9 طور هذا المفهوم جوران هايدن Goran Hyden فيما يتعلق بالفلاحين الأفارقة، الذين ظلوا غير مقيدين بسبب ضعف الدولة الأفريقية – على أرض الواقع– التي كان من شأنها إدارة نمط بديل للإنتاج (Hyden 1983).

10 مأخوذا عن كلوديا فون براونموهل Claudia von Braunmuhl جاء في Wichterich 1992:15 وترجمته المؤلفة عن الألمانية.

11 مقابلة شخصية، لوساكا ٢٤ يناير و ٤ فبراير ١٩٩٤.

12 مقابلة ، لوساكا ، ١١ يناير ١٩٩٤.

13 على سبيل المثـــال : "Using the Democratic Process to Promote Women's Rights" Seminar organized by the Zambia Association for Research and Development (ZARD) . February 1, 1992, Gender and Democracy in Africa', Workshop hosted by the U.S. Agency for International Development . July 27. 1995.

14 مصطلح فيموقراط يشير إلى البيروقراط من النساء، أو العـــاملات فـــي مؤســـسات الدولـــة ونظامها. وهي هنا تشير إلى الحاصلات على وظائف بالدولة يختار العاملين بها من النـــساء (ملحوظة من المترجمة).

15 Norwegian feminist activist quoted in Bystydzienski 1995:44.

16 Norwegian feminist activist quoted in Bystydzienski 1995:49.

17 Observatoire de la parite entre les femmes et les homes, "Une avancee decisive pour la democrative", Paris 2002.

18 مقابلة ، لوساكا ، ٤ فبراير ١٩٩٤.

19 مقابلة مع عضوة في الحزب الوطني الجديد، كيب تاون، ١٩ مارس ١٩٩٦.

20 جيني شرينير Jenny Schreineer عضوة البرلمان عن المؤتمر الوطني الأفريقي، مقتبسة في Davis 1995.

الفصل الثاني

مشاركة النساء في الحركات الوطنية

ونضال التحرير

النساء تخضن حروب الرجال

التحقت الأفريقيات من مختلف الاتجاهات والمؤهلات التعليمية بالحركات السياسية المناهضة للاستعمار منذ بدايتها في كل أنحاء القارة. وكان ذلك رغما عن مقاومة الرجال في كثير من الأحوال. ورأت كثيرات نقطة انطلاقهن من دورهن كأمهات، فعزمن على تحسين ظروف المجتمع من أجل أطفالهن. وأيا كانت بواعث النساء في الالتحاق بالنضال الوطني، فحماسهن كان مرتبطا بآمال التحرر الشخصي، سواء بشكل واعٍ أم غير واعٍ. وبصرف النظر عن أيديولوجية حركة التحرر، ومستوى المشاركة، والسياق التاريخي، أدت حركة النساء في ميدان النضال العام إلى ثقتهن المتزايدة في أنفسهن وتطوير مهارتهن في تحديد أوجه الاضطهاد الواقع عليهن.

وفي نهاية الأمر، أتاح نضال حركات التحرر الوطني فرصة أمام النساء للبدء في النشاط والانطلاق بعيدا عن أسلوب حياتهن السابق، أيا كان تواضع هذه الفرصة. وكان معنى ذلك أنهن بالاختلاف عن رفاقهن الرجال بدأن في تحدي الأدوار النوعية، حتى لو كان ذلك بصورة أولية. وعلى عكس ذلك، لم يعترف قادة الحركات الوطنية الأولى حتى بوجود مصالح نوعية خاصة. وفيما بعد قدم قادة

الحركات المنطلقة عن الماركسية او الاشتراكية تنازلات، ولكن ذلك كـــان بـــدافع الضرورة المذهبية والإستراتيجية، أكثر منه رغبة في تحدي الأيديولوجيات القائمة المرتبطة بالنوع. ومن ثم فلا مجال للدهشة من أن التغييرات في الأدوار النوعيـــة في المجتمع، التي اتسمت بها فترة النضال، ظلت إلى حد بعيد محدودة بوقتها، ولم تستمر في الدول المستقلة إلا في حالات نادرة.

الحركات الوطنية الأولى

"كل الأمل في تحقيق التقدم" على كاهل النساء

التحقت بالحركات الوطنية في الخمسينيات كثيرات جئن من الجيـــل الجديـــد بالحضر، اللاتي طورن نمط حياتهن فلم تعد بعد "تقليدية" صرفة، رغم بقاء القـــيم التقليدية كنموذج. فلم تفتح حياة الحضر شهية النـــساء علـــى الـــسلع الاســـتهلاكية والتطلع إلى النمط الاجتماعي للطبقة المتوسطة فقـــط، ولكنهـــا جعلـــتهن أيـــضا مستعدات لتجاوز الحدود العرقية إلى هويتهن كأفريقيات، باعتبارها هويـــة عـــابرة للعرق. وساعدهن هذا على تحدي قيود العرف، و"الـــسلطة التقليديـــة". وناضـــلت النساء بشكل أو آخر وفقا لأجنـــدة مزدوجـــة، باحثـــات عـــن التحـــرر الـــوطني والشخصي، فكن وفقا لقول الزعيم الوطني سيكو توري "القوة الأكثر حركية حيـــث يقع على عاتقهن كل الأمل في التقدم".(١)

وكان الشباب الأفارقة الحضريون الذين أسسوا الحركات الوطنيـــة وانـــضموا إليها "عصريين" إلى الحد الذي يجعلهم لا يقاومون مشاركة النساء بـــشكل صـــريح. ووصف هورتنس بورماكر Hortense Powermaker جيل الزعمـــاء الـــسياسيين الأفارقة في شمال روديسيا في الخمسينيات بأنهم "لم يفصلوا أنفسهم فقط عن هيمنـــة الأوربيين، ولكن أيضا عن آبائهم وأجدادهم وأعمامهم والشخصيات القبلية الأخـــرى".

وجعلهم شبابهم وجموحهم يبدون مثل أشقاء أكثر منهم رموزا للسلطة الأبوية، التي كانت تطبع علاقة الزعماء بالتابعين لهم كالمعتاد (Powermaker 1962: 315). وربما أدت هذه النقلة في علاقات القوى بين الأفارقة وتغيير طبيعة الزعامة الأفريقية إلى إكساب النساء مزيدا من الجرأة على الانضمام إلى الحركات.

ورغم ذلك، لم تتضمن أيديولوجيات الزعماء الأفارقة الشباب كثيرا حول النساء والاضطهاد المزدوج الواقع عليهن. ويرجع لجوليوس نيريري فضل أنه كتب ذات مرة مقالة مدرسية حول الوضع الدوني للنساء في المجتمع الأفريقي، ولكنه لم يهتم كثيرا فيما بعد "بقضية المرأة" (Geiger 1997: 69). وكانت حركة كينيث كاوندا الإنسانية "متمحورة حول الرجل" بشكل واضح. وتعمل على تطبيق المبادئ الإنسانية المتعلقة بالكرامة والفرص المتساوية والمشاعية على "الرجال" (مكتوبة في الأصل بالحرف الكبير – المؤلفة) فقط: ولم يشر "المرشد الإنساني" (Humanist Handbook) مرة واحدة إلى النساء بصفة خاصة، ولا حتى تحت عنوان "الأسرة الممتدة" (United National Independence Party 1976).

ولكن في المناطق الريفية حيث ضغط القيود التقليدية أقوى، انضمت النساء إلى الأنشطة المناهضة للاستعمار أيضا، إذ من وجهة نظرهن "أن تكون يعني أن تقاوم". وفي الخمسينيات، نظمت النساء في إقليم لوابولا Luapula في شمال روديسيا اجتماعات سياسية وساعدت في إخفاء الزعماء الوطنيين. وأوضحت لوسا لوكاندا Losa Lukande ، إحدى القائدات، أنها شاركت لأنها كانت غاضبة من المعاملة التي يلقاها رجالهن على يد الأوربيين. وأشارت على سبيل المثال إلى وضع الإدارة الاستعمارية للرجال المتهربين من الضرائب على سقالات ثم "حرقهم أوراقا خضراء حتى يتصاعد الدخان عليهم فيفقدون المقاومة" (Poewe 1981: 107). وانضمت النساء في منطقة ماوانزا Mwanza الريفية في تنجانيقا إلى

القضية الوطنية لأنه "كان لديهن أمل في توحد شعب تنجانيقا، وبقائه متوحـــدا دون تمييز". وكان لديهن أيضا أمل في أنه "عندما نحكم أنفسنا، لن يقهرنا الرجال مثلمـــا كانوا يفعلون في الماضي. وسوف نصير حرات في أن نذهب أينما شئنا" (Geiger 1997: 142-143).

وإذ أصبحت قوة النساء لها اعتبارها، تنافست الحركـــات الوطنيـــة والإدارة الاستعمارية في السيطرة عليهن. ففي تنجانيقا، كان موقع هذا الصراع في نـــوادي الفتيات والنساء، التي تم تأسيسها على يد الحكومـــة الاســـتعمارية بنيـــة "تـــدجين" الأفريقيات. وفي الخمسينيات، صارت هذه النوادي هدفا للأحزاب السياسية الوطنية من أجل "تجميع الأصوات الانتخابية وجمع الأموال".[٢] وفي كينيا أيضا، استخدمت الحكومة الاســـتعمارية مجموعـــات ماينـــديليو يـــا وانـــاواكي Maendeleo Ya Wanawake التي أنشأتها الحكومة باعتبارها أداة "لفرملة الرجـــال المتطـــرفين" الناشطين في حركة فرق حرب العصابات (Guerrilla) الوطنيين ماو ماو. وإلـــى جوار "الشاي والكعك"، كان من المفترض أن "تتوفر في النـــوادي مواقـــع لتعبئـــة النساء المعارضات لماو ماو" (Staudt 1987: 201). وفوق ذلك، كان يتم إجبـــار النساء على الانضمام إلى هذه النوادي وإلا تمنع عنهن الخدمات الأساســـية التـــي توفرها الإدارة الاستعمارية. وأصبح ذلك مهما بصفة خاصة في القرى "المحميـــة" التي تقع تحت "رعاية" الإدارة الاستعمارية، حيث شكلت العضوية فـــي منظمـــات المرأة "الحد الفاصل بين البقاء والهلاك جوعا بالنسبة لنساء عديدات".

ورغم ذلك، انضمت النساء أيضا بأعداد كبيرة إلى مـــاو مـــاو. وأصـــبحت وامبوي واياكي أوتينو Wambui Waiyaki Otieno عضوة في مـــاو مـــاو فـــي الخمسينيات، واشتغلت باعتبارها مرشدة في أعمال الاستطلاع والاستخبارات فـــي نيروبي لصالح الحركة. ووصفت أوتينو كيف مثلت هـــي ورفيقاتهـــا مـــرارا دور

الداعرات في الحانات، حتى يكن في متناول الجنود البريطانيين، ثم يصطحبنهم إلى معسكراتهم للحصول على الأسلحة: "كانت كل الأساليب التي يمكن بها تأمين الأسلحة مقبولة" (Otieno 1998: 39). وأشتهر أيضا التكنيك نفسه في الحصول على الأسلحة في المناطق الريفية (Ddgerton 1990: 128). وكانت ماو ماو حينها تستخدم النساء أيضا في الأدوار القتالية، "وأحيانا كن قائدات للرجال في بعض المعارك" (Edgerton 1990: 122; Oduol 1993: 26). ولكن النساء شكلن فقط خمسة بالمائة من مجمل فرق حرب العصابات، وتواجدن بأعداد أكبر في "الجيش المدني" (Kanogo 1987: 145)، أو في "الجناح السلبي" لماو ماو. وتضمنت مهام هذا الجناح، إحضار الطعام إلى داخل الغابات، وإخفاء الأسلحة، ونقل الرسائل. ووفقا للمعلقين لم تكن الفرق لتستطيع أداء أعمالها القتالية دون مثل تلك المهام، رغم أنها ربما لم تجذب كثيرا من الانتباه (Oduol 1993:27).

ومن ناحية أخرى، قضت "القوانين" التي تحكم حياة المعسكر في حركة ماو ماو بأن عمل النساء في المعسكرات "ينبغي أن يكون جلب الأخشاب للوقود والطهي وغسل الملابس" (Barnett and Njama 1986: 222). ومنحتهن قوانين ١٩٥٣ أيضا الحرية الجنسية حتى تستطعن اختيار شريكهن في معسكرات ماو ماو (Edgerton 1990: 222). وربما كان لمثل هذا التحرر تأثير، فكان معنى تلك القاعدة وقف الاستغلال الجنسي واسع النطاق للجنديات. فكان الضباط "يجعلون استخدام بعض النساء (الجنسي) مقصورا عليهم فقط"، بينما كانت الأخريات "مشتركات بين رجال عديدين" (Edgerton 1990: 118).

وإذا كان يتوقع من تجنيد الإناث استخدام جاذبيتهن الجنسية للوصول إلى منافذ للعدو، فإن تلك الحريات كانت مقصورة فقط على الحرب (Presley 1992: 152). وعلى الرغم من عمل أوتينو على سبيل المثال داخل ماو ماو، فإنها كان

لديها ثلاثة أطفال لم تستطع الزواج من أبيهم بسبب عدم موافقة والدها على الزواج (Presley 1992:33). وأيد قادة ماو ماو أيضا ختان الإنـــاث باعتبـــاره ممارســـة للقومية الكينية في مواجهة الثقافة البريطانية الإمبريالية (Presley 1998: 4). وأدى اختلاف المواقف حول ذلك إلى فصل أرض كيكويو Kikuyu Land منـــذ عـــام ١٩٢٨ فصاعدا، حيث عارضت القوى الوطنية الحظر الذي أعلنتـــه الإرســـاليات لهذه الممارسة، والتزم به المسيحيون في كيكويـــو (Rosberg and Nottingham 1966: 105 ff). وخلق الجدل الذي بدأ وضعا تعتبر النساء فيه "أحجار شطرنج في الصراع على الهيمنة بين الإرساليات والمصالح التقليدية في كيكويو" وهكـــذا كـــن "نقطة محورية في الخلافات بين مجموعتي الرجال". ورغم ذلك، جـــذب الجـــدل أيضا النساء إلى الميدان السياسي، وأخذت عديدات جانب القوميين ضـــد الكنيســـة، محولات "الختان من عادة إلى قضية" (Presley 1992: 102, 176).

ربما شجع قادة الحركات الوطنية النساء على الانضمام، ولكن هذا لا يعنـــي أن أسرهن وأزواجهن كانوا موافقين على ذلك، حتى ولو كانوا أنفـــسهم أعـــضاء نشطين. ففي الشاطئ الكيني المسلم في مومباسا Mombasa، لـــم تـــشهد أواخـــر الخمسينيات نساء عديدات قادرات وراغبات في الترشيح لمنـــصب فـــي النـــوادي السياسية. ووافق الرجال نظريا وشجعوا مشاركة النساء، ولكن كما أفادت شمـــسا محمد موشاشامي Shamsa Muhamad Mushashamy إنه في حالة وجود امرأة راغبة في الترشيح إلى منصب، " فقد يرفض زوجها أو عمها ذلـــك" (Mirza and Strobel 1989: 110).

وفي تنجانيقا، لم تستطع أبرز الشخصيات النسائية في النضال الوطني، وهي بيبي تيتي Bibi Titi مجرد الموافقة على دعوة اتحاد تنزانيا الأفريقـــي الـــوطني (تانو) (Tanzania African National Union – TANU) المغرية إلى دخـــول

اللجنة المركزية، ولا حتى استطاع الحزب مجرد عرض المنصب عليها مباشــرة. وبدلا من ذلك، ذهب أعضاء الحزب إلى زوج تيتي لإقناعه بالسماح لزوجته بقبول المقعد الشرفي.

"تأثر انخراط تيتي في السياسة بدورها داخل أسرتها. إذ كان من المهم التماس موافقة رئيس العائلة لأن اتحاد تنزانيا الأفريقي الوطني لم يكن راغبــا فــي تحــدي السلطة الأبوية في الأسرة (التشديد إضافة من المؤلفة) (Meena 1992: 46).

ووافق زوج تيتي على عملها السياسي، ولكن والدتها لم تكن موافقة، ولامت عليه تركها تنضم إلى اتحاد تنزانيا الأفريقي الوطني: "هل تريد أن تفقــد ابنتـــي؟ (Geiger 1997: 60).

وفي زامبيا أيضا، لم تكن النساء في وضع الحرية الذي ربما حلمن به عنـــد الانضمام للقضية الوطنية. وتذكر فوســـتر موبانجـــا Foster Mubabga مـــسئولة التنظيم في حزب (ينيب) في كوبربيلت Copperbelt أن النساء لم يكــن مقــبلات على التطوع بسبب أنهن أنفسهن لو كانت لديهن الرغبة، فسوف يرفض أزواجهــن حيث "لن يسمحوا لزوجاتهم بالعمل مع رجال آخرين". وخشيت زوجات عديــدات من عدم وجود الوقت اللازم لأداء أعمال المنزل ورعاية الأطفال. وكانت فوســتر موبانجا Foster Mubanga محظوظة، حيث عاد مندوب الحــزب الــذي ذهــب ملتمسا موافقة زوجها على أن تصبح ناشطة بالحركة، برسالة مفادها أنه يسمح لها بالمضي في هذا.

وذكرت موبانجا المحادثة بين مندوب حزب الاســتقلال الــوطني الموحــد وزوجها، وهي تسمح بتأمل عميق للمواقف التي كانت قائمة في ذلك الوقت تجـــاه مشاركة النساء في السياسة. أوضح مسئولو الحزب للــزوج أن ســـماحه لزوجتـــه بتحمل المشقة من أجل البلاد يعنى أيضا أنه سوف يأخذ على عاتقه عبئا. ويكمــن

العب" وفقا لما قالوه في أنه في النهاية سوف يبقى لمدة أسابيع دون زوجته. ولا يعني غياب الزوجة فقط إنه لن يكون لديه من يقوم بأعمال الطهي والغسيل من أجله ويكون تحت تصرفه جنسيا، ولكن أيضا يتضمن أنها ربما تبحث عن الإشباع الجنسي في مكان آخر. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع إزعاج الأصدقاء والجيران للزوج، إذ سيتهمونه بأنه ليس رجلا حتى يسمح لزوجته بأن تذهب، حيث "لا يستطيع السماح لزوجته بالنوم في أي مكان، والعمل بمفردها بين الرجال، سوى رجل ميت"، وسوف يحاولون إشعال غضبه بالإشاعات حول سوء تصرفات زوجته. ورغم كل ذلك طمأن زوج موبانجا مندوب الحزب. وأجابه بلا مبالاة: "حتى ولو أرسلوا زوجتي للنوم في الأحراش بقرية بعيدة عن هنا، فعندما تعود، سوف تظل زوجتي". (Mubanga 1975: 32).

ووجدت فوستر موبانجا العمل مع حزب الاستقلال الوطني الموحد مستنزفا، حيث سافرت في أنحاء البلاد على دراجة "مثل الماكوك" من أجل تنظيم فروع الحزب، "كنت أحمل طفلا على ظهري والآخر في صندوق الدراجة". ورغم ذلك شعرت بالامتنان لزوجها لأنه منحها موافقته لتكون جزءا من النضال الوطني، وخاصة عندما عرفت أنه "عانى لأنني لم أكن هناك لأغسل وأكوي ثيابه؛ واعتاد أن يتناول طعاما سيء الإعداد لأنني لم يكن لدى الوقت الكافي لأقوم بالطهي" (Mubanga 19975: 34, 39). وفي أقل تقدير، كانت تقوم برعاية أطفالها حتى أثناء قيادتها لدراجتها في أوقات العمل من أجل التحرر الوطني.

وكان زوج رئيسة رابطة النساء في حزب الاستقلال الوطني الموحد في زامبيا بي سي كانكاسا B. C. Kankassa التي صارت ماما كانكاسا بعد الاستقلال، يعمل مع الوطنيين ومؤيدا انضمام زوجته الصغيرة إليهم. وكانت كانكاسا من النخبة المتعلمة، إذ التحقت بواحدة من ثلاث مدارس داخلية للفتيات في

شمال روديسيا، وحصلت على شهادة تجيز عملها موظفة حكومية. وذكـرت أنهـا كانت تخجل من الرجال الذين يأتون إلى المنزل في الاجتماعات الـسياسية. حتـى عندما صارت مهتمة بقضيتهم، وأصبحت حاملة لبطاقة العضوية في الحزب، لـم يختف هذا الخجل تماما، إذ قالت:

"حتى عندما كنت أعد وجبة (من أجلهم) كنت أشعر برهبة تجعلنـي غيـر قادرة على الانضمام إليهم. فيقولون هيا. تعال يا أخت، وتنـاولي الطعـام معنـا، وكنت أخجل لأن هناك رجالاً لا يحبون تناول طعامهم أمام امرأة"[٣].

وتوجب على ناشطات بارزات أخريات في الحركات الوطنية في زامبيا أن يدخلن في شجارات بسبب تحامل أسرهن وشعبهن عليهن. فكانت الأميرة باكاتيندي يتا الثالثة Princess Bakatindi Yeta III أحد أفراد أسرة لوزي Lozi الملكية في غرب زامبيا، وعضوة بارزة في حزب الاستقلال الوطني الموحد. وتذكر الأميـرة أنه "في ذلك الوقت لم يكن يعرف عن النساء أنهن يلوثن أيديهن بالـسياسة. وظـن بعض الناس أنني مجنونة. ورفضت أسرتي الأمر بشدة." كما تتذكر زينة ندلوفو Zeniah Ndlovu التي ارتقت إلى موقع بارز في رابطة نساء حـزب الاسـتقلال الوطني الموحد "أطلق الناس علينا كثيرا من الأشياء. لم يكن الأسلوب الذي عـشنا به حياتنا يتفق وتقاليدنا". وقالت: إن كونهن متعلمات كان يزيد الأمـور سـوءا.[٤] (Schuster 1993: 20, 21).

وتدل حقيقة افتقار حركات التحرر الوطنية الأولى إلى سياسة محددة بـشأن النساء، كما سبق وأشرنا، على أن التحرر الوطني ابتعد مسافة كبيرة عن التحـرر الشخصي للنساء. وعلى الرغم من أنه لا عجب في ذلك، حيث لـم يكـن خطـاب تحرر المرأة قد تطور في الخمسينيات بعد حتى في أوربا، فإن عدم معالجة الوضع الدوني للنساء في ذلك الوقت لم يساعد النساء اللاتي سمح لهن بالمشاركة، وحد من المساحة التي يمكن من خلالها المطالبة بأنشطة خاصة بهن.

وكانت فرقة النساء في حزب الاستقلال الوطني الموحد تمثل موقعا لائقا بالنساء يمكنهن فيه المحافظة على سمعتهن الأخلاقية. ولكن ذلك في مقابل حصار العضوات في أدوار مساعدة فقط. إذ أن عضوات الفرقة "لم يكن مطلوب منهن البحث عن السلطة السياسية لصالح أنفسهن" ولكنهن "يساعدن الرجال من أجل الوصول إلى السلطة السياسية" (Schuster 1993:18). وتأكدت تلك المشاعر من خلال مذكرات ماما كانكاسا. إذ أتى اهتمامها بالسياسية في بطء، إذ قالت: إنها في بعض الأحيان "لم أكن أتصرف باعتباري ناشطة -لا- كنت أساعدهم وأحمل بطاقة عضوية". وعندما صارت أكثر نشاطا في ١٩٥٥، رأت أن مهمتها التفوق على رفاقها الذكور في تجنيد الأعضاء الجدد. ويبدو أن كانكاسا لم تحمل طموحات خاصة بالتحرر الشخصي، أو أن مثل تلك الطموحات لم يكن مسموحا بتطورها في حزب الاستقلال الوطني الموحد: "لم نكن نمارس الضغط في مواجهة الرجال، كنا نلتمس (منهم). ... بكل احترام." (Schuster 1993: 18).

وقامت عضوات الفرقة بتقديم الطعام في الحفلات الرسمية، وتوفير أماكن إقامة للقادة الوطنيين، وجمع الأموال لصالح الحركة، والمشاركة في لجان التأبين التابعة لحزب الاستقلال الوطني الموحد، ونظمت جمعيات الدفن في كوبربيلت "مناسبات يمكن من خلالها تكريم المتوفى على نحو لائق" (Harries-Jones 1975:100). وعمل حزب الاستقلال الوطني الموحد من خلال اللجان على زيادة العضوية إلى أقصى حد ممكن، حيث يقدم الحزب نفسه في صورة الأخ الشقيق وهي أوثق صلة قرابة من جهة الذكور، حيث يشيع الثقة والقبول.

وتألفت مهام عضوات فرقة النساء في اللجان بدءا من تعطيل المرور بالطرق قبل بداية الجنازة لضمان وجود صف واحد من المعزين على كلا جانبي النعش، ويقدن الغناء الذي ينتقل من الألحان التقليدية من خلال التراتيل إلى الأغاني السياسية. وينظمن أيضا جمع دقيق الذرة والمال والأخشاب من أجل الوجبات التي تقدم للمعزين (Harries-jones 1975: 104 ff) .

وكان في عضوية فرقة النساء كثير من الناشطات السياسيات أيضا. ومن بينهن جوليا "شيكانوميكا" مولينجا Julia "Chikanomeka" Mulenga، وهي أرملة مسنة مستقلة ماليا، حازت بعد ذلك على شرف التلقب بأم حزب الاستقلال الوطني الموحد. ونظمت مولينجا احتجاجات النساء ضد الاضطهاد الاستعماري، الذي يعني فرض قيود مرتبطة باللون. وقادت النساء إحدى الاحتجاجات كاشفات صدورهن للتعبير عن مشاعرهن المناهضة للاستعمار:

"سرنا مكشوفات في كايرو رود Cairo Road. كنا فقط نريد أن يعرف الرجل الأبيض، خاصة روي ويلينسكي Roy Welensky [رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى] أن الشعب الأفريقي هو الوحيد الذي يمكنه بناء أمته، ولا نريد منهم أن يبنوا لنا الأمة"[٥].

حتى وإن كانت الصلة بين استعراض الإمكانات الأنثوية والتحرر الوطني غير واضحة المعالم، ما قامت به رابطة النساء الرزينة (في غير ذلك من أمور)، لا بد أن الزعماء الرجال صدقوا عليه قبل حدوثه. وتذكر مولينجا أيضا التعري أمام وزير الخارجية البريطاني ايان مكلويد Ian McLeod في الفترة التي سبقت الاستقلال في مطار لوساكا باعتباره "من أكثر الأحداث طرافة في حياتي". وكان الوزير قد جاء إلى لوساكا بمشروع دستور من أجل استقلال زامبيا لا توافق عليه الغالبية السوداء. وواجهته مولينجا وغيرها من "النساء العاريات النائحات" مما تسبب في بكائه بدوره.[٦] وفي ١٩٨٦، كرمها كينياتا كاوندا رئيس زامبيا على خدمتها للنضال الوطني.[٧] ومع ذلك، فمن الناحية الأخرى، عندما كشفت عضوات فرقة النساء صدورهن ضد حزب الشعب الموحد – United People's Party (UPP)[٨] عام ١٩٧١، نظر إلى فعلهن على أنه انكشاف غير كريم من "نساء نصف عاريات" كان عليهن أن يكن أكثر حساسية "ويتركن السياسة للسياسيين"[٩].

وبصرف النظر عن القيود المفروضة من داخل الحركات الوطنية أو المجتمع بشكل عام، استطاعت النساء الحركة داخل الميدان السياسي العام، حيث قدرن على التصرف بأشكال كانت مستحيلة فيما سبق. وتذكر ماما كانكاسا باعتزاز كيف كانت تقابل "الرجال وفقا لما يمليه عليها ضميرها الخاص"، ولم تنكر الشهادات الأخرى التي نشرت حقيقة تمتع النساء بحرية "الحركة برفقة الرجال"، والتحدث علنا، والسفر في "مهمات" أينما كانت. وتذكر الروايات تلك الإنجازات غالبا بفخر، وكأن اللاتي يتذكرنها ما زلن مندهشات أن ذلك أمكن حدوثه أصلا. ولا عجب في أن تلك الأنشطة كانت تحدث دائما داخل نطاق جناح النساء. فربما كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لإقناع الأزواج والآباء والمجتمعات المحلية، وربما النساء أنفسهن، بقبول وجود نساء في ميدان السياسة. ولم تشتك عضوات الحركات الوطنية حينها من القيود المفروضة عليهن، ولكن عوضا عن ذلك كن مقدرات الفرص الصغيرة التي فزن بها. ولم ينتشر عدم الرضا والإحباط إلا بعد الاستقلال فقط، عندما لم تكرم إنجازاتهن على النحو الذي توقعنه، ولم تتحقق أحلام التحرر الشخصي الذي حلمن به.

النضال الماركسي المناهض للإمبريالية

"تحرر النساء ليس عملا خيريا"

على عكس حركات التحرر الوطنية الأولى، حاولت حركات التحرير المنطلقة عن الماركسية، والتي بدأت في اكتساب أرضية لها في بداية الستينيات، أن تضمن النساء داخلها بوعي أكثر باعتبار أن ذلك مسألة سياسية. ورغم ذلك لم تكن هذه الروح نابعة من حركة نسائية، ولكنها قامت على مبدأ الماركسية المتعلق بتحرير كل البشر، بما فيهم النساء. وأيدت الماركسية أن وضع النساء في الواقع أدنى من

الرجال، وفقا لكتاب فريدريك إنجلز Friedrich Engels أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة. وأرجعوا ذلك الوضع إلى أنهن يعانين من "هزيمة تاريخية أصابت الجنس الأنثوي على مستوى العالم" مع ظهور الملكية الخاصة في أيدي الرجال. وأن الملكية الخاصة أوجبت سيطرة الرجل على إنتاج المرأة وما تقوم به من إعادة إنتاج، وترتب على ذلك "اتخاذ الرجل الدور القيادي في البيت أيضا، ثم تدهور وضع المرأة وانحط إلى العبودية، فصارت عبدًا لشهوة الرجل، ومجرد أداة لإنتاج الأطفال"[١٠]. وهكذا، اعتبر تحرر النساء مسألة استقلال اقتصادي، إذ إنه السبيل الذي يكفل دمجهن داخل قوة العمل في المجتمع الاشتراكي.

واعتبر المشروع الماركسي تحرر المرأة نتيجة ضرورية وتلقائية للتحول الاشتراكي للمجتمع. وأقر سامورا ماشيل Samora Machel زعيم حركة (فريليمو) بوضوح شديد عام ١٩٧٣ أن:

"أساس الهيمنة على النساء يكمن في نسق التنظيم الاقتصادي للمجتمع، أي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، التي تؤدي حتما إلى استغلال الإنسان للإنسان. ويعني ذلك، بصرف النظر عن السمات المحددة لأوضاعهن، أن التناقض بين النساء والنظام الاجتماعي يعد في جوهره تناقضا بين النساء واستغلال الإنسان للإنسان، بين النساء والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وبعبارة أخرى، فهو التناقض نفسه بين جماهير العمال والنظام الاجتماعي".

ومن هنا يتضح أنه لم يكن مؤمنا بأن الوضع الأدنى للنساء ناتج عن "تناقضات" بين الرجال والنساء، ولكن "بين الناس المستَغلة، سواء كانوا رجالا أم نساءً، والنظام الاجتماعي". وبالنسبة لماشيل ومعاصريه في كل الأنحاء، كانت النسوية عدوانا رأسماليا من أجل صرف الانتباه عن النضال (Machel 1981:24,25).

وعرف أنتيونو أوجوستينو نيتو Antiono Agostinho Neto، زعيم الحركة الشعبية لتحرير أنجــولا (مــبلا) (Popular Movement for the Liberation of Angola – MPLA) وزميل ماشيل، الاستقلال الاقتصادي باعتباره العمود الفقري لتحرير النساء، إذ من شأنه أن يجعل المرأة قادرة على "حل كل مشاكل حياتها كما يحلو لها، ولا تصبح مجبورة ولا مرغمة على اتباع فرد آخر، الرجل، ... يكــبح ويعوق ويمنع حريتها".[١١] وعلى الرغم من ذلك، وبصرف النظر عن الاعتــراف بأن "الرجل لديه سيطرة كبيرة علــى صــناعة القــرار الخــاص بحيــاة المــرأة وتصرفاتها"، فإن حركتي التحرير فهمتا تحرير المرأة بوضوح على أنه أقل شــأنا من النضال ضد الرأسمالية. وهكذا اعتقدت الحركــة الــشعبية لتحريــر أنجــولا "ضرورة النظر إلى نضال النساء من أجل التحرر باعتباره جــزءا مــن النــضال الأكثر عمومية ضد الرأسمالية، من أجل بناء الاشتراكية والشيوعية، وليس علــى أنه نضال منفصل موجه ضد الرجال" (OMA 1984:39).

وكان إحجام حركات التحرير الوطنية عن الاعتراف بأن تحريــر النــساء قضية مرتبطة ومنفصلة عن التحرير الوطني، مرتكز بالطبع علــى ملاحظــة أن النساء "قوة ثورية هائلة كامنة"، وهي الحقيقة التي انتبهت لها الحركــات الوطنيــة الأولى. ففي غينيا بيساو علــى ســبيل المثــال، أوضــحت فرانسيــسكا بريريــا Franscesca Pereira، من الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكيب فيرد (بايجــك) (African Party for the Independence of Guinea and Cape Verde – PAIGC) وهو حركة تحرير منطلقة عن الماركسية أيضا فــي غــرب أفريقيــا، "النساء أسهل في حشدهن" لأنهن يدركن ما يمثله التحرير الثوري لــبلادهن مــن "فرصة كبيرة لتحررهن. ويعلمن موقف الحزب، ويفهمن أنه لأول مرة في تــاريخ بلادنا، سوف يكون بمقدورهن الاعتماد على المؤسسات السياسية من أجل حمايــة مصالحهن (التأكيد من النص الأصلي– المؤلفة)"[١٢].

وهكذا مثلت النساء قوة مناهضة للاستعمار لا يمكن تجاهلها ولا يمكن السماح لها بالسعي إلى أجندتها الخاصة أيضا. وحث دليل الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكيب فيرد أعضاءه عام ١٩٦٠ على "الدفاع عن حقوق النساء، واحترامها وحض الآخرون على احترامها". ووعد الزعيم أميلكال كابرال Amilcal Cabral الفلاحين في ١٩٦٦ "سوف نضع النساء في المناصب العليا، ونريدهن في كل المستويات من لجان القرى وحتى قيادات الحزب". ولكنه في الوقت نفسه، لم يترك مجالا للتخمين بشأن الثمن الذي لا بد أن تدفعه النساء مقابل هذا الاعتراف: "على النساء أن يرفعن رؤسهن عاليا ويعلمن أن حزبنا هو أيضا حزبهن" (Urdang 1979: 123- 125).

وتوقع قادة وطنيون آخرون أن تعطي النساء حركات التحرير كامل اهتمامهن. واعتقد ماشيل أن " على النساء استيعاب الخط السياسي لجبهة التحرير الموزمبيقية (فريليمو) Front for the Liberation of Mozambique- FRELIMO والعيش بمقتضاه على نحو خلاق من أجل تحرير أنفسهن". ويعني هذا الإبداع بالنسبة للنساء "الانخراط في المهام التي تخطط لها المنظمة". ويمكن ملاحظة ذلك في منظمة تتم تعبئة النساء فيها بشكل منفصل، وهي منظمة النساء الموزمبيقيات Organisation of Mozambican Women – OMM التي كانت وفقا لكلمات ماشيل "مندمجة في خط فريليمو الثوري ومنطلقة منه، وتعمل باعتبارها جزءا من الجسد المتناغم لأسرتنا الثورية، وفي سياق هياكل (فريليمو)" (Machel 1981:30). وأسست حركات تحرير ماركسية أخرى أجنحة نسائية أيضا، كانت أهدافها وأنشطتها خاضعة لهذه الحركات.

ورحب من حيث المبدأ بتأسيس الأجنحة النسائية من قبل عدد متزايد من النساء المتعاطفات. وأوضحت وزيرة المرأة في اتحاد الشعب الأفريقي في

زيمبـــابوي (زابـــو) (Zimbabwe African People's Union – ZAPU) جـــين نجوينيا Jane Ngwenya في ١٩٧٩ أن تأسيس هياكل خاصة بالنساء في الأقـــسام والفروع والمحافظات والأقاليم واللجنة التنفيذية العامة سهل تعبئة كثير من النـــساء وساعد على بناء ثقة النساء في أنهن سيصبحن رئيسات ومسئولات عن مناصـــب، وفي الإعداد للاجتماعات (Ngwenya 1983: 82). وعندما عقد قسم النساء حديث التأسيس في الاتحاد الأفريقي الوطني في زيمبابوي (زانو) (Zimbabwe African National Union – ZANU) أول مؤتمر له في كـــساي كـــساي Xai Xai فـــي موزمبيق، بينما أوضح روبرت موجابي Robert Mogabe زعـــيم (زانـــو) فـــي المنفى أن الحزب "مع شنه للصراع المسلح، أسس عملية مولدة للقوى من شأنها أن تسفر عن تحرير كامل للنـــساء" (Mugabe 1984). واعتقـــدت منظمـــة النـــساء الأنجوليات (Organisation of Angolan Women – OMA) أن هـــدفها تعبئـــة الأنجوليات الوطنيات من أجل مهام التحرر الوطني : "الشيء المهم ألا نعمـــل مـــا يرغب كل شخص منا في عمله، ولكن ما هو ضروري من أجـــل تقـــدم نـــضال تحريرنا" (OMA 1984: 87-88).

وقالت الوثائق الأساسية في (بايجك) في ١٩٦٠ إن على النـــساء الاقتنـــاع "بأن عليهن إنجاز تحررهن بأنفسهن، وهو سيقوم على أساس عملهن، والإخـــلاص للحزب، والاحترام الذاتي، والشخصية، والموقف الحاسم إزاء كل ما قد يعمل ضد كرامتهن".(١٣) و"سوف يمارس الحزب سيطرة كاملة"(١٤) داخـــل هـــذه المحاولـــة. واعتقد ماشيل أيضا أن " المجتمع فرض الهيمنة (على النساء) مـــن خـــلال خنـــق مبادراتهن، ومنعهن من التعبير عن طموحاتهن في أكثر الأحوال، ومـــنعهن مـــن التفكير في طريقة لشن نضالهن". وسوف تكون العقبة الكبيرة أمام تحرير النـــساء "من صنعهن أنفسهن، عبر اعتيادهن على التبعية، وســـلبيتهن، والعـــبء المهلـــك للتقاليد التي يحملنها من المجتمع القديم". ولهذا السبب فإن (فريليمو) "تـــصيغ خـــط

النضال وتحدد مناهجه" (Machel 1981: 21, 28). ويبدو أن العبارتين على السواء تشيران إلى مواقف وممارسات الرجال الذين كانوا أكثر المستفيدين من "ظلامية التقاليد"، ولكن ذلك لم يكن من أجل توجيه اللوم إليهم: حيث كان الذنب على الاستعمار الذي شكل مواقف الرجال والنساء على السواء.

وتصاعدت الطموحات الوطنية أيضا في ناميبيا منذ الأربعينيات، ثم ظهرت في الستينيات حركتان وطنيتان كبيرتان، الاتحاد الوطني لجنوب غرب أفريقيا (سوانو) (South West Africa National Union – SWANU) ومنظمة شعب جنوب غرب أفريقيا (سوابو) – South West Africa People's Organisation) (SWAPO ذات القاعدة الواسعة، وسرعان ما فرض نظام جنوب أفريقيا القمعي المنفى عليهما. وفي ١٩٦٦، دخل (سوابو) النضال المسلح من أجل الاستقلال الوطني، وأسس جناحا نسائيا منفصلا في المنفى في تنزانيا عام ١٩٦٩، من أجل تعزيز تعبئة النساء (Becker 1995: 139). وحينها " لم يكن هناك سوى أربع نساء" ناشطات في (سوابو) بالمنفى.(١٥)

وتحددت مهام مجلس النساء في (سوابو) (SWAPO Women's Council – SWC) في رفع وعي النساء "بأن لهن الحقوق والواجبات نفسها التي للرجال في صناعة القرارات المتعلقة بمصالح أمتهن" وأن عليهن التصرف باعتبارهن رفاقا أكثر من كونهن ربات بيوت(١٦).

وبالنسبة لسام نجوما Sam Nujoma زعيم (سوابو)، كان تأسيس مجلس النساء يمثل اعترافا رسميا بأهمية " الناميبيات وإرادتهن في تفعيل مشاركتهن الثورية في نضال التحرير الوطني".(١٧)

ومبدئيا، قادت المفاهيم الوطنية الحركة، وهي المفاهيم التي تشبعت بها فيما بعد الأيديولوجيا الاشتراكية الثورية (Lapchick and Urdang 1982: 65). وكانت

مصالح النساء الخاصة، رغم ذلك، تأتي بوضوح في المقام التالي لأولوية التحـــرر الوطني العظمى. وذكرت المشاركات في اجتماعات (سوابو) فـــي الـــسبعينيات أن "الخطاب إذا وجه إلى النساء، يكون ذلك من أجل قيامهن بتعبئة النساء للمـــشاركة في النضال نفسه [تحرير البلاد]. وكان الهدف الرئيسي حينهـــا واحـــدا، وواحـــدا فقط."[١٨] (Becker 1995: 144).

وكان ينظر إلى إدراج قضايا النوع الاجتماعي في سياق التحرير الـــوطني على أنه عامل يؤدي إلى الانقسام. وفي عام ١٩٨٥، أوضـــحت إلـــين موســـياليلا Ellen Musialela، التي كانت عضوة في اللجنة التنفيذية في (سوابو) و عـــضوة برلمانية عن (سوابو) فيما بعد، أن دور مجلس النساء قد تحدد في تعليم النـــساء أن "النضال الذي نخوضه ليس معركة فيما بيننا باعتبارنا رجالا ونساء ولكن معركـــة مع النظام، للقضاء عليه إذ إن الأبارتيد في حد ذاته يعتبر حكومة تفـــرق الـــشعب على أساس العرق والجنس".[١٩] وأوضحت عضوة ناشطة في مجلس النـــساء فـــي سياق حديثها عن أهدافها في نضال التحرير:

"كان الشيء الوحيد الذي يسعى إليه نضال التحرير، هو تحرير الأمـــة مـــن الأبارتيد الاستعماري. وأثيرت قضايا النساء، واعترفنا أن النساء في حاجـــة إلـــى تعبئتهن من أجل هذا النضال، ولكن الأمر لم يكن يشبه تحرير النساء من الأبويـــة. حيث لم يكن ذلك ما يهم، على الأقل بالنسبة لنضال التحرير. ولم تكن لدي شخصيا فكرة تحرير نفسي من استعباد الأبوية."[٢٠]

حتى عندما أدرج مجلس النساء "مسألة المرأة" فيما بعد، سواء في المنفى أو داخل البلاد، ظلت الفكرة متمثلة في "أن تحرير الأمة يعمل على تحريـــر النـــساء أيضا. وتتعلق المسألة بشروطنا البيولوجية، فنحن بـــشر مـــثلهم، ولكننـــا أمهـــات وزوجات أيضا، وهنا الاختلاف، فلم ننظر إلى الأبوية." ومن ثم كان كثيـــر مـــن

مشروعات مجلس نساء (سوابو) في معسكرات المنفى مقصورا على مشروعات الحضانات والمستشفيات والمدارس وحملات محو الأمية وزراعة الحدائق والحياكة (Mama 1998: 348)، حيث يعتقد الناس أنها المشروعات التي يمكن للمرأة القيام بها".[٢١] وهكذا، أوضحت مؤيدة أخرى من (سوابو) : كنا ننظر إلى النساء كأمهات في المقام الأول، وكانت معظم التعبئة تقوم على اعتبارهن نساء في النضال، نساء يكافحن من أجل أطفالهن، من أجل أمتهن... ولكن عندما يتطرق الأمر إلى الاشتراك في السلطة تصبح هناك مشكلة".[٢٢]

بصرف النظر عن الافتقار إلى منهج واضح للتعامل مع "قضية المرأة"، انضمت النساء إلى أنشطة (سوابو) وعلى هذا الأساس قمن بجملة أمور تناولت انعدام المساواة بين النوعين. وانشغلت الريفيات بشدة، مثلما كان الوضع في شمالي ناميبيا، في دعم مقاتلي حرب العصابات، وإمدادهم بالطعام والمأوى وأماكن الاختباء. وما بين أواخر السبعينيات والثمانينيات، تركت تلميذات صغيرات كثيرات البلاد، بعد أن خاب أملهن في نظام تعليم البانتو وقلة الفرص داخل نظام الأبارتيد العنيف، عازمات على الالتحاق بالجيش. وكن "متلهفات لرؤية ما يوجد في الجانب الآخر من البلاد" وأيضا، ليمكنهن الهروب من السيطرة والسلطة الأبوية (Shikola 1998:139).

دخول النساء عالم الحرب والقتال

رغبت مجندات جديدات كثيرات من (سوابو) و(زانو) و(زابو) و(فريليمو) الانضمام إلى الجيش والاشتراك في القتال مباشرة. ولم تكن لدى الفتيات رغبة في التوجه إلى التعليم: "أنا لا أريد حتى الذهاب إلى المدرسة. قلت: لا، كيف يمكنني الذهاب إلى المدرسة! أنا جندية، أتيت لأحارب". وكذبت الشابات الصغيرات عند ذكر أعمارهن حتى يسمح لهن بذلك، وكن مستاءات بسبب اختيار الصبيان فقط

للذهاب إلى الجبهة، فاتخذن طريقهن إلى هناك بالاختباء في العربات المتوجهة إليها، على أمل أن يسمح لهن بالبقاء.[٢٣] وتجنبن المعسكرات المدنية باعتبارها أماكن صعبة ومملة، فكان ينظر إلى المدنيين بازدراء على أنهم "سياسيون جاهلون بالعسكرية"، ولأنهم "عاجزون لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم".[٢٤]

عندما انضمت مارجريت دونجو إلى جيش التحرير الأفريقي الوطني في زيمبابوي (زانلا) Zimbabwe African National Liberation Army – ZANLA) وعمرها ١٥ عاما مع ثلاث من صديقاتها. وكانت تعرف ماذا تريد، و"التدرب على الحرب والعودة إلى زيمبابوي"[٢٥]. ومع ذلك، قالت أيضا: إنها وزميلاتها كن "مجرد أربع فتيات صغيرات"، وكانت لديهن "تلك الأفكار الصبيانية. حيث رغبت صديقتي في أن يكون معها بندقية لتطلق النار على زوجة أبيها، وقررت أنا أن يكون أول ضحية لي رجل الشرطة الذي جرى وراء أمي وجعلها تسقط وهي حامل"[٢٦]. وربما مثلت عوامل شخصية على هذه الشاكلة الأسباب الرئيسة وراء رغبة فتيات كثيرات في الالتحاق بالتدريب العسكري.

وفي يناير ١٩٧٩، أوضحت جان نجوينيا من اتحاد النساء الأفريقيات في زيمبابوي (زاوو) (Zimbabwe African Women's Union – ZAWU)، وهو قسم النساء في (زابو) ما يلي:

"كان عندنا في لوساكا عدد كبير من اللاجئات، ولكن لم تأت جميعهن كلاجئات، ولم يقصدن أن يصرن لاجئات، ولكن كانت هناك نساء معهن أطفال قصدن إلى تركهم مع الحزب والتدرب للذهاب إلى الحرب. ولكن بسبب الأطفال والسن واحتياجات الأطفال كنا نقول لهن: رجاء اعتنين معنا بالأطفال (Ngwenya 1983: 83).

وبالنظر إلى عدم تغير الأدوار الاجتماعية المرتبطة بالنوع بصورة جوهرية في المعسكرات المدنية، في حين تتم مخالفتها بشدة في معسكرات الجيش، فقد وفرت الحياة العسكرية مجالا أوسع بكثير للتحرر الشخصي للنساء.

وكان عالم الحرب جذابا بالنسبة للشابات بصفة خاصة، ومعبرا عن رغبتهن وأملهن في الحرية الشخصية. وتقدم لنا شهادات المقاتلات في جبهة تحرير شعب تجراي (تبلف) (Tigray People's Liberation Front – TPLF) الملتحقات بالنضال المسلح ضد الحكومة المركزية في أثيوبيا عام ١٩٧٥، أن الفلاحات كن بصورة خاصة حريصات على أن يصبحن مقاتلات، لأن هذا "كان الأسلوب الوحيد المتاح أمامهن لمعالجة الظلم الواقع عليهن". ودخلت الفتيات الصغيرات أيضا الجيش ليهربن من زواج إجباري من رجال أكبر منهن (Druce and Hammond 1990:69).

ومن خلال المشاركات، تم توثيق أن طبيعة الاشتراك في نضال الاستقلال تلك بالتحديد، كانت بمثابة تحدٍ للأنماط الاجتماعية المرتبطة بالنوع، سواء كانت في الجيش أو بالنسبة للناشطات المدنيات. فأوضحت مقاتلة سابقة في (زانلا)، صارت فيما بعد عضوة في حكومة (زانو– الجبهة الوطنية)، أن النضال المسلح فرض معضلة لا مجال إلا أن تفضي إلى تعزيز تحرير النساء:

"شكل وجودنا في الصراع معضلة وفقا لثقافتنا، إذ تجدين نفسك مواجهة بوضع تصنعين فيه قرارات متعلقة بحياتك. لم نكن نعامل مثل البالغين حينها – وكانت النساء تعد مواطنات من المرتبة الثانية. وهكذا، تصبحين مستقلة للمرة الأولى، وعليك صناعة قرارات تؤثر بالفعل في حياتك الخاصة دون استشارة والديك أو أي كان من الأولياء. ولذلك... كان مهم أن تفهم النساء السبب في أهمية أن يسلكن باعتبارهن مساويات لنظرائهن الرجال[٢٧].

وفي زيمبابوي، لم يدفع الرجال إلى الاعتراف بالنساء في النضال المسلح في نهاية الأمر سوى وقائع النضال نفسه:

"لم نكن قادرين على كسب النضال دون مساعدة النساء. يشبه الأمر أسرة لا بد من مشاركة كل أطرافها. ولهذا، عندما بدأت مشاركة النساء فيما بعد، شاركن حينها على قدم المساواة في تبادل الأفكار أيضا. وذلك بسبب أن هذا النضال لم يخلق للرجال فقط بالفعل، إذ كان الجمهور الذي نعمل على تعبئته عندما ننتقل داخل الحرب من النساء. فكان من يطهو الطعام للمقاتلين نساءً. ولذلك كانت هناك حاجة إلى عمل الطرفين معا[٢٨].

واعترفت أيضا سالي موجابي Sally Mugabe زوجة روبرت موجابي Robert Mugabe زعيم (زانو)، عندما تحدثت في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للمرأة في كوبنهاجن عام ١٩٨٠، بأن ضرورات الحرب- ومنها توسيع القاعدة الثورية- أدت إلى ترقية وضع النساء[٢٩]. وأوضحت أن " نضال التحرير الطويل فرض بعض الحقائق على تقاليدنا الخاصة" بسبب وجود حاجة إلى كل الموارد البشرية.[٣٠] وفي عام ١٩٩٤، بعد أربع سنوات من الاستقلال، استطاعت موجابي الاعتراف بأن "الرؤية الأصلية للحزب التي وضحت خلال السنوات الأولى التالية على حظره، كانت تجنيد الكوادر الرجال فقط في التدريب العسكري، وتدريب الإناث على الأغراض الأكاديمية وأعمال السكرتارية. ... وكان ما اعتقدنا فيه حينها، وهو اعتقاد خاطئ بصورة واضحة، أن الكوادر الرجال باستطاعتهم مواصلة النضال المسلح".[٣١]

وفي موزمبيق، تبدل الموقف المناظر، أي الممانعة في السماح للنساء بالدخول في جيش التحرير، وذلك تحت إلحاح الحاجة إلى مزيد من الجنود: "في البداية كان الرجال هم الذين يشاركون في الحرب أساسا. وواصلت النساء العمل

في الحقول والمنازل. ولكن حينها انتبهنا إلى أن النساء لا يجب تجنيبهن. إذ كانت الحرب من أجل الجميع."[٣٢] وفي أواخر الستينيات، أدى تجدد الخلاف حول مشاركة النساء إلى طرد مجموعة من كوادر (فريليمو)، بسبب "رفضهم مشاركة النساء في النضال المسلح" إذ نصبوا أنفسهم "مدافعين عن المعايير الأخلاقية" بالرجوع إلى "التقاليد الرجعية".[٣٣] وفي الحقيقة، ضغطت النساء أنفسهن حتى يحصلن على حقهن في أن يكن قادرات على حمل السلاح والقتال، وكانت حجتهن "نحن النساء تم اضطهادنا أكثر من الرجال ومن ثم لنا الحق والإرادة والقوة أيضا اللازمة للحرب".[٣٤] كانت (فريليمو) في حاجة إلى البدء في حملة توعية من أجل زيادة قبول الناس للمقاتلات على نطاق واسع (Johnsen 1992:16). وفي النهاية، ربما كان ذلك مساعدا على دفع قضايا النوع الاجتماعي إلى الأمام.

وبصرف النظر عن مقاومة قوات التحرير المسلحة الاعتراف بالنساء في القتال، إلا أن قادتهم جميعا اتجهوا إلى الدفاع عن صورة المحاربة البطلة وأعلوا بفخر من شأن أسطورة مشاركة النساء ودورهن المساوي للرجال في النضال. وكتبت هيلين ليبولد Helene Lebold في الثمانينيات حول قضية صورة "المرأة المقاتلة" في حركات التحرر بالعالم الثالث، وأعطت أمثلة من خلال "إعلانات تظهر بها صور لشابات ذكيات بالزي الرسمي تحملن البنادق" مما يوحي بمشاركة عددية كبيرة للمقاتلات الشابات. وفي هذه الصور، ظهرت "المساواة في النضال المسلح مع التحرر الشخصي للأنثى " (Lebold 1983: 56). وأفادت ليبولد بأنه رغم كل الخطاب عن المقاتلات البطلات في نضال استقلال الجزائر عن فرنسا في الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٢، كانت ٠,٥% فقط من النساء في الجيش مقاتلات، والمهام التي قمن بها لم تتح لهن غالبا سوى قدر ضئيل من سلطة صناعة القرار في الحركة (Lebold 1983: 62).

وفي بلدان أفريقيا الجنوبية، نشط أيضا الأداء البطولي للنساء والاستعارات الخاصة بنضال التحرير. ففي جنوب أفريقيا على سبيل المثال، صارت صورة مقاتلة رمح الأمة (Umkontho we Sizwe- MK) صورة منتشرة بشكل عام عن المرأة المتحررة. ودخلت بعض مقاتلات رمح الأمة في الأساطير بالضواحي خاصة، باعتبارهن مقاتلات للحرية ناجحات وشجاعات (cock 1991: 167). ووظفت ويني مانديلا التخييل، وهي الزوجة السابقة لرئيس المجلس الوطني الأفريقي (ANC) نيلسون مانديلا والتي لقبت "أم الأمة"، من خلال ظهورها في التجمعات الشعبية مرتدية أزياء القتال (رغم أنها لم تنخرط أبدا في أنشطة عسكرية)، مؤسسة لأفكار قوية عن الأمومة الراديكالية شبه الأسطورية.

لا يوجد كثير من المعلومات عن العدد الفعلي للجنديات في جيوش التحرير في بلدان أفريقيا الجنوبية، ناهيك عن المقاتلات الفعليات. إلا أن المؤشرات تفيد بقلة عدد النساء المنخرطات نسبيا، وكان عدد المشتبكات فعليا بالقتال أقل. وقدر أنه كانت هناك ٧٥٠٠ امرأة في معسكرات اللاجئين في زانلا ZANLA عند اقتراب الحرب من نهايتها، وكان منهن ما يتراوح بين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ مقاتلة مدربة فقط. وليس هناك معلومات متاحة حول عدد المقاتلات اللاتي ذهبن فعليا إلى القتال. وكانت غالبية النساء المشتركات في النضال ناشطات مدنيات تساعدن المقاتلين في مناطق الحرب (Kesby 1996: 564).

وشهد رمح الأمة، الجناح العسكري في المؤتمر الوطني الأفريقي زيادة مفاجئة في عدد المجندات من ١٩٧٦ وما بعدها. وبرزت في هذه الفترة انتفاضة سويتو ضد تعليم البانتو، التي دفعت عديدًا من الطلاب الشباب في المنفى إلى حمل السلاح. وفي نهاية الثمانينيات شكلت النساء حوالي ٢٠% من جنود رمح الأمة. ولكن مرة أخرى، ما زالت مناطق انتشار هذه النساء غير معروفة يقينا (Cock

(Cock 1991: 162). وفي ناميبيا منتصف السبعينيات، التحقت النساء بأعداد كبيرة أيضا بجيش تحرير الشعب في ناميبيا – بلان (People's Liberation Army of Namibia – PLAN). وتناوبت بعض النساء العمل بين الخدمة في الجبهة ومعسكرات المدنيين وتلقي التعليم (Becker 1995: 149). ولكن بالتأكيد كان عدد النساء اللاتي حاربن فعليا في الجبهة مع بلان صغيرا للغاية. إذ تتذكر إحدى المقاتلات السابقات أنه في أواخر السبعينيات "كان هناك عدد قليل جدا من النساء على الجبهة، ربما ٢٠٠ امرأة. في البداية كانوا يرسلون مئات النساء، ولكن فيما بعد قرروا ألا يرسلوا كثيرا منهن لأن الوضع على الجبهة كان سيئا بالفعل" (Shikola 1998: 142).

وفوق ذلك، بصرف النظر عن عدد الجنديات، لم يقبل أي من جيوش التحرير وجود نساء في التشكيلات القيادية العليا. ففي رمح الأمة نجحت امرأة واحدة فقط في التعيين بمقر القيادة العسكرية، إذ عينت جاكلين موليفي Jacqueline Molefe رئيسة للاتصالات في ١٩٨٣، ويرجع السبب في ذلك وفقا لقولها: "كنت أقدم العاملين في قسم الاتصالات" (Cock 1991: 162). ووفقا لقول قائدة عامة سابقة أخرى:

"فيما يتعلق بالمناطق الأمامية حيث توجد الصلاحيات والتشكيلات العسكرية، لم يبدأ وضع النساء هناك إلا متأخرا، حوالي ١٩٨٣. وأستطيع إحصاءهن دون الوصول إلى رقم خمسة. وأعلم أيضا أنني كنت المرأة الوحيدة في المستويين القياديين اللذين خدمت فيهما. وكانت هناك مقاتلات في المستويات الدنيا، ولكن لم يكن في القيادة أي منهن[٣٥].

وكانت جويس موجورو Joyce Mujuru واحدة من النساء اللاتي نجحن في الحصول على موقع في القيادة العليا في زانلا. ثم صارت وزيرة لشئون المرأة

وتنمية المجتمع المحلي في زيمبابوي فيما بعد الاستقلال. وقالــت موجــورو: إن المستوى التعليمي للنساء كان عائقا دون ترقيتهن في الجيش:

"الحاصلات بيننا على مستوى تعليمي متواضع، وأنا واحدة منهن، لــم تــتم ترقيتهن لمستوى أعلى من رائد فقط. ولكنني ترقيت إلــى عــضوة فــي اللجنــة التنفيذية، وكانت السيدة موجابي نائبتي. وكان لدينا (فــي التــشكيلات العــسكرية القيادية) امرأة أيضا، كما ترين. أما في التشكيلات الخاصة بالتدريب، فلــم يوجــد كثير من النساء لأنهن غير مؤهلات من الناحية التعليمية، فالتدريب كان جــسمانيا وسياسيا أيضا إلى حد ما، وذلك يتطلب إلماما بالقراءة والكتابة".[٣٦]

ورغم ذلك، لم تكن فجوات التعليم سببا رئيسيا وراء تفضيل الرجــال علــى النساء. فكان الرجال والنساء يتلقون تدريبا مشابها، أو التدريب ذاته، فــي جيــوش التحرير التي نتحدث عنها هنا. ورغم ذلك كان أغلب الملتحقين بالأنشطة المساعدة من النساء، مثل الاستطلاع ونقل الإمدادات والأسلحة والتمــريض والاتــصالات. وهذا لا يدل على افتقار النساء للقدرات القتالية. ووفقا لموليفي كانت جنديات رمح الأمة "بارعات بالفعل في التدريب،" وكن أقوى من الرجال في الحفاظ على النظام والتحمل (Cock 1991: 163). وكانت النساء تعد أيضا هدفا جيداً للاستخدام فــي العمليات السرية لأنهن قادرات على الذوبان في البيئة، فلا يثرن شكوك الأعداء – على الأقل لأول وهلة. وفي رمح الأمة، عرفت المقاتلات باعتبارهن "مقاتلات إبر التريكو"، إذ عملن بشكل سري في الاستطلاع، محاولات أن يبدون مثــل النــساء العاديات قدر الإمكان، حاملات حقائب يدوية تظهر بها إبر التريكو (Cock 1991: 151). وفي زيمبابوي كانت النساء تحمل الأسلحة مخفية في هيئة أطفال رضع.

وكانت الجنديات يشتركن أيضا، مثل شقيقاتهن المدنيات في التعبئة بين الــسكان. وأوضحت جوزينا ماشيل، رئيسة القسم النسائي في فريليمو: "يسهل علــى المقــاتلات

التحدث مع النساء الأخريات، وإلى جانب ذلك فحضورهن يخجل دائما الرجال الممتنعون عن المشاركة، ويحثهم على اتخاذ مزيد من الخطوات" (Cock 1991). وفي زيمبابوي أيضا، صار حضور المقاتلات "واحدا من أهم أساليب التعبئة". فسوف يقول الرجل: "لا يمكن أن تستطيع المرأة القتال، لا بد أن أقوم بالشيء نفسه."[٣٧] ودربت (بلان) و(زانو) و(زابو) النساء أيضا كمسئولات سياسيات، وكما أشارت سويري Soiri، إلى قدراتهن التي اكتسبنها من الإنجاب، حيث "تعتبر المسئولة مثل الأم بالنسبة للجندي". وكانت مهمة المسئولة السياسية "بناء أخلاق الجنود والحفاظ عليها، وشرح التوجه السياسي السليم" (Soiri 1996: 79).

وقالت قائدة سابقة في رمح الأمة: "عندما تنتهين من التدريب، توجهين فورا إلى نوع من الأعمال الأمنية أو الإدارية. ونجحت بعضنا في الضغط من أجل أن يتم توزيعهن في المناطق الأمامية، أو داخل البلاد في أداء عمل عسكري. إذ لم يكن ذلك يتحقق تلقائيا دون ضغط"[٣٨]. وكان استبعاد النساء من القتال المباشر في رمح الأمة يرجع جزئيا إلى النساء أنفسهن، وفقا لموليفي؛ لأنه "لم تكن هناك قاعدة رسمية تمنع النساء عن القتال. كان خطأنا نحن. إذ لم نضغط بالقدر الكافي. كنا نحتج عادة على استبعادنا من الاختيار في تلك المهام، واختيار النساء لأغراض السكرتارية"[٣٩].

وتدل الأنماط النوعية النمطية في توزيع المهام، مثل التي ذكرناها، على أن مساواة النوع التي شعرت بها نساء كثيرات خلال النضال ظلت متفرقة. أما بالنسبة لما أكدته تينجيوي متينسو[٤٠]، القائدة العسكرية السابقة في رمح الأمة، "اتجهت الأمور إلى احتكار الرجال للجيش والحرب". وبالنسبة لها أيضا، تم استيعاب النساء داخل وضع راهن وحسب: "وضعوك داخل رجل. وربما يختلف الشكل الذي يتخذه نمط الاضطهاد على أساس النوع وصورته من يوم إلى يوم بسبب بنية الجيش. إذ

إنها لا تسمح بالتمييز."[٤١] ولكن في النهاية كانت الجنديات في رمح الأمة "نساء" وكان الجنود "جنودا" فقط".[٤٢]

وتتذكر المقاتلات السابقات في (فريليمو) ما يكشف أشياء كثيرة في هذا الصدد. فعلى الرغم من أن جنديات فريليمو كن يتخذن أسماء رجال (لأنه لم يكن هناك سوى رفاق من نوع واحد- هو الرجال)، فإنهن لم يصلن فعلا إلى الجبهة أو يذهبن إلى الحرب. وغالبا كان المستوى يتدنى إلى حمل الأسلحة التي كان الرجال يستخدمونها:

"وغالبًا، إذا ما أخذوا النساء إلى مناطق القتال، كانوا يتركوهن في نقاط تجمع محددة، بينما يذهب الرجال إلى القتال، وفي العودة كانوا يلتقطونهن مرة أخرى. (Artjir 1998: 73)

واعتبر (بلان) إرسال النساء إلى الجبهة أمرا غير ملائم. وذلك بسبب أن "جنود جنوب أفريقيا اعتادوا تصويب النيران على أهداف حية (...) وبمجرد أن تطلقي النار عليهم، حتى ولو كنت أنهيت دورتك الشهرية، فسوف تبدأ معك تلقائيا مرة أخرى" (Shikola 1998: 142). ربما لا تستطيع النساء مهما حاولن الفكاك من "لعنة" نوعهن: وفي الواقع، بدت حاجة المقاتلات البسيطة إلى الفوط الصحية سببا في تعقيدات خاصة بتوفير الإمدادات داخل (زانلا) (Weis 1986: 90) و(بلان)، إذ كانت تعتبر "أكبر المشاكل".[٤٣] واستخدمت قيادة جبهة تحرير شعب تجراي (تبلف) أيضا الدورة الشهرية كمبرر لاستبعاد النساء. ويجدر بنا اقتباس شيء مما قالته إحدى المقاتلات في تجراي:

"نحن فقراء. علينا دائما أن نعمل دون طعام. علينا أن نسافر في عجلة. كيف لنا أن نوفر أشياء مثل السراويل الداخلية وفوط الدورة الشهرية الصحية؟ وكذلك إذا لم تتوفر الفوط الصحية، لا بد أن تكون ملابسك نظيفة، وهذا غير ممكن. إذا كان البشر جوعى، كيف يمكن لمنظمة أن توفر فوطا صحية، حينما لا يكون لدينا حتى ملابس نقي بها أنفسنا من المطر؟ (Druce and Hammond 1990:46)".

ومع ذلك، أيا كانت الصورة التي انعكس بها النوع على مشاركة النساء في جيوش التحرير وكيفية توزيعهن داخلها، وبصرف النظر عن أسباب بداية المشاركة، كانت النساء في نهاية الأمر تفهم انضمامهن إلى النضال المسلح باعتباره "عاملا محررا" على المستوى الشخصي أيضا. وبالنسبة لروبا رينوبفوكا Ropa Rinopfuka، ساعدها أداؤها لدور في نضال تحرير زيمبابوي، على تحليل وضع النساء وملاحظة "أن اضطهاد النساء لم يكن طبيعيا" ولكن "جزءا من المجتمع الذي ورثناه".(٤٤)

وبالنسبة للوسي سيكوني Lucy Sichonc، وهي مقاتلة سابقة في (بلان)، لم يكن عدم المساواة بين النوعين قضية مثارة في الجيش: "كنا كتفا بكتف [مع الرجال] وإلا عرضت نفسك للموت. هل تعرفين، وجدت كوني بين الرجال شيئا مطمئنا للغاية، إذ أجد في ذلك الأمان الشديد. أنا لا أفكر في المسائل المرتبطة بالنوع. إذ أعتقد أن معظمنا متساوون تماما." كما أعطت الرجال أيضا فضل المشاركة في معظم العمل: "لم يكن هناك من يجلس في الظل، حينما نقوم بالعمل".(٤٥) وتحدثت مقاتلة سابقة في (زانلا) بحماس عن الاحترام الذي كن يجدنه من الرجال، وعن واقع أنه "لم يكن هناك تمييز بين الرجال والنساء" حتى عندما يتطرق الأمر إلى المهام التي تؤديها النساء تقليديا مثل الطهي وجلب الماء والحطب (Weiss 1986: 90). كما تقول قائدة عسكرية في (بلان): إنها "تمتعت بإعطاء الأوامر لرجال أكبر مني. و كانوا متعلمين أفضل مني. أفضل مني بكثير! ولكنهم كانوا يستمعون إلي".(٤٦)

فسر البعض ما حدث من تغير على الأدوار النوعية باعتباره مساواة (٤٧)، بينما اعتقد آخرون أن الرجال والنساء في الجيش كانوا أبعد ما يكون عن المساواة:

"لا يمكن أن يكونوا متساوين. بالتأكيد لم يكونوا متساوين. ولكن حتى أذكر لك الحقيقة، كنت في مواقع قيادية، وكان مجرد أخذ النساء بعين الاعتبار في المواقع القيادية إلى حد ما أمرا جيدا بالفعل. [...] كان الأمر بمثابة تحد أمام النساء. وإذا لم نحقق ذلك، لم يكن بإمكاننا إثبات أنفسنا. [...] يشبه الأمر تعليمك السير للطفل. عليك أن تساعديه على السير، وتتركيه ثم تساعديه، ومن هذه الساعة فصاعدا سوف يفعل ذلك بمفرده. ذلك بالضبط ما كنا نحصل عليه من رجالنا.(٤٨)

وأشارت جاكلين كوك Jacklyn Cock إلى "أن طبيعة النضال وتحطيم أدوار الرجال/ النساء المستقرة، ساعدت نساء كثيرات على اكتشاف قدرات جديدة داخل أنفسهن" (Becker 1995: 167)، وربما أدى ذلك إلى فتح "أبواب لولا هذا، لكانت خلخلتها سوف تستغرق عقودا" على "عالم لم يكن حتى يحصلن به".(٤٩) وأدركت النساء أن النضال يقويهن ويثبتهن، حتى وإن لم يحصلن على كثير من التعليم: "في البيت لم تكن هذه الفرصة لتتوفر لهن على الإطلاق"(٥٠).

تغيير علاقات النوع الاجتماعي بين المدنيين

شعرت كثيرات في المناطق الريفية أيضا، أن نضال التحرير فتح لهن فرصا لم تكن قادرات من دونه على الوصول إليها، وإن تسبب في كثير من الأذى... وعلى الرغم من فوز النساء اللاتي تركن بيئتهن الريفية بالفعل والتحقن بالنضال في المنفى أو في جيوش التحرير في بلادهن، بالنصيب الأكبر في التعرف على أبعاد من الحرية الشخصية، فإن اللاتي بقين في الخلف لإعداد الطعام لفرق حرب العصابات شهدن أيضا تغييرا في البنى التقليدية. واشتهرت الريفيات بسبقهن للرجال؛ لأن الرجال في سياق حياتهم كعمال مهاجرين "لم يكونوا يسمعون عن فرق حرب العصابات إلا عندما يعودون في الإجازات الأسبوعية أو في العطلات

فقط". ومال مقاتلي حرب العصابات أكثر إلى وضع ثقتهم في الريفيات؛ لأنهن كن أقل تعرضا للمجتمع الاستعماري (Weiss 1986: 80).

وقد عولجت أبعاد أخرى للموضوع. وبدأت الأدبيات الحديثة حول التغيرات المجتمعية التي تمت في سياق نضال الاستقلال، التشكيك في بعض الصور الخيالية عن الحرب في زيمبابوي (Bhebe and Ranger 1995; 1996). ونظرت تلك التفاسير إلى تفاصيل أكثر حول الصراعات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، سواء باعتبارها جزءا من "نضال داخل النضال" (Kriger 1992) أو باعتبارها محاولة لشرح عدم الاتساق في مشروع المساواة النوعية بالبلاد (Kesby 1996). وأشارت إعادة التفسير التي تمت في الفترة الأخيرة من نضال التحرير في موزمبيق أيضا، إلى وجود فجوات بين الخطاب الرسمي والممارسة (Arthur 1998).

تؤكد نورما كريجر Norma Kriger في روايتها عن نضال التحرير في زيمبابوي، على أسلوب الإكراه الذي استخدمه مقاتلو حرب العصابات و"الموجيبا" Mujibas، أي الشباب الذين جندهم مقاتلو حرب العصابات لتنظيم الدعم والإمدادات المدنية، وفقدان النخب الريفية الأفريقية لسلطتها جراء ذلك. وداخل تلك البيئة التي فقد فيها الشيوخ الريفيون نفوذهم، مضى الشباب من النساء والرجال في أجندتهم الخاصة المحددة: "حاولت النساء تحسين علاقاتهن الزوجية، كما حاول الشباب [الذي يتضمن وفقا لمصطلح كريجر النساء والرجال] تحسين مكانتهم الاجتماعية وافتقارهم إلى الاستقلالية. واحتجت النساء والشباب من خلال تصرفات فردية، كما التمست مقاتلات حرب العصابات أيضا التدخل إلى صفهن (Kriger 1992: 209). فاستخدمن على سبيل المثال سلطة مقاتلي حرب العصابات و"الموجيبا" في مواجهة الشيوخ الرجال، إذ التمسن دعمهم ضد الأزواج الذين كانوا يشربون ويضربون زوجاتهم (Kriger 1992: 194).

ويطرح علينا ميك كيسبي Mike Kesby صورة مختلفة إلى حد ما حول الصراع نفسه، إذ كانت شابات المناطق الريفية قادرات على الاستفادة من تآكل السلطة الأبوية بالاستعانة بمقاتلي حرب العصابات وشباب الموجيبا من ناحية، وقمع سلطة القوات الاستعمارية من ناحية أخرى، وكان ذلك في القرى التي كان بها احتجاجات على تجاوز الحدود التقليدية في السلوك. ومع ذلك، كانت الشابات مجبرات على تلبية الحاجات المنزلية والجنسية لمقاتلي حرب العصابات وشباب الموجيبا من ناحية، وأفراد أمن الدولة الاستعمارية من ناحية أخرى، وكانت النساء قادرات على "إحباط السيطرة الأبوية في مجال التعامل مع أجسادهن"، ومارسن "تأثيرا لم يسبق له مثيل" في مواجهة أحبائهن الشباب الأقوياء.

وقد وفرت لهن العلاقات الجنسية مع أفراد الأمن الاستعماريين ومقاتلي حرب العصابات على السواء، حتى ولو دخلن فيها مكرهات، "مزايا نفعية" من خلال خلقهن – على الأقل بصورة مؤقتة– "تفاعل اجتماعي وجنسي مستقل". وفوق ذلك، حتى على الرغم من بقاء تقسيم العمل النوعي وعدم مخالفته، فإن اعتماد "مقاتلي حرب العصابات" على الفلاحات في تقديم مساعدات من المواد الأولية، كان تأكيدا على خلق توقع عن مستوى الأهمية الذي حصلت عليه النساء وعملهن المنزلي في المجتمع". وكان معنى هذا أن المهام المتدنية المقترنة بالنساء كانت "تنقل من المجال الخاص للبيت الأبوي إلى الفضاء الاجتماعي الجديد لمخابئ مقاتلي حرب العصابات" (Kesby 1996: 577 gg) ومن هنا اكتسبن معنى جديدا وقيمة جديدة.

ولكن النساء لم يستطعن دائما إدراك "المزايا النفعية" إذا تحدين السلطة التقليدية. ففي المناطق الريفية في ناميبيا، حلت (سوابو) والكنائس محل السلطة الأخلاقية للزعماء التقليديين، الذين وصف كثيرون منهم أنفسهم بأنهم متعاونون مع الدولة الاستعمارية (Totemeier 1978: 218). وفي هذا البلد، استعيض عن الفراغ

الناجم عن تآكل السلطة الأبوية بإدمان الكحول مع زيادة العنف الأسري ضد النساء والتمادي في استخدام الإهانة في معاملتهن (Becker 1999). وفي مثل تلك الحالات لم يكن للنساء أي مكسب.

وفي زيمبابوي أيد مقاتلو حرب العصابات في (زانو) و (زابو) مصالح النساء النوعية على نحو عشوائي وغير متسق فقط، واعتبرت حالات الزواج التي رتبها (زانو) دون موافقة الآباء أو اللوبولا في المناطق المحررة، أمرًا مؤقتًا. وتجنب (زانو) عموما "الاصطدام مع الأعراف والتقاليد الأفريقية" وعلى هذا حد من أهدافه في "تحرير النساء من العبء المزدوج للعرقية والتقاليد" (Kriger 1992: 193). وكانت منظمة (أوما) نقدية إزاء ممارسات عرفية بعينها في أنجولا، ولكنها أيضا فضلت تجنب المعارضة المفتوحة من أجل عدم إثارة غضب التقليديين (Wolfers and Bergerol 1983:126).

وفي موزمبيق وأنجولا وغينيا بيساو استمر السعي إلى إبطال الممارسات القديمة باهتمام أكبر، وأسفر عن تنسيق الدولة لحملات من أجل القضاء على زواج الأطفال واللوبولا وتعدد الزوجات وطقوس التعميد. ونظر إلى تلك الممارسات باعتبارها تخلق شعورا بالدونية لدى النساء، وهذا يعوق دخولهن مجال العمل المنتج.[٥١] وعلى عكس البلدان المجاورة، التي أيدت الحركات الوطنية المبكرة فيها مثل تلك الممارسات باعتبارها تأكيدا على الهوية الأفريقية في مواجهة الاختراق الاستعماري،[٥٢] اعتقد ماشيل أن ترك "التقاليد البائدة لن يؤثر على شخصيتنا باعتبارنا أفارقة".[٥٣] وهكذا أبطلت (فريليمو) وجناحها النسائي (أوم)، هذه الممارسات في المناطق المحررة، باستخدام الإجبار في بعض الأحيان. واستفادت الشابات من هذه السياسات (Urdang 1989:201 ff)، ولكن النساء الأكبر استأن من حظر طقوس تعميد الفتيات؛ لأن ذلك حرمهن من الأساس الذي تقوم عليه سلطتهن على الشابات.[٥٤]

وفي غينيا بيساو، سعى (بايجك) أيضا إلى إبطال عادة تعدد الزوجات والزواج بالإكراه. وفي ذلك الوقت "قبل في صفوفه عددا كبيرا من النساء اللاتي تركن قراهن وحقولهن وتدفقن إلى قواعد مقاتلي حرب العصابات حتى يتجنبن الزواج بالإكراه أو حتى يتركن أزواجهن". وصار (بايجك) معنيا بشكل مباشر بحل النزاعات الزوجية، حتى إنه لجأ في بعض الأحيان إلى سداد اللوبولا من أجل تحرير النساء من زواج مجبورات عليه (Urdang 1979: 141 ff).

وبالنسبة لأفريقيات عديدات، تضمنت الفترة التي أمضينها كعضوات في جيوش التحرير، وفترات أنشطتهن المدنية لمحات من المستقبل، "نمط جديد من الحياة"، شيئا ما "رائع ومدهش" في الوقت ذاته. وتجسد ذلك في واقع معيشة الرجال والنساء، الفتيات والصبيان معا كأنهم أقارب، "يساعد كل منهم الآخر ويتشاركون في كل شيء"، صداقة "مثل النباتات النامية في تربة خصبة".[٥٥] وحتى إذا كان واقع النضال يعني التخفيف من رسوخ الأدوار النوعية فيما يتعلق بالممارسات العملية، إلا أن ذلك لم يكن مصحوبا بتحليل حول العلاقات بين النوعين. وفي الحقيقة، ما زال بعض الباحثين يعتقدون أنه لم يحدث تحد للعلاقات النوعية القائمة، ولكنها ببساطة علقت أثناء وضع الحرب.

وبالنظر إلى مقاومة مشاركة النساء في جيوش حرب العصابات، والقبول المحدود للنساء ضمن النضال المسلح وفقا لما تمليه المصالح الإستراتيجية، والميل إلى تخصيص الوظائف الأكثر توافقا مع الأدوار القائمة التي تؤديها النساء بسبب نوعهن، والطبيعة النوعية للمهام المخصصة للناشطات المدنيات، والطبيعة المتناقضة لتأييد فرق حرب العصابات للمصالح النوعية الإستراتيجية للنساء، فكل ذلك يشير إلى بروز الانقسام النوعي. واعتبرت محاولات منح النساء رجولة فخرية على الجبهة، تجنبا للتعرف على التفاوت النوعي والأدوار النوعية القائمة، وإحداث تغيير

(خطير) في اتجاهاتها. وبقيت تلك المحاولات متقطعة وغير منسجمة، لأنها لم تـؤد أبدا بالرجال إلى مخالفة مهمة للعلاقات السائدة بين النوعين.

وكانت الشابات الريفيات الزيمبابويات على سبيل المثـال، قـادرات علـى إدراك "المزايا النفعية" أثناء سنوات حرب التحرير، ولكن كان عليهن أيـضا دفـع الثمن غاليا في الغالب. فكان مقابل "التفاعل الاجتماعي والجنسي" المستقل، الـذي أشارت له كيسبي باعتبار أنه عمل على تمكين الزيمبابويات لفترة من الـزمن، أن يتحملن الإكراه والاغتصاب والافتقار إلى سلطة صناعة الفرص. ولا يقلـل قـول كيسبي: إن النساء اعتدن الخضوع للسيطرة والنظام في الأسـرة، مـن حقيقـة أن عديدات كن مكرهات فيما يخص "الحرية" الجديدة، وغير قادرات على الثقة في أي شخص. وتذكر إحدى الناشطات المدنيات الزيمبابويات بمرارة أنه:

"كان من المؤسف أن يتوجب علينا النوم مع القادة، إذ كان علينا في بعـض الأحيان ممارسة الجنس معهم. ولا تستطيعين إخبار حتى صديقتك بذلك، حتـى لا يشاع عنك أنك عاهرة، أو تصل القصة إلى مقاتلي الحرية، وحينها سـوف تقعـين في مشكلة. فكانوا يقولون لنا: إننا لا يجب أن نخبر أي شخص على الإطـلاق. "لا نريد خونة" ... وإذا كان عليك أيضا أن تنامي مع أحد محاربي الحرية اليوم، ومع آخر في اليوم التالي، فسوف يصعب عليك تحديد والد طفلك أيضا.[٥٦]

وتكثر في المخيمات العسكرية والمدنية القصص حـول الإسـاءة الجنـسية والإكراه وعدم المساواة النوعية. ففي معسكرات (زانلا) كـان الرفـاق القيـاديون "يشعرون أن من حقهم طلب خدمات من النساء باعتبارهن شبه خادمـات أو شـبه زوجات في معسكر قاعدتهم". [٥٧] وأوضحت مارجريت دونجو المقاتلة السابقة أن المشكلة كانت أن الفتيات التي يختارهن القائد لممارسة الجنس لا يمكنهن الـرفض "إذ لن يجدن من يوجهن له الشكوى، فكلهم كانوا يفعلون الشيء نفسه"[٥٨]. وشـغف

قادة "سوابو" بشكل خاص بالفتيات الصغيرات القادمات للتو من منازلهن إذ كن يشعرن بالرعب أكثر". وكتبت تيكلا شيكولا Teckla Shikola أن بعض الرفاق كان لديهم "خمسة عشر أو ثمانية عشر طفلا" من عدة نساء غالبا (Shikola 1998: 142). وعوقب بعض القادة بسبب الاغتصاب،[٥٩] ولكن غالبية الحالات لم تظهر على السطح. ووفقا لشيكولا كانت المشكلة في بنية الجيش:

"إنهم يدربوك في الجيش على أن تقولي نعم. في أي وقت يستدعيك المسئول، لا ينبغي أن ترفضي، لا تقولي لا، عليك الذهاب. تشعرين بالخوف من قول كلمة لا، ولا تقدرين على الحديث المباشر مع القائد". (Sjolp;s 1998: 143)

ويبدو أن الأمور كانت تسير على نحو أفضل في الجبهة حيث مواقع القتال. فعندما حارب الرجال والنساء معا في (بلان)، لم تكن العلاقات الجنسية مطروحة. ولكن لا شأن لاحترام النساء بهذا، إذ يرجع الأمر إلى الاعتقاد بأن الأنشطة الجنسية تضعف الرجال، فيكونون في وضع أضعف إزاء هجوم العدو: " كان يعتقد أنك لو مارستِ الجنس سوف تقتلين. وبسبب وجود هذا الفهم كان باستطاعتك أن تنامي مع أحد الرجال في الخندق نفسه، دون أن يكون عليك القيام بذلك الشيء (الجنس). نعم، كان هناك قدر كبير من الانضباط، لأن الناس كانت لا تفكر إلا في حياتها" (Shikola 1998). وفي (زانلا) رُوجت الشائعات بأن الأنشطة الجنسية قد تؤدي إلى تعطيل البنادق عن إطلاق النار(Weiss 1986: 94). وساد أيضا اعتقاد بشأن خطورة ممارسة الجنس في (سوابو) بعد ١٩٨٨، وإن كان الخطر من طبيعة مختلفة شيئًا ما. وأدى هذا الاعتقاد إلى زيادة الانضباط في مراكز الاستقبال والمعسكرات. فكان القادة يخشون حينها من عميلات العدو المتنكرات، اللاتي زعم أنهن يضعن مواد معينة داخل أعضائهن التناسلية، تتسبب في "جرح" أو "قتل" الرجال أثناء الجماع. وتم الترويج إلى أن الأعداء وسعوا استخدام تلك الإستراتيجية "لمعرفتهم أن الرفاق يلهثون وراء النساء القادمات من خارج البلاد". [٦٠]

وكانت المخاطر المتعلقة بطبيعة النساء الجنسية أيضا، وراء قاعـدة عـدم السماح للنساء بطهي الطعام على الجبهة في (بلان). ولا يرتبط هذا بأي دلالة على المساواة بين النوعين، إذ كان إبطال الأدوار النوعية مرتبطا بالمخاطر التي تكمـن في تأثير الدورة الشهرية للنساء على المحاربين:

"لم يكن مسموح لنا بالطهي في الجبهة، ولكن هذا ليس أمرا نحتفي بـه، لأن السبب وراء عدم سماحهم لنا بالطهي يرجع إلى أنهم يقولون إننا غير نظيفات لأننا نحيض. وهذا ما كان يحدث بأمانة"[٦١].

كان لدى (فريليمو) شيء من الانضباط الجنسي بـين الجنـود والجنـديات، ولكن عن طريق ترقية الجنديات إلى رجال. وعلى هذا الأساس، تصبح العلاقـات الجنسية بين المحاربين ممنوعة، والاحتفاظ ببعض الانضباط ممكنا. ومنع الـزواج بين الجنود والجنديات منعا حاسما حتى ١٩٧٠. وكانت القاعدة بشأن كل الرجـال بالجيش، ومع هذا، لم تطبق على القادة، إذ احتفظوا بحق توجيه أوامر للجنديات في الصفوف الدنيا لممارسة الجنس معهم (Arthur 1998: 69, 75 ff).

وظهرت الرغبة في الاحتفاظ بالسيطرة على النساء بأساليب مختلفة أيـضا. ففي معسكرات (سوابو) في زامبيا، كانت الناميبيات اللاتي توجـه إلـيهن تهمـة ممارسة علاقات جنسية مع زامبيين يتم التشهير بهن علنا بغمرهن في النهر البارد فجرا، ثم دحرجتهن على الرمل: "وكانت الفكرة وراء ذلك أن النساء اللاتي تنام مع رجال آخرين يمكنهن كشف الأسرار." ومع ذلك، كان مسموح للرجال بالاتصالات الجنسية مع نساء من دولة العدو.[٦٢]

وتضمنت السياسات بشأن منع الحمل أيضا سيطرة علـى النـشاط الجنـسي للنساء. إذ كانت (فريليمو) تعاقب النساء إذا حملن، وتطردهن من المخيم العـسكري، على الأقل لفترة من الوقت.[٦٣] كما منع (زانو) العلاقات الجنـسية بـين المقـاتلين

والمقاتلات، ولكنهم حينما كانوا يرون خرقا للقاعدة، لم يفرضـوا تعففـا إجباريًـا أو عقوبات سلبية (Weiss 1986: 94). وأوضـحت جوليـا زفوبجـو Julia Zvobgo عضوة اللجنة التنفيذية حينها أن (زانو) "لم يتخذ خطوات من أجل تنظيم للأسرة. ولم نضع قيودا على عواطف الناس" (Weiss 1986: 94). وقال آخرون: إنهـم كـانوا يرون خطأ في ممارسة الضبط على المواليد بينما يموت كثير من النـاس(٦٤)، فـي حين قال غيرهم: إن النساء اللاتي يجهضن حملهن يتعرضن للضرب.(٦٥)

وفي (زانلا)، كانت المقاتلات الحوامل يرسلن إلى معسكر خـاص للنسـاء والأطفال: " في البداية، صرخن ورفضن الذهاب إلى هناك، حيث شعرن إنه مكان يلقى فيه بالمزعجات"، وربما كان ذلك بسبب توقعهن أن يواجهن سـلوكا تأديبيـا (Bond – Steward 1987: 34). وربما ارتبط ذلك أيضا بحقيقة تمثيـل معسـكر الأمهات لأدوار نوعية عكسية تماما، إذ تنشغل القاطنات فيه بأنشطة وصفت علـى أنها أدوار أنثوية محدودة في مجال الإنجاب، وكان على النساء استبدال التـدريب على المهارات العسكرية بحياكة اللفات والرضاعة الطبيعية. ولكن، مع ذلك كانـت الحريات الصغيرة في حياة المعسكر بالنسبة لبعض المقاتلات تمثل الحريـة: "لـم نكن نتحدث عن اللوبولا. فعندما نحب نشعر بالحرية" (Weiss 1986: 90).

ووفرت ترتيبات رعاية الأطفال في المخيمات العسكرية والمدنية نوعا مـن الحرية للأمهات الشابات. فتحدثت تيوراي روبا نونجـو Teurai Ropa Nhongo عن ابنها البالغ من العمر ثمانية أشهر في مقابلة تمت معها عام ١٩٨٠، وأوضحت أنه كان طفل النضال الذي قام الرفاق بتربيته، ومن ثم لم يكن "شـديد الالتـصاق" بها. وأشعرها ذلك برضا كبير. وكانت أيضا متحمسة بسبب "تحطم التقليد المرتبط بعناية النساء بالأطفال فقط" وعلى هذا يعمل كل من الرجال والنساء علـى تربيـة أطفال النضال.(٦٦)

وكان لدى منظمة (سوابو) عديد من حضانات الأطفال التي تعمل خلال الأربع والعشرين ساعة، وهو أحد مشاريع مجلس النساء التابع للمنظمة، وهو يتيح للنساء اللاتى لديهن أطفال صغار حرية نسبية في متابعة أنشطة أخرى بما فيها إدارة المعسكر ومواصلة التعليم.[٦٧] واستطاعت النساء ترك أطفالهن فوق الثلاث سنوات تحت رعاية الحضانة طوال السنوات التي تستغرقها دراستهن: "تنصرفين إلى دراسة الطب، وعندما تعودين بعد سبع سنوات تجدين طفلك صار في المدرسة."[٦٨] وأيا كان التحرر المتضمن في القدرة على ترك الأطفال والانصراف إلى غرض ما، إلا أن ذلك كان يتسبب في آلام كبيرة أيضا. فلم تقبل عديدات ألا يعرفهن أطفالهن إلا بالكاد، وأن يفتقدن بهجة العلاقة الوالدية. ورغم ذلك، ثبت أن التحاق النساء بالنضال بإصرار عبر الحركات والبلدان، رجع إلى كونهن أمهات.

النساء لم تحصدن ثمار النضال:

العودة إلى الحياة "الطبيعية"

لا شك أن ما حدث في حركات التحرير وأثناء نضال التحرير في أفريقيا من معارضة للسلطة التقليدية وتغيير في العلاقات بين النوعين (ولو بشكل جزئي)، أثر في تغيير إدراك وخبرات النساء إلى مدى أكبر من تأثيره في الرجال. وهكذا لا عجب أن النساء اللاتي وسعن أثناء نضال الاستقلال، استخدام سلوكيات لم يكن هناك من يعتقد أنها سوف تصير مقبولة، كما روجن توقعات لم تكن لتخطر على بال. وتختلف الآراء حول أسباب قصر عمر تحرر "النساء" في معظم الحالات، ويقدم ما يطرحه كيسبي تفسيرا يتجاوز زيمبابوي حيث يرى أن "تحسن موقع الريفيات زمن الحرب كان ثمرة مشروطة بالمعارك المحلية المركبة". وما كان

مهما بالنسبة له خاصة هو الصراع حول الهوية والسلطة الذكورية بين الشيوخ الريفيين وفرق حرب العصابات، وليس بين الرجال والنساء. وتمكن الشيوخ بعد الاستقلال من إعادة ترسيخ السلطة التي فقدوها أثناء المعارك، عندما سرحت فرق حرب العصابات، وصارت السلطة التقليدية قادرة على إعادة تأكيد نفسها سواء تم هذا في هدوء أم في صورة انتقام. وصار يطلق على سلوك الريفيات وقت الحرب ما كان يعتقده الشيوخ ولا يجرءون على قوله- عهر (Kesby 1996). وتذكرنا العمليات التي تجرى في العصر الحديث بدرجة من الدرجات بمطلع القرن، عندما كان الشيوخ الريفيون والشباب الحضريون يتعاركون تحت عين القوات الاستعمارية، التي أضعفت دون قصد الشيوخ لصالح الشباب، خلال توزيع السلطة بين الفريقين. واستخدم كلاهما سلطته على النساء ليس باعتبارها هدفا، ولكن كموضوع لهذا الصراع، فتم إعطاء النساء فرصا للحرية وألغيت مرة أخرى عندما أعيد تأسيس نماذج السلطة التقليدية (Geisler 1992).

في بداية الحركات الوطنية، تجاوزت النساء حدودهن الاجتماعية إلى مسافة ضئيلة جدا يمكن ملاحظتها بالكاد. ومثلما ترى فوستر موبانجا في زيمبابوي، كن شاعرات بالجميل تجاه أزواجهن وزعمائهن على السواء، بسبب أنهن صرن قادرات على الوفاء بأي دور يمنح لهن. ولكنهن أيضا شكون من خيبة أملهن بمجرد إحراز الاستقلال. فعلى سبيل المثال، أكدت بيبي تيتي، العضوة المعروفة في اتحاد (تانو) أن "بعد انتقال السلطة انتهت العلاقات الرفاقية التي كانت قائمة أثناء النضال من أجل الاستقلال بين النساء والرجال". وجاء فيما كتبت روث مينا عن تجربتها، أنهم بعد الاستقلال افترضوا تخلي النساء عن دورهن العام وعودتهن إلى أدوارهن التقليدية باعتبارهن أمهات وزوجات. فلم تعد هناك حاجة للنساء من أجل جمع الدعم في المعركة (Meena 1992a: 47). وتعتقد لوسا لوكاندي من إقليم لوابولا Luapula في زامبيا أنها كانت تحارب لصالح حزب (ينيب) ولصالح

الاستقلال الوطني "في مقابل لا شيء". وشعرت بعد ثماني سنوات من الاستقلال أن القادة الوطنيين الذين كانت تخبئهم وتدعمهم نسوها: "أظنهم يعتقدون أني رغبت في الحرب حتى يجنوا هم الثمار" (Poewe 1981:107).

لم تحدث سوى تغيرات طفيفة منذ إقرار حركات التحرير، على الأقل من باب الرطانة، لأجندات تحرر النساء. وتوضح نورا شاسي Nora Chase، التي شغلت موقعا تنفيذيا داخل اتحاد (سوانو) أثناء النضال وبعده، والسفيرة الناميبية السابقة في ألمانيا ما يلي:

"كانت تجربتي مع (سوانو) أن أكون دائما في موقع قيادي عندما يكون هناك عمل لا بد من إنجازه وكفاح لا بد من قيادته. ولكن عندما بدأ تقطيع كعكة الاستقلال، لم يكن أداؤنا جيدا بما يكفي في الانتخابات، واستولى الرجال على الكعكة"(٦٩).

وعرفت الزيمبابويات، "أمهات الثورة" سواء في المناطق الريفية أم عضوات جيش (زانلا)، خيبة الأمل في الاستقلال قبل هذا بعشر سنوات. وفي استياء، قالت ميجي زينجاني Meggi Zingani، وهي من بوهيرا Buhera في ريف زيمبابوي:

"اشترك بعض الرفاق في الحرب وحصلوا على مكافآت لأنفسهم... ولكن بعضنا لم يحصلن على شيء" ... وقد عانينا أيضا، وقتلت دواجننا وماعزنا، ومات لنا أطفال؛ نحن الأمهات اللاتي حملن الطعام على رءوسنا إلى فرق حرب العصابات، بينما يختبئ الآخرون في أمان، والآن نقول: إن هؤلاء هم الذين حصلوا على مقابل. إنه أكبر ظلم. (Staimtpm 1990: 135)

بل جلب الاستقلال على المقاتلات السابقات معاناة أكبر. فتتذكر أوباه روشيشا Oppah Rushesha، التي صارت فيما بعد عضوة بالبرلمان ومجلس الوزراء الزيمبابوي، الأسلوب العدائي الذي قوبلت به المقاتلات السابقات بعد الحرب:

"عندما أنظر إلى الحال بعدما عدنا، أجد أننا كنا في وضع متطور بالفعل فيما يتعلق بالتحرر. كنا متقدمات عن الجميع فعلا. انضممنا إلى الزيمبابويات اللاتي كن عندما عدنا ما زلن متقفات في أسلوبهن. وقال الجميع: "ما هذه الحيوانات!" ظنوا أننا مجنونات! وحتى اليوم لم يقبلوا ذلك. بدأنا ندخن، وبدأنا نشرب، وبدأنا نرتدي السراويل. فقال الجميع: "هؤلاء لسن نساء!" لقد جرى علينا تغيير، وتغيرنا. حتى آباننا... لم نستطع التواصل معهم. ولهذا لم تقدر الزيمبابويات الآن أسلوبنا الخاص في الحياة وما يعنيه التحرر، وأن النساء يمكن تأهيلهن للحصول على المناصب، وأنه لم يكن علينا انتظار الرجال، وأنك تستطيعين الإفصاح عما تعتقدين فيه. لم يكن هناك من سمع عن هذا في ذلك الوقت"(٧٠).

ولم تشتك نساء أخريات من تصرفات المقاتلين السابقين في زيمبابوي وسائر الأماكن الأخرى فقط. بل شعرت مقاتلات سابقات كثيرات برفض مجتمع ما بعد الحرب لهن بصفة عامة، لأنه ارتد إلى (أو لم يتحول أصلا عن) الأنظمة القيمية القديمة للفترة السابقة على الحرب. ولأن النساء عشن جنبا إلى جنب مع الرجال، صرن يلقبن الآن بالعاهرات ولم يكن الآباء يوافقون على زواج "أبنائهم الأتقياء" من فتيات كن مقاتلات، معتقدين أنهن لن يصبحن زوجات صالحات.(٧١) وأصابت هذه الأحكام القيمية بالطبع الشابات المدنيات أيضا اللاتي مثلهن في ذلك مثل الشمبويدوز (chimbwidos)(٧٢) في المناطق الريفية، كن بمثابة "خادمات" لدى فرق حرب العصابات.

وفي كل الأحوال كان النقد يوجه إلى النساء، دون الرجال، الذين شجعوا ودفعوا إلى عديد من التحولات التي رقعت للنساء. واحتفظ المقاتلون السابقون بهالة المجد لفترة أطول من شقيقاتهم، رغم أنهم فيما يتعلق بسوق العمل، لحقت بالعديد منهم أضرار بالغة بعد الاستقلال، في زيمبابوي وناميبيا على سبيل المثال. وبعيدا

عن ساحة القتال، بدا مقاتلو حرب العصابات الذكور أيضا وكأنهم غيروا وجهة نظرهم بشأن شقيقات السلاح السابقات، وفضلوا الزواج من "امرأة عادية" بدلا منهن. وبالنسبة لهم، كانت الرفيقات السابقات مجرد رفيقات ولسن زوجات، وإن كانوا قد استمتعوا ذات مرة بمثل هذه الوضع معهن، بصورة غير رسمية.

وفوق ذلك، عادت شابات عديدات من الحرب مع أطفال صغار، من آباء مختلفين في أغلب الأحيان، وبدون تعليم يساعدهن في الحصول على وظيفة. ولم تعد الحركة التي كانت تعتني بحاجات الرفاق قائمة بعد حتى تعينهن. وأوضحت تيكلا شيكولا أن وضع الحرب خلق نمط حياة معينا في معسكرات (سوابو)، حيث تورطت عديد من النساء في علاقات وأطفال من رجال اختفوا حينها في الجبهة:

"... لم تشعر النساء في ذلك الوقت أن هناك ما يسيء في أن يكون لديهن هؤلاء الأطفال. إذ إنك لا تشعرين بالمشكلة إلا عندما تعودين إلى الوطن. عندها تدركين أن الأمر كان سيئا. ولكن عندما تكونين في الحالة، لا تشعرين بها، تمارسينها باعتبارها مسألة طبيعية، يمضي الأمر ببساطة مثلما تمضي كل الأمور في الحرب. ثم أدركن ذلك عندما عدن. وأثناء الحرب، كانت منظمة (سوابو) توفر العناية بكل الأولاد. وحصلت النساء على ملابس وطعام، وكان كل شيء متوفرا... فلم تشعر النساء أثناء الحرب بغياب الأزواج حقا، لأنه لم يكن أمامهن مسئوليات يتحملنها، ولم يكن عليهن توفير أي شيء للأولاد. (Shikola 1998: 144).

وشعرت إلين نديشي Ellen Ndeshi أيضا بفقدان السند عندما عادت إلى ناميبيا من المنفى:

"كان من الصعب علي تصديق أن الوحدة التي حققناها في المنفى ظاهرية تماما. كنت أعتقد في اهتمام الناس بعضها ببعض ... ولكن كانت العودة إلى الوطن علامة على انتهاء ذلك الاهتمام. اختفت روح المجتمع الصغير الذي جمعنا معا كشعب واحد بصرف النظر عن الخلفيات الثقافية المختلفة." (Namhila 1997: 193)

انعكس ضعف التضامن هذا على كل من الرجال والنساء، مع العودة إلى بلد يحارب كل فرد فيه من أجل الحصول على موقع في المجتمع. وكانت النساء أسوأ حالا، حيث وجدن أنفسهن مع أطفال صغار، دون وظيفة، وفي بيئة غير مستعدة لقبول أسلوب حياتهن وتفكيرهن المختلف. سعد الرجال بتكيفهم مرة أخرى مع مميزاتهم القديمة والمطالبة بها مرة أخرى، وواجهت النساء وضعًا كان عليهن فيه التخلي عن الحرية الشخصية التي شعرن بمذاقها. وعانت عديدات، وخاصة اللاتي التحقن بالنضال في عمر المراهقة وكبرن في الحركة، من حقيقة أن البلاد التي ضحين بشبابهن من أجلها صارت رزينة ومخيبة للآمال على نحو مرير.

ولم يقتصر الأمر على الحرية الشخصية فقط، حيث دفعت النساء إلى أن يصبحن كيانا غير محدد من التبعية والخرس، بل كان صمتهن وضاحا أيضا فيما يتعلق بالمشاركة السياسية. ولم تؤدِ مشاركة النساء في النضال إلى تأهلهن للحصول على نصيب في هياكل صناعة القرار بالمجتمع الذي كافحوا من أجله. وباستثناء جنوب أفريقيا، وجدت النساء أنفسهن مستبعدات من البرلمانات ومجالس الوزراء، حتى وإن سعين بحمية إلى الحصول على نتائج مختلفة. وفي ١٩٩٠ بعد الاستقلال مباشرة، اشتكت الناشطة نورا شاسي من أنه لا مكان للنساء في ناميبيا:

"قامت النساء في النضال بدورهن كاملا، على كافة المستويات وفي كل الأوقات. ونذكر أنفسنا باستمرار أن اللاتي شاركن في نضال التحرير بناميبيا لن يقعن في الخطأ الذي وقعت فيه الجزائريات على سبيل المثال، حيث تقومين بواجبك في نضال التحرير على قدم المساواة، وعندما تبدأ ثمار هذا النضال تبرز يطردونك ... وإذا أردنا الواقعية في هذه النقطة، فباستثناء أننا لم نغط وجوهنا بخمار، ربما لا نكون أفضل من شقيقاتنا الجزائريات في هذه المرحلة من نضالهن من أجل التحرر."[٧٣]

وفي الفصول التالية، سوف نرى النتائج التي ترتبت على الحركات الوطنية ونضالات التحرر بالنسبة للنساء، وسوف نبحث في استثنائية حالة جنوب أفريقيـــا، حيث نجحت النساء في الحصول على مكاسب دائمة عند التحول إلى حكم الأغلبية.

الهوامش

---

1 سيكو توري مأخوذا عن : Little 1973: 64.

2 Social Development Officer quoted in geiger 1989: 112

3 مقابلة ، لوساكا، ١٧ يناير ١٩٩٤.

4 مقابلة مأخوذة عن Schuster 1993: 20, 21.

5 مأخوذا من مقابلة في "Mama UNIP Dies", Times of Zambia (Lusaka), 21 June 1986.

6 Ibid., and 'Chikamoneka is dead' in Zambia Daily Mail (Lusaka), 21 June 1996..

7 "Mama UNIP unique", Times of Zambia, 28 june 1986..

8 كان حزب الشعب الموحد المعارض لحزب الاستقلال الوطني الموحد قبل أن يطبق في زامبيا نظام الحزب الواحد.

9 مقتطفات من الصحف مأخوذة عن Schuster 1979: 164, 165.

10 فريدريك إنجلز Friedrich Engels مأخوذا من Aaby 1977: 25-27.

11 مأخوذا عن Organization of Angolan Women (OMA) 1984: 36.

12 مأخوذا عن Urdang 1979: 124

13 مأخوذا عن Urdang 1979: 124

14 كابرال، مأخوذا من ibid., p. 125

15 إلين موسياليا Ellen Musialela مأخوذا عن Amina Mama, "SWAPO Women's Concil", African Woman, Autumn 1988; Ellen وعن Davies 1983: 84.

16 مأخوذا عن Soiri 1996: 83

17 مأخوذا عن Lapchick and Urdang 1982: 113

18 مأخوذا عن Becker 1995: 144

19 مأخوذا عن مقابلة في ناميبيا مع إلين موسياليالا في Race and Class 27, 1, 1985, p. 82

20 مقابلة في وندهوك ٣ ديسمبر ١٩٩٨.

21 مقابلة في وندهوك ٣ ديسمبر ١٩٩٨.

22 مقابلة في وندهوك ٣ ديسمبر ١٩٩٨.

23 مقابلات مع منفيات سابقات، ويندهوك نوفمبر/ جيسمبر ١٩٩٨.

24 مقابلة، ويندهوك، ٣ ديسمبر ١٩٩٨.

25 مأخوذا عن Spicer 1998.

26 مأخوذا عن Braid 1998.

27 مقابلة، هراري، ١٦ فبراير ١٩٩٤.

28 مقابلة، هراري، ١٨ فبراير ١٩٩٤.

29 Mike Kesby. "Arenas for Control. Terrains of Gender Contestation: Guerrilla Struggle and Counter- Insurgency Warfare in Zimbabwe 1972-1980'; Journal of Southern African Studies, 22, 4, 1996, p. 563.

ذكر اقتباسات من عدد من المصادر التي تؤيد هذا الرأي فيما يتعلق بكل من زيمبابوي وموزمبيق.

30 سالي موجابي، مأخوذا من Lapchick and Urdang 1982: 101.

31 مأخوذا من Herald, 16 March 1984.

32 حوا سوبيد Hauwa Subed مأخوذا من OMM, Women of Mozambique, Bergen, n.d., p.17.

33 تقرير اللجنة المركزية عن المؤتمر الثالث (الفريليمو)، مأخوذا عن Iscacman Stephen 1980: 25, footnote 63.

34 عن إحدى العضوات في قسم النساء، مأخوذا عن Johnsn 1992: 161.

35 مقابلة ، كيب تاون، ١٩ مايو ١٩٩٥.

36 مقابلة، هراري، ١٩ يوليو ١٩٩٥.

37 مقابلة مع مقاتلة سابقة، مأخوذا عن Weiss 1986: 80.

38 مقابلة، كيب تاون، ١٩ مارس ١٩٩٥.

39 مقابلة، كيب تاون، ١٩ إبريل ١٩٩٥، ويمكن مقارنتها مع المقابلات في Cock: 1991, 162, 166

40 انتخبت متينسو عضوة برلمان عن المؤتمر الوطني الأفريقي بعد انتخابات ١٩٩٤. وعينت في منصب رئيسة لجنة المساواة نوع الاجتماعية. وكانت نائبة السكرتير العام للمؤتمر الوطني الأفريقي منذ ١٩٩٨.

41 مقابلة، كيب تاون، ١٩ مايو ١٩٩٥.

42 تينجيوي متينسو، مأخوذا من Lakha 1997; 141

43 إلين موسياليا Ellen Musialela مأخوذا عن Davis 1983: 85.

44 مأخوذا عن Bond – Steward 1987 : 48.

45 مقابلة، وندهوك، ديسمبر ١٩٩٨.

46 مقابلة مأخوذه عن Becker 1995L 150.

47 مقابلة، هراري، ١٦ و١٨ فبراير ١٩٩٤.

48 مقابلة، هراري، ١٩ يوليو ١٩٩٥.

49 جويس موجورو Joyce Mujuru وتيوراي روبا Teurai Ropa مأخوذا عن Johnsen 1992: 166.

50 روفيمبو موجيني Ruvimbo Mujeni مأخوذا عن ibid: 161.

51 Second Conference of Organisition of Mozambican Women (OMM). Maputo 1977". Peoples Power (London), 6, 1977.

52 قارن بين ذلك وحالة حركة ماو ماو في كينيا، التي أيدت بشدة ختان الإناث، كما سبق وأشرنا في هذا الفصل.

53 Mozambique Information Office, News Review, 42, 1984, p.3.

54 Signe Arnfred, "An Analysis of Female Initiation Rites in Mozambique', unpublished paper, Roskilde n.d..

55 نساء زيمبابويات، عن Johnsen 1992: 164,166.

56 جوليت ماكاندي Juliet Makande، عن Irene Staunton 1990: 49.

57 جويسي Joyce قائدة سابقة في "زانلا"، عن Weiss 1986:95.

58 عن Spicer 1996.

59 مقابلة، ويندهوك، ٣ ديسمبر ١٩٩٨.

60 Ibid .

61 Ibid .

62 مقابلة، ويندهوش، ٣ ديسمبر ١٩٩٨.

63 Ibid.

64 تايني Tainie في : Weiss 1986: 90.

65 مارجريت دونجو Margraret Dongo في: Maria McCtoy, "Dongo Vs Flame', Weekly Mail and Guardian, 1-15 May 1997.

66 مقابلة في أبريل ١٩٨٠، في : Qunta, Women in Southern Africa, 1987: 148, 149.
الكلمة مكتوبة في الأصل Chimurenga أي النضال باللغة الشونا (ملحوظة من المترجمة)

67 مقابلة، وندهوك، نوفمبر، ديسمبر ١٩٩٨.

68 ليبرتين أماثيلا Amthila Libertine، عضوة في مجلس وزراء برلمان ناميبيا منذ الاستقلال، وإحدى أوائل الأطباء المتدربين الأفارقة في ناميبيا، وكانت منظمة في أكبر حضانة (لسوابو) في أنجولا، حديث في مقابلة مع إذاعة أستراليا الوطنية في برنامج "كمنج أوت شو"، ١٦ مارس ١٩٩٩.

69 مقابلة، وندهوك، ديسمبر ١٩٩٨.

70 مقابلة، هراري، ١٦ فبراير ١٩٩٤.

71 "Women Ex-Combatants", Moto (Gweru), March 1983.

72 الشباب والشابات في الريف الزيمبابوي الذين كانوا يقومون بخدمات معاونة لفرق حرب العصابات. إذ كانوا يقومون بالطهي وغسيل الملابس وجمع المساعدات (Kriger, Norma, Guerrilla Veterans in Post-War Zimbabwe. Symbolic and Violent Politics. 1980-1987, Cambridge, University press, 2003, p.192) ملحوظة من المترجمة.

73 عن "Coming out Show" National Australian Radio, 16 March 1990.

الفصل الثالث

الإصرار على تحرر المرأة في إطار التحرر الوطني

حالة الحركة النسائية في جنوب أفريقيا

دخلت النساء الحركات الوطنية الأولى بأمل تحرير بلدانهن وأنفسهن أيضا، ولكن القادة الوطنيين لم يتمكنوا من الاعتراف باضطهاد النساء ليس فقط من قبل الاستعمار، ولكن تحت وطأة الأبوية أيضا. وبينما أدرك قادة نضال التحرر الوطني الماركسيون ضرورة تحرر النساء، إلا أنهم رأوا أنها ستتم تلبيتها في سياق التحرر الوطني. وتسبب هذا في ألا يعترف بمصالح النساء النوعية في سياسات نظم ما بعد الاستقلال، وأن تفرض أنظمة القيم الأبوية نفسها من جديد، حتى في الحالات التي أدت ظروف النضال فيها إلى البدء في مخالفتها.

لم يبدأ حديث الزيمبابويات الريفيات عن التحرر إلا بعد تحقيق الاستقلال،[١]. إذ لم يرد في خطابات منظمة (سوابو) أي مخالفة للأدوار النوعية التي كانت قائمة في المجتمع أثناء نضال التحرير. ولم يشذ الخطاب الرسمي لحركة التحرير في جنوب أفريقيا عن ذلك حتى الثمانينيات. إذ أصبحت النساء في ذلك الحين قادرات على فرض أنفسهن وحاجاتهن النوعية داخل المؤتمر الوطني الأفريقي، إلى حد اعتراف قادته رسميا في ١٩٩٠ بأن تحرر النساء يمثل بعدا مستقلا للتحرر الوطني. وتم إقرار ذلك بوضوح في بيان اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الأفريقي الذي أكد هذا الاعتراف.

"... أوضحت تجارب المجتمعات الأخرى أن تحرر النساء لا ينشأ تلقائيا عن التحرر الوطني أو الاشتراكية. ولكن ينبغي معالجته في حد ذاته داخل منظماتنا، وفي الحركة الديمقراطية الجماهيرية والمجتمع كله على حد سواء"(٢).

وأتاح هذا البيان فرصة سياسية كبيرة للنساء في فترة الانتقال إلى حكم الأغلبية في بداية التسعينيات، وشجع هذا على تطبيق السياسات التي ظهرت فيها ولم يكن لها مثيل من قبل. وكان الأكثر تميزا ووضوحا بينها زيادة عدد النساء اللاتي دخلن البرلمان في ١٩٩٤ على قائمة مرشحي المؤتمر الوطني الأفريقي. وشغلت فريني جينوالا Frene Ginwala، أهم وأبرز ناشطات النوع الاجتماعي، منصبا قياديا في المؤتمر الوطني الأفريقي بالمنفى، ثم حصلت على منصب رئيسة برلمان جنوب أفريقيا بدءا من عام ١٩٩٤. ووفقا لجينوالا، لم تكن النتائج المتميزة التي تحققت في بلدان الجنوب الأفريقي "ناشئة عن فراغ ... بل كانت تمثل عملية". ومثلت سياسات النوع اهتماما خاصا للحزب، ولم تكن مجرد اهتمام لدى عضواته، وهكذا "يختلف الأمر عندما تكون هناك سياسات منفصلة عن عضوات البرلمان. إذ كانت عضوات البرلمان جزءا فقط من صناعة تلك السياسات"(٣).

وفسر سر نجاح نساء جنوب أفريقيا بالاستناد إلى تاريخ استثنائي لحركة نسائية جماهيرية، وهو ما تطلق عليه جيني شراينر العضوة السابقة في البرلمان عن المؤتمر الوطني الأفريقي وعضوة الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا (Souoth African Communist Party- SACP) أنه "نضال حقيقي صلب".

"عندما يكون الدور الذي تؤديه النساء على شاكلة الدور الذي أدينه في النقابات منذ الأربعينيات، وفي الحزب الشيوعي منذ تأسيسه، وخلال الخمسينيات، وبأسلوب جماهيري حقيقي- لا يمكن تجاهله؛ فلا يمكنك أن تشير إلى قائدتك وتقول: إن النساء في المرتبة الثانية. وأعتقد، إنه عندما يعيش الجميع في منظمة واحدة معا، سوف يبدأ تقييم كل شخص وفقا لمساهمته"(٤).

وتقول الشيء نفسه روث مومباتي، البرلمانية السابقة عن المؤتمر الوطني الأفريقي، وإحدى ثلاث سيدات كن في الثمانينيات في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأفريقي بالمنفى:

"وحيث كنا مع رجالنا في المعركة جنبا إلى جنب، صاروا يعتمدون على عملنا معهم. وبدءوا لا يرون في الواقع أننا نساء. ولم يكن هناك مجال لإدارة الرجال ظهورهم لنا بعد الاستقلال ويقولون "ولكن أنتن الآن نساء"[٥].

ومع ذلك، فقد كانت مومباتي والأخريات اللاتي قلن قبل عدد قليل من السنوات إن الحديث عن تحرر النساء يؤدي إلى الانقسام، إذ يمثل انتقاصا للأهداف الوطنية. ففي ١٩٨٠، قدم وفد من قسم النساء في المؤتمر الوطني الأفريقي، وكانت مومباتي من بين عضواته، ورقة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للنساء في كوبنهاجن، جاء فيها أن "الاستغلال والاضطهاد على أساس اللون الذي يشترك فيه الرجال والنساء معا، أدى إلى توحيد المعركة ضد النظام، بدلا من أن تكون هناك معركة ضد الرجال لصالح "حقوق النساء".[٦] وفي مقابلة في كوبنهاجن حينها، تساءلت مومباتي كيف يمكن لنساء جنوب أفريقيا التحدث عن المساواة في حين "لا ينظر إلينا حتى الآن باعتبارنا بشرا؟" وعبرت عن استيائها من النسويات الغربيات اللاتي يتشبثن بإعطاء الأولوية للنضال ضد الأبوية، وبالتالي يعتبرن الحديث عن النضال السياسي في مؤتمر حول النساء شيئا رجعيا يؤدي إلى الانقسام.[٧] وفي العقد التالي على المؤتمر، تصاعد الاهتمام بقضية تحرر المرأة، حتى صارت تمثل لدى قادة المؤتمر الوطني الأفريقي أمرا شديد الإلحاح، والسبب في ذلك كما تقول مومباتي: "إذا استمر خجلنا من هذه المشكلة، لن نكون قادرين على حلها بعد الاستقلال".

وبالفعل، قالت جينوالا عام ١٩٨٦ بلهجة أكثر جذرية، مشيرة إلى البيان السياسي للمؤتمر الوطني الأفريقي الصادر من أربع سنوات مضت، إن تفكيك دولة الأبارتيد لن "يعني تلقائيا أن النساء مثلن بصورة مناسبة في مستويات صناعة القرار، أو أن حقوق النساء تم تحقيقها بالكامل". وعبرت عن أملها في تأسيس قاعدة تحرير النساء في سياق النضال، وإزالة المشاكل المؤسسية التي قد تعوق الطريق إلى ذلك، حيث تعد المشاكل المتعلقة "بمواقف الرجال من جميع الأعراق" مهمة كبرى تنتظرنا، وتتطلب معالجتها وقتا طويلا قبل الوصول إلى حكم الأغلبية .(Ginwala 1989 14)

مشاركة النساء في النضال السياسي حتى ١٩٦٠

اشتركت نساء جنوب أفريقيا في النضال ضد سياسة الأبارتيد منذ مطلع القرن، عندما قمن بالاحتجاج ضد قوانين المرور في أورانج فري ستيت Orange Free State عام ١٩١٣. وخاضت النساء النضال نفسه مرة أخرى في كل أنحاء جنوب أفريقيا، عندما فرضت تصريحات المرور عليهن مرة أخرى خلال الخمسينيات، الأمر الذي أشعل استعدادهن للقتال وعزمهن.

منذ ١٩١٨ وما بعدها، تم تنظيم الأفريقيات في رابطة نساء البانتو (Bantu Women's League) التابعة للمؤتمر الوطني الأفريقي، ولكن الطبيعة المساعدة لعضويتهن حرمتهن من حقوق التصويت والاستقلالية، حتى حصلن عام ١٩٤٣ على العضوية الكاملة في المؤتمر الوطني الأفريقي. وتزامن ذلك مع تشكيل رابطة المرأة (Women's league) بالمؤتمر الوطني الأفريقي[٨] . وجاء في مذكرات فرانسيس بارد Francis Baard، "كان وجود منظمة للنساء على هذا النحو شيئا ضخما بالنسبة لنا"، وكان ارتداء الزي الموحد لرابطة المرأة بالمؤتمر الوطني

الأفريقي في الاجتماعات يملؤهن بالفخر. ولكنها تذكر أيضا أن عديدا من الأزواج لم يكونوا سعداء لابتعاد زوجاتهم عن المنزل، ويصعبون على النساء حضور الاجتماعات. ولم تكن رابطة المرأة بالمؤتمر الوطني الأفريقي هيئة مستقلة بأي حال، فقد كانت تحت توجيه أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي، وكانت عضواتها "جزءا من المؤتمر الوطني الأفريقي ككل" (Baard 1989: 33 ff). وكان المستهدف من مشاركة النساء التي لها طبيعة مساعدة "غرس الطموحات الوطنية في الأطفال وتأجيج مشاعرهم ضد القهر، الأمر الذي يظهر في مناطق معينة في تربية الطفل" (Kimble and Unterhalter 1982: 22). وفي الأربعينيات، كان عمل الرابطة محصورا في اصطلاح "العمل النسائي" مثل جمع الأموال وتوفير الطعام (Walker 1982: 90).

وغلبت التصورات الأمومية (Motherist) على مشاركة النساء في العصيان المدني في الخمسينيات، وقد تمثل في حملات التصدي (Defiance campaigns) التي شاركت فيها النساء، خاصة ضد قوانين المرور. وكانت مقاومة قوانين المرور بالنسبة للنساء أكثر إلحاحا مقارنة بالرجال. إذ تجعلهن ضرورة حمل تصاريح المرور محاصرات في "العمل داخل أسرهن أو في أنشطة القطاع غير الرسمي بدلا من دخول سوق العمل" (Walker 1982: 90). وتحول تصاريح المرور بفاعلية بينهن والمناطق الحضرية، وتجعل حركتهن مقصورة على المعازل الأفريقية. وفي المناطق الحضرية، بوجه خاص، "نحن قريبات للغاية من المجتمع الأمومي، الذي يقع فيه النضال للمحافظة على استمرار الأسرة على كاهل النساء أساسا، والسعي إلى منع خروج الأزواج عن مسار الحياة الأسرية".[٩] ولا عجب في أن اعتراض الرجال على ضرورة حمل النساء لتصاريح المرور "يرتبط بتداخل تلك القوانين مع سلطة الرجل على زوجته"، وشعر الرجال أن مقاومة النساء كانت "أكثر جذرية بكثير عن الحد الذي يرونه (الرجال) ضروريا" (Wells 1993: 133) واندهشوا من "مقدار القوة التي امتلكنها" (Baard 1986: 38).

وفوق ذلك، شعرت النساء أنهن في حاجة إلى تنظيم الحملة من خلال منظمة منفصلة عن الرجال، أكثر استقلالا، وذات قاعدة أوسع مما لـدى رابطـة نسـاء المؤتمر الوطني الأفريقي. وأدى تشكيل اتحاد نساء جنوب أفريقيـا (Federation of South African Women – FSAW) عام ١٩٥٤ إلى توحيد نساء المـؤتمر الوطني الأفريقي مع منظمات نساء جنوب أفريقيا الأخرى، بما فيها منظمات النساء البيض والهنود. وكان في ذلك علامة على "إحساس النساء بأنه من غير المـرجح تلبية المنظمات السياسية القائمة التي يسيطر عليهـا الرجـال لحاجـاتهن كنسـاء" (Wells 1993: 133).

وعرفت تلك الحاجات تحديدا بأنها التي تدور حول دور النساء فـي الحيـاة المنزلية، كما استخدمت قيادة اتحاد نساء جنوب أفريقيا فكرة الأمومة على نطـاق واسع في تجنيد النساء. وناشدت ليليان نجويي Lilian Ngoyi، أول رئيسة لاتحـاد نساء جنوب أفريقيا، النساء أن يكن في مقدمة النضال من أجل تأمين مستقبل أفضل لأطفالهن، حيث إن "عليهن واجب حماية نسلهن".[١٠] وذكـرت هيلـين جوسـيف Helen Joseph أن تركيز عضوات الاتحاد انصب "على النضال من أجل تحرير الرجال والنساء معا". كما قالت: إن "ناشطات الحركة لم تتمثل نقطة تركيزهن فـي "التحرير الانفصالي النسوي" (Joseph 1993: 45).

ولكن على الرغم من عدم مخالفة الاحتجاجات ضد تصاريح المرور القـيم الأبوية التي تحدد مكان النساء في البيت، فإنها دفعت النساء خارج حياة المنزل إلى المجال العام شديد التسييس. وفي الواقع، " وللمفارقة، تم الاعتراف بالوضع الـذي حققته النساء لأنفسهن بسبب شدة رد فعل الشرطة إزاءهن،" وأن الشرطة "شرفتهن بسبب معاملتهن بالوحشية نفسها التي كانوا سيتعاملون بها مع الرجال" (Gordimer 1993). وهكذا تركت النساء بيوتهن وأطفالهن لفترة من الـزمن، أو لجولـة مـن

النضال السياسي والسجن، من أجل حماية بيوتهن وأطفالهن تحديدا. ولاحظ المعلقون أن "السهولة الواضحة التي نبذت بها النساء دورهن التابع المتوقع، صدمت رجالا كثيرين، وحتى بعض النساء" (Schmidt 1983:1).

وفوق ذلك، مثل "ميثاق النساء" الذي أقره ١٤٦ مندوبا يمثلون ٢٣٠٠٠٠ عضو لأول مؤتمر على المستوى الوطني لاتحاد نساء جنوب أفريقيا "وثيقة تقدمية بصورة لافتة، كانت أكثر تقدما إلى حد بعيد من التفكير الشائع حول النساء وموقعهن بالمجتمع في ذلك الوقت" (Walker 1982: 160). طالبت الوثيقة بالمساواة النوعية الكاملة، وذكرت أن القوانين والأعراف التي تعوق تقدم النساء تعوق أيضا الأمة كلها. ووجهت اللوم إلى الرجال "بسبب رفضهم ... للاعتراف أن لنا نحن النساء الحقوق والمميزات التي يطالبون بها لأنفسهم" وحذرت "أنهم لن يكونوا قادرين على تحرير أنفسهم بدون جعل الحقوق المتساوية ممتدة إلى النساء".[١١]

وتعتبر مظاهرة ١٩٥٦ ضد قوانين المرور، قمة نشاط اتحاد نساء جنوب أفريقيا منذ تأسيسه وحتى ١٩٦٠، السنة التي شل فيها حظر المؤتمر الوطني الأفريقي كل أنشطته. فقد جمعت تلك المظاهرة ٢٠٠٠٠ امرأة عند مباني الاتحاد في بريتوريا. ومثل الحدث استعراضا قويا لنضج النساء السياسي وتضامنهن، إلى حد أنه منذ عام ١٩٨٦، صار يحتفل باليوم باعتباره يوم المرأة في جنوب أفريقيا. وظهرت بعد مظاهرات ١٩٥٦ إشارات إلى اعتراف الرجال بإنجازات النساء السياسية. ففي ١٩٥٨ صدر عن اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأفريقي شهادات تقدير للنساء اللاتي سجن أثناء حملات مناهضة قوانين المرور، في لفتة قدرتها للغاية ماجي ريشا Maggie Resha قائلة: إنها كانت "أثمن الوثائق ... لأن أيا منا لم تتوقع مثل هذا التشريف" (Resha 1991:133).

وكان هناك تعبير آخر من الرجال الأفارقة عن الإطراء الأبوي لإنجازات النساء أثناء التحضير للمؤتمر السنوي للمؤتمر الوطني الأفريقي الذي عقد قبل هذا التاريخ بثلاث سنوات، إذ تمت حينها الإشادة برابطة نساء المؤتمر الوطني الأفريقي التي تركت بصمة على أنها "ليست مجرد مساعد للمؤتمر الوطني الأفريقي"، واعترفوا بأن النضال لا يمكن كسبه دون مشاركة النساء.[١٢] ولكن هذا التنازل الهزيل لم يسفر عن دعم مباشر من الرجال، ولم تكن هناك أي جهود مباشرة لدمج اهتمامات النساء في الحملات. وإذا كان الرجال قد تحمسوا، فذلك حتى يضمنوا فاعلية النساء لصالحهم (Wells 1993: 133).

وبصرف النظر عن فترة حياته القصيرة، إلا أن اتحاد نساء جنوب أفريقيا "اقتحم أرضا جديدة وسط نساء جنوب أفريقيا". وكان ما يمثله من اختلاف كبير مع الماضي، أنه منظمة للنساء، ولم ينظر له باعتباره مساعدا لهيئة يسيطر عليها الرجال، مثلما كانت منظمات النساء في ذلك الوقت. وتمكن اتحاد نساء جنوب أفريقيا في ذلك الوقت من تقديم "محاولات حقيقية وجادة لدمج النساء داخل البرنامج السياسي لحركة التحرير الوطنية على قدم المساواة مع الرجال" (Walker 1982: 275- 276).

ووجهت الانتقادات إلى المقاربة الأمومية، التي فسرت بأنها شكل من النسوية يخص جنوب أفريقيا، تجمع النساء وترشدهن فيما يتعلق بالتعبئة حول قضايا المرأة (Hassim and Gouws 1988: 65). وانتقدت لأنها محافظة في جوهرها ولا تؤدي إلى تمكين المرأة لأنها " بينما نظرت إلى بعض اهتمامات المرأة المشروعة باعتبارها اهتمامات تخصهن فقط... تلقي بمسئولية "أزمة الأسرة" على عاتق النساء أنفسهن في النهاية" (Hassim 1991: 77). وحيث اجتذبت النساء إلى القومية الأفريقية باعتبارهن أمهات الأمة، وقد منحهن ذلك "موقعا خاصا ومبجلا" إلا أنه سمح باستمرار ثانوية وضعهن بالنسبة إلى المشروع الوطني الأوسع" (Meintjes 1998: 69).

وبصرف النظر عن تلك العيوب، التي كانت مشروطة بلا شك بالحدود التي يضعها المجتمع في الفترة التاريخية التي كانت تتم فيها الأحداث، إلا أن اتحاد نساء جنوب أفريقيا كان متميزا على مستوى بلدان الجنوب الأفريقي، ويمكن النظر إلى التصريحات والمطالب التي رفعها على أنها ثورية في ذلك الزمن، وليس فقط في أفريقيا. وأرست هذه الخبرة في نهاية الأمر قاعدة لحركات النساء ذات القاعدة الجماهيرية العريضة التابعة للجبهة الديمقراطية المتحدة (United Democratic Front – UDF) في الثمانينيات وائتلاف النساء الوطني (Women's National Coalition – WNC) في بداية التسعينيات.

حركات النساء في السبعينيات والثمانينيات

في الستينيات، أدى القمع السياسي بحركات التحرير إلى العمل السري أو إلى المنفى، مما خلق فراغا في النشاط السياسي والحركة النسائية. واستمر هذا الوضع حتى ظهور حركة الوعي الأسود (Black Consciousness – BC) الراديكالية، التي تشكلت من الطلاب أساسا في بدايتها، وبلغت قمة زخمها في السبعينيات. ووفقا لمنهج تلك الحركة اعتبر العرق والطبقة حدودا فاصلة ينقسم المجتمع وفقا لها، و"لم يثار أبدا النوع الاجتماعي على أنه قضية سياسية". ودخلت النساء إلى الحركة بدلا من ذلك باعتبارهن من الشعب الأسود (Rampphle 1992: 215) وتحت راية "تبني النسائية" (Womenist) التي دعت إلى توجيه الأمومة إلى تحقيق طموحات الشعب الأسود (Lewis 1992: 44). وتشهد صيحة التعبئة التي أطلقتها حركة الوعي الأسود "أيها الرجل الأسود أنت ملك نفسك" على تلك الحقيقة بوضوح:

"الرجل الأسود يعادل السود. وأي تعاطف مع التميز ضد المرأة السوداء كان يفسر على أساس سوادهن، وليس باعتبارهن ذوات أنثوية سوداء؛ فقد كن نساء سودا". (Ratele 1998:60)

وانطلق "اتحاد النساء السود" (Black Women's Federation – BWF)، وهو هيئة مظلية على المستوى الوطني، عام ١٩٧٥ تحت رعاية حركة الوعي الأسود وحظر بعد سنتين من تأسيسه. وكان يهتم أساسا بتعبئة النساء ضد التمييز العرقي (Rathele 1998: 216) مع الاهتمام بمخاطبة حاجات النساء العملية. وفقا لمامفيلا رامفيلي Mamphela Ramphele، التي كانت حينها عضوة بارزة في الوعي الأسود:

"لم يكن هناك ما يدل على اهتمام اتحاد النساء السود بالمشاكل التي تعاني منها النساء نتيجة لنوع جنسهن على نحو خاص، سواء في المجال العام أم الخاص. كانت أهمية النساء ترجع إلى اعتبارهن زوجات وأمهات وصديقات وشقيقات، في النضال ضد عدو مشترك- هو العنصرية البيضاء تحديدا. ولم يعط سوى اعتبار ضئيل لوضعهن كأشخاص بذواتهن. (Ramphele 1992: 216)

وذكرت شيريل كارلوس Cheryl Carolus وهي عضوة بارزة أيضا في الوعي الأسود حينها "شعر الرجال السود أن التأكيد على لونهم الأسود يعني تأكيدا لذكورتهم" في مواجهة النساء أيضا من خلال التحرش الجنسي، مثل إجبار النساء "على ممارسة الجنس عندما لا يكن مستعدات لذلك".[١٣] وترددت النساء أنفسهن داخل حركة الوعي الأسود في الخوض فيما يتعلق بالأدوار المقررة للنوع في المجتمع، ولذلك فإلى حد بعيد بقيت العلاقات الشخصية مع الرجل على حالها "باعتباره شريكا مسيطرا، وظلت نساء كثيرات متورطات في علاقات غير راضيات عنها، تنتهك كرامتهن بوصفهن بشرا" (Ramphele 1992: 220). كان الرفاق عموما "ينظرون بعدم تقدير" إلى النساء اللاتي يتحدين الأنماط النوعية الثابتة، مما أسفر عن ميل إلى عدم التعاطف معهن، سواء بين الرجال أو النساء.[١٤]

ورغم ذلك، أكدت رامفيلا والعضوات السابقات الأخريات، اللاتي تطورن حتى أصبحن نسويات قويات بعد عقد من الزمن، على أن الحركة أعطتهن ثقة جديدة في أنفسهن. ولكن حتى حينها:

"... لم تكن هناك استمرارية حقيقية... فلم يكن هناك فهم نظري حقيقي للمساواة والتفاوت بين النوعين في المجتمع. كان الأمر كله يدور حول تساؤلنا بشأن الأشياء التي نعاني منها وتفسيرنا لها بصورة أفضل قدر الإمكان"(١٥).

وكان يعنى ضمك إلى دوائر النشطاء أنك مجبرة على أن تصبحي "واحدا من الصبيان"، بما في ذلك الخروج إلى ساعة متأخرة ليلا وتناول الكحول والتدخين، وهو نمط الحياة الذي لم يكن الرفاق يقبلونه بين النساء من قبل. وتعلمت شابات كثيرات أن يكن حازمات وفظات "إلى حد العجرفة" على أساس أنهن "رجال فخريون"، وعملن ما في وسعهن لإثبات أنهن " بالكفاءة نفسها التي عليها أي رجل إلى أقصى حد ممكن من الناحية البيولوجية" (Ramphele 1992: 219). وجعلتهن هذه المزايا أو الرزائل في وضع جيد في نشاطهن النوعي فيما بعد.

وإذا كان اتحاد النساء السود المؤمن بالعزل العرقي لم ينجح في البقاء طويلا بالمناخ السياسي في التسعينيات، فقد نجحت المنظمات النسائية متعددة الأعراق التي ظهرت خلال الثمانينيات في ترسيخ نفسها على نحو أفضل. ورغم ذلك، لاحظ المعلقون أن صورة المرأة الناشطة لم تصل أبدا إلى المستوى الذي كانت عليه في الخميسنيات. ووفقا إلى جيرمي سيكينجز Jeremy Seekings، لم تكن كثير من المعارك والاحتجاجات التي شاركت فيها النساء احتجاجات خاصة بالنساء، ولكنها كانت حركات احتجاج مدنية عامة يقودها الرجال. وفوق ذلك، كانت النساء في أكثر الأحوال مؤيدات بارزات لما أطلق عليه سيكينجز "القادة المحافظون في المدن،" الذين تبنوا عادة الأيديولوجيات الأبوية والتمييزية على نحو

خاص. وفيما بعد، سخف قادة الحركات السياسية الشبابية في منتصف الثمانينيات "فكرة مشاركة النساء في الكفاح أو التخطيط الإستراتيجي، وقالوا باستخفاف: إن دور النساء كان العناية بشئون إعداد الطعام ورعاية الأولاد" (Seckings 1991: 78-79, 82).

ولاحظ آخرون أن النساء على الرغم من حشدهن بأعداد كبيرة في أحداث معينة فإنهن "لم يكن قادرات على البقاء بأعداد كبيرة في النشاط المتواصل من أجل بناء منظماتهن". ومن ثم قاد منظمات النساء قليل من السيدات الملتزمات، بينما بقيت جماهير النساء خارج المنظمات، ولم يتم تنظيمهن.[١٦] ووفقا لسيكينجز، يمكن إرجاع النقص في مشاركة النساء النشطة والمتواصلة إلى القيود المفروضة من الأزواج. فقد خلقوا حالة توجب على النساء "خوض حرب مع الأزواج، حتى يقاومن الارتداد عن النضال" مع رغبة الرجال ألا "تتحرك زوجاتهم أبدا، إلا من أجل الذهاب إلى الكنيسة والسوق"[١٧]. ولكن كل هذه العوامل لا توضح لماذا لم تؤد مثل تلك العوائق إلى عودة النساء في الخمسينيات.

اتبعت منظمات نسائية عديدة الجبهة الديمقراطية المتحدة التي تشكلت عام ١٩٨٣، وجمعت داخلها ما يقرب من أربعمائة منظمة مناهضة للأبارتيد. وعملت الجبهة بصورة فعالة باعتبارها الجناح الداخلي للمؤتمر الوطني الأفريقي. ووفقا لواحدة من العضوات، مثلت هذه المنظمات "حركة حقيقية قائمة على جماهير الطبقة العاملة".[١٨] وأصبحت البرتينا سيسولو Albertina Sisulu ، العضوة المؤسسة في اتحاد نساء جنوب أفريقيا، رئيسة مشاركة في الجبهة الديمقراطية المتحدة، على الرغم من أنها كانت واحدة من عدد قليل جدا من النساء في اللجنة التنفيذية للجبهة، ووفقا لها، كانت هناك قائدات قويات في المجموعات التابعة (Russell 1986: 145).

وأثناء قمة نشاط حركة الوعي الأسود في السبعينيات، لم يكن للنسوية انعكاس كبير وسط الصفوف القاعدية فيها، رغم تشكيلها العناوين الرئيسية في أوربا وأمريكا. وعلقت رامفيلي على ذلك: "رفضت الحركة النسوية باعتبارها أنشطة "حرق مشدات الصدر" التي تقوم بها الأمريكيات البيض الثريات الغارقات في الملل" (Ramphele 1992). ومع ذلك تأثرت هي وكارلوس بالأفكار النسوية فيما بعد في الثمانينيات. وحينها، شرعت المنظمات النسائية في جنوب أفريقيا في عدم الاكتفاء بمناقشة إنهاء العنصرية فقط، بل إثارة المناقشة حول النسوية أيضا. وتوضح عضوة سابقة بالجبهة الديمقراطية المتحدة ذلك فيما يلي:

"كان هناك جدل حقيقي حول النسوية، والقضايا النسوية، والمنظور اليساري حول النوع الاجتماعي، وهل يعتبر نسويا أم لا؟ وكيف يمكننا تصنيف النسوية؟ ودار جدل متواصل حول ذلك بين قيادات تلك المنظمات... وفي الثمانينيات، واجهت جميع المنظمات غير العرقية في جنوب أفريقيا مهمة صعبة للغاية، فكان عليك العمل على إدارة الأمر بأسلوب شديد الحذر، وأن تضعي الاهتمام النوعي بصورة مستمرة على الأجندة. وهذا إلى جانب الموازنة بين نساء الطبقة العاملة والمثقفات. وكانت مهنيات الطبقة الوسطى تعني بالنسبة لنا أيضا جمهورا يجب الموازنة معه. فكان توازنا صعبا، وكانت هناك توترات، وإن لم تكن التوترات التي تسبب انشقاقات في المنظمات، ولكن قيادة تلك المنظمات كانت في حاجة فعلية لمعالجتها، وإدارتها، والتعامل معها بأسلوب سياسي.

لديك بالفعل نساء قويات أتين من ثلاث مجموعات؛ الهنديات والملونات والبيض. ولعبن دورا مهما جدا في التطور الأيديولوجي، والتطور التنظيمي أيضا، للمنظمات. إذ تأسست في الثمانينيات مبادئ تنظيمية مهمة جدا، فبنيت المنظمات على أسس ديمقراطية. [...] ودارت مناقشة كاملة حول المفاضلة بين بناء منظمات

أو اتحادات؟ وكان جدلا طويلا وشاقا، وحادا للغاية في بعض الأحيان. ودارت كل تلك المجادلات التنظيمية بشكل منهجي من خلال ... أكثر البنيات ملائمة من حيث ربط الجميع معا... كما أنشأنا قواعد لمساءلة القيادة أمام أعضاء الفروع"[١٩].

في واحدة من بين ثلاث أكبر منظمات نسائية إقليمية حينها، كانت العضوات البارزات في المنظمة النسائية المتحدة - United Women's Organisatin (UWO) في الكيب الغربية، قادمات من اتحاد نساء جنوب أفريقيا القديم، رغم غلبة الشابات على المنظمة، ومن بينهن شيريل كارولوس. وعملت المنظمة النسائية المتحدة على أساس العضوية الفردية لتفتح بابها لتأثير النساء التقدميات، وكانت المنظمات الفرعية تناقش بعناية، في محاولة لتفادي تكرار الاستبعاد العنصري للأحياء (Meintjes 998: 73-74). ونوقش أيضا التحيز على أساس الجنس، ولكن كما ذكرت العضوة السابقة إلين سالو Elaine Salo:

"... كان هناك دائما شد وجذب بين تخصيص وقتنا لرفع الوعي حول العلاقة النوعية، مثل الحديث عن خبراتنا حول العلاقات مع الرجال أو عن الاعتداء الجنسي على النساء، وبين تلبية حاجات النضال مثل احتلال شواطئ البيض أو الاحتجاج ضد الاعتقالات". (Kemp et al. 1995: 140)

وتذكر جيرترود فيستر Gertrude Fester وهي عضوة سابقة أخرى، أن القضايا المرتبطة بالنوعين في المجتمع كانت دائما تالية على القضايا الطبقية في اجتماعات الجبهة الديمقراطية المتحدة، وأنه كان هناك "وعي من جانب بعض الرفاق الذكور، ولكن النظرية والممارسة لا تتطابقان دائما. وعندما ينظر المرء إلى الحياة الشخصية لبعض الرفاق، يجد عندهم كثيرا من الأشياء التي لا ينبغي أن يفعلوها من وجهة نظرنا" (Russell 1989: 253). واحتجت عضوات المنظمة النسائية المتحدة على كون أعضاء الجبهة الديمقراطية المتحدة الذكور يطلبون منهن

تقديم الشاي في اجتماعات الجبهة، لأنهن "اعتبرن ذلك إعادة دعم للنظرة النمطيـة للنساء باعتبارهن ملزمات بتقديم الطعام". وفي الحقيقة، فقد أوضح دستور المنظمة النسائية المتحدة "علينا من الآن تعلم اقتسام الأعمال المنزلية" (Kemp et al. 1995: 140).

ولم يطل حماس آن ماين Anne Mayne العضوة البيضاء في منظمة محنة الاغتصاب التي يقع مقرها في الكيب، لعضوية الجبهة الديمقراطية المتحدة، ويرجع السبب في ذلك إلى:

"... بعد أن تحمست في البداية عندما استمعت لحديث أشخاص سود باهرين، انزعجت وظل انزعاجي يتزايد بسبب التمييز الموجود في المنظمة على أساس الجنس. كان الرجال دائما المنظمين والمتحدثين في الاجتماعات. وأصابني الضجر والضيق من أني لم أر سيدة على المنصة أبدا، فيما عدا شيريل كارولوس... كان لدى بعض نساء الجبهة الديمقراطية المتحدة في منطقتي أزواج أو أصدقاء يتحدثون عن حقوق النساء والنسوية، ولكنهم لم يفهموا ذلك بشكل حقيقي". (Risse;; 1989: 238).

وبناء على ذلك قالت جيرترود فيستر في مقابلة في الثمانينيات: "هناك أهمية الآن لتنظيم أنفسنا باعتبارنا نساء، لأننا لم نكن نريد مجتمعا جديدا نظل فيه مواطنات من الدرجة الثانية. ولا ينبغي علينا انتظار الثورة حتى ننظم النساء". وقالت أيضا على لسان إحدى الشابات في انتقادها للنزعة الأمومية: "يجب أن نخفف من شأن صورة الأم قليلا"؛ لأن النساء لسن كلهن أمهات أو في نيتهن أن يصرن كذلك (Russell 1989: 249, 342). وبقيت الطالبات الشابات في طي النسيان، لأن وجهة النظر السياسية للطلبة لا تأخذ في اعتبارها مصالح النساء، بينما كانت برامج منظمات النساء "موجهة إلى نساء المجتمعات المحلية الأكبر سنا"

ولم تكن "تتناسب مع جمهور الشابات اللاتي لم يتعرضن من الناحية النظرية إلى الاضطهاد الثلاثي الأبعاد، أو في الحقيقة كانت موجهة إلى أمهاتهن، وليس الشابات أنفسهن" (Nkomo 1991: 12).

وكان هناك أيضا جدل مهم حول كيفية إثارة قضايا النوع داخل الجبهة الديمقراطية المتحدة، حيث عملت منظمة ناتال للنساء (Natal Organisation of Women – NOW) على رفع الوعي حول اضطهاد النساء خلال الثمانينيات، وأنه تم تناول تلك القضايا بحرص شديد بين العضوية (Kemp et al. 1995: 140). وكان على المنظمات أن توازن بين إثارة الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعية وهدف تعبئة النساء من أجل خلق حركة جماهيرية، حيث تحجم نساء كثيرات عن الرسائل النسوية والسياسية بشكل مباشر.

وفي ناتال، اشتدت المنافسة بين منظمة ناتال للنساء، وبين الجناح النسائي لحزب حرية إنكاثا (Inkatha Freedom Party- IFP) وهو فرقة نساء إنكاثا (Inkatha Women Brigade – IWB)، التي رفضت الانضمام إلى الجبهة الديمقراطية المتحدة، ومثلت قيما متعارضة مع القيم التي تبنتها منظمة نساء ناتال. أقامت إنكاثا بنيتها شديدة التراتب والتسلطية على نموذج "العائلة التقليدية"، ولم تتح تلك الهوية إلا دورا ثانويا لفرقة نساء إنكاثا، تمثل في تنظيم النساء بأسلوب يتجه من أعلى إلى أسفل. وعرف هذا "الاتجاه المحافظ الضيق" النساء على أنهن "أمهات الأمة" اللاتي عليهن الالتزام بأن يكن "قويات من أجل أطفالكن وآبائكن وأمهاتكن وأزواجكن" ومن أجل الأمة وأفريقيا.[٢٠] وحرمت تلك الهوية النساء من فرصة إعادة تحديد دورهن السياسي، وصرفت طاقاتهن بعيدا عن المنظمات النسائية التقدمية التي تمثلها منظمة ناتال للنساء (Beall, Hassim and Todes 1989: 39). وقامت فرقة النساء بتعبئة النساء على أساس الاهتمامات التي تشبه الحياكة

بدلا من الأنشطة السياسية، وأحرزت من خلال تلك الإستراتيجية نجاحا أكبر بوضوح مما أحرزته منظمة ناتال للنساء حينها مع ما قامت به من ضغط سياسي مباشر وملح. وهكذا حصلت منظمة ناتال للنساء على جزء فقط من العضوية التي وصلت إليها فرقة نساء إنكاثا، وكان جمهورها أقل بكثير. ففي ١٩٨٦، كان لدى منظمة ناتال للنساء ١٠٠٠ عضوة في مقابل ٣٩٣٠٠٠ عضوة مسجلة في فرقة نساء إنكاثا (Hassim 1991: 74, 81).

وهكذا، كان على منظمات النساء في الثمانينيات المفاوضة فيما يتعلق بإثارة الحاجات النوعية الإستراتيجية مع القادة الذكور في الجبهة الديمقراطية المتحدة، ومع النساء المنغمسات في الاهتمامات الأكثر محافظة أو محلية، ومع الدولة القمعية. واخترن تعبئة النساء على أساس الحاجات النوعية العملية آملات في إمكانية استخدامها في نهاية الأمر كأساس للمطالبة بحاجات لها طبيعة إستراتيجية أوضح، يمكن أن تتبناها حينها الجبهة الديمقراطية المتحدة بدورها (Hassim and Gouws 1988: 62). ورغم ذلك لم يكن التحول من المطالب العملية إلى الإستراتيجية يحدث دائما، وكانت هناك "شواهد متمثلة في المشروعات التي ظلت نوادي حياكة وأشغال إبرة" (Patel 1987: 33) حتى في إطار الجبهة الديمقراطية المتحدة.

ووفقا لأحد المعلقين انتهى الأمر بقصة إضفاء أبعاد سياسية على النوع الاجتماعي إلى أن تكون "قضية شائكة":

"كان الانقسام حول تقديمنا لأنفسنا باعتبارنا نوعا من مجموعات الحياكة التي يمكن للنساء الانضمام إليها دون قلق، ثم "تعمل على توعيتهن" في بطء، وتقديمنا أنفسنا بصورة صريحة على أننا قوة سياسية، بما يعني أن نساء عديدات سوف تخشى إلى درجة أنهن لن تلتحق؟ وكان هذا الجدل واسع الانتشار.[٢١]

وبالنسبة لكيمب وآخرين، لم يترتب وقتها رفض النسوية في منظمات نسائية عديدة على الافتقار إلى الوعي، ولكن على واقع أن هناك "ضرورة لصنع قرارات إستراتيجية حول الطريقة والوقت اللازمين حتى تكتسب قضايا النوع شعبية، مع مراعاة التهديد الحقيقي الذي تمثله دولة الإبادة الجماعية على حياة الناس ذاتها" (Kemp et al. 1995: 143). ويحتمل أيضا أن يكون هذا أيضا حافز نساء المؤتمر الوطني الأفريقي للدعوة إلى أن " تبني الأفكار النسوية سوف يكون انتحارا" (Cock 1997: 321). وزعم النقاد في وقت لاحق بعد انتهاء هذه الفترة، أن المنظمات النسائية في الثمانينيات كانت بصورة واضحة "شديدة الانشغال بالانحياز إلى معارك المجتمع المحلي العامة" ولذلك:

"... نحن في حاجة إلى تحديد ما نريده في المجتمع الجديد باعتبارنا نساء. نحتاج إلى توضيح القضايا الخاصة التي تواجهنا، بعيدا عن القضايا المرتبطة بأطفالنا والإيجارات التي ندفعها ومعيشتنا اليومية. نحتاج إلى أن نتحدث كنساء عما نشعر به عندما نتعرض للاغتصاب، أو تحرش الرجال، بما فيهم الرفاق في اجتماعات النقابات العمالية، عن الطريقة التي تتعرض بها كثيرات منا إلى الضرب من أزواجهن..".[٢٢]

وكان الوعي المتبصر بما آلت إليه النساء في حركات التحرير الأولى، خاصة في موزمبيق وزيمبابوي، محركا للاعتبارات الإستراتيجية. إذ استخلصت عدة دروس من تحليل هذه الإخفاقات. وكانت الخلاصة الأساسية أن المشاركة في التحرر الوطني لا تضمن معالجة المسائل التي تهم النساء في الدولة حديثة الاستقلال. وبدا واضحا أن إدماج النساء في قوة العمل لا يكفي وحده لضمان تحول الهياكل والمؤسسات والممارسات الأبوية (Horn 1991:20). وربما كان الأهم، إدراك ضرورة الاعتراف بالنضال النوعي، حتى يتمكن المجتمع من التحول إلى المساواة في العلاقات النوعية.

وفي ١٩٨٩، لاحظ بيال Beall وآخرون أن "قضية المرأة"، على الرغم من إشارتها إلى الترابط بين مطالب النساء والنضال الوطني، فإن مضمون مطالب النساء المتعلق بالنوع تم تجاهله، وهو المضمون القائم على التحليل الشامل للعلاقات النوعية في المجتمع، الذي يربطها بالأبوية وضرورة خوض معارك نوعية (Beall et al. 1989: 30-38). وبالنظر إلى مفهوم "الاضطهاد ثلاثي الأبعاد الواقع على النساء"، نجده على الرغم من توضيحه لعلاقات التفاعل بين العرق والطبقة والنوع الاجتماعي، ومعالجته الهويات الثلاثة باعتبارها مجمعة، فإنه كان "أسلوبا لتأطير الجمهور السياسي أكثر منه أداة للتعرف على خصوصية اضطهاد النساء في جنوب أفريقيا" (hassim 1991: 68). وبينما تم إنكار النضال النوعي، كما حدث في موزمبيق في ظل قيادة ماشيل، أمكن تنحية مطالب النساء جانبا باعتبارها بورجوازية تتسبب في إشاعة الشقاق، مما أعاق بناء حركات نسائية مستقلة (Charman et al. 1991: 57). وفي هذا السياق تم إلقاء الضوء على ما يلي:

"... تعتبر نضالية المنظمات النسوية الجماهيرية شرطا أساسيا من أجل تحدي الأبوية، وأيضا من أجل الحصول على إنفاق من الحكومة على مجالات الاهتمام العملية النوعية، سواء كانت الحكومة التي في السلطة تقدمية أم محافظة. (Horn 1991a: 20)

ووفقا لهورن، وهي مسئولة تنظيمية نقابية وناشطة في مجال النوع الاجتماعي، كان ذلك يعني أن نساء جنوب أفريقيا لا ينبغي لهن الشعور بالقلق إزاء إطلاق وصف نسويات عليهن، واستنباط "ما تعنيه النسوية التقدمية عمليا في سياق جنوب أفريقيا الحالي":

"أدى تخوفنا من خلق انقسامات في نضال التحرير الوطني إلى نمو حركة نسائية تخشى التحدي الجدي للهيمنة الأبوية. ويتضح هذا التردد في تجنب

الاهتمامات النوعية الإستراتيجية عموما داخل الحركة النسائية الجماهيرية. هذا بينما يتطلب الوضع السياسي اليوم منظمة أكثر حزما من أجل قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي والمنظمات التقدمية الأخرى في نضال أكثر وعيا بالفروق النوعية من أجل جنوب أفريقيا ديمقراطية جديدة. (Horn 1991a: 37).

ومن وجهة نظرها، لا يمكن لحركة نسائية قوية، تكافح عضواتها للقضاء على الاضطهاد الأبوي لكل نساء المجتمع، أن تكون مثيرة للشقاق، ولكنها على العكس تمثل مصدرا أساسيا لنضال التحرر.

وجرت أحداث كثيرة عام ١٩٩١، وقت كتابة هورن لذلك، وخاصة إنهاء الحظر على المؤتمر الوطني الأفريقي وحركات التحرير الأخرى، وتحول النضال المسلح إلى نضال من أجل التمثيل في ظل حكم الأغلبية. كما اعترف قادة المؤتمر الوطني الأفريقي وقتها أيضا باستقلالية تحرر النساء، وأعادت رابطة نساء المؤتمر الوطني الأفريقي تأسيس نفسها داخل جنوب أفريقيا مرة أخرى. وفتح هذا الحدث آفاقا لمناقشة الإستراتيجية، والتأكيد على أن الحركة النسائية المستقلة أمر أساسي من أجل تجنب أخطاء البلدان المجاورة، حيث تصنف النساء باعتبارهن أدنى من الأحزاب السياسية والحكومة.

العودة إلى المنزل:

البعد السياسي الذي يكتسبه النوع الاجتماعي فترة التحول

أعادت رابطة المرأة في المؤتمر الوطني الأفريقي تأسيس نفسها في المنفى باعتبارها القسم النسائي للمؤتمر الوطني الأفريقي، وارتبطت بشكل أوثق بأهداف الحزب عما كانت عليه قبل أن يحظر. وانجذبت النساء كما أشرنا في الفصل الثاني

إلى الجناح العسكري من المؤتمر الوطني الأفريقي رمح الأمة، وخاصة بعد انتفاضة سويتو ١٩٧٦ ضد قانون تعليم البانتو. ومع ذلك، غابت النساء تقريبا عن اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأفريقي، فلم يزد عدد النساء بها على الإطلاق عن ثلاث سيدات. ومع ذلك، بدأت مجموعة من النساء المتفانيات تناول قضايا النوع بحماس متزايد خلال الثمانينيات، وخاصة العلاقة بين تحرر المرأة و التحرر الوطني، وأيضا نقص عدد النساء في قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي. وربما ساعد عقد الأمم المتحدة للنساء، بالإضافة إلى حياة المنفى وما تتضمنه من تعرض "لنماذج مختلفة من السياسات المحلية" على تقدم الأمور أكثر (Ramphele 1982: 223). وتشير مافيفي مانزيني Mavivi Manzini التي كانت مقيمة حينها في زامبيا، إلى تطبيق المساواة النوعية فيما يلي:

"كان الوضع بالخارج أفضل منه هنا ... ربما كان ذلك بسبب تعدد المهام التي نؤديها هنا. ففي بعض الأحيان، كنا نسافر ويكون على أزواجنا البقاء في المنزل. وفي بعض الأماكن كنا نسافر في جماعة فيكون الطهي والغسيل وتنظيف المنزل علينا جميعا. وكانت النساء تذهب إلى المكتب في الصباح وتعود متعبة، ولذلك صار معظم الرجال يقبلون قدرا أكبر من المساواة. (Russell 1989: 130)

يعتبر العامل الأهم في التأثير على فريني جينوالا أن "المؤتمر الوطني الأفريقي كان بصدد إسناد مناصب أفضل للنساء ولكن ذلك لم يتحقق" (Russel 1989: 22). وفي الواقع، اعترف أوليفر تامبو Oliver Tambo رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي بالمنفى في وقت مبكر، عام ١٩٨١، بالاضطهاد النوعي في صفوف المؤتمر الوطني الأفريقي، ودعا قسم النساء إلى : "تحريرنا نحن الرجال من المفاهيم والمواقف البالية حول مكانة المرأة ودورها في المجتمع". وأقر أيضا أن النساء في المؤتمر الوطني الأفريقي لا يكدن يحصلن على الفرص نفسها التي

للرجال، " وعلى الأقل، تتوقف قدرة النساء على المساهمة في نضال التحرير تتوقف جزئيا على ما نقتنع أنه دورهن باعتبارهن نساء."[٢٣] ولكن "تبني مثل تلك السياسات يرجع أكثر إلى الدفاع المقنع عن الفكرة من قبل بعض العضوات أكثـر منـه إلـى مستوى الفهم السائد لدى أعضاء الحزب أو بين القيادات" (Gubwaka 1991: 69).

وتضمنت مطالب نساء المؤتمر الوطني الأفريقي مشاركة النساء بقدر أكبـر من المساواة في هياكل صناعة القرار داخل اللجنـة التنفيذيـة للمـؤتمر الـوطني الأفريقي في المنفى، والهياكل القيادية للجبهة الديمقراطية المتحدة أيـضا، وإنـشاء هياكل داخل المؤتمر الوطني الأفريقي تختص بتعزيز المساواة النوعية. وبلغ ذلـك أعلى مستوياته في صدور "موافقة من حيث المبدأ" عن المؤتمر الوطني الأفريقـي في المنفى على حصة نسبية للنساء قدرها ٣٠% في هياكل المؤتمر، وإنشاء لجنـة المـؤتمر الـوطني الأفريقـي لتحـرر المـرأة (ANC Commission on the Emancipation of Women – ANCCEW). واستهدفت تلك اللجنـة تأكيـد أن المؤتمر الوطني الأفريقي، رجالا ونساء، مسئول عن تطبيـق سياسـة المـساواة النوعية، مفضلا ذلك على تفويض نساء المؤتمر الـوطني الأفريقـي لأداء تلـك المهمة، أي تفويض قسم النساء.

وتأسست اللجنة في نهاية الأمر عام ١٩٩٢ في محاولة لإدخال الاهتمام بـالنوع الاجتماعي إلى المؤتمر الوطني الأفريقي بصورة حقيقيـة، وتأسـيس مـسئولية عـن سياسات النوع الاجتماعي عند قيادات المؤتمر الوطني الأفريقي. ولـم تكـن مـساءلة أعضاء اللجنة، رجالا ونساء، أمام رابطة نساء المؤتمر الوطني الأفريقي، ولكن أمـام اللجنة التنفيذية للمؤتمر مباشرة. ونسبت إليها جينوالا نائبة رئيستها، مهمـة المـساعدة على خلق الوضع الذي يطور فيه المؤتمر الوطني سياسة حول النوع الاجتماعي، يـتم تعميمها خارج المؤتمر الوطني الأفريقي، وهكذا أصبح بإمكانـك "معارضـة سياسـة المؤتمر الوطني الأفريقي إذا لم تعمل على إدماج مصالح النساء".[٢٤]

وفي الوقت نفسه، أكد قسم النساء في المؤتمر الوطني الأفريقي والعضوات الأخريات فيه على تناول المساواة النوعية في الدليل الإرشادي للدستور الذي صيغ عام ١٩٨٩، حتى ولو بصورة مبدئية. وتضمنت اللجنة الدستورية في المؤتمر الوطني الأفريقي امرأة واحدة من بين ١٩ رجلا (Ginwala 1991:; 69)، الأمر الذي دفع نساء المؤتمر الوطني الأفريقي إلى تصعيد الضغط على قيادة المؤتمر إلى أقصى درجة. وأسفرت اجتماعات عقدت لمدة أربعة أيام بين اللجنة الدستورية وقسم النساء عن مراجعة واضحة للمقدمة التمهيدية للدليل الإرشادي، وحدد التزاما على حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي المقبلة، وهو توجيه "اهتمام خاص ... إلى مكافحة التمييز الجنسي، الذي يعود إلى تاريخ أقدم من العنصرية ويعادلها في سوئها".[٢٥] ومع ذلك، لم يتم الوفاء بعديد من مطالب "النسويات" داخل المؤتمر الوطني الأفريقي. وكان من بينها المطالبة باعتبار القوانين والأعراف والتقاليد التي تميز ضد المرأة غير دستورية. ولم تكن المقترحات التي قصدت إلى فتح الطريق للاعتراف بحقوق النساء الإنجابية وتقوية وضعهن في قانون الأسرة أسعد حالا أيضا، إذ لم تجد أذنا صاغية (Driver 1991: 89).

ورغم هذا، تضمن الدليل الإرشادي للدستور، إشارة إلى "ميثاق حقوق النساء" الذي سيعد مكملا للدستور. ونوقشت فكرة هذا الميثاق باعتبارها فكرة إستراتيجية في الشهور التالية على رفع الحظر عن حركات التحرر، والسابقة لإعادة تأسيس رابطة نساء المؤتمر الوطني الأفريقي داخل جنوب أفريقيا في ١٩٩٠، وخاصة في مؤتمر ماليبونجوي Malibongwe في أمستردام. ونظم قسم النساء بالمؤتمر الوطني الأفريقي، والحركة الألمانية لمناهضة الأبارتيد هذا المؤتمر، وكان ضخما ومكونا من عدة اجتماعات جمعت بين نساء مجموعة منظمات تابعة للجبهة الديمقرطية المتحدة داخل جنوب أفريقيا، ونساء المنفى معا. وأعلنت قرارات المؤتمر أن النوع الاجتماعي قضية سياسية لا بد من معالجتها

كبعد مستقل للتحرير الوطني. وقالت جينولا بوضوح في مشاركتها بـالمؤتمر: إن "المؤتمر الوطني الأفريقي لن يكون صادقا مع مبادئه وقيمه، إذا لـم يعـالج الآن بجدية قضية تحرير النساء" (ginwala 1990a).

وبدا أن حق النساء في المشاركة الكاملة على قدم المساواة فـي صـناعة القرار في كل المستويات، قد استأثر بالاهتمام الأكبر فـي هـذه العمليـة. ودعـا المؤتمر أيضا إلى تشكيل حركة نسائية على المستوى الوطني في جنـوب أفريقيـا تتكلف بصياغة ميثاق النساء (Albertyn 1993: 48). واعتبرت مشاركة النساء في عملية صناعة الدستور جزءا من هذه العملية، حيث تدفع باتجـاه ضـمان تميـز الدستور بالحساسية للفروق النوعية، بما يلزم الحكومة الجديدة بالعمل على تعزيـز المساواة النوعية. كما اعتبر وضع فقرات متعلقة بالتدخل الإيجابي وآليـة وطنيـة لتحسين وضع المساواة بين النوعين في المجتمع جزءا آخر مهما من آليات ضمان تمكين النساء في مجتمع جنوب أفريقيا الجديد (Ginwala 1991: 69).

وفي مايو ١٩٩٠، وبعد أربعة أشهر من رفع الحظر عن المـؤتمر الـوطني الأفريقي، استهدف اجتماع آخر في لوسكا أن يبدأ عمل رابطة المرأة داخل جنـوب أفريقيا مرة أخرى، في وقت لاحق مـن العـام نفـسه. ونقـل المـؤتمر قـرارات ماليبونجوي إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأفريقي، وأدى هذا إلـى صـدور البيان حول السياسات الذي تمت الإشارة له من قبل،[٢٦] والذي أكد علـى اسـتقلالية تحرر المرأة، ووعد بتضمين مصالح النساء في الدستور المقبل.[٢٧] وناشد "بيـان ٢ مايو أيضا" النساء من أجل "دفع المؤتمر الوطني الأفريقـي والحركـة الديمقراطيـة الجماهيرية إلى تبني سياسات وأشكال التنظيم التي تيسر مشاركة النساء في النـضال الذي ما زال أمامنا" (Hassim 1991: 66). وكانت الخطوة الأولى من هذه العمليـة هي أن يبدأ قسم النساء في المؤتمر الوطني الأفريقي حركة على المستوى الـوطني

لصياغة "ميثاق حقوق النساء" وذلك من أجل أن "تحدد النساء بتعبيراتهن الخاصة القضايا التي تستحوذ على اهتمامهن" ليمكن تضمينها في الدستور الجديد (Albertyn 50 :1994). ووفقا لثاندي موديسي Thandi Modise الجندية السابقة في رمح الأمة، تعلق الأمر برغبة "في أن نرى أنفسنا هناك، نشارك" (Daniels 1992: 24).

وبصرف النظر عن هذه النتائج الإيجابية، أكد اجتماع لوساكا أيضا على الضغط من أجل استمرار رابطة المرأة، منظمة التحرير الوطني للنساء، ولذلك "من المتفق عليه أن الضغط الأولي للمنظمة سوف يكون باتجاه تجنيد الأعضاء داخل المؤتمر الوطني الأفريقي". وكان تجنيد النساء داخل الرابطة يعتبر مسألة ثانوية (Hassim 1991: 67). وغذت هذه الجمل والنوايا مخاوف العضوات النسويات في الرابطة وفي الحركة النسائية المتحالفة مع الجبهة الديمقراطية المتحدة، اللاتي بدأن في التفكير حول مستقبل رابطة المرأة بالمؤتمر الوطني الأفريقي. وتساءلن كيف يمكن للرابطة أن "تحول نفسها من أداة من أجل تكثيف انضمام النساء في النضال المناهض للأبارتيد، إلى أداة للتعبير بشكل أوسع عن حاجات النساء داخل الحركة والمجتمع أيضا". وربما كان الأهم هو التساؤل هل يمكن النظر إلى رابطة المرأة، "باعتبارها جزءا من الحزب الحاكم المقبل، أداة ملائمة "لتولي القيادة" من أجل خلق جنوب أفريقيا القائمة على انتفاء التمييز الجنسي؟" (Hassim 1991: 67).

وتكمن وراء تلك الأسئلة خبرة منظمات النساء التابعة لحركات التحرير في البلدان المجاورة، التي لم تتوفر لها أي استقلالية بعد تحقيق الاستقلال الوطني، وعوضا عن ذلك انتهى بها الأمر إلى أن تكون آلية للتعبئة لصالح الحزب الحاكم التابعة له. وأثبتت تجربة زامبيا، التي عادت منها مع المؤتمر الوطني الأفريقي منفيات كثيرات، "إلى أي مدى يتسبب إدماج منظمات النساء داخل الدولة في إحباط

مبادرات النساء" (Meintijes 1998: 76). وهكذا عاد قسم النساء من المنفى بالتزام أيديولوجى بمواصلة نضال الجيل الأول من النساء، في الوقت الذي كانت عضوات المنظمات النسائية التابعة للجبهة الديمقراطية المتحدة في جنوب أفريقيا تخشى أن تقضي عودة قسم النساء على استقلاليتهن (Hassim and Gouws 1988: 64). وظل "ما أدى إليه رفع الحظر والمفاوضات السياسية التي تبعت هذا الحدث الفاصل، من تقارب بين الحركات النسائية التقدمية، وتمكينها من خوض حملة ناجحة رائعة من أجل وضع النوع الاجتماعي على الأجندة الوطنية" أمرا مدهشا للمنظمات النسائية التابعة للجبهة الديمقراطية المتحدة وغير متوقع بالنسبة لها.

ومع ذلك ففي ديربان، عند إعادة افتتاح رابطة المرأة أعمالها في أغسطس ١٩٩٠، بدت التخوفات التي أظهرتها عضوات الحركة النسائية مستقلات التفكير على وشك التحقق. ووصفت عضوة الرابطة زبيدة جعفر Zubeida Jaffer، الاجتماع كما يلي:

" مرة أخرى، كانت الغلبة للرجال. ففي بعد ظهر ذلك اليوم، لم ينجح قارعو الطبول والحراس الذكور، وكون غالبية المتحدثين ذكورا، والفشل في تأكيد الآلام المحددة التي تعاني منها النساء، في إثارة الروح في المؤتمر" (Jaffer 1991: 65).

ووفقا لشرين هاسم Shireen Hassim كانت إعادة افتتاح الأعمال "أمرا محبطا للنسويات" مثيلاتها، ولاحظت وندي أنيكي Wendy Annecke "عدم وجود رؤية حول دور النساء المقبل" (Hassim 1991: 65; Annecke 1990:3).

ويبدو أن صحافة جنوب أفريقيا تأثرت أيضا بمشهد الأجنحة النسائية الضعيفة في البلدان المجاورة، عندما أعلنت تقييمها لعودة رابطة المرأة بالمؤتمر الوطني الأفريقي. فعناوين رئيسية مثل "للنساء مهمة في النضال، ولكن النضال تجاهلهن"، أو "أدت النساء مهامّ في النضال- تتجاوز الآلات الكاتبة"، أو "انهضن

ولا تكن متكلات"، أو "رابطة المرأة: هل هي إتاحة فرصة للتعبير لمن يفتقرن إلى القوة، أم فرض الصمت عليهن واستغلالهن، أم حفلات الكعك الخاصة بعمات المؤتمر الوطني الأفريقي؟"[٢٨] وتوقع الجميع أن الرابطة سوف ينتهي أمرها إلى أن تصبح مساعدا لحزب الرجال مثلما حدث في عديد من البلدان الأفريقية حديثة الاستقلال. واتهمت الصحافة أيضا عضوات الرابطة بأنهن يضعن فواصل بين المتبنيات التقليديات لتوجه "الأمومية" والشابات اللاتي اتخذن النسوية مرجعية لهن[٢٩] (Gevisser 1991) وتوقعت استئثار العناصر المحافظة بالأمر. ولكن العضوات الشابات فرضن أنفسهن بالفعل ضد الجيل القديم. وشرحت ذلك مافيفي مانزيني التي كانت حينها عضوة باللجنة التنفيذية لرابطة المرأة، فقالت: "أحدثت الشابات نقلة. فإذا كانت العضوات الأكبر سنا يتحدثن بلغة مختلفة، إلا أنهن لم يقاومن التغيير". (Daniels 1991: 35)

وتوقع عديد من المعلقين أن اتجاه الرابطة سوف يتحدد من خلال القيادات التي سيتم انتخابها في المؤتمر الأول على المستوى الوطني عام ١٩٩١. وفي المؤتمر، صوت الحضور ضد ويني ماديكيزيلا مانديلا Winnie Madikizela-Mandela لصالح جيرترود شوبي Gertrude Shope في منصب الرئيسة والبرتينا سيسولو في منصب نائبتها، وهي رغم مرجعيتها "الأمومية" كانت مؤيدة لأجندة الشابات. وأوضحت عضوة سابقة في الرابطة أن نتيجة الانتخابات اعتمدت على قرار سياسي ضد ماديكيزيلا مانديلا التي كانت حينها زوجة نيلسون مانديلا، وليس بسبب تورطها حينها في عملية قتل واختطاف شباب في سويتو (Gilbey 1993)، ولكن "كان الدافع إلى عدم التصويت لصالحها أنهم يريدون ألا تصبح رابطة المرأة مثل زيمبابوي، حيث كانت الرابطة تحت قيادة زوجة الرئيس... وهكذا كانت إستراتيجية مقصودة... من أجل تجنب نمط رابطة المرأة في البلدان الأخرى بصفة خاصة"[٣٠].

وفي الحقيقة، كان سحب سيسولو ترشيحها لرئاسة الرابطة من أجل "منع انقسام الأصوات، الذي قد يسمح بفوز ماديكيزيلا مانديلا بمنصب الرئيسة".(٣١) وهكذا حاولت رابطة المرأة في المؤتمر الوطني الأفريقي في السنوات الأولى لحياتها، خلق مزيج صحي بين متبنيات التوجه "الأمومي" اللاتي قد يكون لهن جاذبية عند الجمهور الأكبر سنا والأكثر محافظة، والنسويات الشابات اللاتي يلفتن انتباه المهنيات الشابات والناشطات الأكثر جذرية (Naudascher- Schlar 1993: 31). ومثلت اللجنة التنفيذية الجماهير المختلفة والنماذج المختلفة في التفكير حيث تؤمن بعض النساء "بالدور التقليدي للمرأة في إنجاب الأطفال وخدمة الرجال. بينما كانت أخريات مؤمنات بضرورة تحرر النساء من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد".(٣٢) وقالت العضوات السابقات بالرابطة المنتميات إلى الفئة الثانية من المشاركات النشيطات، أنه في ذلك الوقت- وحتى عام ١٩٩٣ عندما صوت المؤتمر الوطني الثاني لصالح ماديكيزيلا مانديلا في منصب الرئاسة- كانت كافة النساء المهمات في المؤتمر الوطني الأفريقي تقريبا- بمن فيهن النسويات- نشيطات في رابطة المرأة "لأنه كان هناك اتجاه إلى اعتباره موقعا من المفيد أن يبقى".(٣٣) والسبب الآخر الذي ربما ساهمت أيضا الإستراتيجية المتعمدة المتمثلة في إعادة افتتاح رابطة المرأة باعتبارها منظمة نسائية مستقلة تحت المظلة الشاملة للمؤتمر الوطني الأفريقي، في اتجاه النسويات إلى الحصول على موقع في الرابطة (Beall 1990: 11).

وأكدت المواقف الجماعية في مؤتمر ١٩٩١ على الأفق التقدمي لرابطة المرأة. وكان من بينها المطالبة بحصة نسبية للنساء مقدارها ٣٠% في كل المناصب المنتخبة في المؤتمر الوطني الأفريقي. وأحيت التوصيات أيضا فكرة تخصيص لجنة داخلية في المؤتمر الوطني الأفريقي من أجل تحرر المرأة للتأكيد على أن "كل قضايا التمييز ضد النساء داخل حركتنا تم تناولها إلى جانب البيانات الأساسية". وهكذا تبنت رابطة المرأة مقاربة ذات شقين تذكرنا بتوصيات مؤتمر

الأمم المتحدة العالمي في بكين بعد أربع سنوات، وهي المطالبة بالتوازن النوعي في صناعة القرار، وتعميم الاهتمام بالفروق بين النوعين وتسييده داخل الحزب نفسه. وكانت الإستراتيجية مصممة بوضوح لتجنب تهميش النساء في جناح نسائي. وكانت من بين المواضيع ذات الأهمية الإستراتيجية الأخرى، المناقشات حول تشكيل حركة نسائية على المستوى الوطني وصياغة "ميثاق النساء" باعتبارهما السبيل الذي تتخذه النساء للتأثير الفعال في فترة التحول والسياسات الوطنية المقبلة.

ولم تحقق الرابطة نجاحا في البداية عندما عرضت مسألة حصة التمثيل النسبي للنساء على المؤتمر الوطني للمؤتمر الوطني الأفريقي الذي عقد بعد ذلك بشهرين. وقال المشاركون: إن سبب اشتعال الجدل حولها، الذي أدى إلى إلغاء الاقتراح قبل عرضه على التصويت، هو أن غالبية المشاركين في المؤتمر كانوا رجالا (Pillay 1992: 5) لم يشتركوا في المناقشات السابقة، التي أسفرت عن الوصول إلى "الاتفاق من حيث المبدأ". وصارت الرابطة نفسها ممرا جانبيا إلى حملات مناهضة العنف الذي كان يحرض عليه في ناتال. ووفقا لجينوالا، وهي ليست عضوة في الرابطة، "مكنت الرابطة منتقديها من إثبات وجهة نظرهم، حيث سمحت بأن تطغى عليها قضية وطنية أوسع، وهم طالما قالوا: إن منظمة المرأة التابعة للمؤتمر الوطني الأفريقي سوف تضع حتما مصالح المرأة في المرتبة الثانية" (Ginwala 1991: 69). وكانت النتائج محبطة بالنسبة لآخرين، "لأنها أثبتت أنك حتى لو حصلت على وعد بالتأييد من قيادي كبير، فهذا لا يعني أنك سوف تحصل عليه". وفي نهاية المطاف، تصاعدت نتيجة لهذا أهمية تأسيس لجنة المؤتمر الوطني الأفريقي من أجل تحرر النساء، التي دار الحديث حولها وتمت الموافقة عليها منذ ١٩٨٧ (Hurt 1991: 10-13).

ربما لم يكن الانقسام على أساس الجيل أصعب الانقسامات في التغلب عليها، إذ كانت الانقسامات على أساس اختلاف الانتماء السياسي أصعب. وبسبب التخوف

من "إخضاع قضايا النساء إلى النضال الأوسع" في جنوب أفريقيا. وحيث كان العنف الموجه من السود تجاه السود في أواخر الثمانينيات قائما في معظمه على التحالفات السياسية، فربما يبرر هذا صعوبة التمسك برابطة الأخوة بين النساء عبر خطوط المعركة السياسية وتحت راية النسوية.(٣٤)

ائتلاف النساء الوطني

"اقتناص اللحظة"

عندما استطاعت رابطة المرأة بالمؤتمر الوطني الأفريقي في البداية تجنب حدة الاستقطاب بين المتبنيات للتوجه "الأمومي" والنسويات في صفوفهن، إلى جانب نجاح عضواتها في إطلاق حركة نسائية كبيرة غير متحزبة ومتعددة الأعراق، بشر ذلك كله بتميز جنوب أفريقيا بعدد من العناصر. فعلى عكس البلدان المجاورة، كانت نساء جنوب أفريقيا تمتلك وقت التحول تاريخا طويلا في العمل الوحدوي، الذي لم يتجاوز المناطق الحضرية والفروق التعليمية والجغرافية فقط، بل أيضا الحدود العرقية والسياسية. وكان التضامن الذي نجح اتحاد نساء جنوب أفريقيا في إظهاره في الخمسينيات، بمثابة مقدمة مهمة لإكساب النساء خبرة التعامل مع اهتماماتهن المشتركة التي يكون النضال من أجلها أكثر فاعلية إذا تم في جبهة متحدة.

وفوق ذلك، عملت الجبهة الديمقراطية المتحدة والحركة الديمقراطية الجماهيرية في التسعينيات على تدعيم فكرة الوحدة، وعمدت إلى تشجيع الجدل بين التقدميات والملتزمات بالأفكار الأكثر محافظة على الأنوثة. وفي منتصف الثمانينيات، عكست محاولة إحياء اتحاد نساء جنوب أفريقيا في الاتحاد الجديد صراحة، تقاليد الخمسينيات، ومثلت محاولة 'لرعاية مجموعات نسائية صغيرة أخرى، والعمل كوسيط لمشاركة النساء في المنظمة السياسية" (Dawber 1984:

(31. وكان تشكيل مؤتمر نساء الجبهة الديمقراطية المتحدة، بمثابة الخطوة الأولـــى باتجاه تشكيل حركة نسائية أكثر اتساعا. إذ جمع المـــؤتمر المجموعـــات النـــسائية المتحالفة مع الجبهة الديمقراطية المتحـــدة فـــي ١٩٨٧ (Govender 1987: 75)، وأفضى إلى مناقشات داخل المنظمات المنضمة حول دور اتحـــاد نـــساء جنـــوب أفريقيا المقبل وبنيته (Govender 1987a: 79).

وقد يكون من العوامل التي لعبت دورا في صالح نساء جنوب أفريقيا أيضا، بروز عضوات كثيرات مهنيات متعلمات في الثمانينيـــات باعتبـــارهن "تـــسويات فخورات بأنفسهن، يُعلِنّ ذلك في وضوح، ولا يقبلن اتهام النضال من أجل مـــساواة النساء بأنه اهتمام خاص بالبرجوازيين أو الطبقة الوسطى" (Thamm 1994). وكن متحفزات لمواصلة الجدل حول النسوية، والعمل علـــى إبقـــاء المناقـــشات حـــول الإستراتيجية والأهداف حية. ومع ذلك، لم تكن "المتقدمات" فقـــط اللاتـــي يحملـــن وجهات نظر جذرية. إذ أوضحت بريجيت مابانـــدلا Brigitte Mabandla عـــام ١٩٩٦، وكانت حينها نائبة وزير، أن عضوات المنظمات النسائية الريفية كن:

"... أكثر صراحة في التعبير عن جوهر تحرر المرأة، تحدثن بعمـــق عـــن التحرر من السيطرة الأبوية، والنظام التقليدي، وتحدثن عن الفرص المتـــساوية فـــي الحصول على الموارد. وتمثل موقفهن من الإجهاض في حق النساء في الاختيـــار. ولا مجال لصحة الزعم بأن النخبة فرضت هذا الموقف في جنوب أفريقيا. إن منـــاخ النضال في البلاد، كما ترين، مكن النساء على الأقل من المطالبة بفرصة يتحدثن من خلالها. إن الأمر مختلف عن البلدان الأخرى بالفعل، حتى رغم قمعهن فـــي بدايـــة الثمانينيات، عندما كنا نقول: إن النضال أولا، والنوع الاجتماعي بعد ذلك"[٣٥].

وهكذا ربما لم تكن رابطة المرأة في المؤتمر الوطني الأفريقي التي وحـــدت النساء في ائتلاف النساء الوطني، ولكن بالأحرى تاريخ نضال التحرر في جنـــوب

أفريقيا- ومنظمات النساء التي اصطفت في ظله. كما تمثل العامل المهم الآخر بالطبع في إدراك الحاجة إلى تحالف واسع للنساء حتى يكون لهن تأثير ليس فقط في القضايا الخاصة بالنساء ولكن أيضا في السياسات الاقتصادية والسياسية في الفترة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، أدركت جينوالا بوضوح أنه لا يمكن انتظار تحرر النساء في الواقع من رابطة المرأة. وعبرت أثناء حلقة مناقشة حول "بيان ٢ مايو" عن الحاجة إلى منظمة قوية للنساء على المستوى الوطني "إذا كنا بصدد الدفع لوقف الاضطهاد النوعي والتحرر الحقيقي للنساء". ومن وجهة نظرها، لم يكن من حق رابطة المرأة في المؤتمر الوطني الأفريقي ضم منظمات النساء المستقلة الأخرى إليها - مثل المحاولات التي تمت في البلدان المجاورة - ولكن، على العكس، يمكن للرابطة الانضمام إلى اتحاد نساء واسع على المستوى الوطني (Beall 1990: 13-14). كما أدركت أيضا أن البيانات التي تتناول السياسات مثل "بيان ٢ مايو" تمثل قيما معيارية فقط. وهناك حاجة إلى القدرة من أجل تطبيقها، وأن "تحرر النساء مسألة متعلقة بوجود القدرة. فإذا لم تمكن النساء تنظيميا، لن يمكننا تحقيق التحرر لأنفسنا" (Beall 1990:14).

وأثار تشكيل ائتلاف النساء الوطني في أبريل ١٩٩٢ الدهشة والإعجاب معا، إذ ضمت عضويته عند التأسيس عام ١٩٩٤، ٩٢ منظمة على المستوى الوطني و١٣ ائتلافا إقليميا، وشملت معظم الأحزاب السياسية والمنظمات النسائية الريفية والمنظمات الدينية والمهنية. وقالت جو- آن كولينج Jo-Anne collinge في جريدة "نجمة جوهانسبرج": إن النساء أظهرن في ائتلاف النساء الوطني قدرة تنظيمية ومساواة جعلتهن متجاوزات للرجال بكثير. ورأت أن ذلك لم يرتكز إلا على "شعور عام بالظلم والغضب من التمييز الذي عانين منه بسبب جنسهن" ولم تكن هناك "أي قدرة على تحديد مواقف أيديولوجية أوسع" (Collinge 1992). وبالنسبة للمراقب الخارجي كان ائتلاف النساء الوطني " أكثر المشروعات البحثية التشاركية طموحا في العالم".[٣٦]

ومثل الائتلاف حملة سياسية من أجل تعبئة وتثقيف النساء على المستوى الشعبي، ومحاولة التأثير على العملية السياسية المتعلقة بصياغة الدستور أيضا (Albertyn 1994: 51). وكان منهج العمل تشاركيا، إذ عمل على إشراك نساء جنوب أفريقيا معا في تحديد اهتماماتهن وخبراتهن ليتم استخلاصها في "ميثاق النساء من أجل المساواة الفعالة"، الذي عمل بدوره على توفير المعلومات اللازمة من أجل "وثيقة الحقوق". وكان التركيز على حقوق النساء "وسيلة سياسية مهمة، سمحت للنساء بالتعبئة دون الاضطرار إلى مواجهة الاختلافات القائمة بينهن" وكان جزءا من "المشروع النسوي لتطوير فهم حقيقي للمساواة في الدستور والقانون" (Albertyn 1994: 52).

وربما ساعد الشعور بإلحاح اللحظة على تمتين وحدة النساء، ويعود ذلك إلى أنه عند تأسيس مؤتمر جنوب أفريقيا الديمقراطية (كوديسا- CODESA) قبل ثلاثة أشهر، انتهى أمره إلى "جوقة جميع أفرادها ذكور"[٣٧] إذ لم يحصل سوى عدد ضئيل من النساء على حقوق التحدث والتصويت. وصممت رابطة المرأة في المؤتمر الوطني الأفريقي على تحقيق تمثيل عدد أكبر من النساء في كوديسا.[٣٨] ونجحت بمساعدة الضغط الذي مارسته منظمات النساء التابعة لائتلاف النساء الوطني، في تشكيل لجنة استشارية للنوع (Gender Advisory Committee- GAC)، كلجنة فرعية تعمل تحت اللجنة الإدارية لكوديسا. وعلى الرغم من أهمية تأسيس اللجنة الاستشارية للنوع، إذ إن ذلك كان يعني الاعتراف بالمصالح والاهتمامات السياسية الخاصة بالنساء، فإنها كانت بنية ضعيفة ليس لها سوى سلطات استشارية فقط. ولم يكن أمام أعضائها الستة والعشرين سوى أسابيع قليلة للموافقة على التوصيات، وكان عليهم أن يخوضوا معركة، مع جهل مندوبي كوديسا، سواء من الذكور أو من عضوات اللجنة الاستشارية غير المنتميات إلى المؤتمر الوطني الأفريقي بقضايا النوع الاجتماعي. ولم تستطع اللجنة تقديم توصياتها لكوديسا أبدا، ثم انهارت مع تجدد العنف السياسي في ١٩٩٣ (Friedman 1993: 129 ff).

ومرة أخرى، لم تضم عملية التفاوض متعددة الأحزاب التي واصلت المفاوضات لاحقا في العام نفسه، سوى الحد الأدنى من النساء. ومرة أخرى أيضا تحت الضغط، الذي كان معظمه من داخل ائتلاف النساء الوطني والنساء من خلال أحزابين، تم الوصول إلى تنازل يتيح وجود مندوبة في كل وفد سياسي ولجنة فنية. وبالإضافة إلى ذلك أسس ائتلاف النساء الوطني مجموعة للرصد، أصبحت مهمتها تنسيق الاتصالات بين المندوبات ومناصرات ائتلاف النساء الوطني بالخارج. كما شكلت عضوات اللجنة الوطنية من أجل تحرير النساء التابعة للمؤتمر الوطني الأفريقي، فريقا آخر داعما للمفاوضات يعمل مع الهيئات الخارجية. وصاغت عددا من المشروعات التي أحالتها إلى عملية التفاوض متعددة الأحزاب، كان "القانون العرفي والمساواة" من بينها. ومع ذلك توصل أعضاء اللجنة بعد مناقشات إلى أن مجموعات الضغط حول النوع الاجتماعي ربما ركزت أكثر مما ينبغي على قضايا التمثيل فقط:

"لا ننظر دائما إلى تمكين النساء فيما يتجاوز التمثيل، فلم نطور أبدا سبلا لتمكين النساء اللاتي وضعناهن داخل الهياكل المختلفة، ولا كنا قادرين على ضمان إخضاع تلك النساء للمساءلة"(٣٩).

وربما كان تهميش قضايا النوع بشكل عام في عملية التفاوض متعددة الأحزاب مسئولا عن تواضع فاعلية المندوبات في المحادثات، إلى جانب الصعوبات الإضافية التي تعاني النساء منها فيما يتعلق بالمشاركة الكاملة في الشبكات الرسمية وغير الرسمية (Albertyn 1994: 56)، فوفقا لباليكا كجوسيتسيلي Balcka Kgositsile " لم تمثل النساء فعليا جزءا من الثقافة التي تأسست"(٤٠).

ومع ذلك تحققت نجاحات، فنجحت المندوبات في الاعتراض على وضع القانون العرفي بالنسبة للدستور، الذي أراد القادة التقليديون إقصاءه عن الفقرة المتعلقة بالمساواة النوعية. وعلى الرغم من نزوع جماعة الضغط النسائية إلى التراضي،[٤١] فإن الدستور النهائي ظل بعيدا عن الوضوح حول وضع القانون العرفي (Nhalpo 1995: 158 ff). واستطاعت المندوبات أيضا الضغط من أجل تأسيس مجلس فرعي للنساء في اللجنة التنفيذية الانتقالية Transitional Executive Committee، وهي واحدة من ست لجان مخصصة لإدارة الانتقال إلى انتخابات ١٩٩٤. ومن الإنجازات العظيمة أيضا، أن النساء استطعن إقناع الرجال بقبول تشكيل النساء نصف كل وفد من الوفود على الأقل في منتدى المفاوضات حتى يضمن التمثيل فيه، إذ اعتقد البعض بأهمية ذلك بشكل خاص في تدعيم فكرة أن هناك حقوقا خاصة بالنساء.

وبالموازاة مع هذا التأثير على عملية المفاوضات الانتقالية، انضم ائتلاف النساء الوطني إلى مشروع بحث بالمشاركة من أجل ميثاق النساء من أجل المساواة الفعالة (Women's Charter for Effective Equality)، الذي تضمن جمع مطالب وشهادات حوالي مليونين من النساء في أنحاء جنوب أفريقيا (Mcintjes 1998 : 81)، وكان ذلك يتم غالبا في ظروف صعبة. وكانت المطالب التي أقرها المؤتمر الوطني لائتلاف النساء الوطني في فبراير ١٩٩٤ جذرية، إذ تطلبت "إعادة تنظيم المجتمع، ومؤسساته حتى تكون إعادة هيكلتها قابلة لتضمين النساء"، ودعون إلى المساواة في كل مجالات الحياة العامة والخاصة، بما فيها الحياة الأسرية والعرف والثقافة والدين (Women's National Coalition 1994). ومع ذلك، كما أشار المعلقون، تخلين عن القضايا الخلافية أو عالجنها بصورة ملطفة بدعوى الحفاظ على الوحدة. وهكذا تم الدوران حول القضايا التي يحتمل أن تتسبب في انقسام مثل المثلية الجنسية والإجهاض (Cock 1997: 312)، كما

عولجت الإشارات إلى تعدد الزوجات واللوبولا بصورة غير مباشرة، وهي القضايا التي أثارتها المنظمات النسائية الريفية بصورة حاسمة.(٤٢) ولكن في الحقيقـة، أدت منازعات حول اتجاه حملة الميثاق ومحتواها ونمطها إلى اسـتقالات، ممـا هـدد بخروج المشروع كله عن خطه.

وكانت الصياغة الحذرة للميثاق مؤشرا على الصراعات والتوتر والحدة التي كان على الائتلاف أن يتعامل معها بشأن الاعتراف "بأن القاسم مشترك بيننا يتمثل في دونية وضعنا كنـساء" (Women's National Coalition 1994: preamble) و"أننا لدينا إمكانية لممارسة سلطة أكبر قياسا لما يمثله حاصل جمع السلطة التـي تتمتع به المنظمات المنتسبة إلى الائتلاف كل علـى حـدا (Kemp 1995: 151). وتمثلت أيضا إحدى المسائل شديدة الأهمية في النفوذ والسيطرة داخل الائتلاف وفقا للخطوط السياسية والانتماء العرقي، إلى حد عدم حدوث تصويت رسـمي بـسبب عدم إمكانية الاتفاق على الشروط. بالإضافة إلى المشاكل المرتبطة بواقـع صـغر حجم عضوية بعض المنظمات المنتسبة، وتمتع أخريات بقاعدة عريـضة، وغلبـة البيض على منظمات عديدة". وتمثل الحل في العمل من خلال الإجمـاع الواسـع، ويعني هذا عمليا ظهور وجهة نظر في مناقشة معينـة، تمثـل أغلبيـة واضـحة (KEMP 1995: 152).

وتكون لديهن التزام بمبدأي الشمول وعدم الانحياز السياسي مـن خبـرتهن عندما استبعدن في بداية المفاوضات، ونتيجة لمهمة الائتلاف الصعبة في "موازنـة المعرفة والخبرة والانتساب التنظيمي، والمجموعة العرقية والعمل الإيجـابي".(٤٣) ولهذا السبب أيضا تجنب الائتلاف التصور النسوي ولم تـشعر عـضواته أنهـن مضطرات "إلى جعل الخبرات المختلفة للنساء متجانسة". وبدلا مـن ذلـك أتـاح الائتلاف "لمختلف النساء الدفاع عن أساليب الفهم والمنطلقات المتباينة" ووفر هـذا "منبرا لصياغة المطالب النوعية من قبل نساء لم يقبلن في عمومهن صفة النسوية" (Cock 1997: 319).

وناقشت هاسم بالتفصيل كيف كان على ائتلاف النساء الوطني تقليص مطالب النساء المتنوعات بما يكفي لانتقاء وجود "لغة مشتركة ... يمكن الحديث من خلالها عن حاجات النساء"، حتى وصلت المطالب "إلى العامل المشترك الأدنى"، وحتى حينها استلزم الأمر تذييل الميثاق ببيان يعلن أن المحتويات هي مجموعة من كل المطالب التي أحيلت إلى الائتلاف، وأن جميع المنظمات العضوة لا تؤيد بالضرورة الميثاق بكافة أجزائه (Hassim 2002: 705, 713).

لم تجمع الأدبيات الكثيرة التي حللت خبرة ائتلاف النساء الوطني على سبب ثابت عمل فعليا على تسهيل الطريق أمام نجاحه الخرافي. إذ اعتقد البعض أن فكرة الأمومة كانت مرة أخرى النداء الموحد جوهريا،[٤٤] وبالنسبة لآخرين كان التركيز على الموضوعات النسوية ما بعد البنيوية، مثل التأكيد على الاختلافات ورفض افتراض اضطهاد عام للنساء (Cock 1997:321). ولا يزال آخرون يعتقدون أن نجاح ائتلاف النساء الوطني يرجع إلى "الفرص الإستراتيجية التي انفتحت خلال عملية التحول" (Hassim and Gouws 1988: 65). وكما أشار آخرون أيضا إلى انضمام الأحزاب السياسية، والتحالف الناجح لناشطات النوع الاجتماعي والأكاديميات والسياسيات، باعتبارها عوامل أساسية للنجاح (Hassim 2002: 726).

ربما لم يكن لائتلاف النساء الوطني أثر فعال وممتد على نطاق واسع في العملية الدستورية، بقدر أثره في محاولات تجميع منظمات النساء المتنوعة. إذ قدم الميثاق إلى الجمعية الدستورية في أغسطس ١٩٩٤، بعد فوات أوان فرصة التأثير الحاسم في عملية صياغة الدستور. ولم يجعل الدستور النهائي الذي صدق عليه في مايو ١٩٩٦، "ميثاق المرأة" كجزء من وثيقة الحقوق، كما كان متوقعا، ولكنه كرس أفكار المساواة النوعية وإمكانية التدخل الإيجابي، مما جعله واحدا من أكثر دساتير العالم حساسية بالنسبة للفروق النوعية. ولكن تضاءلت خصوصية الحقوق النوعية

في نهاية المطاف إلى فقرة فضفاضة عن المساواة، قيل عنها: إنها أشبه "بميدان من أجل نضال النساء الراغبات في تحدي الوضع الراهن" على سبيل المثال في العلاقة مع الممارسات العرفية (Kadalie 1995:66).

ونص الدستور على وجود لجنة للمساواة النوعية (Commission for Gender Equality)، وهو شيء لم تقم الحركة النسائية بممارسة الضغط المباشر من أجله، ولم تكن أيضا "الآلية النوعية الوطنية" المناسبة للمساواة النوعية التي دارت المناقشات حولها منذ ١٩٩٢. وضمن إلى النص في اللحظة الأخيرة بدون استشارة، ما يشي بأنه "محاولة للترضية" بين المواقف المتعارضة للزعماء التقليديين والنساء فيما يتعلق بوضع القانون العرفي (Albertyn 1995: 10, 21). وعلى الرغم من انقسام الحركة النسائية فيما يتعلق بمدى الرغبة في اللجنة المقترحة، فإنها مثلت خطوة باتجاه هدفها في ضمان وقوع مسئولية تطبيق المساواة بين النوعين على عاتق الدولة بدلا من أن تكون مهمة آحاد النساء أو المنظمات النسائية (Ginwala 1991).

وفيما بين ١٩٩٢ و١٩٩٤، مثل ائتلاف النساء الوطني نموذجا للقوة من خلال الوحدة، واحتفظ هذا النموذج بتميزه سواء في جنوب أفريقيا أو خارجها. كما دشنت حملة الميثاق عملية تمكين تهدف إلى مخالفة السائد في المجتمع وتغييره. وهناك بعد آخر ميز تجربة جنوب أفريقيا، تمثل في تصدر المنظمات الريفية للمشهد بمعارضتها القانون التقليدي، الأمر الذي جعل من الموضوع قضية وطنية. فلم يعنِ هذا الموقف جعل المنظمات الريفية في طليعة النضال النوعي فقط، ولكنه دل أيضا على استعداد بعض المندوبات في "عملية التفاوض متعددة الأحزاب" إلى وضع رابطة الأخوة بين النساء قبل أي تحالفات أخرى. وعلى سبيل المثال، أيدت ستيلا سيكجاو Stella Sicgau من "منظمة الزعماء التقليديين في الكيب" (Cape Traditional Leaders Organisation) خطوة ائتلاف النساء الوطني المرتبطة

بإخضاع القانون العرفي إلى "وثيقة الحقوق"، رغم أنها ضد الزعماء التقليديين (cock 1997: 325, Albertyn 1994: 58)، فضلا عن أن مندوبات الأحزاب السياسية لم يقفن وراءها (Wessels 1993: 31). ووفقا لجاكلين كوك Jacklyn Cock، كان إنجاز ائتلاف النساء الوطني الضخم في اعترافه بالتنوع، الأمر الذي مثل تحديا للأفكار النسوية الغربية الأحادية حول رابطة الأخوة بين النساء، وأفسح المجال بدلا من ذلك أمام التحرر في سياقه الأوسع (Cock 1997: 322).

وربما تكون إنجازات "ائتلاف النساء الوطني" أوضح عند النظر إليها على خلفية المواقف حول المساواة النوعية وسط الصفوف القاعدية للمؤتمر الوطني الأفريقي، والأحزاب الأصغر. إذ رسم تقرير "لجنة تحرير النساء" التابعة للمؤتمر الوطني الأفريقي في ديسمبر ١٩٩٤، صورة كئيبة حول التزام أعضاء المؤتمر الوطني بالمساواة النوعية. إذ أشار إلى أن النساء ما زلن في سكرتارية الأقسام بشكل أساسي، ولم يحدث أي شيء يؤدي إلى تمكينهن بصورة فعالة ودمجهن في التيار الرئيسي لصناعة القرارات والسياسات. وكان ينظر غالبا إلى النساء في المكاتب الإقليمية باعتبارهن مجرد عضوات في رابطة المرأة، ولم تكن سياسات المؤتمر حول المساواة النوعية والتدخل الإيجابي مقنعة لأكثر أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي ولا حتى مفهومة بالنسبة لهم.[٤٥] هذا بينما عرف حزب حرية إنكاثا النساء حصرا باعتبارهن "أمهات الأمة"، في حين كان الحزب الوطني أقل تعبيرا حتى عن الاهتمام بالمساواة النوعية. فكان أعضاء الحزب الوطني بالبرلمان ينظرون إلى زميلاتهن من الحزب قليلات العدد، باعتبارهن "الزهور الصغيرة" اللاتي يرتدين "أطقم الملابس الأنيقة الزرقاء مع عقود اللؤلؤ ذات الصفين"،[٤٦] وكانت مهمتهن تقتصر على قسم النساء بالحزب أو "العمل النسائي" (Vroue Aksie)، الذي كان بدوره نشاطا مساعدا يجمع زوجات رؤساء الحزب اللاتي يؤيد أزواجهن أنشطتهن (Jaffer 1991 : 66).

وبخلاف ما تحقق من إنجاز متمثل في التغلب على المواقف المتعنتة وعدم التعاطف، أشار المعلقون أيضا إلى نقاط ضعف في ائتلاف النساء الوطني. وتقول كاثي البرتين Kathy Albertyn: إن الحركة النسائية، على عكس الحركة العمالية، لم تقوَ على ممارسة ضغط واضح في عملية التفاوض، نظرا لتاريخ انضوائها الطويل تحت لواء نضال التحرر (Albertyn 1994: 56). وهكذا، على الرغم من أن التنوع الكبير في منظماتها كان نقطة قوة بالنسبة لها، فإنه مثل نقطة ضعف أيضا، إذ "بسبب شدة اتساع التنوع، لم يستطع الائتلاف تحريك أو خوض حملات حول قضاياه. لقد جعلته جاذبيته الشديدة "غير قادر على التحرك".[٤٧] وتقول جينوالا التي كانت توجه الدعوة رسميا باسم الائتلاف: إن الائتلاف ارتكب خطأ في تعبيره عن نفسه باعتباره غير سياسي، بدلا من كونه غير حزبي. ووفقا لها، كان هناك توجه رجعي في معالجة مصالح النساء على أنها مجرد قضية اجتماعية.[٤٨] وإلى جانب هذا، وصفت قرار الائتلاف الذي اتخذه عام ١٩٩٤ بمنع النساء اللاتي دخلن مجال العمل السياسي، كعضوات في البرلمان الوطني والبرلمانات المحلية، من الترشح إلى المناصب في ائتلاف النساء الوطني، بأنه خطأ قاتل. إذ أحدث أزمة في الحركة النسائية، ونجح في "تنحية البرلمانيات جانبا، وتركهن على غير هدى". ونتج عن هذا في الواقع استقالة كل قيادات المؤتمر الوطني الأفريقي، ومن وجهة نظرها، كان في ذلك إهدار لخبرات ناجحة في المؤتمر الوطني الأفريقي، ولم تعد هناك استمرارية، وأضعفت الحركة النسائية في نهاية المطاف.

ورغم ذلك، يرجع السبب في انهيار ائتلاف النساء الوطني فعليا في نهاية الأمر، إلى حد ما، إلى الخطوة التي اتخذتها رابطة المرأة بالمؤتمر الوطني الأفريقي، إذ قررت بعد إقرار ميثاق النساء أن ائتلاف النساء الوطني أتم مهمته العاجلة. فسحبت الرابطة ممثلاتها، وأعطت تعليمات للفروع ألا تتعامل مع الائتلاف بعد ذلك، واتهمت عضواتها اللاتي شاركن في أنشطة الائتلاف فيما يتعلق

بمهام أخرى، بأنهن غير مخلصات وغيـر منـضبطات (Hassim 2002 : 727).
حتى وإن قدر لائتلاف النساء الوطني الاستمرار بعد ١٩٩٤، كما كان المتوقع أيام مجده، فلن يكون قادرا على الاحتفاظ بزخمه، إذ صار مـستقبله مرهونـا بوجـود موضوع قادر على توحيد النساء مرة أخرى.(٤٩)

ومع بداية انهيار رابطة المرأة، ظهرت ضرورة ملحة لوجود حركة نسائية قادرة على معالجة المصالح النوعية بلغة سياسية. وعلى الرغم مـن أن المنظمـة عملت "كمحرض سياسي" في بداية التسعينيات، فإن ذلك تغيـر بعـد الانتخابـات القومية عام ١٩٩٤، التي خرجت منها المنظمة فاقدة للاتجاه. وقـال كثيـر مـن المعلقين أيضا: إن انتخاب ماديكيزيلا مانديلا رئيسة في ديسمبر ١٩٩٣ عمل على تعطيل الرابطة على نطاق أوسع (Chothia 1993 : 6). وكانت نتـائج انتخابـات الرابطة من وجهة نظر إحدى العضوات السابقات، قرارا سياسيا لم يؤد إلى فائـدة كبيرة فيما يتعلق بمستقبل الرابطة، إذ اقتصرت فائدته على أنـه "سـهل حـصول المؤتمر الوطني الأفريقي على أصوات كثيرة بسبب وجود وينـي".(٥٠) وإذا كـان القرار قد ساعد في كسب الأصوات لصالح المؤتمر الوطني الأفريقي، إلا أنه أنهى فعليا التاريخ القصير لرابطة المرأة باعتبارها صوتا تقدميا للنساء. وبعد ذلـك فـي عام ١٩٩٧، أصبحت الرابطة أكثر ضعفا مع اسـتقالة ١١ عـضوة مـن اللجنـة التنفيذية، بعد انسحاب كثيرات غيرهن بالفعل منها. وكانـت أسـباب الاسـتقالات متعلقة بأسلوب قيادة ماديكيزيلا مانديلا الأوتوقراطي، وأن الرابطة لم تعد معنيـة بقضايا تحرر النساء بعد، ولكن بالمشاريع التجارية المريبة،(٥١) وأنها كانـت فـي خدمة قائدتها باعتبارها "منبرًا لشن الهجوم ضد المؤتمر الوطني الأفريقي".(٥٢)

وبالنسبة لبعض أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي لم يكـن الانقـسام فـي الرابطة مدهشا ولا سيئا، وذلك لأنه على الرغم من عزم المنظمة على ملئ الفراغ لفترة من الزمن، فإنها لم تكن لتستطيع مواصلة ذلك دون الانفصال عن المـؤتمر

الوطني الأفريقي تماما. وتحمل رودا كادالي Rhoda Kadalie على الرابطة لأنها حينما عقدت مؤتمرها القومي الذي أرجئ كثيرا حتى أبريل ١٩٩٧، وأعيد فيه انتخاب ماديكيزيلا مانديلا كرئيسة، كانت تفتقر إلى التنظيم ولا تمتلك برنامجا للعمل، وهذا يوحي بأنها كفت عن أن تكون "قناة مهيمنة يعبر النساء عن أنفسهن من خلالها". وصارت عوضا عن ذلك "بالقدر نفسه من الركون وعدم الفاعلية الذي صارت عليه منظمات المرأة بالأحزاب في فترة ما بعد الاستقلال في كافة الأماكن الأخرى" (Kadali 1997). وعبرت ماديكيزيلا مانديلا عن حماسها لقبول منصب رئيسة الرابطة أثناء الكلمة التي ألقتها في روستينبرج في أبريل ١٩٩٧:

"نحن النساء، نثب إلى القرن الحادي والعشرين، ونسير في قفزات على طريق الحرية، نسير طوال القامة مهيبات، ندخل القرن الحادي والعشرين ممتلئات بالفخر والتصميم على الوصول إلى التحرر الكامل لأطفالنا. سوف أقودكن للأرض الموعودة الآن حيث إنكن أعطيتني تفويضا واضحا بأن أفعل ذلك"(٥٣).

ولا بد أن تابعاتها اللاتي ربما صحن بصخب لهذه الرطانة لا يمثلن إلا قسما ضئيلا من نساء جنوب أفريقيا، ولا يشكلن أغلبية بأي حال.

ولم يتضمن جمهور التابعات كثيرا من الريفيات اللاتي كن فيما سبق يعتبرن رابطة المرأة بالمؤتمر الوطني الأفريقي مكانهن. وعانت العضوات من آثار تخصيص اللجنة التنفيذية الوطنية لوقتها إلى المهام البرلمانية في البداية، ثم أيضا من الاستقالات بسبب نمط قيادة رئيستها. وعلى المستوى الإقليمي، والمحلي أيضا، انتقلت قائدات الرابطة إلى البرلمانات والمجالس الإقليمية، وخلفن وراءهن أنشطة رابطة المرأة في المستوى المحلي، حيث لم يعد هناك أي منها فعليا. وكشفت دراسة أجريت عام ١٩٩٧ في المناطق الريفية بالإقليم الشمالي، أن السكان كانوا ينظرون لرابطة المرأة بالمؤتمر الوطني الأفريقي باعتبارها "جماعة رقص

تقليدي"، بدلا من كونها قوة سياسية تعمل على تعزيز حقوق النساء. لم يكن هنـــاك ما يضطر فرع الرابطة في ذلك المجتمع المحلي، إلى تجديد أعــضاء مكتبـــه، أو انتخاب رئيسته بشكل رسمي منذ ١٩٩٤، وأدى توجيه الاتهامات بالفساد أو ســـوء الإدارة إلى القائدات اللاتي عين أنفسهن، إلى نفور النساء. وفي الواقـــع، فبالنـــسبة إلى نساء تلك المنطقة المحرومة من التنمية، لم يكن لسياسات النـــوع القوميـــة أي صلة مباشرة بهن، حيث تدور حياتهن حول أكثر الحاجـــات إلحاحـــا (Mokgope 1998). وعبر السكرتير العام للمؤتمر الـــوطني الأفريقـــي كجاليمـــا مـــوتلانثي Kgalema Motlanthe عن رأيه السلبي حول ذلك، مشيرا إلى "ضعف مـــستوى النشاط الجماهيري" و"المستويات المنخفضة من الوعي السياسي بين العـــضوات" و ضعف مستوى التنظيم، عندما تحدث حول أداء الرابطة في اجتماع المجلس القومي العام للمؤتمر الوطني الأفريقي في يوليو عام ٢٠٠٠، ووجه اللوم إلى القيادة بسبب فشلها في الاتصال بعضويتها وبالآلية الوطنية للنهوض بـــالمرأة (Kindra 2000). واعتقد جيرالديني فراسير-مـــوليكيتي Geraldine Fraser – Moleketi، نائـــب وزير الرعاية الاجتماعية والتنمية السكانية حينها، أنه بدلا من حركة نسائية قويـــة، كان هناك "فراغ هائل" فحسب (Speed 1995: 10). ويدل ذلك، بالإضـــافة إلـــى الوضع في المناطق الريفية على أن اهتمامات الحركة النسائية المستقلة في جنـــوب أفريقيا وقت عودة رابطة المرأة بالمؤتمر الوطني الأفريقي، لم توضع في مكانهـــا الصحيح، ولم تبذل محاولة لتحقيق نتائج إيجابية بدرجة كافية من الفاعلية.

كان تشكيل ائتلاف النساء الوطني معتمدا بصورة واضـــحة علـــى تـــاريخ الحركات النسائية في جنوب أفريقيا. ومنحه ذلـــك شـــرعية كبيـــرة فـــي التعبئـــة الجماهيرية للنساء، ووفقا لهاسم التي لفتت الانتباه في كثير من التفاؤل إلى أن هـــذا انعكس من الناحية "المؤسسية في تشكيل آلية وطنية للنساء، ومن الناحية الـــسياسية في تأسيس نقاط مرجعية يمكن الاستفادة منها في معارك الحركة المقبلة" (Hassim

and Gouws 1988: 68). ولكن الآلية الوطنية للنساء، التي كان مخطط لهـــا فـــي جنوب أفريقيا أن تعمل على تعميم الاهتمامات النوعية، إلى جانب العدد الكبير من النساء البرلمانيات، ربما ساعدت في انفضاض الحركة النسائية واسعة العضوية.

وفي ١٩٩٤ وما بعدها، تحدث المعلقون عن وجود حاجة كبيرة إلى "تنظـــيم النساء لأنفسهن في حركة نسائية جماهيرية واسعة" تعمل كـــأداة رئيـــسية لـــصالح التحول (Madlala 1994: 7). ويكون من شأنها امتلاك نفوذ يصمد لمواجهة تحدي "تأسيس آليات للتواصل والدعم والمساءلة بين الحركة النسائية في المجتمع المـــدني والنساء داخل الدولة" (Hassim and Gouws 1988: 68). وتكمن تلك المـــشاكل، كما سوف نرى، في جوهر فشل الشقيقات في البلدان المجاورة، اللاتي لم يـــنجحن في التغلب عليه بدرجة كافية، وما زالت نساء جنوب أفريقيا مواجهات بذلك، أيـــا كان نجاحهن.

الهوامش

1 ثيمبا خومالو Themba Khumalo عن: Staunton 1990: 81

2 Statement of the National Executive Committee of the African National Congress on the Emancipation of Women in South Africa', 2 May 1990, quated in Walker 1991: xv.

3 مقابلة، كيب تاون، ٢٢ مايو ١٩٩٥.

4 مقابلة، كيب تاون، ١٨ مارس ١٩٩٧.

5 روث مومباتي Ruth Mompati مأخوذا عن Russell 1989 : 116

6 The Role of Women in the Struggle against Apartheid, 1980. paper prepared by the Secreatariat for the World conference of the UN Decade for Women', Copenhagen, July 1980.(دور النساء في النضال ضد الأبارتيد)

7 مقابلة مع روث مومباتي Ruth Mompati، مأخوذا عن International Feminist Collective, Sammer er vi starke – indtryk for den al ternative kvindekonference 1980, Copenhagen 1981: 123 ff.

8 للحصول على تاريخ مفصل لمشاركة النساء المبكرة في المؤتمر الوطني الأفريقي انظر Frene Ginwala, "Women and the African National Congress, 1912-1943", Agenda, 8, 1990.

9 جورجي بيزوس George Bizos مأخوذا عن Lipman 1984: 74

10 Lilian Ngoyi remembered by Resha 1991: 48

11 Women's Charter. Adopted at the Founding Conference of Federation of South African Women. Johannesburg, 17 April 1954.

12 اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأفريقي، مأخوذا عن Schmidt 1983: 2.

13 مأخوذا عن McGregor 1998:17.

14 لقاء مع مامفيلا رامفيلي، مأخوذا عن Yates and Gqola 1998: 90 ff.

15 لقاء مع مامفيلا رامفيلي، مأخوذا عن Yates and Gqola 1998: 94.

16 Marie. 'Women Face the Challenge', Agenda 1. 1987. p. 12; 'Organising Women'. Work in Progress 21. 1982, p.19.

17 OK Bazaar strikers interviewed by Speak and quoted by Work in Progress, p. 12

18 مقابلة، كيب تاون، ١٨ مارس ١٩٩٦.

19 مقابلة، كيب تاون، ١٨ مارس ١٩٩٦.

20 مانجوسوثو بوثيليزي Mangosuthu Buthelezi رئيس إنكاثا عام ١٩٨٥، عـن : Hassim 1987.

21 معلومات شخصية، سبتمبر ١٩٩٩.

22 Marie, "Women Face the Challenge", Agenda 1, 1987, p. 73.

23 أليفر تامبو في الجلسة الختامية لمؤتمر القسم النسائي من المؤتمر الوطني الأفريقي، لوانـدا، أنجولا، ١٤سبتمبر ، ١٩٨١.

24 مقابلة مع فريني جينوالا، كيب تاون، ٢٢ مايو ١٩٩٥.

25 مناقشة موسعة للخطوط الأساسية للدستور قدمها دريفر في Driver 1991: 82-102.

26 من الواضح أن فريني جينوالا قامت بإعداد مسودة البيان، في : Meintijes 1998: 77.

27 مقابلة، كيب تاون، ١٨ مارس ١٩٩٦.

28 Cassandra Moodley. "Women's place is in the struggle but the struggle ignores them;. Daily Mail (Durban). 9 August 1990; Emma Gilby in Weekly Mail, 2 November 1990; Zubeida Jaffer in Cosmopolitan, January 1991; Mark Gevisser in Weekly Mail, 19 April 1991.

29 Mark Gevisser, Weekly Mail, 19 April 1991.

30 مقابلة، مع عضوة سابقة في اللجنة التنفيذية لرابطة المرأة في المؤتمر الوطني الأفريقي فـي ناتال، ٢٣ مارس ١٩٩٥، انظر أيضا Daniels 1991: 36.

31 The Namibian (Windhoek), 30 March 1991.

32 "The Women's League – a fighting force?" Speak, 35, 1991, p. 5.

33 مقابلة، ديربان، ٢٣ مارس ١٩٩٥.

34 روس بوسيل Ross Possel من Moodley 1990.

35 مقابلة، كيب تاون، ٢٠ مارس ١٩٩٦.

36 عضوة البرلمان الكندية السابقة فلورا مكدونالد عن Sheperd 1993: 40

37 عنوان مقالة في Soeajm 38, 1992, p.18

38 "Women want representation at Codesa', Work in progress, No 81, 1992, p. 16.

39 ANC Commission of the Emancipation of Women, Report to the ANC National Conference.

40 من Quoted Cockk 1997: 323.

41 للحصول على تفاصيل المعارضة انظر : Albertyn 1994: 57.

42 لمزيد من التفاصيل حول حملة الميثاق والقضايا التي عولجت فيها انظر : Hassim 2002.

43 أ. ليتسيبي A. Letsebe و ف. جينوالا F. Ginwala في: Cock 1997: 316 .

44 جيرترود فيستر Gertrud Fester عن: Hassim and Gouws 1988: 65.

45 ANC Commission on the Emancipation of Women, Report to the 49th National ANC Conference, December 1994

46 مقابلة في كيب تاون ١٩ مارس ١٩٩٥.

47 مقابلة، ديربان، ٢٣ مارس ١٩٩٥.

48 مقابلة، كيب تاون، ٢٢ مايو ١٩٩٥.

49 بريجس جوفيندر Pregs Govender عن : Trenz 1993; 29.

50 مقابلة، ديربان، ٢٣ مارس ١٩٩٥.

51 Weekly Mail, June 5 to 11, 1992; Sunday Times (Johannesburg), 19 February 1995; Sunday Tribune (Durban), 12 February 1995.

52 Weekly Mail and Guardian, 13 to 19 September 1996.

53 ANCWL, National Conference Report> Rustenburg Civic Centre 23-27 April 1997. Acceptance speech by Winnie Madizikela- Mandela.

الفصل الرابع

الأعراض المتلازمة لرابطة المرأة

آلية لا تصنع قرارات

لم يكن التاريخ الطويل الذي شاركت فيه نساء جنوب أفريقيا في النضال ضد الأبارتيد سببا وحيدا لثراء الإستراتيجية التي طبقنها في الثمانينيات، ولكن هناك أيضا ميزة أنهن تمكن من أخذ خبرات نساء البلدان المجاورة في الاعتبار. عاشت نساء عديدات في المنفى في زامبيا وتنزانيا وبوتسوانا، والتقين بحركات نسائية سيطرت عليها الدولة والحزب. فقد عرفت رابطات المرأة "بالنساء زائدات الوزن المرتديات لزي الحزب ... اللاتي ترقصن في المطار ... ولا تنقطعن أبدا عن غناء المدائح للرئيس"[١]، وظلت عضواتها محرومات من النفوذ، "شخصيات ببغاوية"[٢] ، ليس لها تأثير سياسي ولا طموحات متعلقة بالدفع باتجاه تحرر المرأة. وفوق ذلك، عرف عديد من رابطات المرأة على أنها الحركة الوطنية الوحيدة للنساء، تتحدث صراحة عن جميع النساء، وتعمل بفاعلية على الحد من استقلالية حركة النساء والأصوات "النسوية" المستقلة التقدمية.

وتعاملت نساء جنوب أفريقيا مع خبرة حركات التحرير الوطنية التي يتغير فيها دائما مؤشر مشاركة النساء بشدة عندما تنتقل من المعارضة إلى الحكومة، على أنها مسألة إشكالية أيضا. فكانت حركات النساء تتجه إلى ضم المزيد إليها، بما يسمح للنساء بفرص سياسية، بهدف مطالبتهن ببذل طاقتهن في النضال. وبينما لم تتغير هذه الرغبة بعد الاستقلال، إلا أن انضمام النساء صار محصورا في دور

سلبي ومساعد. كما صدرت عن الأحزاب السياسية أهداف أكثر تحديدا، لم تمثل طموحات جميع المواطنين، ولم تتضمن مصالح النساء غالبا. ولهذا السبب ازدادت أهمية حركات النساء المستقلة، غير المرتبطة بالأحزاب السياسية أو المحاصرة في أهداف هذه الأحزاب فقط، بينما ازداد أيضا اهتمام الأحزاب السياسية والحكومات باحتواء أو استمالة أو تقسيم هذه الحركات.

وكانت القيود المترتبة على الانضواء تحت الأحزاب واضحة في الأحوال التي كان الحزب فيها متطابقا مع الحكومة - كانت أسوأ الحالات في دول الحزب الواحد، وأقلها سوءا في البلدان التي يوجد بها أحزاب أغلبية كبيرة- ولكن الأمر لا يقتصر فقط على الارتباط بهذا. إذ فشلت بوتسوانا رغم كل شهرتها بأنها "النجم الساطع للحريات الديمقراطية"[٣] في ضمان فرصة سياسية للنساء تواصلن من خلالها السعي إلى تحقيق مصالحهن الخاصة في التسعينيات. وفي زيمبابوي، الديمقراطية شكلا منذ الاستقلال في ١٩٨٠، لا يكاد الوضع أن يكون مختلفا. وفي موزمبيق، كان المتوقع أن يشكل جناح المرأة في الحزب آلية وطنية، وحركة نسائية وطنية، ووسيطا للتنمية تحت توجيه جبهة (فريليمو)، إلى أن انقطع تمويل الحزب عنه عندما هبطت أرقام عضويته في بداية التسعينيات.

وأيا كانت التباينات السياسية في شكل الحكومة، إلا أن ما تؤسسه من روابط للمرأة تتشابه مع بعضها البعض في كثير من الأشياء بصورة مدهشة. ويمثل تاريخ رابطة المرأة في حزب (ينيب) في زامبيا ، مثالا استثنائيا بكل المعاني على "تسوية الدولة" التي "عملت على ترويج أفكار محافظة للغاية، ولم تكف عن تذكير النساء بواجباتهن الأولية باعتبارهن زوجات وأمهات،" ولعبت "أدوارا رئيسية في تعبئة النساء لتأييد الأنظمة الحاكمة" (Mama 1997). وتم مضاهاة الموضوعات الرئيسية في تاريخ هذه المنظمة في السبعينيات والثمانينيات بصورة متطابقة في أماكن وفترات أخرى.

رابطة المرأة في حزب (ينيب) في زامبيا (ينيب)

الأخلاق والرجال

تشكلت كتيبة المرأة في حزب (ينيب) في زامبيا مع بداية تأسيس حركة التحرير في الخمسينيات، وأوكل إليها تعبئة النساء في النضال المناهض للاستعمار. وتقول بعض المصادر إن عضواتها كن في البداية "مستقلات تماما عن قيادة حزب (ينيب)" وحينها كانت مشاركتهن حقيقية. وعلى الرغم من أن الكتيبة لم تصبح مساعدا تابعا للحزب من الناحية الرسمية إلا قبل الاستقلال بسنتين فقط (Allen 1991: 206-209)، فإن "العمل داخل الكتيبة حد وقيد عضواتها في أدوار داعمة" من البداية. لم يكن متوقعا من عضواتها استهداف السلطة السياسية لصالح أنفسهن، ولكن بدلا من ذلك مساعدة الرجال على الوصول إليها، ولم يكن للكتيبة بنية قيادية مستقلة، بل على العكس، عين الرجال المسئولات بها، وأملوا سياساتها وأنشطتها (Schuster 1993).

وكانت الكتيبة عند الاستقلال " شأنا خالصا للرجال"، إذ كانوا يقررون أجندة اجتماعاتها (Schuster 1993: 17). وتصاحب ضعف راديكالية النساء واستقلالهن، مع تحول حزب (ينيب) من حركة وطنية أكثر نضالية تقودها عضوية شابة من الفقراء، إلى حزب سياسي يعتمد تأييده على المحسوبية والمحاباة. وكان معنى ذلك أن "أصبحت كتيبة المرأة أكثر فأكثر هيئة تعمل على تنظيم الناخبات، والإساءة إلى مؤيدي المعارضة، حينما كان وجود المعارضة مسموحا به قانونا" (Allen 1991; 210-211). ولكن يمكن أيضا إرجاع التوجه المحافظ الذي عملت الرابطة على نشره في السبعينيات، إلى السبب في تأسيس قسم نسائي داخل منظمة أوسع تحديدا.

وترى شوستر عن حق، أن السبب في عدم السماح للنساء بمزاملة الرجال في حرية، بما أدى إلى وجود أنشطتهن في مجموعة تضم النساء، كان الحد من قلق الرجال بشأن سلوكهن الأخلاقي. وكانت الحماية الأخلاقية التي توفرها الفرقة للنساء تعني ضرورة التزام عضواتها بالمعايير الأخلاقية التي يضعها الرجال. وفي قلبها النماذج التي يغذيها الذكور حول الأنوثة. وفوق ذلك، ضخمت كتيبة النساء من شأن الاستقامة الأخلاقية باعتبارها طريقا إلى كسب ميزة تنافسية على الشابات حول تفضيل الرجال الذين يكسبون دخلا. وهكذا كان على نساء الكتيبة أن يقلصن أدوارهن السياسية والاجتماعية (Schuster 1993: 19).

وفي الحقيقة، كان خلق صورة مغالٍ فيها للمرأة المطيعة أمرا مهما بالنسبة لنساء الكتيبة، التي أتت عضويتهن إلى حد بعيد من الجيل الأكبر سنا المقيمات بالمناطق الحضرية، اللاتي لم يحصلن سوى على قدر محدود من التعليم الرسمي، ولديهن توقعات نمط الطبقة المتوسطة الأوربية. كانت عضوات كثيرات في الفرقة تاجرات متوسطات بالأسواق، يكسبن قوت يومهن من القطاع غير الرسمي بالمناطق الحضرية. وبالتأكيد، كانت نساء البيئة الحضرية في السبعينيات أكثر اعتمادا على الرجال في تحقيق تطلعاتهن إلى حياة أفضل مقارنة بأخواتهن الريفيات المعتمدات على أزواجهن من أجل نفقات المعيشة. فمن ثم كن أكثر ارتباطا بمؤسسة الزواج. وزادت المنافسة على الأزواج المتعلمين الذين بإمكانهم توفير فرص أسهل للحراك الاجتماعي إلى أعلى حينما ظهر جيل جديد من الشابات في المراكز الحضرية. وكانت "المرأة الجديدة" تتصف في تصور شوستر بأنها:

"... الطليعية الشابة في العواصم الرأسمالية: مدرسة وممرضة وطالبة جامعية وموظفة اختزال وكاتبة على الآلة الكاتبة - إذ كن يمارسن في الحقيقة جميع الوظائف التقليدية للمرأة الغربية وأكثر منها. ... وبالنسبة إلى الشعب الأسود، كانت ترمز إلى الحداثة والإنجاز والكفاءة، وهما قيمة جمالية وكبرياء أسودين جديدين. (Schuster 1979: 1)

لم يكن هذا الجيل الجديد من النساء معتمدا على الرجال للحصول على نفقات المعيشة والمكانة الاجتماعية. وهكذا اتجهن إلى رفض الأفكار "التقليدية" حول الأنوثة، بل اخترن التخلي عن الزوج والأطفال، على الأقل لفترة من الزمن، من أجل الحياة في حالة العزوبية الخالية من الهموم مع الارتباط بصديق وترك آخر، متمتعات بحرياتهن علنا، وكل هذه الأشياء لم يكن يسمع بها من قبل. وشكلت هذه الشابات منافسة قوية بالنسبة للنساء الأكبر سنا من الجيل المتبني للتوجه "التقليدي" بدرجة أكبر، ولا يعني ذلك كونهن منافسات قويات في سوق الزواج، ولكن لأن الأزواج ربما يتجهون إليهن كصديقات، وبذلك يجتذبن انتباههم ومواردهم. وحتى لو كانت نقائص "خطف الرجال" وتحطيم الأسر التي نسبت للمهنيات مجرد خرافات، فإن استقلالهن واستخفافهن بالسلوك "التقليدي" شكل في حد ذاته تهديدا للاحترام الذي خص به المدافعون عن مثل تلك القواعد السلوكية على النساء الأكبر سنا.

وغذى الرجال الأفارقة، ومنهم القادة الحكوميون، خرافة الشابات الفاسدات العارمات على تحطيم الأسر التي تراعي القانون والقيم الزيمبابوية، في إستراتيجية نفعية تفيد مصالحهم من أكثر من زاوية. فكانت تؤدي من ناحية إلى انقسام النساء مما يضعف قوتهن في مقاومة الرجال والمطالبة بنصيب أكبر من مغانم الاستقلال، كما تصرف الانتباه عن زعم الرجال لحقهم أن يكونوا متسيبين أخلاقيا. وعندما هبط الاقتصاد في الثمانينيات، استخدم المسئولون الحكوميون الشابات أيضا ككبش فداء للتغطية على الآثار السلبية لسوء الإدارة والمحاباة والمحسوبية. ولكن كان أهم ما في الأمر، أن الخطاب حول فساد الشابات يعمل على تقليص نفوذ النساء السياسي، ومن ثم دفع عضوات كتيبة المرأة إلى مزيد من المحافظة، وكان في ذلك إحكاما لتبعيتهن وضعفهن.

وكتبت شوستر، في البداية "استمرت النخبة الحاكمة في اعتبار التعاون مع النساء أمرا ضروريا لتعزيز سلطتها" وخاصة في مواجهة حزب الشعب الموحد، حزب المعارضة الرئيسي، قبل أن تصبح البلاد عام ١٩٧٢ دولة تعمل بنظام الحزب الواحد، تحت حكم (يُنيب). ومنذ ذلك الحين، لم تعد مجموعة المتعلمات الصغيرة اللاتي شجعن في البداية، قادرة على العمل بأي درجة من الاستقلال، بل حوصرن في الدعاية لسياسات دولة الحزب الواحد التي يهيمن عليها الذكور. واختفين تدريجيا من العمل السياسي، سواء لأنهن أصبحن في مستوى أقل، أو أنهن أبعدن أنفسهن عن ذلك النمط من العمل السياسي الذي يدعو إليه حزب (يُنيب) وكتيبة المرأة (Schuster 1993: 22-23). وانصرفت معهن عن العمل السياسي أيضا الشابات المتعلمات اللاتي هاجمتهن المنظمة، وأصبحن يتجنبن الانضمام إلى صفوف الحزب.

وبالتالي، تناقص عدد النساء في البرلمان. فانخفضت نسبة المنتخبات في البرلمان ما بين ١٩٦٨ و١٩٨٨، في ظل حكم دولة الحزب الواحد، من ٣% إلى ٢%، بل حتى إلى ١% من إجمالي عدد أعضاء البرلمان.[٤] وبعد ١٩٧٣، لم تعين أي امرأة مرة أخرى في المقاعد المخصصة للنساء بالبرلمان، وحتى انتخابات ١٩٨٨ لم تحصل إمرأة على أي منصب وزاري (Ng'andu 1987:129).

وفي منتصف السبعينيات، انخرطت كتيبة النساء في دفاع شرس عن القيم "التقليدية"، فلم يتغير اتجاهها مع ما تم عليها من تطوير تحت اسم رابطة المرأة، فأصبحت منظمة شبه مستقلة لها لائحتها وسكرتيرتها التنفيذية، التي تعتبر عضوة في اللجنة المركزية تلقائيا. ولا عجب في أن الرئيس استمر في تعيين السكرتيرة التنفيذية، وهي ترقية لا تحظى بها سوى الملتزمات بإخلاص بخط الحزب. وأبعدت أصوات النساء المستقلة عن الحزب، ومن ثم من هياكل صنع القرارات الحكومية

(Geisler 1987: 45). وكانت لائحة رابطة المرأة تكرارا لأهداف حزب (ينيب)، بما فيها "محاربة الجوع والجهل والمرض وإدمان الخمور والجريمة واستغلال الإنسان للإنسان" و"كل أشكال الرأسمالية الدولية المستغلة". ودون شك يشير واقع أن الرابطة تعمل من أجل تنظيم النساء و"تشجيعهن على تربية الأطفال وفقا لأهداف الحزب" إلى عدم حدوث تغيير في دورها (Ng'andu 1987: 132).

وفي أول مؤتمر نظم داخل زامبيا حول حقوق المرأة عام ١٩٧٠، طمأنت بتي كاوندا Betty Kaunda زوجة الرئيس، الرجال الزامبيين قائلة: إننا "عندما نتحدث عن حقوق النساء ... لا نرغب في الهجوم" على الرجال، و"لا نعتزم إهمال واجباتنا في المنزل" ولا الاعتراض على السلطة والنفوذ المخولين للرجل. ويعني هذا تبني اتجاه معاكس للراغبات في إسقاط التقاليد، التي تتمنى الرابطة تعزيزها. ونتيجة لذلك كانت رؤية الرابطة حول مستقبل النساء "متجهة نحو التقليدية":

"نحن نتحدث عن سلطة المرأة، ولكن لا نعني بذلك تهديد سلطة الرجل! إذ أرى دورا جديدا للمرأة، ومهمة جديدة لقوة المرأة: علينا أن نكون حارسات على سعادة وأمن البيت، وقيمات على الأخلاق في مجتمعنا"[٥].

وهذا الخطاب حول تحرر المرأة بالعودة إلى الأدوار "التقليدية"، لم يطبق فقط في مشروعات التنمية الاجتماعية التي قامت بها رابطة المرأة، بل طبق في السياسة أيضا. وفي ١٩٩٤، أوضحت شيبيسا كانكاسا، التي ظلت السكرتيرة التنفيذية لرابطة المرأة لفترة طويلة من الزمن، وواحدة من نساء قلائل مثلن في اللجنة المركزية في حزب (ينيب)، أنها كانت تخوض كفاحها السياسي من أجل حقوق المرأة، وخاصة إجازة الوضع مدفوعة الأجر، بالطريقة التي " يمكن للرجل أن يفهم رغباتنا" من خلالها:

"لم يكن ضغطنا، كما تعلمن، لتحدي الرجال، بل الالتماس منهم. وإذا كنا نعلم أننا ما زلنا قلة ضئيلة [من النساء]، فإننا سوف نخسر إذا تركنا أنفسنا للشجار... وإذا تكبرنا عليهم، كانوا سيتكبرون علينا أيضا. ولذلك كان علينا أن نبدأ بالالتماس. وأنتن تعرفن أن ذلك كان في صورة كريمة. لذلك حتى عندما يكون عملنا في المكان نفسه، فعندما ينتهي الأمر إلى المنزل تكونوا أنتم الرؤساء. وهكذا قمنا بإقناعهم".(٦)

وقالت بيرناديت سيكانيكا، التي عملت تحت قيادة كانكاسا في اللجنة التنفيذية لرابطة النساء: إن صديقتها "كانت لها بالفعل اليد العليا" حتى ولو لم تظهر ذلك:

"كانوا يخشون نفوذنا أيضا، رغم أن ذلك النفوذ لم يكن من النوع الذي يفهموه بالمعنى السياسي. كانوا يفهمونه أن من الناحية السياسية لو أعطونا شيئا من كرامتنا سوف يخسرون سياسيا. وأوضحنا لهم أننا مسئولات وتصرفنا بشعور بالكرامة".(٧)

إذا كان لكانكاسا اليد العليا، إلا إنها لم تستخدم هذه الميزة لدفع إصلاحات قانونية قد تساعد على تهيئة التربة لمزيد من التعريف بأهداف المساواة النوعية، فيما يتجاوز إجازات الوضع. وبدل ذلك كانت تضغط من أجل حظر مسابقات الجمال، ليس لأنها تشين جسد المرأة، ولكن لأن المسابقات صارت بدائل محلية لصور الفتيات الجذابات المعلقة على الجدران التي شاعت بين رجال الحضر (Schuster 1979). وإذا كانت القضايا المهمة الأخرى التي أدارت رابطة المرأة من أجلها الحملات، وهي مكافحة الإجهاض والجنس قبل الزواج وحمل المراهقات، مؤثرة فيما رأت أنه فساد أخلاقي، إلا أنها ظواهر غير مقصورة على المناطق الحضرية. وفوق هذا، كانت الرابطة بتوجيهها اللوم إلى الشابات وإعفاء الرجال من المسئولية، تنتهك الحقوق القليلة التي حصلت عليها المرأة.

وبتأكيدها على "القيم التقليدية" لم تتعامل اللجنة التنفيذية برابطة المرأة بالطبع مع المساواة النوعية باعتبارها قضية مهمة تستدعي ممارسة الضغوط من أجلهـــا. وعلى العكس، فالمهنيات الشابات اللاتي اعتنقن أجندة تحرر المرأة بـــصورة مـــا، كان ينظر إليهن باعتبارهن "شيطانات" لا بد من وضع حد لهـــن. وفـــي الحقيقـــة، فالخطاب الحكومي خلال السبعينيات والثمانينيات عبر عن أن المرأة الزيمبابويـــة متساوية بالفعل مع الرجل، وأنها لو تخلفت عـــن ذلـــك ســـيكون الخطـــأ عليهـــا (Schuster 1979: 155; Ng'andu 1987: 131). وعلى سبيل المثال، أكدت رابطة المرأة دون تردد في تقريرها إلى الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ "أن التشكيك في حقوق المرأة في زيمبابوي غير وارد".(٨)

وخلْف مثل هذا الخطاب، تظهر الرغبة في تشجيع النساء على قبول تحـــدي القيام بدورهن في تنمية البلاد.

وفي ديسمبر ١٩٩٤، أنبأ كاوندا اللجنة المركزية لرابطة المرأة أن النـــساء قدمن "أقصى مشاركة لهن في الثورة لأن لهن الحق في الحياة في زامبيا، ومن ثـــم واجب متساوي في العمل على دعم الحياة. فلا تستقل الحقوق عـــن الواجبـــات". ومن ثم وجه إلى النساء أمرا حتى يظهرن "بطولتهن خلال خلق الثروة في الـــبلاد عن طريق استبدال النحاس بالإنتاج الزراعي". ولهذا الهدف، فالرابطة مدعوة ليس إلى "القبول الساذج بواقع الحركات النسوية (هكذا في الأصل)"، ولكن إلى "العمـــل على ولادة الجسد الأمومي للأمة الذي سيغذي الثورة في زامبيا".(٩)

ولم تخلص رابطة المرأة إلى تلك النصيحة إلا جزئيا فقط. إذ لـــم يكـــن لهـــا اهتمام بقضايا زراعة المحاصيل الغذائية أو بحياة الريف أو التنمية الريفية. ولذلك لم تقدم الرابطة في هذا المجال من النشاط سوى مساهمة متواضعة، في أفضل تقـــدير، خلال سنوات. ففي ١٩٧٢، اقترحن تشكيل لجنة خاصة بالجنـــازات، الأمـــر الـــذي

ذكرهن بنشاطهن الرئيسي أثناء النضال الوطني، عندما عملن على إجراء "الترتيبات الخاصة بالمتوفى ومساعدة أهله" (Schuster 1979: 161)، وفي ١٩٨٥، مثل بناء منازل للمدرسين بالمجهود الذاتي أهم أولوية لهن.[١٠] وفي العام نفسه، لم يتخط مشروع تأسيس مطعم للمسافرين بالسفن، سوى مرحلة التخطيط في كوبربليت.[١١] ورغم ذلك، ناشدن الريفيات، اللاتي يتحملن معظم عبء الإنتاج الفلاحي الزراعي، أن يلتزمن بإنتاج المحاصيل الغذائية.[١٢] وكان على الفلاحات القيام بذلك عبر خطة عمل مدتها ١٠ سنوات صممتها رابطة المرأة، في مواجهة سوء الإدارة المتفشي في القطاع الزراعي، الذي أدى بالمقام الأول إلى تدهور الزراعة. ولم تتجاوز الخطة التي كانت مبنية على منهج اشتراكي زائف، مرحلة التخطيط أيضا.[١٣] وإلى جانب هذه البرامج النوعية، أدارت رئيسات حزب (ينيب) في المحافظات والأقاليم، بدءا من "الماما الإقليمية" والتاليات لها، نوادي للحياكة والطهي، وقدمن "برامج لتعليم القيادة"، وكان في ذلك تكرارا للمفردات المميزة للاتجاه " الإنساني"، ونشرا لتوجيهات الحزب. ولكن حتى مثل تلك الأنشطة المتواضعة، تدهور حالها نتيجة لنقص الموارد، حيث كانت ممثلات رابطة النساء دائما آخر من يحصل على التمويل القليل للحزب أو الحكومة (Geisler 1987: 54).

وكانت القضية الاقتصادية الوحيدة التي شكلت اهتماما حقيقيا للرابطة، هي الحفاظ على امتيازات عضواتها باعتبارهن تاجرات بالأسواق. إذ مارس كثير من عضوات الرابطة أنشطة تجارية صغيرة الحجم في القطاع غير الرسمي، ونجحن في تكوين علاقات عمل مع الحزب تقوم على الدعم المتبادل.[١٤] فكان حلب (ينيب) يتوقع استعداد تاجرات السوق الحاملات بطاقات عضويته لجمع عضوات الحزب، اللاتي ينقلن بالشاحنات إلى تجمعات الحزب الحاشدة وإلى المطارت من أجل استقبال وتوديع أصحاب المقام الرفيع. كما كانت التاجرات بدورهن متوقعات تخصيص

الأكشاك لهن وتركهن في سلام بشكل عام. وتعمل الحكومة على تذكير تاجرات الأسواق بين الحين والآخر أن وضعهن مهدد، وذلك من خلال عمليات "تطهير"، يطارد فيها رجال الشرطة على ظهور الأحصنة البائعات على الأرصفة، ويتحرش رجال الحزب بصاحبات الأكشاك بسبب مخالفة الأسعار التي تحددها الحكومة والمساهمة في أنشطة الأسواق السوداء فيما يتعلق بالسلع النادرة. وترد الرابطة بدورها، مذكرة الحكومة بأن وضعها مهدد هي الأخرى، من خلال مقاطعة اجتماعات الحزب. واستخدمت تاجرات الأسواق التابعات للحزب ككباش فداء لتبرير التضخم وارتفاع الأسعار ونقص السلع، كما كانت تتم دعوتهن عند الحاجة من أجل "الوقوف في وجه المستغلين". وأيا كان توزيع الأدوار، إلا أن المصالح الاقتصادية لتاجرات الأسواق التابعات للحزب لم تمس (Geisler 1987: 46).

وكان هناك ما يشير إلى مجال أساسي آخر من مصالح الرابطة، تغذى على نحو غامض على الخطاب الحكومي حول إنتاج المحاصيل الغذائية، وهو اقتراحها الملح بعودة "عاهرات الحضر" إلى المناطق الريفية، وقيامهن بشئ نافع بأن يعملن على إطعام الأمة![١٥] وكان "عاهرات الحضر" بالطبع مصطلحا للتورية استخدم منذ بداية السبعينيات للإشارة إلى كل النساء اللاتي تتبنى ما كان يفسر على أنه أفكار غريبة عن الاستقلال. وكان هناك ارتياب خاص في المظهر "الغربي"، الذي دل عليه ارتداء التنورات القصيرة والسراويل المثيرة والشعر المستعار، الذي ارتبط على مر السنين مع "الملابس الشفافة" و"وضع المساحيق" (هكذا في الأصل) و"الهيئة المائعة" و"تجعيد الشعر" و"التنورات ذات الشقوق الطولية" و"الموضات الزائعة الأخرى".[١٦] ويمكن إرجاع السبب الرئيسي في الانحطاط الأخلاقي والاقتصادي أيضا إلى كل تلك الموضات، إذ إنها تغوي الرجال بعيدا عن التزاماتهم التقليدية تجاه أسرهم، وتهدد الأمن القومي والاقتصاد ورفاهية الأمة بوجه عام.

وانضم الرجال بحماس إلى جوقة رابطة المـرأة. وكـان أحـدهم باتريـك موكوندي Patrik Mukonde الذي اشتكى في ١٩٨٥ في خطاب أرسله إلى محرر صحيفة محلية عن "التنورات المخجلة ذات الشقوق الطولية". ووصف المشهد بأنهن "عندما يبدأن السير، يمكن رؤية الأشياء عارية!" ودعا إلى "تعامل الناس بمسئولية عن القيم الثقافية" وأن يفعلوا شيئا حيال "هذا النمط من الثيـاب".[١٧] وقـال قـارئ آخر: ينبغي فرض الالتزام على النساء لإفسادهن شوارع لوساكا، لأن "المتبعـات للموضات اللاتي يرتدين الأحذية ذات الكعـب العـالي المـزود بنهايـة معدنيـة" مسئولات عن إفساد روح المدينة.[١٨] وفي ديسمبر ١٩٨٦ ذكر اسحق مكاندويري Isaac Mkandawire بوضوح، ما كان يعتقد فيه كثيرون، أن "أفكـار وقناعـات المرأة الزامبية بشكل خاص في أن أي شيء غربي جيد؛ يعتبر سببا فـي أشـياء كثيرة سلبية تحدث لنا".[١٩]

وإذ نصبت عضوات الرابطة أنفسهن قيمات على الأخـلاق، فقـد بـدأن المعركة. وبالطبع لم تكن معركتهن ضد أنماط الزي الغربي منذ السبعينيات ومـا بعدها لصالح إدخال الزي التقليدي تحديدا، ولكنها كانت حول وضع النـساء فـي المجتمع. وأدركت المستهدفات بالحديث عـن ضـرورة ارتـداء النـساء للـزي "التقليدي"، أن المقصود فرض الدور "التقليدي" عليهن، لأن النساء فـي " المجتمـع التقليدي لا يرتدين شيئا تقريبا!"[٢٠] وفوق ذلك كانت قائدات الرابطة، علـى سـبيل المثال رئيستها في إقليم كوبربيلت عام ١٩٨٢، كانت لديهن أفكار مثل "قد يكـون على العاملات إيجاد ثلاثة من المسنين الأثرياء، أحدهم يـدفع الإيجـار، والآخـر يشتري ثلاجة والأخير يشتري الملابس". ويعني ذلك توجيه اللـوم إلـى رغبـات النساء الشرهة، وليس إلى رغبة الرجال في الحصول على صـديقات شـابات.[٢١] وبالمنطق نفسه وجه اللوم إلى الفتيات والشابات بسبب حملهـن (ومـا يليـه مـن إجهاض)، وليس إلى الرجال الذين تسببوا في حملهن، حتى ولو كان الحمل ناتجـا

عن الإجبار على ممارسة الجنس ممن هم في موقع أعلى مثل ما كان يحدث بصورة متكررة في المدارس وأماكن العمل. وكانت وسائل منع الحمل تحارب باعتبارها "لا تنتمي إلى زامبيا"،[٢٢] لأنها قد توفر سبيلا لإنقاذ الشابات المخطئات. وأدركت الشابات المعيار المزدوج الذي تختص النساء وفقا له بالمجتمع التقليدي، بينما يترك الرجال أحرارا في اعتناق القيم "الغربية".[٢٣]

وهكذا استهدفت النساء فقط بالعلاجات المضادة للتردي الأخلاقي التي كانت الرابطة تقترحها. ومثلت "الحرب" ضد العاهرات و"النساء اللاتي بلا مرافق" أحد هذه الحلول، بينما كان إحياء طقوس تعميد الفتيات حلا آخر. كما اتهمت النساء اللاتي يتجولن مساء دون وجود رجل برفقتهن بأنهن عاهرات خارجات لغواية الرجال، لأنه لا يوجد سبب آخر لدى المرأة التي "تحترم نفسها" حتى تكون خارج منزلها بعد حلول الظلام، في الوقت الذي ينبغي عليها فيه طهي العشاء ورعاية الأطفال. وبرهنت ممارسات الشرطة ضد العاهرات المزعومات على أنها أسلوب فعال في تشويه سمعة التقدميات والتحرش بهن.

وبدأ منع تجول النساء دون مرافق في مباني الفنادق والحانات بعد حلول الظلام لأول مرة في أوائل السبعينيات، وأعيد فرضه بعد ذلك بصفة دورية (Schuster 1979: 148-153)، كانت إحداها في ١٩٨٤، من أجل إيقاف "التحلل الأخلاقي بين الفتيات الصغيرات" (Geisler 1987: 52). وعندما نادت كانكاسا في جرأة، وهي شديدة الحماس لتأييد الرابطة، إلى عقوبة تصل إلى السجن ستة أشهر على المرأة التي تسير بمفردها في الشارع، من أجل خلق مجتمع "تحتفظ فيه كرامة المرأة بأعلى تقدير"،[٢٤] كان على السكرتيرة التنفيذية للرابطة زينة ندلوفو التدخل بقول: إن هذا سوف يتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية التي يكفلها الدستور.[٢٥] وحينها ثبت في النهاية أن إحدى النساء اللاتي اعتقلن بزعم أنها عاهرة "متسكعة"،

أكاديمية زامبية محترمة (متزوجة) وناشطة من أجل الحقوق النوعية، ولم تسكت عن الحادثة (Longwe 1985). وفي حالات أخرى، ربما تعقد قيادة الرابطة محاكمات تزعم شرعيتها(٢٦) لشابات تجدهن مدانات بانتهاك المعايير الأخلاقية التي وضعتها الرابطة. ونتيجة لواحدة من تلك الوقائع، غمرت فتاة تماما بالمياه الباردة بسبب زعم أنها أمضت الليل في معكسر حربي، وذلك وفقا لما نشرته جريدة "زامبيا ديلي ميل" المحافظة من نقد لاذع موجه لها.(٢٧)

واقترحت رابطة المرأة في ١٩٧٢ إحياء طقوس تعميد الفتيات في البيئة الحضرية لأول مرة، حينما بدأت حملتها ضد العاهرات. وكان هناك ارتباط واضح بين الأمرين، واقترحت كانكاسا فيما بعد، تأسيس لجنة ثقافية تعلم الشابات السلوك المقبول ثقافيا والاستقامة لأزواجهن. وقد يكون في هذا الاقتراح أوضح مؤشر على محاولات الرابطة من أجل تهجير القرية إلى المدينة، وترسيخ القيم التقليدية التي تخضع الشابات ليس لأزواجهن فقط، ولكن أيضا للنساء الأكبر سنا أيضا. وكانت طقوس تعميد الفتيات جزءا من عالم حظيت فيه النساء الأكبر سنا باحترام الشابات، فكان يخول للمسنات سلطة على تصرفاتهن الأخلاقية. وتواطأ الرجال مع الفكرة بشكل عام، نظرا لأن القيم التي كانت تغرس أثناء التعميد كانت الأفكار التي يشجعها الرجال، بما فيها خضوع النساء إليهم. وفي الثمانينيات، كرر عديد من ممثلي النخبة الرجال، بمن فيهم أعضاء في الكنيسة والحكومة، الدعوة من أجل إحياء "طقوس بسيطة جدا وجدها أسلافنا مناسبة من أجل إعداد أمهات المستقبل الصالحات".(٢٨)

ولكن رابطة المرأة لم تستطع تبني مفهوم طقوس التعميد بحماس كامل. ففي مؤتمرات الرابطة عام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ في لوساكا، دعت إلى منع الأداء العلني لرقصات التعميد، لأنها، وقد يكون ذلك مدهشا، "لا تصور أيا من القيم الاجتماعية

الزيمبابوية".[٢٩] إنها "شهوانية منحطة واستفزازية وإيحائية".[٣٠] وفي الحقيقة، كان "جعل الخصر يتلوى"، كما تتطلب الظاهرة عموما، يقصد بهـا أصـلا أن يكـون شهوانيا، إذ إنه تقليد للحركات الجنسية أثناء الجماع. وكانت تلك الرقصات تمثـل ذروة طقوس التعميد بالقرى، إذ تمثل عرضا علنيا مثيرا للرغبة حول مدى استعداد الفتاة الصغيرة للزواج في نهاية فترة من العزلة.[٣١]

وربما ليس هناك ما يدهش في أن الرجال لم يوافقوا على منع الأداء العلني لمثل تلك الرقصات، لأنهم الجمهور المستهدف فـي نهايـة الأمـر. والرجـال لا يرغبون في تفويت فرصة للمشاهد الجنسية حتى في التليفزيون أو الحانـات فـي البيئات الحضرية. واكتسبت القضية أهمية كبيرة حينما تمت مناقشتها في البرلمـان في ١٩٨٥، ودعت العضوة ماتيلدا كولالا Matilda Kolala إلى حظر الرقـصات في الأماكن العامة. وعنفها رئيس البرلمان لأنها "امرأة محافظة لا تظهر الرغبـة في قبول التغيير".[٣٢] وتبدلت وجهة نظر النساء الأكبر سنا في طقـوس التعميـد، فبعد أن كانت بالنسبة لهن فكرة جيدة لوضع الشابات في مكانهن، صـارت علـى العكس – حدثا مخالفا لكافة الأغراض المفترضة منه، واستعراضا لقدرات البنـات الجنسية في السوق.

وعملت الرابطة أيضا ضد النسخة الحضرية الصحية الجديدة لتعميد الفتيات، وهي "حفلة المطبخ" التي تمثل خليطا من حمام العروس وطقس التعميـد، بعـد أن روجت لها في الثمانينيات. وكانت حفلة المطبخ تهدف إلى تجنب أخطار طقـوس التعميد التي صارت "تقليدية" جدا، ثم تحولت بعد ذلك إلى تجمع لكل النساء علـى النمط الغربي، ولكن يصاحب تناول المأكولات الفاخرة والمشروبات وتبادل الهدايا، تقديم النصائح للعرائس المنتظر زواجهن حول طريقة التصرف حيـال أزواجهـن سواء من الناحية الجنسية أو العلاقة الشخصية. وتترك العرائس في مكان منعـزل

لبضعة أيام وينتظر منهن إظهار مهاراتهن من خلال "جعل خصورهن تتلوى" أمام النساء الأكبر سنا فقط. ولاقت هذه النسخة الحضرية قبولا لدى عضوات الرابطة المتشبعات بروح الطبقة الوسطى، إذ تمكن من جعل الشابات تحت سلطتهن، مع تجنب العرض أمام نظرات الرجال المحدقة، الذي يفترض أن فيه فساداً أخلاقياً.(٣٣) ولكن لم تكن الأمور كما هي في الظاهر.

وفي عام ١٩٨٩، وجهت دعوات متكررة من مؤسسة الحزب الذكورية إلى رابطة النساء من أجل "مراقبة حفلات المطبخ بحرص" لأنها أصبحت "تمهيدا لزيجات فاشلة". وبعيدا عن الاهتمام بالفساد الأخلاقي الذي زعم أن الحفلات تتسبب فيه، كان الرجال قلقين مما يحدث في الواقع إذ تصرف حفلات المطبخ زوجاتهم عن واجباتهن المنزلية. وذهب بعضهم إلى ما هو أبعد، فقالوا: إن حفلات المطبخ تحرض الزوجات على احتراف البغاء.(٣٤) وكان وراء غضب الرجال خوف من تمضية زوجاتهم وقتا ممتعا، وأنهن يشربن ويقمن علاقات اجتماعية ويتآمرن مع النساء الأخريات. وكان ذلك مشكلة حقيقية ترجع إلى أن الأفريقيات من الطبقة المتوسطة كن نظرا لأوضاعهن، معزولات نسبيا عن غيرهن من النساء، بالإضافة إلى موقفهن الضعيف. وفي الحقيقة، دافعت المغرمات بحفلة المطبخ عن العادة باعتبارها تمكن "ربات بيوت عديدات من الاسترخاء في مناخ خالٍ من القيود في صحبة رفيقاتهن" (Kayamba 1987).

وادعت عضوات رابطة المرأة، بغرض الدفاع عن المجال الاجتماعي الذي خلقنه لأنفسهن، أن الزوجات الشابات حديثات الزواج اللاتي أفسدن الإحساس بالمنحى الأخلاقي في حفلاتهن. وأنهن يحضرن الحفلات فقط من أجل أن يشربن ويشتبكن في "مواجهات وفضائح مع زوجات الرجال الذين يصادقونهم للخلاص من الإحباط الذي يسببه لهن اليأس من الزواج". وكن يزعمن أيضا أن وجود نساء غير

متزوجات في مثل تلك التجمعات يمكن أن يزيد حدوث "حالات الطلاق لأن غير المتزوجات يسعين إلى أزواج الأخريات". فحضور غير المتزوجات في تجمعات مثل تلك يظهر الأمر على أنه غير تقليدي، بصرف النظر عن أن حفلة المطبخ لم توجد في زامبيا إلا من سنوات قليلة،(٣٥) وفي النهاية صورنها من جديد على أنها تدمر "التقاليد"، والزيجات والأخلاق.

وهكذا طالبت المتزوجات المحترمات بمتع معادلة لطقس تعميد الفتيات، حيث بإمكانهن إظهار سلطتهن على العروس المنتظر زواجها، التي من شأنهن إطلاقها للحياة. وبتعريفهن للشابات "المتبنيات للحداثة" على أنهن مسئولات عن تحطيم وتشويه التقاليد والإجهاز على قيم الأسرة، حاولن الدفاع عن سلطتهن ومنزلتهن كمسنات وعن زيجاتهن. ومع افتقادهن للسلطة والنفوذ على أزواجهن، الذين يبعثرون دخلهم بدورهم على صديقاتهم الصغيرات، حاولن تأكيد سلطتهن في منطقة باستطاعتهن جعلها شرعية بواسطة "تقاليد" توفر لهن مساحة خالية من تدخل الرجال أيضا.

ورغم ذلك، كان الرجال مسئولين إلى مدى بعيد عن جعل الشابات الحضريات كباش فداء، وهم الذين طالبوا رابطة المرأة أولا بإحياء طقوس التعميد والسيطرة عليها، ثم بحفلات المطبخ فيما بعد. ووجه اللوم إلى النساء بسبب غياب القيم التقليدية، وفي الوقت الذي كن فيه مسئولات عن وقف "العفن"، الوصف الذي استمرت الصحافة المحلية تشير به إلى التدهور الأخلاقي المزعوم في الثمانينيات، باعتبارهن قيمات على تلك التقاليد. وظهر اللجوء إلى تعميد الفتيات في السياق الحضري على أنه أداة قوية لالتقاء المصالح بين المسنات والرجال. حيث وفر ما بدا أنه أسلوب "محايد" لتحقيق هذه المصالح، سواء من خلال توجيه اللوم إلى النساء وتقسيمهن، أو صرف الانتباه بعيدا عن فساد الرجال الأخلاقي الواضح، لأن

تعميد الفتيات كان يعني إغراء نساء أخريات بقبول هيمنة الرجال. وفي النهاية، وفر الخطاب حول فساد النساء أخلاقيا والحاجة إلى تعميد الفتيات، إمكانية لإلقاء الرجال اللوم على كاهل النساء بشكل حاسم والمطالبة بحقهم في أن يكونوا أنفسهم فاسدين أخلاقيا. وهكذا، سمحت رابطة المرأة بممارسة التقاليد التي يحددها الرجال، وليس بطرح وجهات النظر الخاصة بهن.

كانت رابطة المرأة في زامبيا عبارة عن مجموعة من النساء راغبات في المحافظة على الامتيازات الممنوحة لهن. وشاب فهمهن لدورهن في السياسة إدراك أنهن معتمدات على سلطة معينة، الرجال في الغالب الأعم، سوف تفرض عليهن النظام إذا لم يلتزمن بالخط.[٣٦] ولأنهن لم يسعين أبدا بجدية للنفوذ السياسي، فكن ينفذن السياسات أكثر مما كن يصنعنها. حتى في دورهن بوصفهن قيمات على الأخلاق، لم يكن قادرات نهائيا على محاولة تحقيق أهدافهن المحددة الخاصة، حيث بإمكان المؤسسة الذكورية رفع شأنهن بوصفهن "أمهات للأمة" وتقليصهن إلى مامات الأمس عتيقات الطراز، وفقا لما يلائم مصالحها بشكل أفضل. وكن مفيدات في دورهن كتاجرات بالأسواق سواء كمؤيدات للحزب، أو بوصفهن كباش فداء لسوء الإدارة الاقتصادية. وفي هذه المنطقة على الأقل، كانت الرابطة باعتبارها معقلا أساسيا للحزب، وتضم المنشدات الرسميات لأغاني تمجيده، قادرة على تدبر خدمة مصالحها الخاصة أو مصالح أنصارها إلى حد ما.

وفي الثمانينيات، زادت أهمية هذا الدعم للحزب سواء فيما يتعلق بعدد عضويته عموما، أو رابطة المرأة خصوصا. وضعفت الثقة في رابطة المرأة بصورة متزايدة بسبب سياستها، ليس فقط بين المهنيات وشابات الحضر، ولكن أيضا بين الجمهور وثيق الصلة بها. وفي عام ١٩٨٥، في إقليم كوبربيلت الحضري بصفة عامة، والذي مثل فيما مضى معقل رابطة المرأة، كانت نسبة ٥%

فقط من تعداد النساء عضوات في الرابطة، ولم تستطع منطقة كاساما Kasama الريفية تجنيد أكثر من ٣٢١ عضوة فقط (geisler 1987: 47). وصرحت كنكاسا في ١٩٨٣ بفخر إلى الصحافة أنها وقيادة رابطة المرأة لديهن ثقة في الرئيس كاوندا، ولهذا لن يخيبوا رجاءه أو يدعنه يسقط أبدا.[٣٧] وربما كانت على حق، ولكن كان ثمن تلك الثقة أنهن لم يستطعن إطلاقا اكتساب ثقة غالبية الزامبيات، سواء كن مهنيات أم لا. وشيئا فشيئا صار جمهور الرابطة إلى حد بعيد محدودا في تاجرات الأسواق فقط، لأن العضوية كانت أمرا أساسيا بالنسبة لهن للحفاظ على بقائهن شخصيا.

بالنسبة إلى كثيرات، وخصوصا المهنيات، مثلت رابطة المرأة عكس ما كن يتوقعن من الحركة النسائية. إذ أكدت الرابطة على عدم إغضاب الرجال غير الراغبين في الخروج على العلاقات النوعية السائدة في المجتمع، وعلى القناعة التي قصرت الطموحات السياسية لنساء حزب (ينيب) في جناح المرأة، بما لا يتيح أي أمل في مزيد من الاعتراف في صفوف تلك المنظمة، بمصالح النساء فيما يتعلق بالتمثيل في الحكومة. ومن ثم اجتنبت المتعلمات الرابطة والسياسات الرسمية معا.[٣٨] ورجعت رغبتهن في تجنب الرابطة والحزب أيضا، إلى شعورهن أنهن "لا يتميزن بفرصة كبيرة مقارنة بغير المتعلمات اللاتي يتمتعن بتأييد غير محدود في صفوف حزب (ينيب)".[٣٩]

وفي دولة الحزب الواحد، أدى واقع الارتباط الوثيق بين الوظائف الحكومية وعضوية الحزب[٤٠]، إلى الاستغناء أيضا عموما عن خيار السعي إلى اكتساب نفوذ. وتضمن هذا وحدة النساء والتنمية التي تم إنشاؤها في اللجنة الوطنية للتخطيط التنموي في الثمانينيات. وكانت رئيسة الوحدة بالطبع من مؤيدات رابطة المرأة التي لم يكن اختيارها بناء على رؤيتها المستنيرة حول تحرر المرأة أو معرفتها بالقضايا

المتعلقة بدور المرأة في التنمية. وفي كل الأحوال، كان منصب رئيستها أدنى من مستوى نائب السكرتير الدائم، مما أعطى الوحدة تأثيرا ضعيفا في صنع السياسات.

وعندما التحقت لوسي سيكوني، المحامية الزامبية وناشطة حقوق الإنسان بحزب (ينيب) بعد هزيمتها في انتخابات الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب (Movement for Multiparty Democracy- MMD) في أول انتخابات ديمقراطية منذ ١٩٦٨، وعينت سكرتيرة لرابطة المرأة، لاحظت عدم تغير أي شيء بعد العودة إلى الديمقراطية. وقد عينت في المنصب نتيجة لإصرارها، بأمل أنها ستتمكن من التأثير في السياسات المتعلقة بمصالح المرأة داخل الحزب كله، ولكنها وجدت أنها تهبط إلى "دور الحضانة والمخابز". إذ ظل المتوقع منها مجرد تنفيذ سياسات الحزب وليست صناعتها، وأغلق السبيل أمام أي محاولة لكسر الحدود الراسخة باعتبارها تدخل غير ضروري في روتين الحزب.[٤١] وفي الحقيقة، كانت خليفتها، ماري فولانو Mary Fulano الناشطة في رابطة المرأة منذ ١٩٦١، ما زالت تعرف دور الرابطة بوصفه تنظيم نوادي النساء والمتعاونات وجمع التمويل للرابطة والحزب الأصلي.[٤٢] وكان في الاستنتاج المرير الذي خلصت إليه سيكوني؛"عندما تريدين العمل لصالح المرأة، لا تحاولي ذلك من خلال شئون المرأة" عاكسا بدقة لشكوك الجيل الأول من الزامبيات، خبرات النساء في كل مكان في الإقليم.[٤٣]

ثقافة رابطة المرأة في بوتسوانا:
خدمة طموحات الأزواج والأحزاب

وصفت بوتسوانا باعتبارها الدولة التي لم يترك الاستعمار البريطاني فيها سوى أقل الأثر على الثقافة الأفريقية لزعماء تسوانا Tswana الذين حكموا في

منتصف الخمسينيات. وكانت التقاليد السياسية التي صيغت في ظلها الديمقراطية متعددة الأحزاب التي تم تبنيها عند الاستقلال في ١٩٦٦ تسلطية بطبيعتها إلى حد بعيد، تستبعد النساء والشباب وجماعات الأقلية عن أي مشاركة ذات بال، مع عدم السماح لأي معارضة جادة للنخبة السياسية الحاكمة. وهكذا غابت أي مشاركة مباشرة للناس العادية في العملية السياسية. وبالتالي، اتسم النظام السياسي لبوتسوانا بعد الاستقلال بقلة القدرة على التنافس، وضعف المجتمع المدني (Molutsi and Holm 1990: 323- 340).

وبدون نضال للاستقلال يجذب النساء إلى النشاط السياسي، ومع تحيز الثقافة السياسية ضدهن، لم يظهرن في الأحزاب السياسية بأي مستوى. وفي ١٩٧٩ قال أحد المراقبين: "إن نسبة النساء بين أصحاب المناصب المنتخبين في النخبة السياسية في بوتسوانا تدعو إلى السخرية"، وكان هذا في ضوء الضعف الذي كان سائدا في العالم وقتها لمشاركة النساء السياسية.[٤٤] ولم يكن بالحزبين الرئيسيين حتى التسعينيات حتى جناحي المرأة؛ وهما حزب بوتسوانا الديمقراطي (Botswana Democratic Party- BDP) الحاكم منذ الاستقلال عام ١٩٦٥، وحزب الجبهة الوطنية في بوتسوانا (Botswana National Front – BNF) حزب المعارضة الرئيسي، حتى ١٩٨٧ و ١٩٧٧ على التوالي.

ومن البداية، أخذت منظمة نسائية شبه غير حكومية على عاتقها دور الأجنحة النسائية بعد الاستقلال، وهي مجلس بوتسوانا للنساء (Botswana Council of Women – BCW). وقد أسست البريطانية روث كارما Ruth Kharma ، زوجة أول رئيس، تلك المنظمة عام ١٩٦٩، بوصفها منظمة تقودها بشكل عام زوجات الوزراء والبرلمانيين وزعماء القبائل للاشتغال بأنشطة الخدمة الاجتماعية. وكان هدفها النهائي تعليم الأفريقيات كيف يصبحن ربات منزل جيدات. ولم تصنفها

عضواتها باعتبارها منظمة سياسية، وتبنين موقفا شبه غيـر حزبـي. ولـم تتغيـر عضويتها أو قيادتها حتى ١٩٦٥. وكانت نصيراتها عقبة تحول دون التحاق الشابات بالمنظمة، و"بدت العضوات غير راغبات أو غير مرحبات بإتاحة الفرصـة للتفكيـر الجديد، أو بالأحرى أساليب جديدة في القيادة والتعبئة".(٤٥) وعلى الرغم مـن عـدم انتماء مجلس المرأة في بوتسوانا إلى الحزب، فإن حزب بوتسوانا الديمقراطي كـان يهيمن عليه بشدة، وربما يفسر ذلك واقع أن الحزب الحاكم لم يفكر في تأسيس جناحه الخاص للمرأة حتى أواخر الثمانينيات. وأوضح مسح أجـري فـي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ على التوالي أن غالبية عضوات منظمات المرأة، التي كـان مجلـس المـرأة فـي بوتسوانا أبرزها، صوتن لصالح حزب بوتسوانا الديمقراطي وكانـت ٢٥% مـنهن عضوات بالحزب (Kimble and Molkomme 1985: 21).

وقلة عدد النساء في بنية الأحزاب السياسية في المستويات الأعلـى، وتركـز عضويتهن، إن وجدت، في الأجنحة النسائية ومجلس المرأة في بوتسوانا، لـم تكـن بسبب اللامبالاة السياسية. إذ كشفت دراسة عام ١٩٨٥، اقتبسنا منها فيما سـبق، أن النساء كن مهتمات مثلهن مثل الرجال بالتصويت، وكن الأكثر نشاطا في المـستويات الدنيا من الأحزاب. وقالت عضوة قيادية في حزب بوتسوانا الديمقراطي حينها:

"كانت النساء مسئولات عن العمـل فـي المـستويات الـشعبية فـي كـل المنظمات... فأينما كان هناك اجتماع وجدت نساء. وكان مفهـوم الرجـال عـن السياسية يتلخص في الصعود إلى القيادة، فكانوا مهتمين بالمواقع. وحافظت كثافـة النساء في مناصب المستوى الأدنى من المنظمة، وفي أعمال السكرتارية وما إليها، على استمرار المنظمة". (Kimble and Molokomme 1985: 11)

ووجدت الدراسة أيضا أن النساء اللاتي حصلن على مواقع في الـوزارة - رغم أنهن لم يزدن في الحياة السياسية منذ الاستقلال وحتـى ذلـك الوقـت عـن

وزيرتين- كان من الضروري امتلاكهن تاريخا أطول في خدمة الحـــزب مقارنـــة بالرجال. فكانت غالبية الحاصلات على مواقع في الوزارة بعـــد انتخابـــات ١٩٨٥ ملتحقات بالحزب قبل ١٩٧٠، بينما كان تاريخ رجال كثيرين أقـــصر مـــن هـــذا (Kimble and Molokomme 1985: 10).

وأكدت عضوات من حزب بوتسوانا الديمقراطي والجبهـــة الوطنيـــة فـــي بوتسوانا، أن عضوات جناحي المرأة في كلا الحزبين لـــم يكـــن متوقعـــا مـــنهن المشاركة في المنافسة على المناصب التي شغلها الرجال. وكانت الأفكار التقليدية، التي أعيد إنتاجها لمرات عديدة، توحي بأن "القيادة للرجال"، وترجم ذلك من خلال عقلية رعاة الماشية في تسوانا في صيغة "لا تقود البقرة الماشية أبدا، وإلا وقعـــت في حفرة"، أو أن "البقرة لا تقود الثور أبدا."

وتعتبر دوركاس ماجانج حالة شديدة النموذجية فيما يتعلق بـــدخولها العمـــل السياسي. فقد كانت زوجة أحد أعضاء البرلمان عن حزب بوتـــسوانا الـــديمقراطي منذ ١٩٧٩، وكان زوجها يرأس جلسات الاستماع الخاصة بقوانين المواطنة، واتهم بتحيزه الشديد ضد النساء (Ohlsen 1993: 8). وذكرت دوركاس أنها حتى تشكيل جناح المرأة في دائرة زوجها الانتخابية في ١٩٨٨، لم يكن يربطها بالحزب سوى بطاقة العضوية فقط. وهي توضح طريقة تحولها إلى ناشطة في منطقـــة زوجهـــا "أتحدث عنها باعتبارها منطقتي لأنني صرت مرتبطة بها الآن":

"زرت المنطقة ذات يوم في يوليو ١٩٨٨ من أجل الاستماع فقط إلى ما يقال في الحزب الرئيسي حول النساء اللاتي اشتركن به. ولم أذهب بنية أن أكون فـــي أي لجنة أو أي شيء. ولكن عندما بدأت عملية الانتخابات، رفعت إحـــدى النـــساء يدها ورشحتني ولم أكن مهتمة على الإطلاق. وقفت وقلت: أعتقد أن الترشيح يجب أن يكون للناس الذين تعرفونهم جيدا، وتعرفون مدى نشاطهم وملاءمتهم. وقلـــت.

إنني لن أترشح. وعلقت سيدة أخرى فقالت: إذا لم ترشحي نفسك لن نرشح أنفسنا أيضا. وعند تلك النقطة، فكرت ربما كانت علاقة هذه النساء بالحزب قوية. فكما ترين غالبية أعضاء الدوائر في المناطق الريفية من النساء. وربما يقلن لي الآن أنهن أيدن زوجي منذ زمن طويل، ولم يشاهدوني في المنطقة من قبل، وأن على الاشتراك الآن. ولذلك قلت: موافقة، إذا كنتن سوف تؤيدنني، فسوف أقوم بالمهمة. ومن هنا سجل اسمي في منصب الرئيسة. وجاءت الانتخابات، وانتخبت رئيسة لجناح المرأة في الدائرة.(٤٦)

وتتضح طبيعة مشاركتها من كونها لا تحب التحدث إلى الجمهور، وترى دورها في تعليم النساء وإدراة برامج المرأة. ورغم ذلك فإلى جانب نشاطها في رابطة المرأة رشحت أيضا عضوة في اللجنة المركزية لحزب بوتسوانا الديمقراطي.(٤٧)

وبدأت أخرى، وهي عضوة بالبرلمان عن حزب بوتسوانا الديمقراطي، في جناح المرأة بوصفها رئيسة الدائرة التي يتولاها زوجها. ثم انتقلت من الدائرة إلى المستوى الوطني وانتخبت نائبة للسكرتيرة العامة للجناح. وكانت تسعى إلى أعلى منصب، الرئيسة على المستوى الوطني، وإلى تعبئة النساء في المنطقة التي تتبعها دائرة زوجها. "في أي وقت أشعر أن النساء هادئات بعض الشيء، أمضي إليهن، وكما تعلمين أقوم بمحاولة ما، وأوقظهن". وعلى الرغم من اعتقادها أيضا أن النساء يجب أن يكون لهن القوة العددية حتى يتم انتخابهن في مناصب بالجناح الأساسي، فإنها رغبت في البقاء في جناح المرأة. وعملت في دائرة زوجها بوصفها وسيلة لغلق الطريق على المعارضة، كما عملت على تعبئة النساء. وعلى الرغم من اعتقادها في استطاعتها منافسة زوجها، فإن الفكرة بقيت على المستوى النظري فقط.(٤٨)

وتتطابق في بوتسوانا قصص عضوات حزب بوتسوانا الديمقراطي فيما يتعلق بطريقة دخولهن إلى المساحة المحدودة من العمل السياسي بالحزب في جناح المرأة. إذ قالت موتسي ماديسا Motsei Madisa، العضوة التنفيذية في حزب الجبهة الوطنية في بوتسوانا والناشطة في مجال النوع الاجتماعي: إن عبارة زوج وزوجته كانت شائعة في العمل السياسي في بوتسوانا، وعلى هذا كانت رئاسة الزوجة لقسم المرأة في دائرة زوجها أمرا تلقائيا تقريبا، ليس لأنها الشخص الأفضل لتلك المهمة ولكن لأنها الزوجة.[٤٩]

وكانت كلارا أولسن Clara Ohlsen، وهي الآن ناشطة في مجال النوع الاجتماعي بقطاع المنظمات غير الحكومية ومحررة لجريدة محلية، وإحدى القليلات اللاتي اعتزمن دخول البرلمان قبل التسعينيات. وكان لها باعتبارها عضوة لجنة تنفيذية في حزب بوتسوانا الديمقراطي، تأثير إيجابي في إنشاء جناح المرأة في الحزب "لأني شعرت بحاجتنا إلى منتدى يمكننا المناقشة داخله... حول قضايا المرأة في حزب بوتسوانا الديمقراطي". وانتبهت إلى ضرورة وجود منتدى مستقل عند إقرار قانون المواطنة الذي سيصبح فيما بعد حجر الزاوية في نشاط المنظمات غير الحكومية. ولكنها اكتشفت "عندما حان وقت مناقشة المسائل المتصلة بالموضوع، قابلنا رد فعل عدائي". وربما كان رد الفعل العدائي أكبر بالنسبة لها مقارنة بالأخريات لوقوف زميلاتها ضدها أيضا.

"... بدأت النساء أنفسهن التذمر، زوجات الوزراء وأعضاء البرلمان. ونظروا إلينا باعتبار أننا نضعف استقرار الحزب. أعتقد أنهن شعرن بالتهديد لكونهن في الحركة بناء على ميزة أنهن زوجات، وليس لميزة أنهن أشخاص يتصرفن من تلقاء أنفسهن. كان وضعهن هكذا، ولكنهن لم يدركن الأمر على هذا النحو. ونظر إلى باعتباري مثيرة للمشاكل".[٥٠]

وتعترف أولسن أنها لم تدخل العمل السياسي باعتبارها شخصا ذا وعي بقضية النوع الاجتماعي، ولكن وعيها بالنوع كان ينمو كلما صعدت في طريقها باتجاه قيادة اللجنة التنفيذية لحزب بوتسوانا الديمقراطي، وأدركت تأثير القوانين التي أقرت أثناء فترة بقائها في المنصب حتى على حياتها الخاصة. ووضعها موقفها النقدي في النهاية تحت مسمى "تلك المرأة" في الحزب.

"... لم أعرف المدى الذي وصله عمق العداء حتى تم إسقاطي من البرلمان في الانتخابات التالية. لم يقدم لي تفسير- وبحثت عنه. لم يضعوا اسمي في قائمة المرشحين، ورشحت نفسي للانتخابات، وقبلوني. ثم في الإجراء التالي، قام رئيس لجنة الحزب والرجل الثاني فيه بحملة ضدي، ولهذا لم تكن لدي فرصة على الإطلاق. وأنا أعلم أن ذلك لم يكن بسبب عدم قدرتي على أداء مهمتي- على العكس. إذا كان هناك أمر ما، فقد يكون فقط أنشطتي..."[٥١]

وهناك نساء فقدت منذ ذلك الحين تقدميتها وصوتها الجريء داخل جناح المرأة، ولكنها ترى أنه تحول إلى مجرد مكان يمكن فيه:

"... جمع التمويل، والتعبئة على المستوى الشعبي، ودعم أنشطة الحزب مثل الطهي في المؤتمرات، والغناء في فريق المنشدات، وتيسير الاجتماعات السياسية وتشجيع الرجال. أجل، دور مساعد".

وفي الواقع لم يكن لقسم النساء في حزب بوتسوانا الديمقراطي لائحة خاصة به، والمثير للسخرية، أن رئيس الحزب (والبلاد) كان رئيسا أيضا لقسم النساء.

وكما تقول ماديسا، كان جزءً من المشكلة أن أيا من الأحزاب السياسية التي بها أقسام للمرأة، لم يكن لديه سياسة بشأن قضية المرأة منذ ذلك الوقت وحتى التسعينيات. فعلى سبيل المثال، أكد حزب بوتسونا الديمقراطي الحاكم، على

الاهتمام بحماية الحقوق الفردية أكثر من حقوق الجماعات. وفي الخطاب الافتتاحي في المؤتمر العام للنساء في بوتسوانا عام ١٩٨٤، الذي نظمته وحدة شئون المرأة، لم يدع الرئيس كيتوميلي ماسير Ketumile Masire أي مجال للشك في موقفه تجاه علاقة النساء بالعمل السياسي، الذي يراه امتدادا لدورهن المنزلي، وذلك عندما أطرى على النساء بسبب "المشاركة القيمة التي قدمنها في العمل التطوعي"، وهنأ العضوات على العمل "باعتبارهن محاورا للتعبئة... حول تعليم الصحة العامة، والاقتصاد المنزلي والأنشطة العامة الأخرى".[٥٢] وفي بداية التسعينيات، سخرت أولسن من ماسيري، زميلها السابق، حين قالت: إن حزب بوتسوانا الديمقراطي بدلا من تعزيز حقوق المرأة، عمل على تآكلها (Ohlsen 1993:8).

ورغم منصبها الكبير في الجبهة الوطنية في بوتسوانا، لم تحضر ماديسا اجتماعات قسم النساء في الحزب أبدا: "لن أترك طفلي من أجل الذهاب هناك!":

"سألت نفسي ... ما الغرض من رابطة المرأة؟ كيف يتصورون أنفسهن (هكذا في الأصل). لا بد أن يكون لديهن دور، لا بد أن يكون لديهن برنامج. فإذا أردت أن يكون لديك جناح للمرأة، لا بد أن يكون هناك برنامج في الحزب يتناول القضايا التي تهم المرأة. ولا يعني مجرد وجود جناح للمرأة في الحزب، أن به قضايا خاصة بالنساء، لأن الحزب إذا لم يكن لديه سياسات بشأن المرأة، أجد أنه من الصعب أيضا أن يكون لديه جناح للمرأة. إذ ماذا سيفعلن؟

إن الأمر لا يعدو أن يكون تهميشاً لهن، ولذلك لم يكن لديهن دور في نهاية الأمر. ولا بد أن نتخلص من ذلك، الأمر هكذا لا طائل منه... فليس لديهن دور تماما... ليس لديهن دور سوى تأييد الحزب وجمع التمويل من أجله. فعندما يتطرق الأمر إلى جمع التمويل تجد النساء هناك... إنهن المسئولات فعليا عن تأمين بعض التمويل يأتي إلى الحزب". (Ohlsen 1993: 8)

وتتذكر كيف جمعت نساء الجبهة الوطنية في بوتسوانا التمويل من أجل المكاتب الجديدة للحزب، ثم عندما بنيت المكاتب، سلمنها إلى الحزب الرئيسي، ولم يحتفظن بمكتب من أجل أنفسهن: "والأمر لا يتعلق بأن الرجال جاءوا واحتلوا المكاتب، لا، لقد أعطيناهم المكاتب. تلك هي الطريقة التي نقدم بها أنفسنا، أعطيناها لهم". ووجدت ماديسا في ذلك ما يثير السخرية العميقة : "إننا نغني لهؤلاء الرجال ونمجدهم، وبعد تمجيدهم نعطيهم الأموال... " (Ohlsen 1993: 8).

وتسلل الشك إلى دوركاس ماجانج، التي حصلت على مناصب في كل من الحزب الرئيسي وقسم النساء، بشأن ضرورة تخصيص مساحة منفصلة للنساء:

"لا أعرف ماذا كان في خلفية تفكير الحزب عندما قرروا ذلك، فيما عدا أنهم ربما فكروا في أنه حزب، بينما تميل النساء إلى البقاء في الخلفية، فقد يكون علينا إعطاؤهن جزءا يعملن فيه بشكل منفصل، داخل الحزب. ولكن عندما أنظر إلى جمهورنا على سبيل المثال، أرى حقيقة أننا لا نحتاج إلى جناح للمرأة، لأن غالبية الأعضاء نساء. وقد يكون أحد الأسباب أننا لو أصبح لدينا جناح للمرأة، نرى في ذلك أننا نعطي النساء قوة حقيقية يمكنهن من خلالها اتخاذ قرارات داخل الحزب في منطقتهن الخاصة. أو يرجح أنهم مضوا في هذا التفكير، لأنك منذ بداية حصولك على وضع في الحزب، وأينما نكون كأعضاء للحزب بصرف النظر عما إذا كنا نساء أم لا، نسمع نساء كثيرات يقلن عندما ينتخبن أو يرشحن، وخاصة في المناطق الريفية،: "زوجي لا يريدني أن ألعب دورا نشيطا". فيما عدا ذلك تجدين من غير الضروري أن يكون هناك جناح للمرأة علاوة على الحزب. وربما عندما يقرر المجلس في النهاية، وعندما يدرك الناس، ما نقطة اهتمام جناح للمرأة بشكل فعلي، نفكر في أن يكون لدينا حزب، لأن النساء التي قد تكون لديك في الغالب أيضا حزبا فحسب"[٥٣].

ويرجع أحد أسباب تصلب الأجنحة النسائية في بوتسوانا إلى ميل النساء إلى الثبوت عند الحدود التي يضعها لهم رؤساء الحزب وعدم محاولتهن تخطي ما يتجاوزها إلى مواقع جناح المرأة. ورغم ذلك لم تمنع لائحة حزب بوتسوانا الديمقراطي النساء من دخول العمل السياسي: "إذا كنت حاملة لبطاقة عضوية حزب بوتسوانا الديمقراطي يمكنك الترشح في أي انتخابات."(٥٤) ومما قد يثير الدهشة أن نساء جناح المرأة كان عليهن التصويت لصالح النساء "سواء رغبن في ذلك أم لا".(٥٥) وتوحي مثل تلك التعليقات برفض النساء ترشيح وانتخاب النساء في الجناح الأساسي، الذي ظل ينظر إليه كمكان للقيادات من الرجال فقط. ويلقي بعض النقاد اللوم ضمنا على الأجنحة النسائية بسبب رفضها السماح لأي من عضواتها بالصعود إلى ما هو أعلى منها، إذا جاز القول. ويدل واقع عدم ارتباط النساء الموجودات في الحزب الأساسي بعلاقات جيدة مع شقيقاتهن في الأجنحة على أن تلك المشكلة قائمة.

وفي بوتسوانا، حيث تزداد المشاكل الاجتماعية والثقافية المعيقة لمشاركة النساء في السياسة مقارنة بغيرها من الأماكن الأخرى، ربما لا تجرؤ كثيرات على تخطي عمل قسم النساء، الذي يكاد يكون غير سياسي، إلى "مقلاة العمل السياسي". ولكن هناك أيضا نساء فشلن في الحصول على تأييد عضوات الرابطة أو رفضن العمل على ذلك، حيث كان "الغناء وجمع التمويل سبيلهن إلى الارتقاء فيها". وتشير حقيقة أن كثيرات من بين اللاتي وصلن إلى درجة الترشيح في انتخابات ١٩٨٥، كن نشيطات بالحزب لمدة خمسة عشر عاما أو أكثر، إلى أن الأمر يحتاج إلى ما هو أكثر من "الغناء في فريق الإنشاد" قبل فوز المرشحات بتأييد الزميلات اللاتي خرجن من بين صفوفهن.

وتقيدت أيضا مرشحات طموحات كثيرات بدوائرهن الانتخابية، التي في عام ١٩٩١ أيد الرجال والنساء العاديون فيها الدعوة إلى إعادة العمل بجلد النساء

المتهمات بمخالفة القيم التقليدية[٥٦] وحيث هوجمت النساء اللاتي يرتدين التنورات القصيرة، وخلعت عنهن ملابسهن على الملأ في العاصمة جابوروني Gaborone على سبيل المثال.[٥٧] ووفقا لما قالته إثيوبيا موسيني Ethiopia Mosinyi، المسئولة السابقة في حزب بوتسوانا الديمقراطي، ورئيسة حزب "شمس بوتسوانا"[٥٨]، حزب الأقلية الصغير الذي نافس في انتخابات ١٩٩٤[٥٩] كان تشجيع النساء في بوتسوانا أمرا شديد الصعوبة بسبب الأعراف الأبوية القوية:

"هنا في بوتسوانا، تقيد النساء إلى الرجال بأكثر من طريقة. فإذا لم يكن متزوجات يكون لديهن الأب أو العم أو الأخ ليتحكم في حركتهن. وإذا كن متزوجات يكون الزوج. وإذا كن غير متزوجات لا بد أن يتولى الأخ الأكبر أو شخص ما السلطة عليهن. ومن ناحية أخرى، ففقدانهن لبعض حقوقهن أمر متوقع، لأنه أيا كانت ممتلكاتهن، ماشية على سبيل المثال، لا بد أن يكون هناك عم أو أخ يعتني لهن بها. وتكن تحت رحمة هؤلاء الناس. ولذلك فعليهن إرضاؤهم على أمل السماح بأن يعود عليهن شيء من ممتلكاتهن"[٦٠].

لم يعمل النظام السياسي في بوتسوانا على تطوير ثقافة رابطة المرأة المنطبعة بثقافة دولة الحزب الواحد مثلما حدث في زامبيا، ولم تشعر السياسيات على المستوى الوطني خاصة، أنهن مدينات كثيرا إلى المامات المحافظات اللاتي يرتدين الشيتنج[٦١] المتطابقات تماما مع سائر النساء في البلاد، ولم يعتنقن الأفكار الخرافية القادمة من القرى حول الأنوثة. بل على العكس كان عديد من العضوات البارزات سيدات أعمال ثريات بحد ذاتهن، وكن يرتدين بذلات عوضا عن ألوان الحزب. ولكنهن مع ذلك كن، مع استثناءات قليلة، غير راغبات أو قادرات على بدء العمل حول المصالح المرتبطة بالمساواة بين النوعين داخل أحزابهن. وكانت غالبيتهن غير متحمسات لرفع قضايا قد تقف ضد مصالح الرجال- أزواجهن غالبا- والسلطات الريفية. كما وقعن أسيرات رغبتهن في ألا يعرضن مواقعهن

للخطر، وعملت صلات أزواجهن الوثيقة بالحياة السياسية بصورة مضاعفة على إعادة تعزيز امتداد القيم المنزلية والولاء الأعمى والتحيز الذكوري بشأن النوع في المجال السياسي.

الطبيعة التسلطية المحافظة للنخبة السياسية، أو ما أطلقت عليه أثاليا مولوكومي Athalia Molokomme "الديمقراطية الأبوية"،[٦٢] مكنت من إرجاء إقرار سياسات متعلقة بالنوع الاجتماعي. كما تسبب سجل الحكومة المتعلق بالنوع، الذي تضمن سن قوانين ترسخ عدم المساواة بين النوعين في المجتمع بدلا من العمل على تقليصها، في بقاء المهنيات التقدميات في قطاع المنظمات غير الحكومية. وقد أثرت ممارستهن الضغط من داخل المنظمات غير الحكومية بعض الشيء، واتضح ذلك في انتخابات ١٩٩٤. إذ لم يتضمن البرنامج الرئيسي للجبهة الوطنية في بوتسوانا قسما حول "تمكين المرأة" فقط، ولكنه أقر أيضا تخصيص حصة ٣٠% للنساء في هياكل الجبهة الوطنية في بوتسوانا (Botswana National Front 1994). والمدهش في كل الأحوال، عدم قدرة الحزب على تقديم مرشحة واحدة للبرلمان، وإنه لم يفعل ذلك أيضا فيما بعد. ورغم ذلك، أشارت انتخابات ١٩٩٤ بوضوح إلى تغيير في موقف الأحزاب السياسية.

وأسفرت انتخابات ١٩٩٩ في الواقع عن تغيير واضح في تمثيل النساء السياسي، رغم عدم تطبيق الحزب الحاكم -حزب بوتسوانا الديمقراطي- نظام الحصة النسائية. وعبرت الصحف المحلية عن ذلك بقول "عام المرأة"، إذ أسفرت الانتخابات عن انضمام ثماني نساء إلى البرلمان، انتخبت منهن ست عضوات وعينت اثنتان، بزيادة من ٩% إلى ١٨%. بالإضافة إلى تعيين امرأتين في منصب وزاري ومنصب وزاري مساعد. ورغم ذلك لم يتمسك الرئيس فيستوس موجاي Festus Mogae بفرصة تعيين واحدة من ثلاث ناشطات في مجال النوع

الاجتماعي اللاتي رشحتهن الجبهة الوطنية في بوتسوانا على المقاعد الخاصة بالنساء. وسرعان ما اشتكى الرجال البوتسوانيون بشدة لأن " ثماني نساء أكثر مما ينبغي بالتأكيد"(٦٣).

رابطة المرأة في الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي (الجبهة الوطنية)

"نساء المطار"

بالنظر إلى دور النساء في العمل السياسي في فترة ما بعد الاستقلال، انتقد الكاتب الزيمبابوي شينجيراي هوف Chenjerai Hove الوضع بأنه:

"الظاهرة السياسية الوحيدة المحزنة بالنسبة لي، أن أرى نساء بلدي في العمل السياسي ليس بوصفهن سياسيات مهمات، ولكن بوصفهن راقصات ومغنيات للمدائح من أجل تمجيد رجال السياسة. إنهن يغنين ويرقصن، يركعن ويؤدين العروض على النحو الذي تقوم به النساء التقليديات بالقرى، معبرات عن الإجلال لمجد الرجل..."

ووصف المشهد المألوف في المطار حيث المامات يرتدين ألوان العلم مرحبات بأصحاب المقام الرفيع بصرف النظر عن الوقت، "على حافة البساط الأحمر الطويل، يغنين بصوت أجش، ويبدو عليهن السرور بسبب الوضع الذي هن فيه" (Hove 1994: 35). وتوضح ملاحظاته الصورة النمطية لجناح المرأة في الحزب الحاكم، التي قدمنا بالفعل وصفا لها في زامبيا خلال السبعينيات والثمانينيات. ولكن هنا، يحدث هذا في دولة نشأت عن نضال تحرير منطلق من الماركسية، كانت فيه النساء يخاطرن ويفقدن حياتهن باعتبارهن مقاتلات في حرب العصابات. ويحدث في بلد اعتنق قادة حركة التحرير فيه المساواة بين النوعين في

المجتمع باعتبارها أحد أهدافهم، وفي بلد أسست حكومتها بعد الاستقلال عام ١٩٨٠، استجابة إلى تلك المقدمات، إحدى أول الوزارات الخاصة بشئون المرأة في المنطقة.

وبصرف النظر عن تلك الاختلافات وواقع أن الحكومة الزيمبابوية سنت عددا من القوانين ومشروعات القوانين التي أدخلت تحسينات واضحة على الموقف القانوني للنساء، قدمت رابطة المرأة في الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي (الجبهة الوطنية) حتى التسعينيات صورة محافظة لا تختلف عما قدمته رابطة المرأة في حزب (ينيب)، والذي قدمنا وصفا له فيما سبق. وقد نندهش، مثل حالة زامبيا، من تشكل عضوية رابطة المرأة في الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي إلى حد بعيد من كبيرات السن المحافظات، رغم أن كثيرات من اللاتي نشطن في النضال من أجل الاستقلال، سواء بوصفهن مقاتلات أم شيمبويدوز chimbwidos[٦٤]، كن صغيرات جدا، كما كن في كثير من الأحول مولعات بالجدل وتقدميات.

عانت الشيمبودوز ومقاتلات حرب العصابات من التحيز ضدهن بعد الاستقلال، والسبب في ذلك أنهن استهزأن بأنماط السلوك الجنسي التقليدي في علاقاتهن الحميمة مع الرجال. فافترض أن حالة الحرب حولتهن إلى عاهرات ونساء مسترجلات غير مرغوب فيهن. وفي الحقيقة، قد تكون هناك تغييرات جوهرية طرأت على معظمهن بدرجة كبيرة خلال الحرب، ولكنهن لم يظهرن في الصور المرفقة بكتيب المؤتمر الأول الخاص برابطة المرأة في الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي (الجبهة الوطنية) في ١٩٩٤ بعد الاستقلال. وظهرت عوضا عنهن صفوف وراء صفوف من النساء كبيرات السن المرتديات ألوان علم الحزب وصورة الرئيس المنتشرة بصورة بارزة على ثيابهن. وفيما بين تأسيس قسم شئون

المرأة في المنفى في ١٩٧٧ والمؤتمر الأول لرابطة المرأة، سرعان ما تغيرت المهمة الرسمية؛ من الأغراض العسكرية إلى الخدمة الاجتماعية والتعبئة من أجل الحزب، أي مهمة مساندة للحزب الرئيسي، "لأنهم أحالوا فعليا دور المطبخ على رابطة المرأة".[٦٥] وكما في أي مكان آخر، تمثلت أهمية نساء الحزب بعد الاستقلال في كونهن ناخبات فقط (Frese- Weghoft 1991: 176) وكن محصورات في حضور التجمعات الحاشدة والاجتماعات الأخرى والتعبئة من أجل المظاهرات والأنشطة" (Chimedza 1995: 97).

ووعد البرنامج الانتخابي للجبهة في عام ١٩٨٠ بأن "النساء في ظل حكومة الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي (الجبهة الوطنية) سوف يتمتعن بحقوق متساوية مع الرجال في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والحياة الأسرية".[٦٦] ورغم ذلك، اشتكت سكرتيرة رابطة المرأة، تيوراي روبا نونجو Teurai Rppa Nhongo في مؤتمر عام ١٩٨٤ بعد أربع سنوات من الاستقلال، أن المجالات الرئيسية للمساواة بين النوعين باقية دون الاقتراب منها، ووجهت تكليفا "على هذا المؤتمر أن يتساءل عن سبب انتظار الحكومة في حين أن السياسة الاشتراكية لحزبنا حددت الموقف حول المرأة؟" ومع ذلك كانت النساء بالنسبة لرئيس الحزب والحكومة، روبرت موجابي، مهمات للحزب باعتبارهن "شريان الحياة"، "الأساس الفعلي" و"البيت". وكما فعل عديد من القادة الأفريقيين الآخرين من قبله، حدد قيمة النساء بوصفهن أمهات فحسب:

"كيف لنا أن لا نعطيك احترامك، إذا كان لديك الرحم الذي يحمل الطفل، والثدي الذي يغذيه، واليد التي تكل في تنظيفه وتهدئته ورفعه والطهي من أجله؛ والحضن الذي يريحه ويهدهده؛ والظهر الذي يحمله؛ والعقل المهتم به إلى الأبد؟ تلك هي الرؤية التي يجب أن تكون لدينا جميعا لأمهاتنا. هذه الرؤية التي يجب أن تكون

لدى المجتمع عن نسائه، ومن هنا يتمتع النساء بمكانة خاصة في ذلك المجتمع. هذه الرؤية التي يحملها الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي (الجبهة الوطنية)".

و كان من الواضح أن المكانة الخاصة في ذهنه وفي تفكير حزبه، لا تشمل التمثيل السياسي، سواء على المستوى الوطني أو المحلي. وخلال الفترة الأولى للبرلمان بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥، كان هناك ١١ امرأة فقط من بين ١٥٠ برلماني وسناتور (Chimedza 1995: 102). ومن وقتها تزايد عدد البرلمانيات إلى ١٧ امرأة في ١٩٩١، بمن فيهن خمس نساء معينات في المقاعد المقصورة على النساء، وزاد العدد إلى أكثر من ٢٢ امرأة أو ١٥% من البرلمان في ١٩٩٦. وكان عدد النساء في المناصب الوزارية أشد بؤسا، حيث لم يرتفع أبدا حتى ١٩٩٥ عن واحدة، وزاد فقط في ١٩٩٨ إلى مستوى قياسي إذ وصل إلى ست أو ٢٤% (Tichagwa and Maramba 1998: 39-40). ولم تبرهن الحكومة المحلية أيضا على أنها تقدم منافذ أسهل أمام المرشحات. ففي انتخابات مجالس المقاطعات في ١٩٨١ كانت هناك ٢٢ عضوة بالمجالس من إجمالي ١١٨٢ عضوا (Chimedza 1995)، وفي ١٩٩٤ كان هناك خمس عضوات فقط بين أعضاء المجالس، وفي ١٩٩٩ زادت الحصة إلى ٣٨ فقط من بين ١٣٧٧ عضوا.(٦٧)

وأوضحت نائبة الوزير أن أحد أسباب ذلك أنه عند الاستقلال:

"لم نوحد نشاطنا معا، كان علينا أن نحاول بجدية بالفعل، لأن من الأفضل تماما أن تدفعي ما ترغبين فيه في فترة التحول، قبل البداية، قبل أن يعتاد الناس أساليب محددة، عندما يكون ما زال لديك ذلك الحماس المستمد من الانتصار، من البحث عن شيء جديد، شيء جديد كنت تحاربين من أجله لسنوات مضت. وأعتقد أن حينها كان علينا أن نضغط للحصول على نظام الحصة النسبية للنساء، وأعتقد أن شقيقاتنا في جنوب أفريقيا تعلمن من وضعنا أيضا. ... ففي حالتنا، لم يكن لدينا

علم، كنا فقط متحمسون بسبب استقلالنا، ولم نكن نعلم بالفعل أننا يجب أن نقاتل بقوة حتى نصبح مشاركات في صناعة القرار. كنا نظن أننا قاتلنا، وفزنا، وهذا كل ما في الأمر"(٦٨).

وقالت: إنه على عكس الوضع في جنوب أفريقيا، كان نضال الاستقلال يخاض أساسا في المناطق الريفية مما عزل النخبة المتعلمة عن النضال ومنع ممثليها من المشاركة في السلطة بعد الاستقلال:

"بالنسبة لنا كان النضال في المناطق الريفية، وكانت النخبة المتعلمة معزولة أثناء النضال. ويرجع هذا إلى أن الأمر استغرق وقتا طويلا حتى ظهرت المتعلمات تعليما جيدا في هياكل الحزب. فاستبعدت المتعلمات بشكل من الأشكال... ثم استغرق الأمر وقتا طويلا منهن حتى يجعلن أنفسهن مرتبطات، على عكس شقيقاتنا في جنوب أفريقيا. ففي جنوب أفريقيا يمكنك مشاهدة المتعلمات في مواقع القيادة. أما في حالتنا، استغرق الأمر وقتا طويلا حتى يصير عندنا قائدات متعلمات، وحتى يمكنهن دفع القضايا إلى الأمام.

والآن، عندما يحاولن التواجد، يصل إلى الناس أن ما يقمن به بغرض الحصول على مركز. فيتشككون في الأمر، وتلك هي المشكلة. ... نحن في حاجة إلى المتعلمات، ولكن عليهن جعل أنفسهن في المقدمة، وأن يكن ملتزمات، لأن العمل السياسي يخص الحزب، فعلى الناس التأكد من أنها ناس الحزب. ولأن مثقفات عديدات لسن داخل هياكل الحزب بصورة واضحة، فهن لسن ناشطات في الحزب. لا بد أن تجربين وتختبرين في الحزب ... لا بد أن يكون لديك ولاء للحزب، ليس لمجرد أنك حصلت على دكتوراه تحصلين على أعظم المهام بمجرد وصولك"(٦٩).

تعكس مهنية أصغر سنا هذه المشاعر إذ تؤكد إشارة قيادات رابطة المرأة بوضوح إلى أنهن لم يكن مهتمات بمشاركتهن. وأن البدء عند مستوى الخلية أو الفرع من أجل العمل في طريق واحد للصعود لم يكن مقبولا بالنسبة إلى كثيرات:

"تمكثين بالمستوى القاعدي في مكان ما ويدور كثير من الترانيم، بينما تشتغلين بالإبرة في هدوء. ثم يأتي شباب الحزب، وهم في سن أولادك، يحثونك ويصرخون بأنك لست هنا من أجل شغل الإبرة، ولكن للرقص والغناء، ويصعب قبول هذه الأشياء"(٧٠).

وإذا فات المتعلمات قيادة رابطة المرأة، فهذا ما حدث أيضا بالنسبة للمقاتلات السابقات. فمع قليل من الاستثناءات البارزة اللاتي قيل إن لديهن "صلات على أعلى مستوى"، لم يبق للمقاتلات سوى صورة باهتة في العمل السياسي، وتوضح إحداهن السبب في ذلك:

"شعرت بخيبة أمل لأنني عندما عدت كنت أتوقع أن لنا الكثير هناك، بينما لم أجد سوى القليل. وجدنا من الصعب أن نبدأ من النقطة التي غادرنا عندها. لقد تركت البلاد عندما كنت بصدد البداية من أول الطريق"(٧١).

كان رفضها لرابطة المرأة قائما على وجهة نظر مخالفة ترى من خلالها أن تأسيس الجناح يتناقض مع سياسة المساواة التي تبناها حزب الاتحاد الوطني الأفريقي في زيمبابوي (الجبهة الوطنية): "كان تأسيس رابطة المرأة يقوم على تمييز، فإذا ما كانت هناك مساواة لن يصبح الأمر ضروريا."(٧٢) وتتذكر مقاتلة سابقة أخرى أنها والأخريات شعرن بالإهانة عندما نصحهن المسئولون الحزبيون بعد الاستقلال بتقديم طلب وشراء بطاقة عضوية الحزب: "ظننا إننا صرنا نستحق عضوية مدى الحياة بفضل أننا حاربنا ... بمجرد أن يعرف الناس أنك مقاتلة سابقة يبدءون العمل ضدك فورا، لأنهم يخشونا ويعتقدون أننا نهدد مراكزهم"(٧٣).

ونظر عديد من السياسيات أنفسهن إلى رابطة المـرأة باعتبارهـا "مجـرد مجموعة من النساء المتبرمات اللاتي يصوتن لصالح الحزب"[٧٤] حيث تدعم النساء أنفسهن الدور المساعد الذي أسند إليهن عبر جمع التمويل والتعبئة والقيام بالدعايـة للحزب، ومن خلال المشاركة في المظاهرات "التي يشاهدها الرجال في التليفزيون بلا شك"[٧٥] وهكذا يبدو الأمر "أن الجناح كان قائما حتى يؤدي بنا إلى مزيد مـن التهميش":

"بسبب أنك لا بد راغبة في تقديم شيء ما (في الجنـاح الرئيـسي) سـوف يقولون لك: "نعم، ولكن تلك هي الأشياء التي تخص المرأة". ولكن إذا كان الأمـر على هذا النحو، آلية لا تصنع قرارا، فقد لا نصل إلى شيء أيـضا. ... مـا زال جناح المرأة واقعا في سوء الفهم حول معنى أنك لم تصلي إلى المشاركة"[٧٦].

وكانت الأنشطة التي تمت، مثل مشروعات التنمية التي ترعاهـا الرابطـة، موجهة إلى أدوار النساء باعتبارهن زوجات وأمهات، ولا يرجح أن تمثل تهديـدا للوضع القائم. وكان مركز تـدريب كوباتـسيرانا Kubatsirana التـابع للرابطـة متخصصا في دورات تعليمية حول التغذية وصناعة الخبز وتنسيق الحدائق، كمـا أدارت الرابطة دورا للحضانة ومعارض للمصنوعات اليدويـة وفـصولا لمحـو الأمية.[٧٧] وفوق ذلك، فقد ذكر تقرير مكتب النساء الزيمبابويات عام ١٩٨١، وهو منظمة غير حكومية مهتمة بالنساء الريفيات مقرها هراري، أن النـساء الريفيـات غير مهتمات بالمشاركة في أجنحة المرأة في كلا الحزبين الرئيـسيين، لأنهـن "لا يملكن الموارد التي تمكنهن من الاشتباك مع مشاكل عملية"، وأن تلك النساء غيـر راغبات في المخاطرة بالانقسام عبر الخطوط السياسية فـي سـعيهن مـن أجـل النهوض بوضعهن. وعوضا عن ذلك طالبن بأن يمثلن في قيادة المنظمات المحلية "التي ليست للنساء فقط" (Zimbabwe Women's Bureau 1981: 17).

قال بعض المراقبين: إن عضوات رابطة المرأة تم إبقاؤهن في حالة جهل بما يجري في الحزب من أجل إحباط ما يحتمل لهن من تأثير.[٧٨] وهذا إلى جانب ما زعم عن أن اختيار قادة الرابطة يتم وفقا لصيغة "الأقل تعليما والأكثر موالاة"، جعل عضواتها في موقع أكثر ضعفا، كما عمل على حجب مشاركة النساء الأكثر تقدمية.[٧٩] ووفقا لعضوة البرلمان المستقلة مارجريت دونجو التي تركت حزب الاتحاد الوطني الأفريقي في زيمبابوي (الجبهة الوطنية) وانتقلت إلى رئاسة حزب معارض، كان للمحاباة ثمن.

"يمثل الولاء رسم الدخول. فإذا دفعك أحدهم إلى أعلى ذات مرة، فلا بد أن تدفعي ثمن ذلك. ويعني هذا الأسلوب في ترقية النساء، أن المستفيدات بهذه الطريقة تكون مساءلتهن أمام الرجال الذين وضعوهن هناك. ولأنك حصلت على المركز وتريدين الاحتفاظ به، من المرجح أن تخذلي الجمهور.[٨٠]

ولم تكن دونجو أبدا عضوة في الرابطة، وتعتقد أنها انتخبت في البرلمان باعتبارها مرشحة الاتحاد الوطني الأفريقي في زيمبابوي (الجبهة الوطنية) "عبر النساء ولكن ليس نساء رابطة المرأة". ورغم ذلك أحبت التعبير عن الأسف بسبب القسوة التي تعامل عضوات رابطة المرأة بها، وأنهن يتم تجاهلهن عمدا:

"عندما ذهبت إلى الحرب، أردت أن أحسن حياة آبائنا. كنت في الخامسة عشرة حينها، كنت طفلة ... واليوم تستيقظ تلك العجائز (اللاتي حاربت من أجلهن) في الساعة الخامسة (صباحا) من أجل الذهاب إلى المطار وتأييد الحكومة. يذهبن إلى هناك ويمضين كل الساعات واقفات، ويعدن إلى مدنهن الإقليمية. وبينما لا تملك عملا، وزوجها لا يعمل، وأطفالها لا يذهبون إلى المدرسة، تذهب تلك السيدة من أجل تأييد البلاد. وتعود مرة أخرى (إلى المدن الإقليمية القذرة)، وتذهب إلى البائعين في الأسواق من أجل الحصول على خضروات لتبيعها. والشيء التالي أن

تفترش بخضرواتها الطريق، وهو أمر غير مشروع وفقا لقوانيننا، وتأتي الشرطة، وتأخذ تلك الخضروات. والمرأة ترقص في المطار!!! وما أود قوله أن هذه المعاملة كانت وحشية، لأن هذه السيدة عملت على تعزيز موقفك أينما كنت.(٨١)

وتتفق سارة كاشينجوي Sarah Kachingwe الموظفة السابقة في رابطة المرأة مع هذا التحليل: "عندما يطلب منهن الغناء وإصدار صوت يشبه صوت الجنود، يفعلن ذلك. و(لكن) عندما يحدث ذلك، سوف يكون السؤال الملح كيف يتم اقتسام المنافع من ذلك الغناء؟"(٨٢)

كان نفوذ البيروقراطية على رابطة المرأة أساسيا. فلم توزع المشاركات في مؤتمر رابطة المرأة الوطني في ١٩٩٤ صورة روبرت موجابي على ملابسهن فقط، بل إنهن قمن بالتسلية من خلال كتيبة الإنشاد أثناء انتظار زعيمهن حتى يفتتح المراسم مع عدد هائل من التوجيهات والإرشادات. ووعدته المشاركات في المؤتمر بعد نفاذ صبرهن عقب إنهائه لخطابه الطويل بأن "التوجيهات التي أعطيتها لنا ... نفذت. وسوف نؤيد كل المقترحات التي قلتها لنا اليوم" (Zimbabwe African National Union 1984: 6-11, and 13). وقال الرفيق موزيندا Muzenda للعضوات، وهو السياسي الذي أدار انتخابات الرئيسة التنفيذية للرابطة حينها: إن الرابطة تختار "بحرية المدافعات عن قضية المرأة، ولكن ليس المنافسات لشعبية الرجال (هكذا في الأصل)". وتذرع في ذلك بأن " اختياركن للنسويات الفاقدات الاتجاه والمثيرات للخلاف يعتبر نفيا للغرض من وجود رابطة المرأة بالتحديد".(٨٣)

وفي المؤتمر التالي لرابطة المرأة على المستوى الوطني في ١٩٨٧، عطل موجابي ببساطة انتخابات اللجنة التنفيذية على المستوى الوطني وعين النساء اللاتي يفضلهن بنفسه للقيادة. وتضمن هذا زوجته سالي موجابي Sally Mugabe في موقع السكرتيرة، واستبعاد تيوراي روبا نونجان التي ظلت في منصب رئاسة قسم النساء

منذ إنشائه في ١٩٦٧، وأيضا قيادات شعبية أخرى. ولم يصدق المراقبون زعمه أن هذا التعيين كان أسلوبا من أجل توحيد نساء الاتحاد الأفريقي الوطني الزيمبابوي (زانو) واتحاد الشعب الأفريقي في زيمبابوي (زابو)، حيث كان ذلك إستراتيجية تهدف إلى ترقية مكانة زوجته التي تناقصت من خلال عدد من الفضائح المرتبطة بأنشطتها الإجرامية(٨٤) ومن أجل توثيق ارتباط الرابطة أكثر بالحزب. وتشككت كوانيلي أونا جيريرا Kwanele Ona Jirira في ما إذا كان تذمر النساء بسبب "ما شعرن أنه عمليا "دس" لشخصيات محددة غير مرغوب فيها في المناصب الإستراتيجية بالرابطة" يمكن أن يساعد على خلق "رابطة المرأة الأحادية الموحدة العملاقة" وفقا لتصورات موجابي وجوشوا نكومو (Joshua Nkomo Jirira 1990).

وفي ١٩٩٤، كانت رابطة المرأة ما زالت توصف بأنها منخرطة بشكل أساسي في "استقبالات ثني الركبة في المطار". وقالت آمي تسانجا Amy Tsanga، العضوة التنفيذية لمنظمة حقوق الإنسان "حقوق زيمبابوي" ZimRights "فشلت رابطة المرأة في لعب دور مهم بخلاف أداء الرقص التقليدي".(٨٥) وقيل: إن جريس موجابي Grace Mugabe، الزوجة الشابة الجديدة للرئيس حينها، تشعر بالأسف كلما رأت (أداء) العضوات(٨٦). ومع ذلك، ففي الوقت نفسه أكدت نياشا شيكوينيا Nyasha Chikwinya سكرتيرة الرابطة للمعلومات والدعاية وعضوة البرلمان أيضا، أن منظمتها كانت قوية جدا وأن "كل من يرغب في القضاء عليها سوف يكون كمن يرتكب انتحارا سياسيا"(٨٧).

وبعد مضي خمس سنوات، استخدم الرجال في قيادة الحزب مؤتمرا آخر لرابطة المرأة من أجل الحصول على تأييد ترشيحهم في المؤتمر العام للاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي (الجبهة الوطنية) الذي سيتم بعد ذلك بثلاثة أشهر(٨٨). وصارت مهمة الرجال أيسر بسبب ما قيل عن صراع السلطة بين الفصائل

المختلفة داخل الرابطة، التي تمثلت في "المتعلمات والثريـات"، القيـادات الحاليـة واللاتي حرضن ضد المتعلمات.[٨٩] ومع ذلك، إذا ما اسـتطاع الرجـال اختبـار شعبيتهم خلال انتخابات جناح المرأة، وشكلوا مجموعة ضغط من أجـل أصـوات النساء في وقت لاحق من العام نفسه، إلا أن النساء لم يكتسبن أي امتيـازات فيمـا يتجاوز مراكز رابطتهم المحدودة.[٩٠]

وناقشت عضوات رابطة المرأة تخصيص حصة للنساء قبل مؤتمر الاتحـاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي (اللجنة الوطنية) عام ١٩٩٩، وطالبن بتخصيص أحد المناصب الأربعة القيادية في الحزب لإحدى عضوات الرابطة. وكانت الحكومة قد خصصت في فترة سابقة من العام نفسه حصة قدرها ٢٥% للنساء في الانتخابـات المحلية،[٩١] ولكن أعضاء الحزب لم يكونوا على استعداد للتضحية بمراكز الحزب القيادية للنساء رغم الوعود التي بذلت حول هذا من وقـت يرجـع إلـى ١٩٩٧. وضغطت عضوات الرابطة للحصول على منصب نائب رئيس الحـزب. وعلـى الرغم من تهديدهن بمقاطعة المؤتمر إذا لم تتم الاستجابة لمطـالبهن، فـإنهن لـم يحصلن على المنصب.[٩٢] وفوق ذلك، تم إحباط المقاطعة بسبب تهديدات الحـزب المشددة بإجراءات تأديبية ضد من زعم أنهن المحرضـات. وتعليقـا علـى هـذه المسألة، أفادت "ستاندرد" أن الرابطة لم تكن على أي حال في حالة إجماع بـسبب "أن بعض عضوات اللجنة التنفيذية كن مكتفيات بمواصلة تلقي الأوامر من المكتب السياسي"، مغلقات الطريق أمام الأقلية التي كان شعورها واضحا بأنه "حـان أوان الاعتراف للمرأة بالدور الذي لعبته خلال النضال المسلح بتوفير بعض المناصـب الكبيرة لها في الحزب".[٩٣] وأشارت الأحداث إلى أن الرجال ما زالـوا يعرفـون كيف يستخدمون عضوات جناح المرأة ويسيئون استخدامهن، حتى ولـو اعتقـدت العضوة مافيس شايدزونجو Mavis Chidzongo أن المنظمـة تغيـرت بـسبب "حاملات الشهادات من بين الأعضاء".[٩٤]

ربما تحسنت مستويات التعليم بين عضوات رابطة المرأة مع الزمن، ولكن ما اهتم به موجابي بوضوح أكثر من غيره، كان تدهور المستويات الأخلاقية بين العضوات، حيث تذمر بسبب أن أيا من عضوات اللجنة التنفيذية المنتخبات في ١٩٩٩ لم تكن متزوجة.(٩٥) وبعبارة أخرى، لم يتغير شيء في ثلاثة وعشرين عاما من حياة رابطة المرأة في الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي (اللجنة الوطنية) ليجعلها أقرب إلى صناعة القرار والسياسات. وما أمل شينجيراي هوفي فيه عام ١٩٩٩، بأن "عشر سنوات من وجود النساء في العمل السياسي على المستوى الوطني، عشر سنوات من الغناء والرقص، عشر سنوات من العويل" ينبغي أن تتبعها "عشر سنوات من الرقص الحقيقي، الأكثر قربا من القلب والمشاعر، يؤديه الرجال هذه المرة، في تمجيد النساء"، الأمر الذي لم يحدث. وهكذا يبدو أن نساء زيمبابوي، كما توقع، "بقين للسياسة، وليس في السياسة" (Hove 1994:37).

"الحركة الجماهيرية النسائية"

مزايا المنظمات النسائية المستقلة

طمحت الأجنحة النسائية في الأحزاب الحاكمة في زامبيا وزيمبابوي وبوتسوانا إلى أن تصير حركات جماهيرية، ولكن لم تعنِ عضواتها بضم منظمات المرأة المستقلة، ولذلك تواجدت الأجنحة النسائية للأحزاب السياسية في البلدان الثلاثة مع المنظمات النسائية المستقلة، باعتبار أن الأولى مكان النساء المحافظات والثانية للمهنيات والنساء التقدميات. وكان العكس ما حدث في تنزانيا وكينيا، إذ نجحت بنية حزب الدولة الواحد في خلق منظمات نسائية ذات قاعدة عريضة على المستوى الوطني، مستقلة من الناحية النظرية، في حين أنها أديرت في التطبيق

العملي مثل أجنحة النساء في الأحزاب الحاكمة. وفي كلا الحالتين عـوق تـدخل الحزب/ الحكومة نمو الحركات النسائية المستقلة وقزمها حتى التسعينيات، حيـث عادت نماذج الحكومات الديمقراطية متعددة الأحزاب. وفي موزمبيق، استقل جناح المرأة للحزب الحاكم - منظمة النساء الموزمبيقيات - عن الحزب ولكنها لم تكـن قادرة على التحول إلى حركة نسائية جماهيرية.

وفي تنزانيا؛ تشكل اتحاد النساء في تنزانيـا (Umoja wa Wanawake wa Tanzania- UWT) عام ١٩٦٢ بناء على أوامر من الرئيس جوليوس نيريـري. وتذكر بيبي تيتي محمد Bibi Tibi Mohamed أول سـكرتيرة للمنظمـة: "قـال سعادته: ينبغي حل كل المجموعات النسائية في تنجانيقا- مجلس تنجانيقـا للنـساء (Tanganyika Council of Women - YWCA)... - حتى تندمج فـي منظمـة نسائية على المستوى الوطني" (Geiger 1887: 162, 191). وكانت وظائفها أوسع من وظائف قسم المرأة في اتحاد تنزانيا الأفريقي الـوطني (Geiger 1982: 49)، جناح المرأة في الحزب الحاكم. وعلى الرغم من استقلاله الأسمي، فإنه كان يعمل بوصفه جناحا بالحزب، وآلية حكومية على المستوى الوطني، ومجمعًـا للحركـة النسائية في الوقت نفسه (Geiger 1982: 166). وظلت أنشطة المنظمة في الإطار التقليدي المتمثل في مجال النساء في التنمية، وقلصت عضواتها الفرص المـستقلة لوصول النساء إلى المناصب السياسية، التي كانت تحكم عوضا عن ذلك من خلال أنظمة الأنصبة النسائية في تعيين عضوات مجلس الشعب فقـط.[٩٦] أكـدت هـذه الإجراءات على أن النساء لم يكن ينتخبن في البرلمان على أسس دستورية وأنهـن بقين معتمدات على الحزب الحاكم في تعيينهن.[٩٧] وإذا كان في نية اتحاد النـساء في تنزانيا أن يحل محل المنظمات النسائية الأخرى، إلا أنه لم يكن طامحـا فـي تمثيل مصالح النساء. ولا يثير الدهشة أن الاتحاد كانت تهيمن عليـه المحافظـات كبيرات السن ذات المستويات التعليمية المتواضعة، الـشيء الـذي كـان منفـرا

للمهنيات الشابات، وأهل زوجات الرجال أصحاب المناصب البارزة، بمن فيهن زوجة الرئيس نفسه، لموقع القيادة (Geiger 1997: 189, 192). وفوق ذلك، أكدت التشريعات الحكومية على منع الفرص عن المنظمات النسائية المستقلة.[٩٨] وتحسنت الفرص المتاحة للنساء المستقلات فقط في منتصف التسعينيات، ولكن ليس بالدرجة الكافية للسماح لهن بالتمثيل السياسي المستقل.

وعندما تحولت كينيا إلى دولة تعمل بنظام الحزب الواحد في ١٩٦٩، استطاع الحزب الحاكم، الاتحاد الوطني الأفريقي في كينيا – كانو (Kenya African National Union- KANU) احتواء منظمة تنمية المرأة (Maendeleo ya Wanawake – MYWO) بنجاح بوصفها جزءا منه، في حين أنها منظمة نسائية على المستوى الوطني يرجع تاريخها إلى الفترة الاستعمارية. وفي تقدير أودري ويبير، صارت منظمة تنمية المرأة جزءا من الوسائل التي يحتاج إليها رجال السياسة من أجل "الإبقاء على ولاء النساء، بعد تلاشي حماسهن بما يكفي لجعلهن قادرات على تدبير مطالبهن بأقل جهد وموارد ممكنة". وفي ١٩٨٧، استحوذ الاتحاد الوطني الأفريقي في كينيا على مزيد من السيطرة المباشرة (Aubrey 1997: 68) آخذا على عاتقه "إدارة المنظمة عبر نساء مثلهن مثل الدمى" (Aubrey 1997: 73)، أو النساء اللاتي يرتبطن بالدم أو الزواج إلى النخبة الحاكمة من الذكور (Whipper 1975: 104, 112). وكان لدى منظمة تنمية المرأة في الاتحاد الوطني الأفريقي في كينيا قاعدة عريضة وكبيرة من العضوية تمتد على المستوى الوطني والمستويات الشعبية، ومن ثم جذبت التمويل من المانحين الأجانب، وشكل توجهها الأكثر محافظة المتمثل في المرأة في التنمية حاجزا أمام المنظمات النسائية التي تتبنى توجها نسويا أكثر جذرية (Whipper 1975). وهكذا سوف يتمكن الاتحاد الوطني الأفريقي في كينيا من "وضع يده على موارد منظمة تنمية المرأة المالية التنظيمية، وسوف تشكل مسئولات منظمة تنمية المرأة المنتخبات رسميا واجهة باعتبارهن وكلاء الاتحاد

الوطني الأفريقي في كينيا من أجل تأمين الموارد من المنح الأجنبية" وحيث صارت قائداتها المنتخبات "سياسيات" طموحات بشدة إلى اعتراف رجال الاتحاد الوطني الأفريقي في كينيا بهن، فقد وضعن كل اهتمامهن في التنمية الشعبية القاعدية ومصالح النساء (Aubrey 1997: 144).

وكان من شأن امتداد محسوبية الحكومة إلى منظمة تنمية المرأة أن "يسر إضعاف المنظمات النسائية والقائدات الأخريات الأكثر نضالية واللاتي يؤيدن بشكل متسق مصالح النساء والمصالح المجتمعية"، وانضمت منظمة تنمية المرأة مع الاتحاد الوطني الأفريقي في كينيا في كيل التوبيخ على منظمات النساء التقدمية، مثل حركة الحزام الأخضر (Green Belt Monvement) في الثمانينيات (Nzomo 1997: 241). وعندما عادت كينيا إلى النظام السياسي متعدد الأحزاب في ١٩٩١، عمل الاتحاد الوطني الأفريقي في كينيا على تمتين صلاته بمنظمة تنمية المرأة على الورق ولكن ليس في الواقع، وكان ذلك إلى حد كبير بسبب أن منظمة تنمية المرأة مؤهلة للحصول على تمويل المانحين في النظام السياسي الديمقراطي.

وعلى الرغم من أن اتحاد نساء تنزانيا ومنظمة تنمية المرأة كانتا رسميا حركتين نسائيتين مستندتين على الجماهير عبر ارتباطهما بالأحزاب السياسية الحاكمة، فإنهما لم تنجحا إلا في تمثيل مصالح أقلية من النساء، ولم تكتسبا تأثيرا على صياغة السياسات، وفشلتا في تأمين منصب سياسي منتخب للنساء. وفوق ذلك عملتا بفاعلية على مساعدة الحكومة في الحد من تطور المنظمات النسائية المستقلة وفرص وصول النساء إلى صناعة القرار السياسي (Nzomo 1997: 242).

وفي موزمبيق، قبل فصيل النساء التابع لجبهة تحرير موزمبيق، منظمة النساء الموزمبيقيات، على النحو نفسه، وإن كان في ظل حالة أيديولوجية مختلفة، القيام بمجموعة واسعة من الوظائف مشابهة لوظائف اتحاد نساء تنزانيا ومنظمة

تنمية المرأة. وفوق ذلك، فحتى ١٩٩٩ لم يكن لدى موزمبيق آلية وطنية بخلاف منظمة النساء الموزمبيقيات فيما يتعلق بتمثيل مصالح النساء في الحكومة. وقدمت بعض الامتيازات المتعلقة بمصالح النساء بعد الاستقلال، مثل ضمان تمثيل النساء في الهيئات المحلية الدنيا لصناعة القرار، وخاصة في القرى المشاعية[٩٩]، مع قليل من الإصلاحات القانونية المحدودة. ولم يعد مسئولو جبهة تحرير موزمبيق يسمحون بالتسجيل الرسمي للزواج المتعدد، وأصبحت هناك عقوبات ضد التحرش الجنسي، وبذلت محاولات على مستوى الخطاب الرسمي من أجل منع طقوس التعميد واللوبولا وزواج الأطفال (Hanlon 1994: 152 ff). وفوق ذلك، كان ثمن هذه الإصلاحات المحدودة رؤية شديدة المحافظة منطلقة من المسيحية بشأن الأسرة، حيث لا تدين الزواج المتعدد فقط ولكن أيضا منع الحمل والعلاقات الجنسية دون زواج وقبل الزواج، وتحتفظ بنظرة عدائية تجاه النساء اللاتي يقمن بعمل أي شيء إلا في ظل سلطة أزواجهن في البيت (Arnfred 1988: 11). وفي الواقع، تبنى الحزب نظرة عدائية بصفة خاصة تجاه النساء اللاتي تحدين الزواج وعشن بمفردهن أو مع أطفالهن، ووصمهن بأنهن فاسدات (Hanlon 1994: 163).[١٠٠]

وترجم الكيل بمكيالين فشل على أساس أنه فشل الاشتراكية في جعل تحرر النساء يتخطى سوق العمل والتعليم إلى الأسرة، معكوسا أيضا في النظرة الأبوية التي حملتها جبهة تحرير موزمبيق تجاه منظمة النساء الموزمبيقيات. إذ تضمنت أهداف المنظمة تعبئة النساء "وفقا لتوجيهات حزب جبهة تحرير موزمبيق، التي توجه أنشطة منظمة النساء الموزمبيقيات وأعضائها"، و"حماية الأمومة"، وتعزيز تنمية المرأة.[١٠١] وفي البداية لم يكن لدى منظمة النساء الموزمبيقيات نفوذ كبير داخل جبهة تحرير موزمبيق، ولم تملك سوى تمويل ضئيل يأتي معظمه من المانحين الخارجيين، كما اتبعت منهجا تقليديا. فإلى جانب برامج منظمة النساء الموزمبيقيات لمحو الأمية، كانت المنظمة مستغرقة في رعاية الطفل والخدمة

الاجتماعية وتعبئة النساء في العمل الجماعي، ودورات تدريبية في الحياكة وصناعة الصابون. وتضمنت المشروعات التجارية صالونات تصفيف الشعر والمطاعم ودور للأمهات التي تنتظر مولودا(١٠٢) وتعاونيات خاصة بنشاط الحياكة (Isaacman and Stephen 1980: 127).

وعندما اشتغلت عضوات منظمة النساء الموزمبيقيات في قضايا أكثر إثارة للتحدي مثل مستقبل "التقاليد" التي تضع النساء في وضع ثانوي، تناقص تأييد قادة جبهة تحرير موزمبيق لها. وفي سياق التحضير لمؤتمر استثنائي عام ١٩٨٤، اشتركت منظمة النساء الموزمبيقيات في مشروع بحث كبير بالمشاركة حول مستقبل الممارسات العرفية. ووفقا لسيجنيه ارنفريد Signe Arnfred، الأكاديمية الدانماركية التي كانت وقتها مستشارة لمنظمة النساء الموزمبيقيات، اعترف المشروع لأول مرة بعد استقلال موزمبيق بضرورة النضال حول القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي حتى يتوقف حصار المرأة في مجال الأسرة (Arnfred 1988:14). وفي رد فعل واضح على التهديد المحتمل للقيم الأبوية، أرجأ قادة الحزب الرجال المؤتمر بداية، ثم تولوا هم فاعلياته. ووصف مؤتمر منظمة النساء الموزمبيقيات في نوفمبر ١٩٨٤ بأنه حدث سيطر فيه الرجال على المنصة والمناقشات، وكان الأكثر بروزا بينهم الرئيس نفسه، بينما النساء يتطلعن. وخصص يوم واحد فقط إلى مجموعة النقاش من بين خمسة أيام (Arnfred 1988). وعلى هذا النحو عبر المؤتمر عن "نضال النوع الاجتماعي الخاص بالذكور من أجل استعادة السيطرة". وإذا كانت النساء تحث فيما مضى من أجل تولي قيادة نضالهن الخاص، فيتم تنبيههن الآن بأن الرجال مسئولون عن شئون المرأة (Arnfred 1991). وأحب المعلقون حينها الاقتباس عن زوجة الرئيس جراسا مايكل Graca Machel، التي كانت في ذلك الوقت عضوة في اللجنة التنفيذية لمنظمة النساء الموزمبيقيات ووزيرة، تحذيرها الصادر قبل مؤتمر ١٩٨٤

إذ قالت: "يظن الحزب أنه مادام أسس منظمة النساء الموزمبيقيات فهو يستطيع توجيهها. ولذلك سوف تواجه منظمة النساء الموزمبيقيات مشاكل عندما تبدأ في تهديد امتيازات الرجال."(١٠٣)

ومع نهاية الثمانينيات، كانت عادتي اللوبولا والزواج المتعدد ما زالتا تمارسان على نطاق واسع، حتى بين أعضاء الحزب أيضا، رغم شجبه لها. وبقيت العلاقات غير المتساوية بين النوعين في الحياة الأسرية رغم مرور الزمن، حتى بين مسئولي جبهة تحرير موزمبيق أيضا، إذ كانوا يمنعون زوجاتهم من المشاركة بأنشطة منظمة النساء الموزمبيقيات. ووصل مؤشر التزام جبهة تحرير موزمبيق بالمساواة بين النوعين إلى مستوياته الدنيا من خلال رفض جعل قانون المواطنة أكثر تحررا، فلم ينجح القانون في منح المواطنة الموزمبيقية لأطفال الأمهات الموزمبيقيات المتزوجات من أجانب. واعتقد الرئيس ماشيل أن النساء لا بد أن تنتقل مع الزوج الأجنبي وتأخذ جنسيته.(١٠٤) ولم يقتصر القانون على تصعيد الاهتمام بالأقليات الصغيرة فقط، بل أثار قضايا أكبر بشأن سيطرة الرجل وتبعية المرأة في الحياة الأسرية، مما سبب ردود فعل قوية بالقدر نفسه في بلدان الجنوب الأفريقي الأخرى، وخاصة، في بوتسوانا كما سوف نرى.

وعندما أعملت موزمبيق نظام التعدد الحزبي في ١٩٩١، أجبر قادة الحزب منظمة النساء الموزمبيقيات على الانفصال عن جبهة تحرير موزمبيق. وأعلن الرئيس جواشيم شيسانو Goachim Chissano أن عهد المنظمات الجماهيرية التابعة لجبهة تحرير موزمبيق قد انتهى، وطرح على عضوات منظمة النساء الموزمبيقيات أن "يزدن عددهن وكفاءتهن" وأن يجندن النساء بصرف النظر عن وضعهن الاجتماعي وانتمائهن السياسي.(١٠٥) وربما كان أسلوب الحزب الجديد المنفتح على أقصى تعبئة، مثلما كان الوضع في كينيا، مرتبطا بحقيقة أن منظمة النساء

الموزمبيقيات أصبحت بصورة متزايدة غير قادرة في مناخ التعدد الحزبي على إيجاد التمويل اللازم سواء لأنشطتها الخاصة أو لأنشطة الحزب، وكانت معتمدة كليا على تمويل حزب جبهة تحرير موزمبيق[١٠٦]. ويرجع السبب الثاني في أن رئيس جبهة تحرير موزمبيق لم يجد صعوبة في إطلاق سراح منظمة النساء الموزمبيقيات، إلى أعداد العضوية المنخفضة: إذ بلغ العدد وقت فصل العضوية ١٧٦٧٠٦ من إجمالي تعداد السكان البالغ ١٧ مليون.[١٠٧] ولم يعد مرحبا بمنظمة النساء الموزمبيقيات في حظيرة الحزب دون عضوية جماهيرية أو جمع للأموال.

وزادت عضوية منظمة النساء الموزمبيقيات مرة أخرى حتى عام ١٩٩٦ على نحو مذهل بنسبة ٥٠٠%. ولكن رجعت الزيادة إلى انخفاض رسوم العضوية أكثر مما كانت بسبب التحاق المنظمات النسائية الأخرى. ولم يكن عدم انتساب "روابط المرأة للأحزاب الأخرى" والمنظمات النسائية الأخرى إلى منظمة النساء الموزمبيقيات أمرا مدهشا، حيث اتهمت المنظمة قبل ذلك "بمحاولة السيطرة على كل شيء ووضع العوائق أمام الأنشطة النسائية المستقلة" (Johnsen 1992: 175). وفوق ذلك، اقتصرت أنشطتها الخاصة – ربما بسبب نقص التمويل – على المسيرات التذكارية. وكان بمركز تدريب منظمة النساء الموزمبيقيات في مابوتو على سبيل المثال ٥٧ شخصا فقط. وزعم أن التوعية الانتخابية خلال الانتخابات العامة في ١٩٩٤ حشدت عددا كبيرا من النساء لصالح جبهة تحرير موزمبيق، حيث كانت منظمة النساء الموزمبيقيات وفقا لكلمات رئيستها "تحاول، ولكن دون نجاح، إثبات أنها لم تعد مرتبطة بعد بجبهة تحرير موزمبيق: ولم تفهم النساء الأخريات ما وراء جعل المنظمة مفتوحة، حيث كنا ندعو دائما إلى أننا من جبهة تحرير موزمبيق."[١٠٨] وفي الواقع، كانت الراوابط متينة للغاية، حتى بعد خمس سنوات، مع جبهة تحرير موزمبيق. إذ قرر مؤتمر منظمة النساء الموزمبيقيات على المستوى الوطني عام ١٩٩٦، بعفوية واضحة ودون كثير من الاستشارات،

العودة إلى حظيرة الحزب، وشرحت السكرتيرة العامة لمنظمة النساء الموزمبيقيات ذلك فقالت: "من غير المعقول أن نذهب للعمل بعيدا عن أبينا"[١٠٩].

وحقق حزب جبهة تحرير موزمبيق بعد ذلك نقلة إلى الأمام في مسألة مشاركة النساء في صناعة القرار وبدأ تخصيص حصة ٣٠% للنساء في كل قوائمه الإقليمية في انتخابات ١٩٩٤ على المستوى الوطني، وكانت أول مرة تطبق فيها مثل تلك الحصة في بلدان الجنوب الأفريقي. وأدت الحصة النسائية إلى زيادة مشاركة النساء في البرلمان بنسبة ٢٨%، وكانت تلك أعلى نسبة في أفريقيا حينها.[١١٠] وربما لم تكن منظمة النساء الموزمبيقيات قد شرعت حتى في تأسيس وزارة شئون النساء والخدمة الاجتماعية بعد انتخابات ١٩٩٩ التي أكدت وضع جبهة تحرير موزمبيق في الحكومة أيضا، حيث أثنت عضواتها على الرئيس بسبب إنشائها. وكانت المنظمات النسائية الأخرى حذرة في التعبير عن الثناء، حيث قالت: إن ذلك التغيير قد يكون تجميليا، إذ يترك مناطق مهمة في قانون الأسرة، تتضمن الحقوق الإنجابية، والتمييز والتحرش الجنسي في أماكن العمل و حقوق النساء في الأرض، إذ بقى كل ذلك دون مساس.[١١١]

وجاء تأسيس وزارة النساء في ١٩٩٩ في وقت بدأ كثير من بلدان الجنوب الأفريقي في التخلي عن وزارات ودوائر النساء باعتبارها آلية وطنية تنقصها الكفاءة، إذ لم تيسر تعميم الاهتمام بالعلاقة بين النوعين داخل الحكومة. وكانت زيمبابوي أول دولة أنشأت مثل تلك الوزارة من عشرين عاما في ١٩٨١، واكتشفت ضعفها بعد سنوات قليلة حينما تحولت الوزارة إلى امتداد للحزب الحاكم ورابطة المرأة التابعة له، وتقلص حجمها وتحولت في بداية التسعينيات إلى صورة هزلية من هدفها الأصلي.

الهوامش

1 "No regrets in wearing Mugabe portrait: Chikwinya'. Zimbabwe Independent. 10 September 1999.

2 Ibid.

3 أتاليا مولوكومي Ataliah Molokomme عن: Makan 1997: 84

4 B.Z. Osei-Hwedie, "Women's Role in Zambian Politics: Comparative Analysis of the First, Seocnd and Third Republics". Unpublished Paper, University of Botswana, n.d.,p.5.

5 عن Schuster 1979: 174.

6 مقابلة، لوساكا، ١٧ يناير ١٩٩٤.

7 مقابلة، لوساكا، ١٧ يناير ١٩٩٤.

8 مقابلة، لوساكا، ١٧ يناير ١٩٩٤.

9 عـن: "Keep Up Struggle, KK Tells Women', Zambian Woman, January-March 1995, p. 7.

10 Zambia Daily Mail, 11 January 1985.

11 Times of Zamia, 11 February 1985, Zambia Daily Mail, 13 August 1985.

12 Times of Zambia, 18 February 1985.

13 Zambian Woman , 2, 1985,p.7.

14 The anti-heroine! أحد أعمدة جريدة أسبوعية في الثمانينيات، وقدمت أنـت أجاثـا Aunt Agatha صورة مماثلة لأنشطة نـساء الرابطـة: "The irrepressible fire-brand of the Women's League and prosperous marketer" in "Kapelwa Musonda on Tuesdary' —Times of Zamia, 9 june 1987.

15 زينة ندولفو Zeniah Ndolvu, السكرتيرة التنفيذية لرابطة المرأة فـي: Sunday Times of Zambia, 3 March 1986.

16 Times of Zambia (Lusaka), 4 february 1988.

17 Zambia Daily Mail, 12 November 1988.

18 Tunes of Zambia , 9 October 1987.

19 Zambia Daily Mail , 20 December 1986.

20 Zambia Daily Mail, 20 December 1986.

21 Zambia Daily Mail, 12 February 1982.

22 كانت موانع الحمل بدرجة كبيرة لا تتاح سوى للنساء المتزوجات اللاتي لديهن موافقة من أزواجهن.

23 Sunday Times of Zambia, 22 june 1986.

24 Zambia Daily Mail, 18 june 1984 and 5 September 1984.

25 Zambia Daily Mail, 18 june 1984; Zambia Daily Mail 5 September 1984; Times of Zambia, 16 August 1985.

26 في الأصل (kangaroo court mob) وهو اصطلاح يشير إلى المجموعة التي تنصب نفسها بصور غير رسمية في موقع يخول لها تقرير الأسلوب الذي يجب التعامل به مع شخص يفترض أنه ارتكب خطأ (ملحوظة من المترجمة)

27 Zambia Daily Maik, 27 July 1982.

28 كينيث كاوندا Kenneth Kaunda :عن Zambia Daily Mail, 20 September 1983.

29 Times of Zambia, 28 May 1985.

30 Zambia Daily Mail, 18 July 1,984.

31 قارن ذلك مع Gisela Geisler, "Women and women or how to please your husband. Initiation ceremonies and the politics of "tradition" in Southern Africa" in Goddard 2000.

32 Time of Zambia, 1 February 1985.

33 Ibid, and Hansen 1995: 140.

34 Donna Mpengula, "Planning good kitchen parties", Zambia Daily Mail, 15 August 1995; Times of Zambia, 26 February 1986.

35 Time of Zambia, 27 November 1984.

36 مقابلة مع رئيسة شئون المرأة، في حزب (ينيب)، لوساكا، ١ فبراير ١٩٩٤.

37 Chibesa Kankassa in Zambia Daily Mail, 11 April 1983.

38 "Is UNIP for Elite Women?" Sunday Times of Zambia, 28 July 1985; "Elitist women shun the league', Times Zambia, 25 Junary 1986.

39 Ibid.

40 في ١٩٨٦ حدث في رابطة المرأة على سبيل المثال حراك في العضوية في مدينة كوبر بليت في ندولا Ndola من خلال تشديد العقوبات الإدارية الخاصة بالمجلس والشركات شبه الحكومية، مع دفع العاملات تحت التهديد بالطرد إلى شراء بطاقات عضوية (ينيب) على الفور. ووفقا لرئيسة رابطة بالمنطقة دوروثي شيتامبالا Dorothy Chitambala "كان ذلك أمرا طبيعيا حيث إن الناس في تلك المؤسسات عليهم تكريس أنفسهم من أجل الحزب". Times of Zambia, 29 January 1986.

41 مقابلة، لوساكا، ٢٠ يناير ١٩٩٤.

42 مقابلة، لوساكا، ١ فبراير ١٩٩٤.

43 مقابلة، لوساكا، ٢٠ يناير ١٩٩٤.

44 عن Kimble, J. and A. Molokomme

45 Pony M. Hopkins, Report of Development Review and evaluation of the BCW Organisation and its programs and Projects. SIDA and Worldview International Foundation, Gaborone 1992; Interview with Grace Dambe, "A woman of her time', Motswana Woman, April 1993, p.13.

46 مقابلة، كابوروني، ٥ يوليو ١٩٩٤.

47 Ibid.

48 مقابلة، كابوروني، ٧ يناير ١٩٩٤.

49 مقابلة، كابوروني، ٨ يوليو ١٩٩٤.

50 Ibid.

51 Ibid.

52 عن Republic of Botswana, Report on the National Conference for Women in Botswana- Strategies for Change. April, 1984. Ministry of Home affairs, Women's Affairs Unit. Gaborone, 1984.

53 مقابلة، جابوروني، ٥ يوليو ١٩٩٤.

54 مقابلة، جابوروني، ٦ يوليو ١٩٩٤.

55 مقابلة، جابوروني، ٥ يوليو ١٩٩٤.

56 'Customary Court Advocated Women's Flogging'. Midweek Sun, 30 January 1991, p.5..

57 انظر التقرير في : The Guardian, 25 January 1991, p. 4; The Gazette, 22 April 1992.

58 في الأصل (Lesedi la Botswana) وتعني كلمة Lesedi بلغة السيسوتو Sesotho مكان الضوء أو النور. وربما تكون التسمية مأخوذة عن عبارة كان يرددها كل صباح زعيم وطني يسمى مو شواي شواي عمل على توحيد خمسة شعوب أساسية بالمنطقة، وهي (Ka Bona Lesedi) وتعني بلغتهم إنني أرى الضوء. انظر: الموسوعة السياحية http://webcache.googleusercontent.com/search. (ملحوظة من المترجمة).

59 حصل الحزب فقط على ٢٣٠ صوتا على المستوى الوطني الإجمالي (علاقات شخصية)، ٢٤ أكتوبر ١٩٩٤).

60 مقابلة، جابوروني، ٢ يوليو ١٩٩٤.

61 في الأصل (Chitenge) وهو الرداء الشعبي التراثي ترتديه النساء في عديد من البلدان الأفريقية، يلف على الصدر أو الخصر وفوق الرأس. ويكون منقوشا في الغالب بألوان متعددة. انظر http://en.wikipedia.org/wiki/Kitenge . يستخدم في ثقافة المقاومة كرمز

وطني ملون بألوان العلم. هو ما يعرف في السودان وموريتانيا باسم التوب (ملحوظة من المترجمة).

62 مأخوذا عن Makan 1997:84.

63 "ربما سوف يذكر عام ١٩٩٩ على أنه عام النساء"، The Gazette, 27 October 1999, p.5.

64 Chimbwidos: الشابات اللاتي كن يقمن بتقديم خدمات لمقاتلي حرب العصابات مثل إعداد الطعام وحمله بعد مراوغة رجال الشرطة إلى الأدغال، وغسل الملابس، وتوفير المواد التي يكونون في حاجة إليها. وكانت خدماتهن شديدة الأهمية خاصة في المناطق الريفية. انظر Kevin Shillington, Encyclopedia of African History (editor) , Volume 1, p.275., http://books.google.com.eg/books?id=Ftz_gtO-pngC&pg=P

65 مقابلة مع عضوة في البرلمان، هراري، ١٨ فبراير ١٩٩٤.

66 مأخوذا عن Zimbabwe African National Union, Speeches and Documents of the First ZANU(PF) Women's League Conference> Zimbabwe, Harare, National Sports Centre, 15-17 March 1984, p. 15.

67 The Herald, 21 January 1999..

68 مقابلة، عضوة في مجلس الوزراء، هراري، ٢١ يوليو ١٩٩٥.

69 Ibid.

70 مقابلة مع عضوة في رابطة المرأة، هراري ، ١٧ فبراير ١٩٩٤.

71 'Now back into active politics, Irene Zindi tells her story…', The Herald, 19 April 1995..

72 مأخوذا عن Mafundika 1997: 8.

73 الرفيقة سفينوراي Svinurayi مأخوذا عن : 'What Female Comrades Say', Zimbabwe Women, September 1097, p. 22.

74 مقابلة ، هراري، ١٨ فبراير ١٩٩٤.

75 مقابلة مع امرأة في منصب نائبة وزير، هراراي، ٢١ يوليو ١٩٩٥.

76 مقابلة مع امرأة في منصب نائبة وزير، هراري، ١٧ فبراير ١٩٩٤.

77 مقابلة مع امرأة في منصب نائبة وزير، .هراري، ١٧ فبراير ١٩٩٤.

78 مقابلة، هراري، ١٨ فبراير ١٩٩٤.

79 مقابلة، هراري، ١٨ فبراير ١٩٩٤.

80 مأخوذا عن Mumba 1997: 5.

81 Ibid، ومقابلة، هراري، ١٨ فبراير ١٩٩٤.

82 مأخوذا عن : Mumba 1997: 5.

83 مأخوذا عن : Zimbabwe African National Union 1984: 28.

84 معلومات شخصية، في الفترة بين ١٩٩٤ و ١٩٩٥.

85 The Herald, 11 Julyl 1994..

'No regrets wearing Mugabe's portrait: Chikwinya' Zimbabwe Independent, 86
ربما لا يثير ما تبديه من ازدراء الدهشة، نظرا لأنها تمتعت بالملاطفات 10 September 1999.
السرية من روبرت موجابي باعتبارها زوجته الثانية غير الرسمية، بينما سالي تغني أناشيد تمجيده
مرتدية ألوان العلم.

87 Ibid.

88 Political intrigue at Zanu PF women's meetion', Zimbabwe Independent, 27 August 1999.

89 'Zanu PF women's league splits', Zimbabwe Standard, 18 d,gd, 1999..

90 'Political intrigue at Zanu PF women's meeting', Zimbabwe Independent, 27 August 1999 .

91 Sunday Mail, 20 December 1998.

92 'Women's League Threatens to Boycott Congress', Zimbabwe Independent 19 November 1999; 'Zanu PF abandons Leasbe', Zimbabwe Independent, 17 December 1999, 'Zimbabwe Women excluded from top posts in ruling party, Inter-Press Service, 14 December 1999.

93 'Chiwinya in Hot Water over Boycott', The Standard, 5 December 1999.

94 'Zimbabwe Women excluded', Inter-Press Service, 14 December 1999..

95 'Zimbabwe Independent, 10 September 1999.

96 The United Republic of Tanzania, Women and Men in Tanzania. Bureau of Statistics, Dar es Salaam, 1997, pp. 44 and 45; Mukangara and Koda, 1997: 35.

97 مأخوذا عن: Makan 1997: 82 and 83.

98 انظـــر علـــى ســـبيل المثـــال، Tanzania Gender Networking Programme, Gender Programme, Gender Networking Programme, Dar es Salaam 1993, p . 79.

99 شكلت النساء في ١٩٧٧ ٢٨٪ من هياكل الحكومة المحلية و ١٢٪ على المـــستوى المحلـــي.
مأخوذا عن : Hanlon 1994: 152.

100 معاملة تضمنت إعادتهن قسرا إلى المناطق الريفية. فـــي : Barbara Isaacman and June Stephen, Mozambique: Women, the Law and Agrarian Reform. United Nations, ECA, Addis Ababa 1980, p.127.

101 مأخوذا عن : Hansen et al. 1985 : 230 and 231.

102 مأخوذا عن : Ibid.

103 مأخوذا عن : Hanlon 1994: 147.

104 Herald (Harare), 14 November 1994.

105 'Mozambican women at the crossroada'. Mozambique file (londonO. January 1991. p.4..

106 Ibid.

107 'OMM returns to Frelimo', Mozambique file,August 1996, p.4..

108 Paulina Mateuts باولينا ماتيوتس، مأخوذا عن : Johnsen 1992:5.

109 'OMM returns to Frelimo', op. cit., p.4.

110 'OMM returns to Frelimo' , op. cit., p.4.

111 Ibid..

الفصل الخامس

طموحة ولكنها مهمشة

إدارات ووزارت المرأة

بدأ نمط مشاركة النساء السياسية المحدود في الانفتاح في الثمانينيات مع تأسيس الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة. واختلفت أشكالها من مكاتب المرأة إلى إدارات ثم وزارات، كما تضمنت هيئات الاستشارات القانونية خارج الحكومة. وكان الغرض منها أن تعمل كوسيط لإدراج مصالح النساء في السياسات الحكومية، وكهيئات ترصد تطبيق السياسات الهادفة إلى المساواة النوعية والالتزام بالاتفاقيات الدولية. وفي منتصف التسعينيات، عندما شاع تعميم الاهتمام بالعلاقات النوعية، تأسست الآليات الوطنية لتنسيق جهود الوزارات المرتبط نشاطها بذلك. وفي الغالب، عينت في المواقع الرئاسية بها شخصيات لأسباب سياسية بمعيار الإخلاص للحزب الحاكم و/ أو جناحه النسائي، ولكنها زودت بمجموعة من الموظفين الحكوميين. وخلق هذا بعض الفرص أمام المهنيات لتكريس أنفسهن لاكتساب نفوذ داخل الحكومة ولكن خارج سياسات الحزب.

وفي البداية، نظر إلى الآليات الوطنية باعتبارها توفر فرصة أكبر تبشر بإمكانية التأثير على تنفيذ سياسات الحكومة من موقع مركزي. ولكن أغلب الأحوال، لم تمنح المؤسسات التي تتكون منها الآلية الوطنية، سوى قليل من السلطة والاطلاع حتى تتمكن من التأثير في السياسات وتصميمها، أو للإشراف على

الحكومات. وانتهت عوضا عن ذلك إلى اعتبارها منفذة لسياسات الحكومة والوكالات المانحة. وأدت الميزانيات الحكومية الصغيرة والحاجة إلى استكمال مجموعة العاملين والاعتماد على تمويل المانحين إلى اعتماد المشروعات على منهج جزئي، مما دفع بالآلية إلى المنافسة مع قطاع المنظمات غير الحكومية، ومن ثم نشأ التوتر بينها وبينه.

وأدت العلاقة بين الحركات النسائية المستقلة والآلية الوطنية إلى إثارة التساؤلات حول الممارسة الديمقراطية للآلية من ناحية، ونزاهة المنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى (Tsikata 2001). وبالإضافة إلى ذلك، افتقرت الآليات الوطنية دائما إلى وجود أدلة إرشادية واضحة تحدد وظائفها، ولذلك "لم يمكن أبدا توقع إنجازها في ضوء هيكلها وسلطتها". وهكذا "كان من النادر أن يتوافق هيكل ووظائف وسلطات الآليات الوطنية" (Tsikata 2001).

ويمكن اعتبار زيمبابوي مثالا جيدا على البلدان الأخرى بالمنطقة، عندما أنشأت الحكومة وزارة التنمية المحلية وشئون المرأة في ١٩٨١، بعد عام من الاستقلال وأربعة أعوام قبل إقرار مؤتمر عقد المرأة في نيروبي للآليات الوطنية للنهوض بالمرأة. وفي البداية، كان العمل في الوزارة مبشرا جدا، حيث حدث تحرك سريع ناجح باتجاه دفع قوانين لصالح المرأة، كان بعضها تقدميا أكثر من القوانين الصادرة في البلدان المتقدمة. ولكن ظلت الإصلاحات القانونية معزولة عن الافتقار إلى المساواة في الحياة الأسرية، ومنفصلة عن القانون العرفي، الأمر الذي شكل عقبة أمام المكاسب القانونية. وتقلصت أيضا فاعلية الوزارة، إذ كانت منزلتها تنخفض كما ارتبطت بشكل أوثق بالحزب، إلى أن تجمدت تماما في النهاية. وهبطت سريعا من حالة تجريبية بارزة، إلى أن تكون خارج دائرة الأضواء تماما في غضون عقد، فصارت عبرة للحركة النسائية في الإقليم.

أغنت الخبرات الزيمبابوية إستراتيجيات المرأة في كل من ناميبيا وجنوب أفريقيا. ففي ناميبيا رفضت النساء أن تكون هناك وزارة منفصلة للمرأة، واخترن بدلا منها مكتبا صغيرا مختصا بالنوع الاجتماعي في مكتب الرئيس. وعندما ظهر أن المكتب ليس له سوى قدر ضئيل من التأثير، تم توسيعه وترقية وضعه المؤسسي. ورغم ذلك، لم تنجح هذه الإستراتيجية قط في حل مشكلة ارتباط الآلية الوثيق بالحزب الحاكم وجناحه النسائي والتوتر الناشئ عن ذلك مع المنظمات غير الحكومية، ولا زادت أيضا قدرة الإدارة على التأثير في السياسات الحكومية.

وفي جنوب أفريقيا، امتدت المناقشات حول شكل وطبيعة الآلية الوطنية لفترة طويلة، ونتج عن ذلك مجموعة من المؤسسات والهيئات الهادفة إلى حماية وتعزيز المساواة النوعية في المنطقة. وهنا، ربما كانت الآلية الوطنية أكثر فاعلية، ولكنها جاءت مقابل إضعاف الحركة النسائية المستقلة.

نشأة وانهيار وزارة التنمية المحلية وشئون المرأة في زيمبابوي

عندما تأسست وزارة التنمية المحلية وشئون المرأة بعد الاستقلال بفترة وجيزة، نشأت آمال عريضة أن يكون هذا مؤشرا على رغبة الحكومة في الوفاء بالوعود السابقة على الاستقلال. وتم تعيين المقاتلة السابقة البارزة والسكرتيرة التنفيذية لرابطة المرأة في حزب (زانو – الجبهة الوطنية) جويس موجورو في منصب الوزيرة. ولأنها كانت تطالب كثيرا بحقوق المرأة كمقاتلة من أجل الحرية، فقد ترجم هذا في البداية على أنه مؤشر على أنها سوف تكافئ مشاركة المرأة في النضال من أجل التحرير. وحددت مهام وزارة التنمية المحلية وشئون المرأة في أنها "تعبئة وتنظيم وتنسيق ومراقبة المنظمات العامة وغير الحكومية الخاصة الموجهة إلى تقريب التفاوت بين النساء والرجال في زيمبابوى"[١].

وبالنسبة لموجورو كان التغيير صعبا من قائدة لمقاتلي حرب العصابات إلى وزيرة. إذ لم يهيئها التدريب العسكري بصورة كافية للمهام التي تولتها. وتذكر في ١٩٩٥:

"في ١٩٩٠ كنت ساذجة ... وأنا صادقة فيما أقول تماما. اعتدت على أن أبدأ في البكاء بمجرد ذهابي إلى المكتب، لأنني لا أعرف تماما ماذا أفعل. كنت صغيرة جدا، كان عمري ٢٤ عاما فقط عندما جعلوني وزيرة... وبإمكانك تخيل الوضع مع مستوى منخفض جدا من التعليم، وقد تلاشى ذلك التعليم بالفعل لأننا لم يكن لدينا كتب لنقرأها حتى نحتفظ بأذهاننا يقظة.[٢]

وكانت حينها الوزيرة الوحيدة في مجلس وزراء يتكون من رجال كبار السن، يحمل أكثرهم تعليما جامعيا (Seidman 1984: 430). وربما لهذا السبب كانت منفتحة على استشارة الأكاديميات الشابات، على الرغم من أنهن لم يشاركن في النضال. ونتيجة لذلك، التحق بعضهن بالوزارة الجديدة كموظفات، وعملت أخريات استشاريات وباحثات.[٣]

وبصرف النظر عن الخلفية التي لدى الوزيرة، لم تستطع المقاتلات السابقات المشاركة معها، حيث يحتاج منصب الموظفة الحكومية إلى مؤهلات علمية لم تحصل معظمهن عليها بعد الحرب.[٤] ولسوء الحظ أيضا، فبصرف النظر عن الإضافات التقدمية الجديدة إلى الوزارة، كانت المستويات القاعدية للمشتغلات بها مدرسات محليات بالتعليم الأولي تلقين تدريبهن وفقا للنظام القديم، فلم تتجاوز خبراتهن تنظيم الدورات الدراسية حول الطهي والتغذية. وكان عليهن شغل مناصب الباحثات الميدانيات في الريف، حيث لم تقبل المتعلمات على الارتباط بالحياة الريفية.[٥] وهكذا، ربما كانت الشكوك التي عبرت عنها المقاتلات السابقات في الوزارة من البداية مبررة، حيث تشكلت مجموعة العاملات بها من

البيروقراطيات والأكاديميات اللاتي لم يشاركن في النضال، وكان يعتقد أنهن إما محملات بالأفكار الاستعمارية (Scott 1989: 58) أو نخبويات. وربما يرجع السبب الآخر في إبعاد المقاتلات السابقات أنفسهن عن الوزارة الجديدة أيضا، إلى واقع أن الخطط التي وضعتها الوزارة بغرض إعادة إدماجهن في الحياة المدنية، وجهت إلى المجالات المخصصة تقليديا للنساء مثل الحياكة والنسخ على الآلة الكاتبة (Seidman 1984: 433). وفوق ذلك، حينما جذبت الوزارة في البداية مهنيات شابات عديدات كموظفات، مالت العلاقة مع رابطة المرأة إلى التوتر (Chimedza 1995: 109).

وبصرف النظر عن مشاكل تكوين فريق العمل، كانت الوزارة منذ البداية، تعاني من نقص شديد في التمويل، إذ تلقت في ١٩٨٣ ١٪ فقط من الميزانية القومية، وبعد عام واحد لم تغط أجور العاملين إلا بالكاد.(٦) وهكذا اعتمدت كثير من برامجها على تمويل المانحين وكرم المشاركين المتطوعين. وبالنسبة لهوبي شيجودو من مركز موارد المرأة الزيمبابوية Zimbabwe Women's Resource Centre، كان الاعتماد على المانحين مسئولا عن توقف مشروعات الوزارة "عند الخدمات الاجتماعية والمراحل البدائية":

"لم يرغب المانحون في التعامل مع "الجزء الدائم" من قضايا المرأة وفضلوا أن يظلوا متحابين مع الحكومة من خلال تمويل ما تسمى مشروعات توليد الدخل التي لم تولد أي دخل". (Makan 1997: 85)

وفي البداية، أكدت العاملات بالوزارة "اقتناعهن أنه بمجرد تغيير الرؤية التقليدية والاستعمارية، التي تنظر إلى النساء باعتبارهن أمهات، سوف يصبح تحقيق طموحات المرأة جميعها متاحا" وتعهدت وزيرتها "بمحاربة الأعراف والتقاليد التي تبقي على الزيمبابويات في موقع أدنى". وعكس ذلك سياسات حزب

(زانو) التي بشرت "بالحرب ضد الميول الرجعية" في أبعاد معينة من الثقافة الزيمبابوية.[٧] ولكن حيث تغير موقف الحزب والحكومة من المساواة النوعية، وبينما بقيت الأعراف على حالها، تسللت القيم "التقليدية" أيضا إلى الخطاب ومطالب الوزيرة. وكانت موجورو بوصفها رئيسة رابطة المرأة في (زانو - الجبهة الوطنية) خاضعة لحدود سياسات الحزب، وعكست الوزارة نهجا متناقضا بخصوص المرأة. وسرعان ما اكتشفت التقدميات أن الوزارة كانت امتدادا للحزب وجناحه النسائي، وأدركت الريفيات أن الوزارة غير قادرة على التأثير في السياسات فيما يتعلق بأكثر مطالبهن إلحاحا، مثل السماح لهن بتخصيص الأراضي الزراعية بأسمائهن في برامج إعادة التوطين الجديدة، وفرص الوصول إلى هياكل صناعة القرار المحلية (Zimbabwe Women's Bureau 1981: 23).

وانخرطت الوزيرة بحماس في أول عام لها بالوزارة، في إدخال عدد من القوانين التقدمية. وكان أول التشريعات وأكثرها أهمية قانون سن الرشد القانوني (The Legal Age of Majority Act) ، الذي يعترف للرجال والنساء بالرشد قانونا في عمر الثامنة عشر، حيث مهد الأرض أمام المساواة النوعية. وأنهى قانون علاقات العمل (The Labour Relations Act) في ١٩٨٥ جزئيا التمييز على أساس الجنس، ومنح إجازة أمومة لمدة ثلاثة أشهر مدفوعة الأجر. وألغى قانون الشئون الزوجية (The Matrimonial Causes Act) في عام ١٩٨٥ شرط الإدانة من إجراءات الطلاق، وأدخل في الاعتبار مساهمة المرأة المباشرة وغير المباشرة في تراكم الملكية، التي ينبغي تقسيمها مناصفة عند الطلاق. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك قانون يعطي صلاحية للمحاكم في فرض مبالغ تدفع كنفقة على نحو مساو لقوانين الضرائب. وغير قانون الوراثة[٨] الجديد الممارسة المستندة إلى العرف بأن لا يكون هناك سوى وريث واحد فقط، وفتح هذا المجال لحصول الزوجات على جزء من ممتلكات الزوج المتوفى[٩]. وقصدت التشريعات في البداية التغلب على

القانون العرفي،[١٠] وصارت تلك النية أقرب إلى الواقع في مشروع القانون العرفي والمحاكم الابتدائية في عام ١٩٨٢، الذي ألغى المحاكم "القبلية" وأدمج العرف الأفريقي ونظام المحاكم العرفية في تشريع واحد. (Cutshall 1991).

سعدت النساء في البداية بسبب قانون سن الرشد القانوني. وشاركتهن وزارة المرأة في ذلك، والمدهش أنها نظمت مظاهرات لشكر الحكومة على إصدار القانون، كما لو أنها ليست جزءا منها. وهكذا "وضعت نفسها في دور المشاهد بما يذكر بامرأة تابعة تعبر عن إعجابها بالرجل الذي تعتمد عليه" (Gaidzanwa 1992: 115). ولم يسعد معظم الرجال بالقانون، إلى جانب كثير من كبيرات السن، حيث شعر الآباء أنهم قد يفقدون السيطرة على بناتهم. وكان هناك تخوف من انهيار الأخلاق، ولكن ربما كان التخوف الأبرز من ضياع المكاسب المالية التي تجلبها البنات في شكل مبالغ اللوبولا التي صارت نظريا شأنا يرجع إلى الزوجات بدلا من كونها طلبات الآباء، ولم يعد الأوصياء قادرين بعد على المطالبة بتعويضات مغرية مقابل مسئوليتهم عن الفتيات. وظهرت النتائج المترتبة على قانون سن الرشد القانوني في القضية التي عرضت على المحكمة العليا في ١٩٨٤، حيث حكم فيها لصالح الفتيات فوق الثامنة عشر اللاتي صرن قادرات على المطالبة بالتعويضات لأنفسهن إذا رغبن في ذلك.[١١]

وهاجمت وزارة التنمية المحلية وشئون المرأة اللوبولا باعتبارها "رمزا لاضطهاد المرأة" عقب الاستقلال مباشرة. وفي ١٩٩٣ أعلنت موجورو بجرأة أن "النساء لن يتسامحن بعد ذلك في قبول التقاليد والأعراف المضطهدة لهن كعذر يبرر اضطهادهن."[١٢] ولكن أشارت معارضة الرجال من داخل الحكومة والحزب، إلى أن هذا الحديث اعتبر "شكلا جديدا من الثقافة الإمبريالية" التي ستدمر الثقافة الأفريقية (Seidman 1984: 433). وعندما ثار غضب النقاد بسبب الحكم الخاص

بالتعويضات المغرية، تراجعت موجورو ووزراتها. وبعيدا عن إدانة العرف، قالت حينها: ينبغي التعامل مع اللوبولا باعتبارها منفصلة تماما عن قانون سن الرشد القانوني وإجراءاته، وأنها يجب أن تظل إجراءا خاصا بين العائلات.(١٣) وطمأنت الجمهور أيضا في مونت داروين Mount Darwin الريفية بأن قالت: "إننا نريد الحفاظ على قيمنا الثقافية" و"طريقتنا التقليدية في الحياة حيث يحصل أولادنا وبناتنا الصغار على الرعاية الأبوية المباشرة" واقترحت على الرؤساء "تولي دور في أنشطة الإحياء الثقافي" واقترحت تعديلات ضرورية على قانون سن الرشد القانوني.(١٤)

وعكست آراءها رؤية الرئيس روبرت موجابي المتغيرة. ففي ١٩٨٣، تكلم بصورة إيجابية عن قانون سن الرشد القانوني باعتباره يحول دون الآباء أو الأوصياء وتعطيل الزواج بالإصرار على المبالغ التي ينبغي دفعها،(١٥) ولكن بعد عام واحد قال علنا:

"...إنه سوف يطالب باللوبولا لشقيقته، وإذا لم يرغب الزوج المرتقب في الدفع واستاء من التحكيم، فسوف يسأله: هل تريد الزواج من شقيقتي أم لا؟"(١٦).

وظهرت الحدة في الاعتراض على قانون سن الرشد القانوني بداية من الهجوم على "النساء الفاسدات"، إذ كان من المتوقع أن تكون هناك آثار سلبية للقانون على التماسك الاجتماعي والقيم التقليدية. وحاول منتقدي قانون سن الرشد القانوني إثبات حججهم بالاستشهاد بظاهرة "إغراق الرضع" في المناطق الحضرية، حيث اتهمت الأمهات الشابات بالتخلي عن أطفالهن حديثي الولادة. وفي الفترة من سبتمبر ١٩٨٣ ومارس ١٩٨٤، أسهبت وسائل الإعلام في الحديث عن هذه الحوادث عبر "حملة إغراق الرضع" التي وجهت اللوم إلى الشابات في الحضر ليس فقط لأنهن "يسيطر عليهن الشيطان" ولكن بسبب كل أنماط المشاكل الاجتماعية

أيضا (Jacobs and Howard 1987: 41) . وكما كانت الحالة في زامبيا، أعفي الرجال الذين ينظرون إلى وجود صديقات حميمات لهم باعتباره تميزا اجتماعيا مثل الوظائف الجيدة والسيارات الفارهة (Weiss 1986) من المسئولية الأخلاقية عن هذا الوضع، والسبب في ذلك يرجع قبل أي شيء إلى أن الشابات "عاهرات" كلهن. ولم يتطرق الأمر أبدا إلى أن الحكومة تجاهلت حق النساء في التحكم في خصوبتهن، بجعلها موافقة الزوج مطلوبة من أجل حصول الزوجة على وسائل منع الحمل، وباعتبارها الإجهاض جريمة جنائية.[١٧]

وعوضا عن ذلك، ففي أواخر ١٩٨٣، شرعت الحكومة في حملة ضد "الدعارة"، تمثلت في "إلقاء القبض" على آلاف السيدات. وقدمت "عملية التطهير" باعتبارها إجراءات متضافرة من أجل تخليص المدن من العاهرات والشحاذين وساكني العشوائيات، ولكن بصرف النظر عن استهداف العاهرات تحديدا:

"... يتم إيقاف المرأة أثناء سيرها في الشارع بمفردها أو في مجموعة أو مع رجال؛ في الأماكن العامة مثل دور السينما، وفي الحافلات وحتى في المنازل. [...] الطالبات والممرضات والمتزوجات والعاملات في الصناعة والعاملات بالخدمة المنزلية والموظفات بالوزارات والعاطلات وفتيات المدارس. كان يحتفظ بهن في السجون أو مجمعات أقسام الشرطة، ولا يفرج عنهن إلا عند تقديم قسائم الزواج أو إثبات أنهن يعملن ... وترسل النساء اللاتي لم يجتزن التحري إلى منطقة للتوطين تبعد عن ماشومبي بولز Mashumbi Pools عدة كيلو مترات، في وادي زامبيزي Zambezi".[١٨]

وأدانت مجلة موتو Moto النقدية التي تديرها الكنيسة الحملة، باعتبارها انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية للنساء. وقالت: إن بنود قانون سن الرشد القانوني لا فائدة منها إذا "طلب من النساء حمل قسائم الزواج حتى تتجنب الاعتقال"،

وربطت المتطلبات الجديدة مع "نظام تصاريح المرور للنساء".[١٩] وشعر جزء من ٦٣٠٠ امرأة معتقلة أنهن مستهدفات "لأنهن شابات وعازبات تظهر عليهن علامات تشير إلى إعالتهن لأنفسهن". وكانت العملية تفسر بأنها خطوة للسيطرة على النساء اللاتي يبدو أنهن استفدن بشدة من القانون من خلال الانحراف عن دورهن التقليدي كزوجات تابعات (Jacobs and Howard 1987: 41).

ولم تعلن أي وزارة أو إدارة حكومية مسئوليتها المباشرة عن العملية. وزعم وزير العدل زفوبجو Zvobgo أنها كانت قرارا مشتركا في اللجنة المركزية لحزب (زانو – الجبهة الوطنية). وأعلنت وزارة التنمية المحلية وشئون المرأة أنها لم تكن على علم ولم تستشار حول الموضوع، كما أكد أحد باحثيها السابقين (Jacobs 1988: 7). واحتجت موجورو بعد شهرين تقريبا بخصوص "إغراق الرضع" و"عملية التطهير" فقالت: "يقدمون علنا النساء ككباش فداء عن كافة الشرور الاجتماعية، في حين أن الرجال قد يكونون ملامين بالقدر نفسه أو أكثر في بعض الأحيان".[٢٠] ولم تحتج الوزارة رسميا في حينها على العملية، وأشارت إلى أنه من غير الملائم إدانة الحكومة التي تشكل الوزارة جزءا منها. وعندما أصدرت الوزارة بيانا عام ١٩٨٧ حول "القبض على ما أطلق عليهن العاهرات"، لم تخرج أبدا – فيما عدا العنوان– عن افتراض أن النساء المستهدفات عاهرات بالفعل، إذ اعتبرتهن في حاجة إلى مشروعات مدرة للدخل، من أجل القضاء على السبب الأساسي الذي أسقطهن في الرذيلة، وهو الفقر تحديدا.[٢١] وفي الوقت نفسه، تواصلت الهجمات على العازبات في حملات القبض وإجراءات محكمة الجماهير التي عقدت ضد النساء اللاتي ظهرن في زي شديد الإثارة [٢٢]. وأشارت "عملية التطهير"، من وجهة نظر رودو جايدزانوا، إلى "إعادة تدجين النساء بعد غزل أيديولوجي قصير مع البديل المستوحى من الاشتراكية". وفي النهاية، بالنسبة لها

ولمهنيات زيمبابويات أخريات "كشفت الأحداث عن تبعية وزارة المـــرأة للحـــزب والحكومة فيما يتعلق بالطريقة التي تترجم بها حقوق النساء وتحول إلى واقع".(٢٣)

وأشار واقع كون الوزيرة المسئولة عن شئون المرأة تشغل في الوقت نفـسه منصب رئيسة رابطة المرأة في (زانو – الجبهة الوطنية) إلى التقارب بين الحزب والحكومة. وتوحي هذه الازدواجية في الرئاسة، أن الوزيرة كانت في الواقع امتدادا لرابطة المرأة في الحزب، وأن الرابطة توكل إليها مهمة تعبئة النساء سياسيا، فـــي حين أن الوزارة تعبئهن من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقـــال موجـــابي أمام مؤتمر رابطة المرأة عام ١٩٨٤، مدافعا عن نظام دولـــة الحـــزب الواحـــد: "الحزب مؤسس السياسات التي تطبقها الحكومة [...] وتتمثل رؤية الحزب في أن الحكومة هي الوصية أو القائمة على التطبيق (هكذا) أكثر مـــن كونهـــا مـــصممة للسياسات الوطنية".(٢٤)

وبعد ثمانية شهور، في نوفمبر ١٩٨٤، استفادت موجورو من فرصة انعقاد ورشة عمل حول حقوق النساء نظمتها الإدارة القانونية في وزارتها، لتحتج علـــى "تكتيكات التسويف التي يتم تبنيها" بخصوص إصدار قوانين محددة ضـــد التمييـــز ضد النساء، وقالت: "يشعر الحزب والنساء أن الوقت فات، إن لم يكـــن متـــأخرا، لمثل هذه التغييرات". وأوضحت الأمر:

"وجدت وزارتي نفسها في وضع صعب جـــدا فيمـــا يخـــص الإصـــلاحات القانونية. وتوجهت النساء بكل تساؤلاتهن إلى وزارتي ... ووزارتي ليـــست فـــي وضع يمكنها من إعطاء إجابات شافية. [...] وإذ لا تصيغ وزارتي أية تـــشريعات، وليست مخولة بتقديم قوانين للبرلمان، ولا تستطيع تعديل أي منها. كل ما نستطيعه تقديم توصيات إلى الوزارات المختصة حول المجالات التي نرى حدوث تغيير بها، وتأخذ عادة وقتها حتى تشرع (هكذا) في تحقيق الطلبات"(٢٥).

وقالت في مناسبة أخرى في بدايات العام نفسه:

"ترجع معوقات النهوض بالمرأة في زيمبابوي جزئيا إلى عدم التعاون الذي نلقاه من الوزارات الأخرى. [...] أسفرت محاولات حث وزارات الحكومة على التحرك من أجل حقوق النساء، بإقامة مكتب للمرأة في كل وزارة، عن بعض الردود الإيجابية، ولكن كثيرين رفضوا التعاون"(٢٦).

أظهر تذمر موجورو الافتقار الشديد لسلطة صناعة السياسات في وزارة التنمية المحلية وشئون المرأة- ربما كان لشئون المرأة وضع إدارة داخل وزارة، مع وجود وزيرة تمثلها في مجلس الوزراء وأعلى هياكل الحزب، ولكن رغم ذلك لم يبد أن لها سوى وظيفة استشارية فقط.

ويمكن ملاحظة أن الوزارة في البداية، على الرغم من افتقارها إلى أي سلطة، فإن مراعاتها كانت تبدو على الأقل أو بعض نفوذ يكفي لأن يكون لها تأثير. وتشير عضوة سابقة في الإدارة القانونية بالوزارة، وصارت فيما بعد شخصية بارزة في حركة المنظمات غير الحكومية، إلى أن الإدارة أوكل إليها النظر في القانون من أجل التخلص من أي تفاوت فيما يتعلق بالعلاقة النوعية. وتمت استشارة عضواتها بشأن قانون سن الرشد القانوني ونجحن في القضاء على اللوبولا التقليدية من داخل البرلمان الذي كان معارضا لذلك.(٢٧) ولكن ملابسات "عملية التطهير" أوحت بأن الوزارة في ١٩٨٤ لم تكن تتخطى الاستشارة في القضايا الخاصة بالسياسات المرتبطة بالعلاقة النوعية.

وفوق ذلك، لم يكن للقوانين الجديدة، وخاصة قانون سن الرشد القانوني، تأثير بهذا الانتشار الذي توحي به المعارضة الشرسة. فربما استفادت بها المهنيات بالحضر بشكل أساسي، حيث بقيت علاقة القوانين الجديدة بالقانون العرفي غير

واضحة، وظلت الريفيات غير مدركات وجود هذه القوانين وتطبيقاتها، مثلها مثل غيرها من القوانين. وكشف موظفي المحكمة الإقليمية جهلا واسعا بالقوانين الجديدة عموما، وواجه قادة الضباط مهمة صعبة في تطبيق القوانين الصادرة عن الحكومة في مواجهة رغبات الناس وفهمهم:

"لا يفهم معظم الناس ما يحدث. ويلوموننا لأنهم لا يعرفون ما وراء الموضوع برمته. وعندما نوضح لهم الأمر يغضبون بشدة. وكما ترين، الحكومة من أجل الشعب، الأفارقة، في تحين أنهم لا يفهمون لماذا تقوم بتغيير القانون العرفي. إذ يمثل القانون العرفي بالنسبة لهؤلاء الناس أهم شيء، والآن تطيح الحكومة به (Cutshall 1991: 188) .

وقال ضابط قيادي أيضا: إن الفتيات فقط "اللاتي لديهن أجور مرتفعة سوف يكون لديهن الشجاعة للزواج دون موافقة الأباء":

"... نساء كثيرات لا يجرؤن على القدوم هنا دون موافقة الآباء، حتى ولو كان لهن الحق في ذلك. وواصلت كثيرات السعي إلى موافقة الآباء لأنهن يخشين في حالة فشل الزواج أن لا يكون لديهن مكان يذهبن إليه. ولن يسمح الآباء لهن بالحصول على قسيمة الزواج إذا لم تدفع اللوبولا أولا. (Cutshall 1991: 195-196)

وفي منتصف التسعينيات، كانت جوسي موجوروا ما زالت تتذمر: "اللوبولا قائمة – وتعدد الزوجات – حتى إن الحديث حوله شجعه."(٢٨) وهكذا سوف يبدو الأمر كما لو أن معارضة القوانين الجديدة كانت نظرية، ولم يتسبب فيها ضياع حقيقي لحقوق الآباء والأزواج في مواجهة بناتهم وزوجاتهم. ولم يكن التمسك بالقانون العرفي شأنا خاصا بالمناطق الريفية فقط – فموجابي نفسه مارس حق تعدد الزوجات والزواج وفقا للقانون العرفي، وبدفعه اللوبولا لاحقا "لخليلته".(٢٩)

لم تتمثل المعارضة التي على الحكومة التعامل معها في الرجال المستاءين والأوصياء والسلطات التقليدية فقط. إذ أسفرت "عملية التطهير" أيضا عن منظمات حقوق المرأة، التي أثارت عضواتها من المهنيات غالبا، الرأي العام وهددت فكرة الحزب حول الحركة النسائية الجماهيرية التابعة الخدومة على غرار ما تمثله رابطة المرأة. وتأسست في البداية جماعة العمل النسائي في نوفمبر ١٩٨٣ كاستجابة مباشرة على "عملية التطهير"، بغرض التوثيق للحملة والضغط من أجل الإفراج عن النساء المعتقلات. وابتعدت المهنيات اللاتي شعرن باستهداف الحكومة والوزارة ضمنا لهن، وانضممن إلى جماعة العمل النسائي (Watson 1984). وهوجمت المنظمة باعتبارها عميلة وخاضعة لهيمنة المغتربات، واتهمت عضواتها بأنهن يتجاهلن الوزارة ورابطة المرأة ويعادينها (Makamure 1984). ونتيجة لذلك، انصرفت مهنيات كثيرات من اللاتي عملن مع الوزارة ودعمنها وانضممن إلى قطاع المنظمات غير الحكومية بدلا منها. وواصلت جماعة العمل النسائي النشاط مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية الأخرى، وتولت بفاعلية بعض مهام الوزارة من خلال محاولة تبني مساءلة الحكومة عن التزامها بالمساواة النوعية ، التي لم يكفلها الدستور إلا عام ١٩٩٧ فقط.

واستجابت الحكومة والوزارة في يناير ١٩٨٦ إلى المنظمات النسائية المستقلة بمشروع المجلس الوطني للمرأة (National Council of Women)، الذي غلب عليه الأعضاء المعينين من الحكومة، ويعمل بوصفه منظمة مظلية للمنظمات غير الحكومية النسائية. وكانت هناك نية في تنظيمه على شكل هيكل مواز لرابطة المرأة من مستوى القرى إلى المستوى الوطني تحت رعاية وزارة التنمية المحلية وشئون المرأة. وتكمن مفارقة في أن هذا المشروع، الذي كان المقصود منه بوضوح تقليص أنشطة حقوق المرأة، كان مقدما إلى الاجتماع الذي أدخل قانون الشئون الزوجية التقدمي.

وكشف مشروع المجلس ضعف الوزارة إزاء الحزب مرة أخرى. فكان من المقرر أن تتم مساءلته أمام الوزارة، التي تعمل بدورها كمكان لتبييض التمويل الخارجي كله. وهكذا لن تسيطر الوزارة على تمويل المنظمات غير الحكومية فقط، بل أيضا "تؤكد أن برامج المنظمات الأعضاء وأنشطتها منسجمة مع طموحات الحكومة والحدود التي ترغب فيها". واتضح ما يعنيه ذلك من خلال العلاقة المقترحة بين المجلس وحزب الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي- الجبهة الوطنية.

"كأمة تخطو باتجاه دولة الحزب الواحد، لا بد أن أوكد على تفوق رابطة المرأة. رابطة المرأة هي صانعة السياسات (هكذا) التي تعطي التوجيه لأنشطة المرأة والمجلس الوطني للمرأة والقائمين عليه. ويترجم المجلس الوطني توجهات السياسات التي أمدته بها رابطة المرأة إلى أنشطة. [...] ربما تكون عضوات رابطة المرأة هن أنفسهن العضوات اللاتي انتخبتهن المنظمات غير الحكومية من أجل تمثيلها في المجلس الوطني. ومن أجل ذلك فمن المأمول أن عضوات رابطة المرأة من خلال موضعها الشرعي في كل هذه المنظمات سوف تكون قادرة على الوصول إلى "عدم التحول" عن الحزب ورابطة المرأة بصفة خاصة.[٣٠]

وهكذا حددت صيغة المجلس الوطني للمرأة باعتباره رابطة المرأة ذات القاعدة العريضة التابعة لحزب الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي - الجبهة الوطنية، التي تسيطر على كل موارد المنظمات غير الحكومية وتمويلها ومشروعاتها. وكان متوقعا أن تتضمن المشروعات "جمع التمويل وأنشطة تسويقية وتجارية، وصيرفة وإدارة مشروعات ائتمانية". ولم يكن الدفاع عن حقوق المرأة من بين تلك الأنشطة.[٣١] ولم يكن في هذا الاجتماع مجال لتلقي الأسئلة وإجابات من القاعة بشأن المجلس المزمع. وعوضا عن ذلك قدم الشاي والفطائر في الحديقة، إلى عضوات الرابطة المرتديات ملابس غنية بالألوان وعضوات المنظمات غير الحكومية المذهولات.[٣٢]

وعلى الرغم من أن المجلس لم يقر على الإطلاق، فإن المشروع هدد صراحة استقلالية المنظمات غير الحكومية بدرجة كافية لإثارة غضبها. وعوضا عنه صارت وزارة التنمية المحلية وشئون المرأة عبر الزمن أوثق صلة بالحزب، إلى حد أن صارت كل وظائفها متداخلة مع رابطة المرأة. وفي ١٩٨٩، عندما عينت سالي موجابي زوجة الرئيس سكرتيرة تنفيذية لرابطة المرأة، تقلصت إدارة شئون المرأة في الوزارة (انظر الفصل الرابع)، وتحولت جميع أقسامها إلى الوزارات الأخرى. ودمج ما تبقى في وزارة الشئون السياسية المنشأة حديثا. ومع وجودها المادي في نفس مباني القيادة العامة لحزب الاتحاد الوطني الأفريقي- الجبهة الوطنية، أوكل إلى الوزارة العمل على خدمة الحركات الجماهيرية للحزب، وبالتحديد حركة الشباب وحركة المرأة. وانتقدت السياسية المعارضة مارجريت دونجو الوزارة لأنها كانت "لغرض إدارة الحزب الحاكم والإبقاء عليه من خلال تمويه كوادر الحزب في شكل موظفين" ومن خلال تمكين الحزب "من التمتع بتمويل حر من خزانة الدولة على حساب الأحزاب الأخرى".[٣٣] وتذكر بريجيت موجابي Bridget Mugabe، شقيقة الرئيس غريبة الأطوار:

"وكنا أيضا سكرتارية للحزب، وقال الناس: إنها كانت وزارة من أجل الحزب. وكانت بلا شك!!! وكان ذلك سببا في إطلاق اسم شئون سياسية عليها. كنا نقوم بأنشطة محددة من أجل الحزب. ... وكانت السكرتارية [الرابطة] تقوم بالشئ نفسه ... في الشئون السياسية كنا نقوم بذلك معا.[٣٤]

وتساءلت النساء المستقلات بعد التعديل الوزاري ما إذا كان معنى التغير أنه "إذا لم يكن الشخص في الحزب فليس له أن يمثل". "هل يمكن لنا مسبقا افتراض أن الشخص إذا لم يكن في الرابطة فهذا يعني أن عليه استبعاد نفسه تلقائيا من أي مساهمة جادة في صياغة السياسات؟" (Jirira 1990: 35)

وفي ١٩٩٢ حلت وزارة الشئون السياسية، وأدمجت إدارة شئون المرأة في وزارة الشئون الوطنية (Ministry of National Affairs) الجديدة التي حلت محل الشئون السياسية، وظلت مكاتبها في القيادة العامة لحزب الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي- الجبهة الوطنية. ومرة أخرى أثناء النقل، تحول قسمان من شئون المرأة إلى وزارات أخرى، ولذلك بقى قسم واحد مع رئاسة بريجيت موجابي. وكان فريق العمل يتكون منها فقط، حتى التحقت بها زميلتان في ١٩٩٣. وبدا الأمر كما لو أن وجود الإدارة استمر فقط نتيجة لتشبثها بها وقرابتها للرئيس. وهي بالفعل "لم تكن راغبة في الاستقالة وأن تكون شخصا في سكرتارية الحزب":(٣٥)

"لقد ظنوا: أن العمل أكثر من أن يقوم به شخص واحد، ولكنني قلت لا. وأخبرتهم أنني أمثل ثلث فريق العمل الذي أحتاج إليه. تحدثت في هدوء وحزم. وتولى الأمر وزير جديد بارز... لذلك قلت له: هنا ... اضطهاد للمرأة في الوزارة. لقد ملأتم الوزارة بالرجال، وأنتم تريدون تدمير إدارة شئون المرأة ... وذلك لأن المواقف التي يتخذونها وما يقومون به من أعمال أدت بالفعل إلى تدمير الإدارة. لا أحد يعمل من أجلها في ظل الحكومة- وسوف يكون في ذلك نهايتها. ولذلك لن تكون هناك ميزانية ولا تمويل لصالح النساء."(٣٦)

واستحدث أيضا في التعديل الأخير منصبا جديدا هو وزيرة الدولة لشئون المرأة، ولكنها كانت واحدة من المعينين سياسيا في عباءة موظفة، وعملت في مكتب الرئيس بوصفها مسئولة حزبية رسمية تعمل لصالح رابطة المرأة التابعة لحزب الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي- الجبهة الوطنية.(٣٧) وعلى عكس وزيرة شئون المرأة السابقة، لم تعد وزيرة الدولة الجديدة بعد عضوة في مجلس الوزراء، ولكنها ممثلة هناك بدلا من الرئيس.(٣٨) وفي ١٩٩٧، على الرغم من صحيفة هيرالد تحت رعاية الدولة ، فإنها وجهت نقدا بأن "الأفق السياسي [للإدارة] مستمد من نفوذ حزب الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوى- الجبهة الوطنية الحاكم الذي يبعد، بل يعزل غير الأعضاء.(٣٩)

في ١٩٩٨، قدمت الحكومة الزيمبابوية متباطئة أول تقرير لها للجنة الأمم المتحدة من أجل إلغاء التمييز ضد المرأة، بعد أن صدقت أخيرا على معاهدة إلغاء التمييز ضد المرأة (CEDAW) في ١٩٩١. وربما كامتياز ممنوح بمناسبة الحدث، انضم المكتب المختص بالنوع الاجتماعي في سكرتارية الرئيس الذي ترأسه وزيرة دولة، مع إدارة شئون المرأة في وزارة الشئون القومية والتعاونيات وخلق الوظائف باعتبارها آلية وطنية. وحددت وظيفتها على أنها تعميم الاهتمام بالعلاقة النوعية في الإدارات الحكومية والوزارات. ونظرا إلى أن حكومة زيمبابوي كانت قد أرسلت أكبر وفد إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة في بكين دون أن تقوم بخطوات جادة لوضع سياسات خاصة بالعلاقة النوعية، اعتقدت هيرالد أن المكتب الخاص بالنوع الاجتماعي، الذي لا يقوم بأي عمل حقيقي كما زعم الصحفيون، كان "نوعًا من حفظ ماء الوجة".[٤٠] وذكرت المقالة نفسها أن الحركة النسائية يئست من مكتب النوع الاجتماعي لأنه "مجرد شكل رمزي ولغو بلا معنى".[٤١] ولم يكن أعضاء لجنة اتفاقية إلغاء التمييز ضد المرأة معجبين أيضا بذلك. إذ اعتبر أعضاؤها أن وجود الآلية الوطنية ضعيف للغاية حيث "لا توجد سلطة أو تحديد لمسئولية بشكل حقيقي حتى يتم البدء في إجراءات سياسية وتطبيقها "، ولن تكون هناك فائدة من وجود نقاط اتصال في مجال النوع الاجتماعي بالوزارات دون هيئة منسقة وميزانية. واحتجت اللجنة أيضا بسبب الصمت عن الممارسات التقليدية التمييزية، مثل اللوبولا وتعدد الزوجات، التي لم تفعل الحكومة شيئا حيالها (United Nations 1998).

وأشار التصاعد الفعلي للروح العدائية إزاء الاهتمام بالنوع الاجتماعي، حتى في الهيئات العليا، إلى أن مكتب النوع الاجتماعي كان في حقيقته "بلا معنى". فقد اكتفى الرجال الزيمبابويون من المساواة النوعية، وخاصة عندما تصل المطالبة بها إلى داخل بيوتهم. ونقل عن برلمانيين قولهم: "كانت النساء التقليديات دائما أدنى من الرجال ويجب أن يستمر الوضع كذلك"، وحذر الوزير البارز ديديموس ماتاسا

Didymus Mutasa "الزيمبابويات من تبني الأفكار الأجنبية التـــي تـــدعو إلـــى المساواة بين الزوج والزوجة" لأن مثل تلك الأفكار "لم تفهمها الزيمبابويات لـــلآن تماما".(٤٢) واعتبر الرجال العاديون في الشارع أن مجمل الأمر لا يتعدى الـــشعور بأن النساء "ينبغي أن تمر بعمليات سمكرة (هكذا) وطلاء وترميم حتـــى يـــصبحن متناسبات مع التوقعات الثقافية لمجتمعنا".(٤٣)

وساعدت الحكومة على تمكين "أنصار التقليدية" من العودة إلى الظهور مرة أخرى. ففي ١٩٩٣، أعادت سلطة الزعماء في نظر القضايا المدنية التي لا تزيـــد الغرامات فيها عن ١٠٠٠ دولار زيمبابوي، بعـــد خـــضوعهم لـــدورات تدريبيـــة تتضمن "إعادة توجيه وتدريب" من أجل "تحديث" وجهات نظرهم في النـــساء كمـــا يبدو(٤٤) ورفض الرئيس أيضا الرضوخ لمطالب المنظمات النسائية وإرادة المـــرأة في تعديل القانون، حتى يصبح مسموح للمتزوجات وفقا للقانون العرفـــي بتـــسجيل ملكياتهن بأسمائه. وظل هذا الإصلاح على أجندة وزارة التنمية المحليـــة وشـــئون المرأة منذ إنشائها، وكانت إثارته وثيقة الصلة بعملية الإصلاح الزراعـــي بـــشكل خاص، ولكن الرئيس موجابي رفض الفكرة على أساس أنها "أجنبيـــة" واعتبرهـــا إصلاحا لا ضرورة له.(٤٥)

وفي ١٩٩٩، كانت الهجمة الأخيرة عندما نقضت المحكمة العليا كل بنـــود قانون سن الرشد القانوني تقريبا، حيث أقرت وضع النساء كقاصر وفقـــا للقـــانون العرفي فيما يتعلق بقضايا الميراث. وقبل ذلك بعـــام، كـــان إميرســـون منـــانجوا Emmerson Mnangagwa وزير العدل ما زال يدافع عن عدم تغيير قانون ســـن الرشد القانوني، إذ اعتبر أن ذلك سيمثل "خطوة رجعية وغير دستورية".(٤٦) وذلـــك ردا على اقتراح قدم في البرلمان، طالب (مرة أخرى) بوجوب إعادة حق الآباء في المطالبة بخسائرهم وباللوبولا.(٤٧)

كان منطوق حكم المحكمة في الدعوة القضائية التي رفعتهـا فينيـا ماجايـا Venia Magaya ضد أخيها الأصغر غير الشقيق بخصوص حصتها في ممتلكات والدهما التي استحقتها وفقا لقانون الميراث الجديد. رفضت المحكمة العليا دعوتهـا وحكمت بالإجماع بأن "طبيعة المجتمع الأفريقي" تملي عدم تـساوي النـساء مـع الرجال. بل والأكثر من ذلك "لا ينبغي أبدا التعامل مع النساء باعتبارهن راشـدات داخل الأسرة، إذ إنهن يساوين الذكور القصر أو المراهقين فقط"[٤٨]. وهكذا ألغـى قرار المحكمة كثيرا من المكاسب القانونية لغالبية الزيمبابويات، بما فيهـا انطبـاق قانون سن الرشد القانوني على القانون العرفي، لأنه حكم بأن "الدستور الزيمبابوي يستثني القانون العرفي من انطباق المواد القانونية التي تمنع التمييـز".[٤٩] وأثـار الحكم موجة كبيرة من الاحتجاج على مستوى العالم، تضمنت المنظمات النـسائية وحتى مسئولي البنك الدولي.[٥٠] ولم تكن أوباه موشينجوري Oppah Muchinguri وزيرة الدولة للنوع الاجتماعي من ضمن المحتجين، ولم تعترض أيـضا رابطـة المرأة.

وكان تاريخ وزارة التنمية المحلية وشئون المرأة مؤشرا دالا على تجـارب الآليات الوطنية في كل مكان في أفريقيا، من حيث عدم احتفاظها لنفسها بـصورة قوية في الدفاع عن المساواة النوعية. فكان عملها التقدمي متاحا فقط فـي حـدود رغبات الحزب المتوافقة مع ذلك. فعندما لم تعد المساواة النوعية من بين أولويـات الحكومة، لم تستطع الوزارة حماية حقوق النساء. وحتى رغم أن الوزارة حملـت "على عاتقها جميع الأعباء المتعلقة بالنساء"، وكانت الوزارات الأخرى "تتـصرف كما لو أن النساء خارج نطاق مسئوليتها"،[٥١] فلم يتم استشارتها في القضايا التـي تهم النساء عندما تكون متعلقة بهن أكثر من غيرهن.

ورفضت باتريكيا مك فادين Patricia Mc Fadden ، الناشطة فـي مجـال النوع الاجتماعي، الاحتفال بيوم المرأة العالمي في زيمبابوي عام ١٩٩٨ بسبب:

"... صار للدولة الآن من يتولى هذا الأمر. فتجعله وزارة الشئون القومية عيدا (هكذا) عندما يعبئون النساء للدفاع عن المواقف الأيديولوجية لمن يمسكون السلطة بالبلاد بشكل أساسي، وهي مواقف أبوية. في زيمبابوي تتم التعبئة لصالح التقاليد بصورة منظمة، ليس فقط لإغلاق الأبواب دون النساء، ولكن لإعادة تأسيس القاعدة السياسية في البلاد أيضا.(٥٢)

ولكن النساء التقدميات واصلن السعي مرة أخرى وراء أجنداتهن من خلال المنظمات النسائية المستقلة. ورغم ذلك، أشارت هجمة الحكومة الأخيرة ضد حقوق المرأة إلى أن الوزارة/ الإدارة والمنظمات النسائية لم تظهر حتى الآن القوة الكافية للاصطدام بالأبوية التقليدية بالبلاد. والأمر الذي يزيد تأكيد وجهة النظر هذه، حقيقة أن عدد العضوات البرلمانيات انخفض في الانتخابات الوطنية في يوليو ٢٠٠٠ من ١٤,٧٪ إلى ١٠٪، ولم تعين سوى امرأة واحدة في مجلس الوزراء.(٥٣)

من الأقل إلى الأعلى

الآلية الوطنية في ناميبيا

اتخذت أهداف النوع الاجتماعي في ناميبيا قالبا يدخل تحت لواء النضال من أجل الاستقلال، ولكن أهميتها تصاعدت في سياق التحول إلى الاستقلال. وأصبحت نورا شاسي، عضوة اللجنة التنفيذية في (سوانو)، التي كانت حتى أواخر الثمانينيات تدافع عن فكرة أن النسوية سوف "تفصل النساء عن النضال"(٥٤)، من المدافعات المتحمسات عن المساواة النوعية وقت الاستقلال. وبدلا من انتظار الرجال من أجل "إقرار تلك المساواة عندما يتم الاستقلال"، أوضحت كثير من النساء البارزات في سوابو أيضا أنهن لم يعدن على استعداد لإخضاع اهتماماتهن للمصالح الوطنية بعد. (Becker 1995: 233).

وركزت النساء جهدهن أساسا في التأثير على الدستور الجديد في مواجهة الجمعية الدستورية، وتدخلن باعتبارهن عضوات في الأحزاب السياسية، في مناهج سياسات الحزب الخاصة بأول انتخابات حرة. وتذكر أوثيلي أبراهامسين Othilie Abrahamsen، العضوة القيادية في الجبهة الوطنية في ناميبيا (NNF- Namibia National Front) حينها، وهي أحد الأحزاب الصغيرة التي تنافست في انتخابات ١٩٨٩ أن:

"اجتذبنا كثيرا من النساء القويات [و] نجحنا في جعل حزبنا يبرز النساء... وأن يصبح هذا أولوية بالنسبة له في الانتخابات. وتحدثنا في كل فرصة ظهور حصلنا عليها في الإذاعة حول حقوق المرأة. ووجدنا كل حزب بمفرده، حتى ولو كان الرجال فيه متعصبين، يرى أن هذا الأمر جيد، إذ إنهم أرادوا حذو ما يتبع. وفجأة يلتبس الأمر عليك تماما عندما تجد النساء يضغطن من أجل حقوق المرأة، في حين أنهن لم يفكرن أبدا في حقوق المرأة من قبل.[٥٥]

وعلى الرغم من أن الأحزاب لم تأتي كلها ببرامج على القدر نفسه من التقدمية التي وصل إليها برنامج حزب (سوانو)، الذي طرح أن تصبح حقوق المرأة جزءا من ميثاق حقوق الإنسان، كأساس للدستور الجديد، كما اقترح تأسيس لجنة عامة (Becker 1995: 231-236)، فإنه تم إدراج المصالح النوعية أيضا في برامج حزب (سوابو) وحزب تحالف تورنهال الديمقراطي (DTA- Democratic Turnhalle Alliance). وقدم كلا الحزبين وعودا بتأسيس إدارات شئون المرأة وكوتا للنساء وما شابه ذلك. وبصرف النظر عن هذه القواسم المشتركة، ظلت وحدة النساء عبر الخطوط الحزبية بعيدة المنال. وعوضا عن ذلك "اتجهن أكثر نحو تحقيق كل فريق انتصارا أكبر لحزبه، بدلا من جعل قضايا النساء جزءا من الحملة".[٥٦] وكما حدث في الأماكن الأخرى دخل عدد قليل جدا من النساء إلى الجمعية التأسيسية، التي سبقت الجمعية الوطنية في الفترة الانتقالية. وأوضحت نورا كاسي إلى الصحفيين الأستراليين:

"في الجمعية التأسيسية المكونة من ٧٢ عضوا كان لنا خمس نساء- أقل من ٥%، بينما نقترب في تعداد السكان من ٦٠٪. وسمعنا هذا الصباح من ممثلاتنا في الجمعية التأسيسية أنهن عندما يتفوهن بكلمة لا يجدن سوى السخرية... إلى حد أنهن قررن الاعتصام بالصمت. وبينما كان هناك ١٣ نائبا وزيرا، لم تكن فيهن إلا امرأة واحدة. وكانت تلك النسبة أكثر من سيئة.(٥٧)

ربما كان تأثير الناشطات والسياسيات على عملية كتابة الدستور أكثر نجاحا، حيث أشيد بالدستور الناميبي باعتباره انتصارا كبيرا لحقوق المرأة ورسم سياسات لا تميز على أساس الجنس. ورغم ذلك، أشار النقاد إلى أنه لم يجعل التمييز ضد المرأة جريمة جنائية، ولكن أوصى فقط بالتدخل الإيجابي. وتحتج أوثيلي أبراهامسين، الناشطة في مجال النوع وعضو (سوانو):

"عندما تأخذين في اعتبارك أننا قادمون من مجتمع ذكور متعصبين، حيث يعتبر الرجل بالفعل أن المرأة سقط متاع، فأنت في حاجة إلى أكثر من التشجيع. يجب أن تضعي القوانين التي بموجبها يصير أي نوع من التمييز ضد المرأة خارجا عن القانون (Becker 1995: 236)".

واهتمت الناميبيات أكثر باكتساب الفرص للنفاذ إلى هياكل صناعة القرار، والوصول إلى تكريس حقوق المرأة في الدستور، بدلا من الاستغراق في التفكير في آلية وطنية. وربما كان ذلك نتيجة لتقدم الزمن، إذ أدت خبرة تهميش الآليات الوطنية لمصالح النساء بشكل متزايد، إلى إفقاد هذه الهياكل مصداقيتها. وبالنسبة للناميبيات كان مصير وزارة التنمية المحلية وشئون المرأة في زيمبابوي أقرب من أن يمكن تجاهله. ومن خلال الاستشهاد بهذه الحالة، امتلكت ناشطات المرأة بدلا من ذلك رؤية حول مقاربة تعتمد على تعميم الاهتمام بمصالح المرأة من خلال ممثلات في الوزارات والإدارات الحكومية، بالإضافة إلى أنظمة الكوتا للنساء

(Becker 1995: 273). ونظرت عضوات مجلس المرأة (SWC) في (سوابو) إلى مكتب المرأة باعتباره جزءا من اللجنة الوطنية لتخطيط التنمية، ولهذا كان هناك أمل في إتاحة سلطة كبيرة له في صياغة السياسات (Becker 1995: 273).[٥٨]

وقالت بيكر Becker عن مكتب المرأة الذي تأسس أولا في مكتب الرئيس في مايو ١٩٩٠: إنه "لم يتأسس من أجل الوفاء بمطالب فعلية للحركة النسائية، ولكن كان قرارا للقيادة السياسية". ولم تكن رتبة أي من عضوات فريق العمل به تزيد عن وكيلة وزارة (Becker 1995: 273).

واقتصر وجود "مكتب النوع الاجتماعي" على المظهر فقط خلال الشهور الأولى له، إذ كان مقره حجرة واحدة في مقر المجلس التشريعي، حيث يصعب على زائريه الوصول إليه بسبب الفحوص الأمنية الكثيرة. وكانت عضواته الخمس عضوات في (سوابو) أيضا، وعين الرئيس عضوتي لجنته التنفيذية، وكانتا عضوتين في اللجنة التنفيذية لمنظمتين نسائيتين كبيرتين؛ مجلس النساء في (سوابو) وصوت المرأة الناميبية[٥٩]. وفي البداية، لم يكن هناك توصيف وظيفي للعضوات، ولا كانت هناك ميزانية مستقلة خلال أول عامين، وكان عليهن عوضا عن ذلك التماس تصديق مكتب الرئيس على كل النفقات. وفي بدايات ١٩٩١، كان المكتب شبه مقفر، وافتقرت رئيسته حتى لبطاقات تعريف رسمية من شأنها ترسيخ هوية من أي نوع "لقد تولينا المنصب ... ولم يكن هناك حتى ساعٍ. ولكننا حاولنا"[٦٠].

وحدد مكتب النوع الاجتماعي مهامه بشكل أساسي في تنسيق كافة الجهود المرتبطة بالمرأة، وإقامة صلات مع الوزارات المختصة للتأكد من تلبيتها لمصالح المرأة. وفي البداية، استلزم ذلك أيضا صراعا شاقا، حيث بقيت الاتصالات مع الوزارات عند مستوى مؤسسي منخفض للغاية.[٦١] ثم تحسنت الأحوال عندما تأسست اللجنة رسميا (Becker 1995: 274)، وتطور المكتب إلى إدارة شئون المرأة

(Department of Women's Affairs – DWA). وفوق ذلك، كانــت المبــادرات الأولى للإدارة، وفقا لماريا كابيري Maria Kapere، "وجهة نظر لم نحاول نــسخها من البلدان الأخرى"(٦٢) التي سافرت عضواتها إليها في جولة للتعارف.

أسست إدارة شئون المرأة عشر لجان، ترأسها عــضوات مــن الــوزارات المختصة، وكن مسئولات عن البرامج. وحاولت أيضا تنسيق الأنشطة الإقليميــة، من قاعدتها الحضرية. وعلى سبيل المثال، أسست لجنة الإصلاح القانوني والتنمية في وزارة العدل، لجنةً باسم المرأة والقانون، تكفلت بصياغة قوانين جديدة. وإلــى جانب هذا، كان لدى إدارة شئون المرأة أمل في قدرتها على توسيع نطاق أنشطتها فيما يتجاوز ميزانيتها المحدودة، عن طريق المنظمات غير الحكومية. ووفقا لوجهة النظر هذه، يكون على إدارة شئون المرأة ترتيب الحمــلات، والقيــام بنــشاطات دفاعية والبحث عن التمويل وكسب الدعم السياسي، أي بعبــارة أخــرى مهمــة التنسيق، في حين تأخذ المنظمات غير الحكومية على عاتقها الأعمال الإجرائية في تنفيذ البرامج. وافقت منظمات غير حكومية كثيرة نظريا، علــى ضــرورة قيــام الإدارة بدور المنسق، ولكن لم يتجه عمليا إلى العمل مع إدارة شــئون المــرأة إلا قليل منها.(٦٣) وربما يتصل أحد أسباب اختيار المنظمات غير الحكومية الاحتفــاظ بمسافة عن إدارة شئون المرأة، بفكرة أن ذلك يوجب عليها دعم إدارة شئون المرأة بلا مقابل، مستخدمة في ذلك تمويلها الخاص. واعتقدت عضوات قطاع المنظمــات غير الحكومية أن هذا غير منصف، هذا في حين أن إدارة شئون المرأة كانت على استعداد لدفع نفقات المستشارين (Frank 1999).

والأهم من هذا أن المنظمات غير الحكومية كانت واعيــة بإمكانيــة تــدخل الحكومة. إذ كانت إدارة شئون المرأة تمثل للكثيرين "شيئا يخــص (ســوابو)" فــي نهاية المطاف، لأن فريق العمل بها كان مقتصرا على عضوات (ســوابو) ســواء

بقصد أو دون قصد. وربما تصاعدت المخاوف نتيجة للجدل الحاد الذي دار بعد الاستقلال بين نساء (سوابو) ومنظمات المرأة المستقلة بخصوص تشكيل منظمة للمرأة على المستوى الوطني، وقد تعثرت المناقشات بسبب خلافات بشأن التمثيل، حيث خشيت المنظمات الأصغر أن يتم إغراقها من خلال مجلس نساء (سوابو) القوي (compare Chapter 6).

ابتأست عضوات الإدارة من البدايات الأولى بسبب غياب منظمة للمرأة على المستوى الوطني، يكون عليها زيادة كفاءتها وتوسيع مجال عملها. ونقل عن رئيستها أنها تشكو من صعوبة التنسيق بين كل النساء في البلاد دون تنظيمهن لأنفسهن (Becker 1995: 372). وفي الحقيقة قامت إدارة شئون المرأة بدور قيادي في منظمة مظلية بدأها (سوابو) من منظمات غير حكومية مختارة، وأدى قيام رئيسة الإدارة بدور رئيسة المنظمة، إلى مزيد من فقدان إدارة شئون المرأة لمصداقيتها. والآن، على الرغم من برود العلاقة بين الإدارة ومنظمات المرأة المستقلة، فإنها ظلت ودية.

وفي ١٩٩٦، تغيرت القيادة في إدارة شئون المرأة، بعد أن طفت الصراعات الداخلية مع القيادة السابقة على السطح. وبدلا من اختيار امرأة قوية أخرى لمجلس نساء (سوابو)، عين الرئيس وكيلة وزارة الشئون الخارجية السابقة. وكانت الرئيسة المعينة على درجة مديرة عامة، وترقت الإدارة إلى إدارة على المستوى الوزاري ذات تمثيل في مجلس الوزراء. ورغم ذلك، ما زالت هناك قيود شديدة على أي تحسينات تنالها. وأوضحت ناشطة غاضبة في مجال النوع الاجتماعي أن:

"... التمثيل في مجلس الوزراء لم يكن تمثيلا حقيقيا، لأن السيدة التي كانت موجودة من شئون المرأة لم تمنح منزلة وزارية بصفتها [...] ولم يكن لها حق التصويت في مجلس الوزراء؛ وما زالت منزلتها منخفضة رغم تلقيها راتب

وزيرة... وجعلنا هذا الأمر نضطرب كثيرا. لقد كانت معينة بوصفها وزيرة، ثم [بعد بضعة أيام] تم تعديل القرار إلى مديرة عامة ذات درجة وزارية وبدون حق التصويت. وكما ترين، ليس لها سلطة على صناعة القرار. وكان لا بد من فعل شيء، لأن الناس بالفعل لا بد أن يوضعوا في مواضع تترجم عمليا ما يقال"(٦٤).

وبصرف النظر عن سلطاتها المحدودة في صناعة القرار، إلا أن واقع كون نيتومبو ندايتوا Netumbo Ndaitwah كونت مسارها في المسار العمومي للحزب، فقد ساعدها ذلك على لفت انتباه زملائها في (سوابو). وفي الحقيقة، كانت مرشحة من اللجنة المركزية في (سوابو)، وقت تعيينها في شئون المرأة، لمنصب نائب السكرتير العام للحزب، على أن يتم ترشيحها في مؤتمر الحزب العام المقبل، غير أنه سرعان ما أوقف تعيينها في شئون المرأة هذه الترقية. ونجحت في الحصول على ميزانية أكبر، وزادت فريق العمل بشكل كبير. وكانت تقوم وفقا لتعبيرها "بانتزاع ما تحققه في غفلة من الرقيب":

"إذا واصلنا العمل بالأسلوب الذي كان موجودا في السابق، يمكنك القول باطمئنان: إن إدارة شئون المرأة كان سينتهي أمرها. فأنا لا أرفض أن أصبح ديكورا. أنت هناك باعتبارك مديرة عامة، ولكنك ليس لديك فريق للعمل، والأمور لا تتحرك، ويقول الناس: إنها لا تقوم بوظيفتها... فإذا كانوا ولوني الأمر فقط ليقذفوا بي إلى الشارع- فلأذهب بنفسي إلى الشارع"(٦٥).

وما يدعو للسخرية، أنها استخدمت حجج تحجيم دوائر ولا مركزيتها باعتبارها ترمي إلى توسيع إدارتها. فكان التحجيم يعني بالنسبة لها شيئا أقرب إلى الحصول على الحجم الصحيح، ويعني ذلك توسيع فريق العمل:

"تتفق جميعا على أن غالبية الناميبيين يعيشون في المناطق الريفية، ومعظمهم من النساء، وعندما ذهبنا إلى بكين تناولنا قضايا الفقر والتمكين الاقتصادي للريفيات

[بصفة خاصة]. وسوف أحتاج أن يتجول أعضاء فريق العمل في أرض الواقع لنـر ما يجرى هناك... وسوف يكون هذا صعبا. ليست فقط الإدارات الحكومية الأخرى، بل أيضا يجب أن تكون شئون المرأة غير مركزية"[٦٦].

كما اقترحت أن تعميم الاهتمام بقضايا النوع يتطلب فريق عمـل ليـشرف على تلك العملية في كل وزارة. وأصرت على أن تلبية كافة الوزارات لما يطلـب منها يجب أن يعالج من خلال فريق عمل إدارتها، لأن قدرات العـاملين كمراكـز اتصال المعينين من مستوى إداري منخفض، والمنتظر توافقهم مع المهام المتـصلة بالنوع الاجتماعي المطلوبة منهم، بالإضافة إلى أعباء عملهم الدوري، لا يمكن أن يتوقع منها أن تفي بالمطلوب على نحو ملائم.

وفي عام ١٩٩٩ أيضا، ضغطت إدارة شئون المرأة في البرلمان من أجـل إقرار "سياسات وخطة عمل على المستوى الوطني حول النوع الاجتمـاعي"، مـن شأنها إلزام كافة الوزراء إعطاء اعتبار للنوع الاجتماعي في ميزانياتهم، بما يجعل ناميبيا إحدى عدد قليل جدا من دول العالم التي تدير ميزانيات تمتلك النساء وصاية عليها (تطبق جنوب أفريقيا ذلك هي الأخرى). ووفرت سياسات النـوع الوطنيـة فرصة لمراقبة لجنة النوع الاجتماعي تطبيق السياسات الخاصة بـالنوع، واتفاقيـة إلغاء أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وخطة عمل بكـين، ومبـادرة الميزانيـة الخاصة بالنساء، وأيضا الاستماع إلى شكاوى الجمهور حول المـسائل المرتبطـة بكل ذلك (Republic of Namibia).

ورغم هذا، ما زال لدى الناشطات المستقلات في مجال المرأة انتقادات حول وثيقة سياسات النوع الاجتماعي، حيث قلن إنها لا تعتمد علـى الاستـشارة وإنهـا تكرار لخطة عمل بكين، التي لا ترتكز بما فيه الكفاية على السياق الناميبي. كمـا أنها لا يمكن تفعيلها بصورة كافية نظرا لافتقارها إلى توزيع مفـصل للمـسئوليات

والموارد، ولا تتضمن شيئا حول الإطـــارات الزمنيـــة (Frank 1999). ووجهـــت انتقادات مماثلة أيضا ضد لجان قطاع النوع الاجتماعي لأنهـــا لا تعمـــل بـــوتيرة مستمرة بما يكفي، ولأنها لا تحصل على الدعم الكافي من إدارة شـــئون المـــرأة. وبالإضافة إلى ذلك، اتهمت بعض ناشطات النوع إدارة شئون المرأة بـــأن فريـــق العمل بها يمضي وقتا أطول مما ينبغي في المؤتمرات الوطنية والدوليـــة، ووقـــت أقصر مما ينبغي في تنشيط أجندة النوع الاجتماعي (Frank 1999) مما يشير إلـــى نوع آخر من قلة التأثير:

"لم نكن نعرف [أثناء النضال] المفهوم [تعني مفهـــوم النـــوع الاجتمـــاعي]. فيعتبر النوع الاجتماعي جديدا على عقلنا، لقد اعتمدناه للتو. إنها عبـــارة أخـــاذة، ولذلك نقضي كل وقتنا في المؤتمرات حول النوع الاجتماعي، بدلا من أن نقوم بما هو ضروري للوصول إلى مواقع في السلطة. انظري، ما زلت أرى عديـــدا مـــن المناقشات حول النوع تعتمد على مناشدة للرجال لإعادة النظر. فلم يعـــنِ المفهـــوم بعد مطالبة مشفوعة بالعمل الذي يغير موازين القوى. أنا متـــشائمة للغايـــة لهـــذا السبب. فلدينا مناقشات كثيرة حول النوع الاجتماعي، عدد كبير منها، ونحـــن الآن في العقد الثالث تقريبا بعد عقد الأمم المتحدة المخصص للنساء وما زالوا يفكـــرون بشأن النوع الاجتماعي، وما زالوا يتحدثون عن صناعة الخبز وحياكة الملابس... ونحن سعداء تماما بالانتقال من مؤتمر إلى آخر، ومن ورشة عمل إلـــى أخـــرى، وظللنا نفعل ذلك لمدة ثماني سنوات ولم ندرك أنه مع كل ورشـــة عمـــل إضـــافية [نتخلى عن] مهمة إضافية في الإدارة."[٦٧]

وفي الواقع، بصرف النظر عن تنظيم التدريبات وورش العمل حول النـــوع الاجتماعي، ما زال التزام الحكومة بالمساواة النوعية محل شك. وعلى الرغم مـــن أن (سوابو) أكد في برنامج انتخابات ١٩٨٩ وعده بالكوتا النوعية بوصفها وســـيلة

لمعالجة عدم المساواة النوعية في صناعة القرار، فإنهم لم يطبقوها سوى على انتخابات الحكومة المحلية والتوظيف في القطاع العام فقط.

ورغم ذلك، كانت الكوتا مفيدة للغاية في زيادة عدد النساء في المجالس المحلية. ففي ١٩٩٢، وقد طبق في انتخابات الحكومة المحلية نظام محدود للكوتا يحدد عددا ملزما للمرشحات، ولكنه لم يضع شروطا خاصة بموقعهن على القوائم الحزبية. وبلغت نسبة النساء في المجالس المحلية المنتخبة ٣١,٥٪. وفي ١٩٩٨، ارتفعت النسبة إلى ٤١،٣٪ مع نظام للكوتا يحدد الموقع على القوائم الحزبية فضلا عن الأعداد، أدى إلى تولي النساء غالبية المقاعد في إحدى عشرة حكومة محلية (Tjihero et al. .1998). ولم تكن للنساء فرصة كبيرة لدخول مجال صناعة القرار في هذه الدولة الأبوية، حتى على المستوى المحلي، دون الكوتا. وظهر ذلك في الانتخابات الإقليمية، حيث حصلت النساء على ٤٪ فقط من مقاعد المجلس (Frank .1999)

ومثلت النساء غالبية الموظفين من حيث العدد، ولكنهن كن منحصرات في الدرجات المنخفضة وأعمال السكرتارية، ولم يكن لهن وجود تقريبا في المستويات الأعلى.[٦٨] وافتقرن أيضا للتمثيل العادل في هيئات صناعة القرار بالأحزاب السياسية. إذ لم تضم اللجنة المركزية في (سوابو) على سبيل المثال نساء إلا بنسبة ١٣% من أعضائها (٩ عضوات من إجمالي ٦٦ عضوا)، رغم أن المؤتمر العام الذي انتخبهن كان قد وافق لتوه على قرار بنسبة ٣٠% للنساء من المرشحين للجنة المركزية و٥٠٪ من المرشحين للانتخابات الوطنية المقبلة.[٦٩] وكان المكتب السياسي به ١٥,٧٪ من النساء (٣ عضوات من إجمالي ١٩ عضوا)، وهي أعلى نسبة لعضوية النساء.[٧٠]

وفي الانتخابات الوطنية عام ١٩٩٩، لم يكفل البرنامج السياسي حصة للنساء بنسبة ٥٠% كما وعد سابقا، وأشار بدلا من ذلك إلى إجراءات مختلفة، مثل سياسية نوع اجتماعية على المستوى الوطني، وزيادة متواضعة لعدد النساء في الحكومة[٧١] للتدليل على أن (سوابو) "بدأ حركة تغيير نظامنا السياسي من أجل زيادة تمثيل النساء".[٧٢]

ولم يتحقق الالتزام في قائمة مرشحي الحزب في الانتخابات الوطنية عام ١٩٩٩ التي تضمنت ١٩ مرشحة فقط (٢٦,٦%). وفوق ذلك، لم يقل الرقم عن الوعود السابقة فقط، ولكن أيضا كانت ثلاث مرشحات فقط ضمن الخمسة والعشرين موقعا الأولى.[٧٣] وإجمالا، لم تختلف تلك الجهود كثيرا عن ما بذله تحالف تورنهال الديمقراطي حيث بلغت نسبة النساء اللاتي رشحهن ١٩%، رغم أنه كان يعارض الكوتا باستمرار باعتبارها "واجهة ديكورية تمييزية" (Tjihero et al. 1998: 4 and 5). أما مؤتمر الديمقراطيين (COD- Congress of Democrats)[٧٤]، وهو حزب سياسي جديد، فقد صدق فيما قال، إذ بلغت البرلمانيات الممثلات له أعلى نسبة: فكن ثلاث برلمانيات من إجمالي سبعة ممثلين له في الجمعية الوطنية (٤٢،٨%).

ويمكن استعراض أمثلة أخرى حول مدى التزام الحكومة بمساواة النوع الاجتماعية. ففي ١٩٩٥، أدى إقرار قانون المساواة بين الأزواج (Married Persons Equality Act)، الذي ربما كان التشريع الأساسي حول النوع في فترة ما بعد الاستقلال، وكان يساوي بين أوضاع الزوج والزوجة في الزواج المدني، إلى بروز المواقف شديدة المحافظة والأبوية لدى معظم البرلمانيين وأعضاء المجالس المحلية على السطح.[٧٥] ودعا كثيرون إلى أن مساواة النساء لا تتفق والطابع الأفريقي" وتخالف رسالة الإنجيل. وكان أكثر ما أغضب الرجال فعليا، أن المساواة كانت هنا داخل نطاق الحياة الأسرية. وقال أحد أعضاء المجلس الوطني:

"... كان القانون مكيدة من قبل النساء غير المتزوجات والخائنات والأجانب والثريات والتعيسات في زواجهن والمسنات العاشقات لشباب صغير والنساء اللاتي خصصهن بكين لتقويض أسلوب الحياة الناميبية."(٧٦)

قال عضو البرلمان ناثانييل ماكويليلي Nathaniel Maxuilili أمام البرلمان "لا بد أن تخضع النساء لرئاسة أزواجهن. لا بد أن نكون حذرين جدا من النساء الراغبات في الحصول على سلطة زائدة" (Iipinge 1997: 39). وكان رد الفعل من أوجه عديدة مشابها لما نتج عن تشريع قانون سن الرشد القانوني في زيمبابوي، وأيضا فيما يتعلق بتضخيم الانعكاسات التي يسفر عنها القانون بصورة مبالغ فيها. وفي ناميبيا لم يكن القانون بالتأكيد يغطي الزيجات العرفية.(٧٧) ورغم ذلك، فعلى عكس الوضع في زيمبابوي، أثبت الضغط الموحد الذي بذلته كل من إدارة شئون المرأة وتجمع البرلمانيات ومنظمات النساء، قوة تكفي إلى دفع القانون إلى الأمام، حتى ولو لم تكن هناك موافقة كاملة، وتوقف النتيجة في الغالب على ضغط الرئيس. وقالت إحدى عضوات تجمع البرلمانيات في جرأة: "بينما توحد إخواننا في البرلمان ضدنا، حاملين الإنجيل تحت إبطهم، نجحنا في التجمع كنساء استنادا إلى الدستور".(٧٨)

ولم تتحد الآلية الوطنية مع البرلمانيات والمنظمات النسوية في المراحل التالية بصورة فعالة، ولم يحصلن أيضا على دعم الرئيس. وصدر مشروع قانون الإجهاض ومنع الحمل (Abortion and Sterilisation Bill) وطرح للمناقشة العامة في ١٩٩٦، وكان يسعى إلى تشريع الإجهاض في ظل الحالات المحددة طبيا، ولكن كل ذلك توقف نهائيا في أبريل ١٩٩٩ بزعم أن غالبية الرأي العام ضد مشروع القانون، ومن ثم لا يمكن سنه.(٧٩) وبينما سجلت المنظمات النسائية المستقلة احتجاجها، حافظ تجمع البرلمانيات وإدارة شئون المرأة على صمت

أصبح صمما عندما دفع المؤتمر الوطني الأفريقي في ١٩٩٦ بقانون إجهاض تحرري في البرلمان في مواجهة رأي عام صاخب وأصوات معارضة داخل صفوفه نفسها. ولم تستطع إدارة شئون المرأة أيضا أو ترغب في تحريك مشروع قانون مكافحة الاغتصاب (Combating of Rape Bill)، الذي سقط تحت ضربات المحافظين في البرلمان، رغم أن الحركة النسائية كانت وراء مشروع القانون بالإجماع (Gobbler 1999).

ومنذ ١٩٩٩، تدهورت العلاقة أكثر بين إدارة شئون المرأة والحركة النسائية المستقلة بسبب الشبكة الوطنية للبيان الأساسي للنساء (نومن) (National Women's Manifesto Network) التي بادرت بها منظمة الأخت ناميبيا (Sister Namibia) الأكثر راديكالية، التي تلقت نقدا حادا من نيتومبو ندايتواه بسبب تناولها حقوق المثليات. حتى إنها ذهبت في ذلك إلى حد رفض الشبكة، رغم أنها تدعم مجموعة من القضايا من بينها زيادة مساهمة النساء في السياسة، التي تؤيدها الإدارة، وتدعو الناميبيات إلى تأييدها.(٨٠) وسوف يقوي ذلك القلق من هيمنة (سوابو) على إدارة شئون المرأة، حيث كان أعضاء الحزب – بمن فيهم الرئيس – مستغرقين في تسجيل إدانتهم للمثلية الجنسية، كما كانت نيتومبو ندايتواه في الوقت نفسه تفعل ذلك أيضا. ولم يظل حرصها على خط الحزب أكثر من العلاقة الأخوية بين النساء دون مكافأة. فبعد استعراض ولائها للحزب، عينها الرئيس في مارس وزيرة لتنمية النساء والخدمة الاجتماعية للطفل (Women's Development and Child Welfare)، التوسع الوحيد الذي حدث في مجلس الوزراء أثناء عملية تخفيض كانت تجرى عليه من جهة أخرى (Hopwood 2000). وكانت نيتومبو ندايتواه ناجحة جدا في زيادة نفوذها واستكمال فريق العمل، حينما كانت الإدارات والوزارات الأخرى تخسر الكثير من ذلك، ولكن لم يمر هذا دون أن يكون سببا في سخرية الزملاء الرجال من طموحات النساء (Hama 2000).

وعبرت منظمات نسائية كثيرة عن قلقها تجاه رد فعل إدارة شئون المرأة على (نومن). كما استشعرت القلق أيضا بسبب البطء الذي تسن به القوانين الجديدة (أو لا تسن). ورأت كثيرات في ناميبيا أن هذا التباطؤ مؤشر على كثرة الكلام وقلة العمل. وكان برنامج دائرة شئون المرأة معدا للتنفيذ منذ الاستقلال، وهو يتضمن مطالب حول إصلاح النظام التشريعي تسعى إلى إعادة صياغة الأسرة، وتغيير في قوانين الزواج والملكية وإصلاح القوانين العرفية (Gawamas 1002: 9). وكانت لجنة النوع الاجتماعي تعلن أن السياسة النوعية لم تقر بعد. ولكن ربما بعد عقد من الاستقلال، وبعد تجديد وتوسيع الآلية الوطنية وتمثيل شئون المرأة في مجلس الوزراء، لا بد أن يكون الوقت قد حان للضغط على الحكومة لتصغي إلى هذه المطالب المتواضعة.

التنويع والتعميم

الآلية الوطنية في جنوب أفريقيا

وفي جنوب أفريقيا، دارت المناقشات داخل المؤتمر الوطني الأفريقي والحركات النسائية التابعة للجبهة الديمقراطية المتحدة متجاوزة للحدود التي كانت تحد البلدان المجاورة. إذ أوضحت خبرة ناميبيا أن الدستور الذي يمتاز بمراعاة الفوارق النوعية لا يؤدي بمفرده إلى تغيير وضع النساء. وفي ١٩٩٠، حذرت وزيرة الحكم المحلي الناميبية ليبيرتين أماثيلا Libertine Amathila شقيقاتها في جنوب أفريقيا أثناء حضورها مؤتمرا في جوهانسبرج، من أنه على رغم البداية الطيبة التي قامت بها حكومتها بشأن الدستور، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لضمان ترجمة الدستور إلى واقع (Becker 1992a: 50). وبعد عام سجل أول بيان مشترك لعدد من المنظمات النسائية الناميبية خيبة الأمل بسبب أنه "لم

يحدث أي شيء بصورة عملية من أجل النهوض بوضع المرأة " وحذر من أن شيئاً لن يحدث حتى "تترجم [الفقرات المتعلقة بذلك في الدستور] إلى برامج فعلية".[٨١]

واستطالت المناقشات في جنوب أفريقيا حول الآلية الوطنية للنوع الاجتماعي، وصارت لاذعة في بعض الأوقات. وعلى عكس ناميبيا، كان هناك إدراك واضح أن انتخابات الأغلبية وحكومة المؤتمر الوطني الأفريقي، سوف تنقل الناشطات في المجال النسائي من المجتمع المدني إلى المجال المؤسسي للسياسة، حيث ينبغي إعادة تشكيل علاقتهن مع الدولة. واعتبرت إعادة الصياغة الضرورية للأدوار في العلاقة بين الآلية الوطنية والمؤسسات التي سوف يتم ترسيخ المساواة النوعية من خلالها، مسألة مهمة من أجل تمتين المكاسب التي تتم تحقيقها أثناء النضال من أجل الاستقلال، وخاصة في الفترة السابقة على الانتخابات مباشرة (Gouws 1996).

ودارت المناقشات حول المؤسسات التي سوف تحمل اهتمامات المساواة نوع الاجتماعية في المستقبل بدءا من ١٩٩٠ فصاعدا، وكان المؤتمر الذي تحدثت فيه أماثيليا واحدا في مجموعة من السلاسل. وكانت هناك موافقة واسعة على ضرورة رفض وجود إدارة أو وزارة للنساء بمفردها، وذلك إلى حد بعيد من أجل تجنب مأزق البلدان المجاورة. وعوضا عن ذلك، تم الترويج إلى تعميم النوع الاجتماعي (Goetz 1998: 255) ليس على المستوى الوطني فقط، بل الإقليمي أيضا (Gouws 1996: 33). وكان هناك أيضا وعي بالحاجة إلى تأسيس هياكل وإستراتيجيات منفصلة لمعالجة قضايا النوع الاجتماعي على المدى القصير (Gouws 1996).

وفي البداية، ناقشت جماعة ضغط نسائية كبيرة قضية وزارة أو إدارة المرأة باعتبارها جزءا من "مجموعة مترابطة" من الهياكل. وتضمن التصور الذي قدمنه

أن يكون لها سلطات مهمة في صناعة القرار، وتكون مدعمة بعناصر اتصال قوية مختصة في النوع الاجتماعي في الوزارات ذات الصلة بالموضوع. وكانت حجة مناصرات فكرة وجود وزارة منفصلة للعمل على قضية النوع أن "جماعة الضغط النسائية في جنوب أفريقيا كانت أفضل تنظيما وقت المفاوضات مقارنة ببلدان أخرى مثل زيمبابوي"، ويعطي هذا أملا في أن توفر تلك القدرات "للنساء فرص تفاوض قد تؤدي إلى اتفاقات أفضل" مثل السماح بميزانية مرضية واستكمال فرق العمل بصورة أفضل. وكان من المتوقع أن يتم البناء على "تراث الوعي النوعي الذي تم ترسيخه في الفترة الأخيرة" داخل المؤتمر الوطني الأفريقي، بما يخلق أسسا صلبة للتأثير في تخطيط برامج تراعي النوع الاجتماعي في الوزارات (Mabandla 1994: 25 and 26).

ونشأ عن لجنة المساواة النوعية، التي نص عليها الدستور، قدر كبير من الالتباس والاختلاف، وذلك لأنها لم تعتبر في أي وقت جزءا من "المجموعة المترابطة" المتنوعة التي دارت المناقشات في ذلك الحين حولها (Masonsela 1995: 34) ولم يخول لها في الدستور تفويض محدد بوضوح.[٨٢] ورأت بعضهن أنها هيكل فرضه "خبراء رجال بعينهم في الساعات القليلة السابقة على انتهاء عملية صياغة الدستور"، دون أي تداول للرأي حولها. وفي الحقيقة، كان هناك تخوف من إحلال اللجنة محل إستراتيجية "المجموعة المترابطة"، فتكون المؤسسة الوحيدة المختصة بالدفاع عن اهتمامات المساواة النوعية (Mabandla 1994: 28). وأعلنت مؤيدات بارزات لفكرة تعميم الاهتمام بالنوع، من بينهن فريني جينوالا، رفضهن القاطع للجنة لأنها سوف تهمش قضايا النوع الاجتماعي بلا فائدة. وعوضا عن ذلك رأين أن تتولى لجنة حقوق الإنسان، المنصوص عليها في الدستور أيضا، المهام التي خصت بها لجنة النوع الاجتماعي،[٨٣] حتى لا ينتهي بها الأمر إلى أن تكون المكان الذي تنفي فيه لجنة حقوق الإنسان ما ترى أنه قضايا المرأة (Madonsela 1995:35).

وانتهت المناقشة بالاتفاق على "مجموعة مترابطة من الهياكل المنتشرة بشكل إستراتيجي عبر" الحكومة والمجلس التشريعي، والهيئات المستقلة والمجتمع المدني، وفي الأقاليم أيضا.(٨٤) وقدمت إلى لجنة اتفاقية إنهاء أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) باعتبارها تمثل "أفضل تطبيق مستخلص من داخل وخارج البلاد في شكل متلائم" مع الظروف في جنوب أفريقيا. وذكر العرض المقدم، أنها وضعت على أساس "إستراتيجية متعددة الجوانب" تحدد تفاصيل التكليفات بدقة "حتى يكون لكل هيكل فراغ محدد سيملؤه". ويتوقع أن يكمل كل منها الآخر، لأنه على الرغم من اشتراك "كل الكيانات في مهمة تعميم الاهتمام بالنوع، فإن النقطة التي تمثل المدخل لكل كيان تختلف عن غيره، وأيضا مستوى مشاركته ومضمون العملية التي يقوم بها"(٨٥).

وتضمنت "المجموعة المترابطة" مكتب أوضاع المرأة (Office of the Status of Women – OSW)، وهو تابع لمكتب النائب التنفيذي للرئيس، ويتوقع منه مع عناصر الاتصال المختصة بالنوع، تنسيق عملية تعميم الاهتمام بالنوع في الإدارات الحكومية والوزارات. وتضم المجموعة أيضا لجنة المساواة النوعية، وهي هيئة مستقلة "تعمل من خلال النشاط الدفاعي على تعميم الاهتمام بالنوع في مجمل المجتمع".(٨٦) وينبغي أن يكون هناك تمثيل لهذين الفرعين من الآلية الوطنية في الأقاليم. كما تشكل بالإضافة إلى ذلك وحدة تمكين المرأة التي مقرها مكتب رئيس البرلمان، ولجنة نوعية حياة ومكانة المرأة (Committee on the Quality of life and Status of Women) بالبرلمان، التي تضم أعضاء من جميع الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة على المستوى القومي.

ويعتبر مكتب أوضاع المرأة في مكتب النائب التنفيذي للرئيس أعلى نقطة في الآلية الوطنية، حيث يمتلك بسبب الموقع الذي يميزه سلطة تطوير السياسات،

المتضمنة سياسات النوع على المستوى الوطني، ويضمن تنفيذ السياسات في الحكومة. و بالإضافة إلى ذلك يضم المكتب، كما كان مخطط له، فريق عمل من ستة أفراد، ومن ضمن اختصاصاته قياس ومراقبة "الأشياء التي تعوق تقدم المساواة بسبب مفاهيم التنفيذيين"، بما يتضمنه ذلك من وضع مؤشرات للقياس. ورغم ذلك، عندما تم إنشاء المكتب أخيراً في ١٩٩٧، لم يكن في فريق العمل به سوى عضوين تنفيذيين فقط، وانتهى أمر الوظائف التي خطط أن يقوم بها إلى مهمة صياغة وثيقة سياسات النوع الاجتماعي على المستوى الوطني، وحتى هذه تحولت فيما بعد من مسئولية المكتب السالف إلى خطة إعادة الإعمار والتنمية (Reconstruction and Development Plan – RDP).

وكانت وحدة تمكين المرأة من أول الهياكل التي تم إنشاؤها. بمبادرة من رئيسة البرلمان جينوالا، وقامت بأكبر دور في جمع التمويل، ولعبت دورا مهما أيضا في بناء قدرات النساء بالحكومة على المستوى الوطني وفي الحكم المحلي. وبدأت اللجنة البرلمانية حول نوعية حياة ومكانة المرأة كلجنة متخصصة عام ١٩٩٦، وشكلت كلجنة برلمانية لمراقبة تنفيذ التزامات الحكومة التي قطعتها على نفسها في بكين، والالتزامات المترتبة على توقيع اتفاقية سيداو، والإشراف على ذلك. وأنشأت لجنة المساواة النوعية في وقت لاحق في ١٩٩٧، واختصت مثل مكتب أوضاع المرأة، بتكليفات كثيرة تتضمن المراقبة والتحقيق والاستشارة والضغط بخصوص قضايا المساواة النوعية.

ولم تتطور الآلية الوطنية للنوع بعيدا عن وجود بعض العراقيل. إذ نشأت صعوبات والتباسات لا لزوم لها نتيجة تأخير إنشاء اثنتين من المؤسسات الرئيسية على المستوى الوطني في "المجموعة المترابطة"، هما مكتب أوضاع المرأة ولجنة المساواة النوعية، إذ تم ذلك بعد ثلاثة أعوام من تولي الحكومة السلطة. وفي الوقت

نفسه تحركت معظم الحكومات المحلية بشكل أسرع، فأنشئت وحدات النوع الاجتماعي بعد انتخابات ١٩٩٤ بوقت قصير. وبالتالي سيطر الالتباس على دور الهياكل الوطنية والإقليمية، وعلى العلاقة بين الهياكل المختلفة على المستوى الإقليمي أيضا (Gouws 1996: 36). فقد أسست الأقاليم وفقا للدستور ما أطلق عليه "لجان النوع الاجتماعي" (Gender Commissions)، التي توجد كل منها في مكتب رئيس الوزراء، ولكنها عملت، إن كان هناك ما قامت به فعلا، بصورة أكثر شبها بالنسخ الإقليمية من ما أصبح مكتب أوضاع المرأة بدلا من أن تكون شبيهة بلجنة المساواة نوع الاجتماعية (Albertyn 1996:7 and 8).

وهكذا حددت لجان النوع الإقليمية مهماتها على سبيل المثال في صياغة سياسات النوع بدلا من مراقبة تنفيذها. وفي عام ١٩٩٥ اتفقت ورشة عمل حول الآلية الوطنية، مع فكرة أن "لجان المساواة النوعية الإقليمية بدت وكأنها تأخذ دور الآلية على المستوى الإقليمي، حيث كان من المتصور أن اللجنة على المستوى الوطني منظمة مستقلة (هكذا) متواجدة في المجتمع المدني" (Alblertyn 1996: 37). وفوق ذلك، ومما عمل على خلط الأمور أكثر، أن "لجان النوع الاجتماعي" الإقليمية أخذت على عاتقها في حالات كثيرة المبادرة بإقامة مشروعات ومباشرة جمع التمويل، مما جعلها في منافسة مع المنظمات غير الحكومية المحلية (Albertyn 1996: 12) أكثر مما أدى إلى تمكينها من التنسيق بينها.

وفوق ذلك، لم يكن لدى الحكومات الإقليمية سياسات نوعية حتى ترجع إليها، ولم تكن مواقف العاملين في الحكومة في اتجاه اهتمامات النوع الاجتماعي، ولم يكن لدى فريق عمل "لجان النوع الاجتماعي" أيضا لا القدرة ولا الميزانية لتشجيع تعميم النوع الاجتماعي أو الشروع في جدل حول سياسات النوع في إدارات الحكومة المحلية. ونشأت المشاكل في الأقاليم نتيجة لتأخر إنشاء هياكل على المستوى القومي من شأنها القيام بدور موجه (Albertyn 1996: 16).

ونظر بعض النشطاء والمعلقين حينها إلى التأخير في تأسيس كل من مكتب أوضاع المرأة ولجنة المساواة النوعية على أنه دليل على عدم التـزام الحكومـة. وإلى جانب ذلك، فقد أدى عدم القبول الذي أحاط بالدور المستقبلي للجنة المـساواة النوعية في البداية، إلى انطلاق اللجنة بخطوات غير سلمية وفـي بيئـة عدائيـة. وتصاعدت الانتقادات، عندما أنشئت لجنة المساواة النوعية أخيرا في ١٩٩٧ مـع تخصيص ميزانية لها أقل بكثير من تلك اللجان الأخرى. وبناء على ذلك وجـدت لجنة المساواة النوعية صعوبة في توظيف المجموعة والحفاظ علـى اسـتمرارية أنشطتها. وفي البداية لم تكن ميزانيتها، البالغة مليوني راند، قادرة حتى على دفـع أجور مستشاريها الإحدى عشر، ناهيك عن السماح بتشغيل أفـراد آخـرين فـي مجموعة العمل، وتأسيس مكاتب أو إدارة للبرامج. وفي مايو ١٩٩٨، عندما لم تتم الاستجابة إلى طلبات تخصيص أموال إضافية من وزارة العدل، التي كانت مسئولة عن تمويل لجنة المساواة النوعية، هددت اللجنة برفع دعوى على الوزير المختص في "تصرف يائس" على أساس أن الحكومـة تخـالف قـوانين العمـل وتنتهـك الدستور[٨٧]. وفي تقرير منفصل، قالت كولين مورنا Colleen Morna، مستـشارة لجنة المساواة النوعية حينها: إن حالة اللجنة لم تكن مختلفة عن "معظم المنظمـات التي كان لها الوضع نفسه ومعطلة منذ فترة طويلة" وتساءلت: هل لم تف مثـابرة فريق العمل على الاستمرار بما كان متوقعا من النساء[٨٨]، وعكست تفهم الحكومة للمساواة النوعية؟ (Morna 1998).

وحددت تينجيوي متسو، أول رئيسة للجنة المساواة النوعية الـدور الأكثـر صعوبة وأهمية للجنة على أنه معالجة القضايا النوعية على مستوى القواعد الـشعبية والمناطق الريفية؛ إذ قالت: "أعلم أن الأمر سوف يكون صعبا، ولكن مجرد أن تقول إحدى السيدات: إن لجنة النوع الاجتماعي قدمت العون لها، نكون في ذلك الوقت قـد حققنا شيئا". وكان ينظر إلى نظام المحاكم التقليدية والعنف والخرافات علـى أنهـا

جزء من مساعي لجنة المساواة النوعية نحو النضال ضد الأيديولوجيات النوعية الاجتماعية (Lakha 1997: 141). وعلى هذا الأساس، تم تحديد منهج لجنة المساواة النوعية في تقريرها السنوي الأول على أنه السعي إلى "وضع أصوات وخبرات المهمشين في بؤرة الاهتمام، حتى تصبح جزءا من أجندة بناء الدولة والتحول في مجتمع جنوب أفريقيا، كما تعمل على إثراء الدولة بالمعلومات اللازمة". وحددت المستهدفات بشكل رئيسي بأنهن "نساء المناطق الريفية، والمزارع، والمناطق شبه الحضرية، والعاملات في الخدمات المنزلية وفي أماكن السكن غير الرسمية" (Commission for Gender Equality 1997-1008). ومع تواضع الميزانية والاستقبال العدائي، ليس فقط من المؤسسة الأبوية ولكن أيضا من داخل الحركة النسائية، شعرت متينسو بعد عام واحد أن مهمة لجنة المساواة النوعية تبدو:

"... ويبدو الأمر كأنك تعرضت للخداع. إذ أتوا بفيل ضخم وقالوا: ها هي المساواة النوعية في جنوب أفريقيا. تولوا المهمة إذا". (Stucky 1998:4).

وفيما بعد، تحسن الوضع المالي للجنة شيئا ما حيث زادت الميزانية إلى ١١,٢ مليون راند في ١٩٩٨/١٩٩٩. ولكن لم يتحقق عدا قطع بزيادتها إلى ٢٥ مليون راند خلال ثلاث سنوات، وزيادة فريق العمل من ٣٣ شخصا إلى ٧٨ شخصا. وفي ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، بقيت الميزانية عند ١٣ مليون راند ينفق أكثر من نصفها على المرتبات.(٨٩) وعلى العكس، خصص للجنة حقوق الإنسان ميزانية من ٢٧ مليون راند. وازداد الأمر سوءا بسبب التوتر الداخلي بين المستشارين والسكرتارية، مما أدى إلى تغيير ٤٠٪ من فريق العمل خلال ستة أشهر فقط، عام ٢٠٠٠ (Magardie 2000).

ونظرا لأن اللجنة كانت الرابط الحقيقي بين الحكومة والقواعد الشعبية، فإن نقص التمويل بشكل مستمر كان أمرا سيئا. وفي الواقع، أظهر عمل اللجنة التزاما

بالقواعد الشعبية، كما تعاونت مع المنظمات النسائية المستقلة والآلية الحكومية الوطنية، وخاصة اللجنة البرلمانية حول نوعية حياة ومكانة المرأة. ورغم ذلك، عندما تركت متنسو اللجنة إلى وظيفتها الجديدة كنائبة للسكرتير العام للمؤتمر الوطني الأفريقي، كما تركتها أيضا اثنتان من المستشارات في ١٩٩٨، لم تعين الحكومة أخريات محلهن إلا بعد عام. وكان ذلك مؤشرا من وجهة نظر الرئيسة الجديدة جويسي سيروكي على أن اهتمامات النوع الاجتماعي ثانوية بالنسبة للحكومة.(٩٠) ومن ناحية أخرى، انتقدت الرئيسة الجديدة بشدة ما كان عليه وضع ميزانية اللجنة، التي كانت تخصصها وزارة العدل ولا تزال، ولا تخصص عبر البرلمان، كما كان مقترحا. وكانت سيروكي تعتقد أن ذلك أثر بوضوح في استقلالية اللجنة.(٩١)

وفي تصديرها للتقرير السنوي الثاني للجنة المساواة النوعية، وجهت سيروكي النقد، واستشهد به كثير بعدها، إلى أحاديث جنوب أفريقيا عن "المساواة النوعية" في الوقت الذي "لم يبدءوا فيه مسيرتهم بعد". وقال التقرير: إن "هياكل النوع الاجتماعي في الحكومة لا تزال ضعيفة ومفتقرة إلى الموارد"، وخاصة مكتب أوضاع المرأة، حيث ينصب التركيز على التحول الداخلي أكثر من دمج الاهتمام بالمساواة النوعية في مجال تقديم الخدمات، وبناء على ذلك ما زال تعميم الاهتمام بالنوع الاجتماعي ضعيفا في معظم الإدارات الحكومية (Commission for Gender Equality 1999:2). كانت رقابة لجنة أوضاع المرأة على آلية النوع الوطنية، تعني ضمنيا أن مكاتب النوع الاجتماعي تقع في نطاق الموارد البشرية، بدلا من كونها داخل الإدارات التي لها علاقة بالسياسات حيث يمكن التأثير بسهولة أكبر في صياغة السياسات.(٩٢) ومن ناحية أخرى، أخذت السياسة الوطنية حول النوع الاجتماعي وقتا طويلا حتى اكتملت، وساهمت في أسلوب التعامل تدريجيا مع النوع الاجتماعي، الذي اعتمد غالبا على مدى التزام الموظفين والوزراء

(Commission for Gender Equality 1999: 9). وانتقد أيضا مكتب أوضاع المرأة إذ "وضع نفسه في موقف ضعيف إزاء منتقديه بسبب عدم كفاءته، ولعزل نفسه عن المجتمع المدني".(٩٣)

وبصرف النظر عن تواضع ما انجزته اللجنة وإنجازات الحكومة، إلا أن هناك أشياء كثيرة تحققت بالفعل. فقد دعمت ميزانية النساء تعميم الاهتمام بالنوع الاجتماعي. وقد بدأت العمل بتلك الميزانية في ١٩٩٨ بريجز جوفيندر Pregs Govender، رئيسة لجنة أوضاع المرأة وعضوة البرلمان ممثلة عن المؤتمر الوطني الأفريقي، بناء على نموذج ريادي طبق في أستراليا في منتصف الثمانينيات كإستراتيجية لحمل الحكومة على الخضوع للمساءلة. ومن خلال الميزانية، تم حساب أثر إنفاق الحكومة على النساء، كما ساعدت على جعل إدارات التخطيط الاقتصادي مراعية لإدخال خبرات النساء المختلفة في الاعتبار عند وضع مقاييس للسياسات. وكان هذا يعني بالنسبة لجوفيندر ضرورة تفكير الحكومة بشكل واعٍ في مدى انعكاس برامج كل إدارة حكومية على النساء بدلا من تعاملها وفق افتراضات عن الواقع (Primo 1997: 40). وكان يرجع إليها فضل المساهمة في وضع مقاييس لمدى تقدم أوضاع النوع(٩٤) من خلال "تعليم الموظفين تجميع آثر برامجهم "المعممة" على النساء، بدلا من مجرد تسليط الضوء على النساء".(٩٥)

وتحقق تقدم أيضا في مجال الإصلاح التشريعي، وتم الضغط من أجل هذا من خلال الآلية الوطنية. وفي ١٩٩٧، أقر مشروع قانون لجعل "التخلص من الحمل اختياريا" في مواجهة مقاومة واسعة من المجتمع المدني وأحزاب المعارضة ومن صفوف المؤتمر الوطني الأفريقي نفسه. كما شهد ١٩٩٨ إقرار مرسومين حول "القضاء على العنف المنزلي" و"الإبقاء على الزيجات العرفية والاعتراف بها". ولكن رغم أن تلك القوانين أتاحت فرصا للنساء من الناحية القانونية، كان من

الواضح أن التقاليد والأعراف ما زالت تعمل على تقليل إمكانيات تفعيلها. وأشارت سيروكي بخصوص قانوني الإبقاء على الزيجات العرفية والعنف المنزلي إلى أنهما "سيظلان مجرد كلمات إلا إذا توفرت البنية التحتية والموارد البشرية التي يحتاجان إليها".[٩٦] وإذا كان قانون الزواج العرفي قد منح الشريكين في الزواج حقوقا متساوية، إلا أنه لم يشر تحديدا إلى مصير تعدد الزوجات واللوبولا من الناحية القانونية في المستقبل، رغم الاعتقاد أن هذه الأعراف تشكل أساس إخضاع النساء، في المناطق الريفية بشكل خاص، وإن كان في غيرها أيضا.

واستهدف مشروع قانون "تعزيز المساواة ومنع التمييز غير العادل" (Promotion of Equality and Prevention of Unfair discrimination Bill) إلى ترجمة "وثيقة الحقوق" (Bill of Rights) إلى مساواة واقعية. وقد ساهمت فيه لجنة المساواة النوعية وكثير من المنظمات النسائية الأخرى، وكان يعني ضمان معالجة التمييز غير المباشر والمنتظم ضد النساء. ويتضمن ذلك على سبيل المثال، حظر ومنع العنف بواسطة الدجالين والختان وأي "ممارسة تقليدية أو عرفية أو دينية [أخرى] تنتهك على نحو غير عادل كرامة النساء وتضر بالمساواة بين الرجال والنساء"، والتحرش الجنسي، والتمييز بسبب الحمل، والتمييز فيما يتعلق بالميراث وفرص الحصول على الأرض والتمويل والموارد الأخرى (Republic of South Africa 1999). ووضع مشروع قانون المساواة أيضا مسئولية محددة على لجنة المساواة النوعية باعتبارها "منتدى بديل" لتقديم الاستشارة في بعض الأمور التي تعرض على "محكمة المساواة" (Equality Court).

وأيا كانت إنجازات الآلية الوطنية وأوجه القصور التي فرضها تخصيص الميزانية، ومشاكل توفير أشخاص لفرق العمل، ومشاكل التوجهات، يظل أحد أبعاد زيادة الكفاءة الممكنة للآلية الوطنية متمثلا في الحركة النسائية القوية خارج الهياكل المؤسسية. ومثل ائتلاف النساء الوطني هذه القوة، ولكن منذ انفضاضه بعد

انتخابات ١٩٩٤ لم يحل محله شيء آخر. واستوعبت البرلمانات على المستوى الوطني والمحلي والمجالس المحلية وآليات النوع الوطنية والإقليمية كثيرا من الناشطات والقائدات على المستوى المحلي، مما أدى إلى إحداث فوضى داخل الحركة النسائية على المستوى الوطني. والعجيب أن نجاح ائتلاف النساء الوطني ألهم حركات نسائية أخرى في المنطقة وغيرها من المناطق للبدء في مغامرات مشابهة، ولكنه لم ينجح في إلهام حركة نسائية قوية جديدة في جنوب أفريقيا.

الهوامش

1 مأخوذا عن Kazembe 1986: 3999

2 مقابلة، هراري، ١٩ يوليو ١٩٩٥.

3 سجلت رودو جايدزانوا Rudo Gaidzanwa أن معظم مجموعة العاملين في الوزارة "كن جامعيات سود من الطبقة الوسطى، سواء تلقين تعليمهن بالخارج أو داخل زيمبابوي" في : 'Bourgeois Theories of Gender and Feminism and Their Shortcomings with Reference to Southern African countries', Ruth Meena (ed.), Gender in Southern Africa. Conceptual Issues. Harare 1992, p.115.

4 Ibid., p.431.

5 Ibid.

6 Herald, 22 February 1994.

7 مأخوذا عن : Seidman 1984: 427.

8 تم إعلان القانون بالفعل في ١٩٨٤ ولكنه أقر فقط في نهاية العقد

9 Women and the Law in Southern Africa Project, Maintenance in Zimbabwe. Harare 1991, p.5; the Worker November 1997

10 لاحظ على سبيل المثال جزء ٣-٣ في قانون سن الرشد القانوني، الذي يقر أن الشروط "تنطبق في سياق أغراض القوانين الأخرى". Government of Zimbabwe. Legal Age of Majority Act. Gazette No. 15, 1982, p. 96.

11 Herald, 2 August 1984, 8 September 1984, 11September 1984..

12 'Nhomgo wants real equality', herald, 16 March 1984. .

13 Harald, 21 December 1984..

14 Herald 27 November 1984.

15 مأخوذا عن 'Women and the law – a new twist', Moto (Bulawayo), October 1984.

16 Herald, 13 September 1984.

17 Seidman, 1984: 433. وفقا لتقدير زيمبابوي ستاندرد Zimbabwe Standard في يناير ٢٠٠٠ "هناك أكثر من ٨٠٠٠٠ عملية إجهاض غير شرعي ترتكب سنويا في البلاد، تتسبب في حوالي ٥٠٠ حالة وفاة"، ٩ يناير ٢٠٠٠.

18 'Operaton Clean- Up', Moto, December 1983/January 1984

19 Ibid.

20 Herald, 27 January 1984

21 Mahogany, April 1987, p.9..

22 يمثل التعرض للنساء المرتديات لأردية قصيرة أو ما يشبه ذلك في مواقف الأتوبيسات ملمحا شائعا في زيمبابوى. كما تكرر هجوم طلاب ذكور على زميلاتهن بسبب ثيابهن. وفي ١٩٩٢ هاجم تجمهر من مائة طالب سيدة واحدة ترتدي رداءً قصيرا في مجمع مبـان فـي جامعـة زيمبابوي في هراري. ويدعي الطلاب الذكور بوضوح حق السيطرة على المجمع من أجـل "الدفاع عن الثقافة". وكانت جمعية الفرسان المتحدين The United Bacheors Association تشبه "قوة شرطة أصولية" مشتبكة مع المضايقات الجنسية. Lynette A. Jackson, "Friday the 13th University of Zimbabwe Mini-Skirt Saga', Southen African Political and Economic Monthly, December 1992/ January 1993, p. 25.

23 Gaidzanwa, Bourgeois Theories, 1992: 117.

24 Harald, 16 March 1984.

25 مأخوذا عن: Herald, 15 November 1984.

26 مدرجة في : Herald, 27 January 1994

27 مقابلة، هراري، ٨ فبراير ١٩٩٨.

28 مقابلة، هراري، ١٩ يوليو ١٩٩٥.

29 Sunday Times (Johannesburg) 9 April 1995.

30 وزارة التنمية المحلية وشئون المرأة، المجلس الوطني للمرأة. خطابات سعادة وزيرة الدولـة في اجتماع لمناقشة قانون القضايا الزوجية، مسودة قانون الوراثة ومجلس المـرأة المقتـرح، Belvedere Teschers College, 25 January 1986.

31 Ibid

32 معلومات شخصية.

33 مأخوذا عن : Lloyd 1996

34 مقابلة، هراري ١١ فبراير ١٩٩٤.

35 مقابلة، هراري، ١١ فبراير ١٩٩٤.

36 Ibid

37 Ibid

38 Daily Gazette, 8 March 1994.

39 Herald, 13 November 1998.

40 Herald, 13 November 1998.

41 Director of Women and AIDS Support Network, Priscilla Misihairambwi, in ibid.

42 Daily Gazette, 29 August 1994.

43 Cyprian Ndawana in a letter to the Sunday Mail, 3 January 1993.

44 Sunday News, 27 June 1993.

45 Chronicle, 2 August 1994; Herald, 5 August 1994 .

46 Chromicle, 19 March 1998.

47 Sunday Mail, 1 March 1998.

48 مأخوذا عن Ibid.

49 Zimbabwe Independent, 11 June 1999.

50 Daily News, 4 June 1999, quoted in Women and the Law in Southern Africa Research Trust News, 11 February 1999, p.8

51 هوبي شيجودو Hope Chigudu مأخوذا عن .Makan 1997: 85

52 مأخوذا عن :

'Human Rights- Africa: Women's Day, No Cause for Champagne'. IPS Correspondents, 6 March 1998. www.oneworld.og/ips2/mar

53 Statistics of the Interparlimentary Union, Women in National Parliaments. www.ipu.org/wmn-el/classif.him.

54 مأخوذا عن: Kemp et al. 1995: 146

55 مقابلة، ويندهوك، ٢ ديسمبر ١٩٩٨.

56 بينسي جاواناس Bience Gawanas مأخوذا عن : .Becker 1995: 236

57 في مقابلة مع كمنج اوت شو "Coming Out Show" الإذاعة الوطنية بأستراليا، تم البث في ١٦ مارس ١٩٩٠.

58 مقابلة، ويندهوك، ٣ ديسمبر ١٩٩٨.

59 كان صوت المرأة الناميبية منظمة نسائية قائمة بشكل كبير على القاعدة الشعبية، وبقيت مستقلة عن حركات التحرير، ورغم ذلك كانت قيادتها أساسا من سوابو وكان هدفها تعبئة النساء من أجل النضال. ويمكن أن تشير رواية بيكر لتاريخ المنظمة إلى أنها كانت من نواح-عديدة أكثر نجاحا في تعبئة النساء مما كان عليه قسم النساء بسوابو، وأن تلك العلاقة بين سوابو وصوت المرأة الناميبية توترت عندما أجبرت الأخيرة على ...... بعد الاستقلال (Becker 1995: 196 ff)

60 مقابلة، ويندهوك، ٢٥ نوفمبر، ١٩٩٨.

61 مقابلة، ويندهوك، يناير ١٩٩٠.

62 مقابلة، ويندهوك، ٢٥ نوفمبر ١٩٩٨.

63 مقابلة، ويندهوك، ديسمبر ١٩٩٨.

64 مقابلة، ويندهوك، نوفمبر ١٩٩٨.

65 مقابلة، ويندهوك، نوفمبر ١٩٩٨.

66 Ibid

67 مقابلة، ويندهوك، ٦ ديسمبر ١٩٩٨.

68 Namibian Women Outnumber Men in Civil Service, Panafrican News Agency (PANA), 18 November 1999.

69 مأخوذا عن Frank 1999

70 SWAPO party web site at www.swapo.org.na

71 SWAPO Party Manifesto 1999.

72 رئيس الوزراء هيج جينجوب Hage Geingob مأخوذا عن Parafrican News Agency, 18 November 1999.

73 Election Lists of SWAPO and DTA, Namibian, Election 99 at www.namibian.com.na.

74 وعد مؤتمر الديمقراطيين أيضا أن "يسعى بشكل متعمد إلى سياسة متوازنة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي وخاصة تشجيع وحماية مصالح النساء" وألزم نفسه "بتحقيق التوازن نوع الاجتماعي في كل هياكله." (cod.namweb.com.na)

75 Row rages over equality for Namibian wives', Sunday Independent (Johannesburg)

76 Namibian, 2 February 1997: 475.

77 Sunday Independent, 17 February 1995.

78 مأخوذا عن Frank 1999.

79 The Namibian, 20 April 1999 and 23 April 1999.

80 'Campaign to increase women's participation in the democratic political process in Namibia. Phase1: March to December 1999.' Windhoek 2000 (draft).

81 'Women say the constitution is not enough' Namibiabrief, 5, 1991.

82 أقر الدستور تحت الفصل التاسع في الفقرة ١٨٧ أن لجنة مساواة النوع الاجتماعي "عليها أن تعزز احترام المساواة نوع الاجتماعية، وحماية وتنمية وتحقيق المساواة نوع الاجتماعية" وأسندت لها وظائف "تتضمن سلطة المراقبة والتقصي والبحث والتعليم والضغط والاستشارة وكتابة التقارير حول القضايا المتعلقة بالمساواة نوع الاجتماعية".

83 مقابلة، كيب تاون، ١٧ مايو ١٩٩٥؛ Calland 1999

84 Government of the Republic of South Africa, CEDAW. First South African Report Part 2 www. Polity.org.za/govdocs/reports/cedaw2.html.

85 CEDAW, Presentation of the Country Response to Questions and Concerns Raised by the Committee on the Elimination of all Forms of Discrimination against Women, Republic of South Africa. 2ad Report, Nineteenth Session. 29 June 1998, p.4.

86 Ibid

87 Gender Commission Threatened to Subpoena Ministers'. South African Press Association (Sapa), 27 May 1998.

88 مستشاري لجنة المساواة نوع الاجتماعية ومجموعة العمل بها تتضمن أيضا رجال.

89 'All froth and no substance', Daily Mail and Guardian, 2 june 2003.'

90 'Long Walk Ahead', South African Press Association (sapa), 9 April 1999.

91 Ibid

92 Ad Hoc Joint Committee on Improvement of Quality of Life and Status of Women, Annual report. August 1996- November 1997. Cape Town 1997, p.11.

93 ليخافا مباثا Likhapha Mbatha مأخوذا عن " Commission for Gender Equality 2001

94 تم إبطال تقليد ميزانية النساء من قبل وزير المالية تريفور مانول Trevor Manuel في تقديمه لميزانية عام ٢٠٠٠، التي لم تعط اعتبارا منفصلا لتأثير الإنفاق على النساء. 'No Women's Budget this year', Inter-Press Service (IPS), 24 February 2000.

95 ماريان ساور Marian Sawer فيما يتعلق بتأثير برامج ميزانية النساء التي تم إدخالهـا أول مرة في أستراليا في ١٩٨٤، مأخوذا عن United Nations 1998: 43

96 'The Long Walk Ahead', South African Press Association (Sapa), 9 April 1999.

الفصل السادس

منظمات المرأة وحركاتها

مستقلة أحيانا وغير متحدة غالبا

لوحظ أثر التقاليد والأعراف الشديد على تقليص مساحة النشاط النسائي في أفريقيا، إلى جانب محاصرة الدولة والأحزاب السياسية الحاكمة. وأدى ذلك بكثير من الأفريقيات إلى إيثار الابتعاد عن الدولة أو عدم الارتباط بها، سعيا إلى التوصل لأجنداتهن الخاصة في أي مساحة استقلالية تتاح لهن. ورغم ذلك، وربما للسبب نفسه، اختارت أفريقيات كثيرات التوقف عن السعي إلى مصالحهن الخاصة بصورة مستقلة من أجل توفير طاقاتهن للحركات السياسية أو الاجتماعية الأوسع التي لم تكن مهتمة بشكل خاص بقضايا النوع الاجتماعي. واستفادت حركات التحرر الوطني في كل أنحاء أفريقيا من مشاركة النساء وقدرتهن على النضال. وكان ذلك يحدث على مدار فترة تقترب من الأربعين عاما. وأصبح واضحا أن مشاركة النساء لم تكفل لهن معالجة القادة الذكور لمطالبهن، وهكذا كان لا بد لهن من الاختيار ما بين الاستقلال والاندماج.

كانت النزاعات بين النسويات الغربيات والأفريقيات في الثمانينيات بشكل أساسي حول قضية الاستقلال، حيث أعلن في الغرب أن الاستقلال شرط لا غنى عنه للحركات النسائية، ولم تتفق معهن أخواتهن الأفريقيات اللاتي ما زلن منخرطات في تحرير شعوبهن بدلا من تحرير أنفسهن فقط، ونظرن إلى الطرح الغربي على أنه رؤية ضيقة جدا. إذ كانت المنظمات النسائية في أفريقيا في أكثر

الأحيان تمتلك تاريخا في الأحزاب السياسية، وكانت "مرتبطة بشكل وثيق مع أجندات الإصلاح الاجتماعي ... وأيضا طالبت النساء الدولة بالحقوق النسائية والحقوق الاجتماعية بشكل أكثر عمومية"، حتى إن المنظمات النسائية المستقلة عملت بالارتباط مع فاعلين غير نسويين سعيا إلى أهداف عامة. وأدى ذلك بماكسين مولينو Maxine Molyneux إلى القول إن الحركات النسائية اتسمت بتنوع الاهتمامات والأشكال بما في ذلك المنظمات الجماهيرية النسائية المرتبطة بالدولة والمنظمات الأخرى التي لا تعمل أساسا على النهوض بقضايا النوع المحددة الخاصة بالنساء. وتعتقد مولينو أنه في التسعينيات كانت إعادة صياغة مفهوم مصالح النساء وأهدافهن أهم من الحفاظ على الاستقلال، فحينها أصبحت مواطنة النساء معتمدة على "الوصول إلى الحقوق الاجتماعية والمدنية والسياسية، والحصول على السلطة المؤسسية أيضا" (Molyneux 1998: 219, 224, 240).

وعلى هذا، رأت إيلي ماري تريب (Tripp 2000a) أن النظر إلى تأسيس المرأة الأفريقية للجمعيات المستقلة باعتباره أهم شرط يستطعن من خلاله تحدي الدولة، يعد رؤية أضيق من أن تلم بالإستراتيجيات الكثيرة التي اتبعنها. وأشارت تريب مناقشة حول الاستقلال، وأنه في أكثر الأحيان يكون نتيجة للتهميش والاستبعاد، ولكن النساء الأفريقيات في عديد من الحالات عملن على "استغلال استقلالهن" واستخدامه كنقطة أفضلية يمكن منها "تحديد وتوسيع أهدافهن، بصرف النظر عن تعزيزهن بذلك، أو عدم تعزيزهن، لأهداف الحكومة المركزية والحكومة المحلية والأحزاب السياسية والمانحين والفاعلين الأقوياء الآخرين". ولأن الأوضاع الهامشية للنساء أبقتهن "كجماعة" خارج نطاق المصالح القائمة على رعاية الدولة وعلاقات المحسوبية بها، فقد ظهرت المنظمات النسائية باعتبارها ناقدا قويا لسياسات المحسوبية والفساد، مطالبة السلطات بدلا من ذلك، بالمساءلة والإصلاحات المؤسسية النقدية وتغيير الأسلوب الذي يمارس به العمل السياسي

بوجه عام " (Tripp 2000a:127). واستشهدت تريب على ذلك بمثال تنزانيا في الفترة التي تلت دولة الحزب الواحد في بداية التسعينيات، حيث شكلت المنظمات النسائية ٨٩% من كل المنظمات غير الحكومية "التي قادت المبادرات الإصلاحية الكثيرة" حينها (Tripp 2000: 199-200). ويمكن الاستشهاد بزيمبابوي كمثال آخر، حيث أشيد فيها بالمنظمات النسائية التي شنت واحدًا من أقوى التحديات لحكومة موجابي (Makan 1997: 86).

وبلا شك، حرصت منظمات نسائية كثيرة على الدفاع عن استقلالية وضعها ورفضت محاولات الدولة لاستمالتها. وبعيدا عن الأشكال التي احتوتها "نسوية الدولة"، كانت المنظمات النسائية قادرة على الضغط من أجل مصالحهن الخاصة. ولكن لم تطالب بحقوقهن سوى النساء المتعلمات في المناطق الحضرية، إلا في استثناءات قليلة، قياسا إلى غالبية الريفيات وفقيرات الحضر المستبعدات، اللاتي وإن كن مستقلات عن الدولة إلى حد بعيد، إلا أنهن غير قادرات على استخدام ذلك باعتباره ميزة لافتقارهن إلى الاستقلال المالي والمجتمعي والتنظيم.

وبالطبع، يسر الاستقلال النسبي عن الحكومات والأحزاب السياسية، تحديد أجندات أوسع وأكثر راديكالية. ولكن هذه الأجندات لا يمكن دفعها إلى مدى أبعد إلا إذا كانت هناك قنوات متاحة للتأثير في مؤسسات الدولة- دون الارتباط بنفوذ الدولة، الأمر الذي ما زال محدودا. وساد الاعتقاد أن الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة تقدم حلا، ولكن سرعان ما اكتشف أنها طريق مسدود. وما ينجح في بلد بها ديمقراطية متطورة مثل أستراليا، إذ نجحت النساء في تحويل هياكل الدولة لصالحهن حيث إنهن موظفات، أو "بيروقراطية نسوية" (Sawer 1990)، قد لا ينجح في أفريقيا، حيث ترتبط الحكومات مع الأحزاب الحاكمة بشكل وثيق، حتى في الأنظمة الديمقراطية بها.

عزز انفتاح الأنظمة السياسية إدراكا متناميا لقدرة الحركات النسائية على الفعالية إذا ما أتيحت لها درجة كافية من الاستقلالية حتى تستطيع العمل في تحالفات مع نساء الأحزاب السياسية والحكومات والكنائس من أجل دفع المصالح المشتركة بين كل المشاركين. ووصل هذا إلى الاعتراف بأن الاستقلالية وحدها لا تنجح. ولكن لم تكن الإستراتيجيات خطية وصريحة على هذا النحو، وكان على المنظمات النسائية تفضيل الإستراتيجيات المختلفة والمتغيرة في مواجهة تدخل الدولة المتزمت.[1] وهكذا ظلت التحالفات محفوفة بالمخاطر، مثلما كان الوضع في ناميبيا، التي كان لها تاريخ من الفشل المستمر لمحاولات تشكيل منظمة نسائية على المستوى الوطني، سواء بسبب الخوف من احتواء الحزب الحاكم لها، أو بسبب خشية الحزب الحاكم من قوة التحالف الكبيرة.

وفي زامبيا، رفضت نساء تقدميات كثيرات الدخول في السياسة حتى في مناخ التسعينيات السياسي، ولكن بدلا من ذلك حاولن المساعدة على فتح المجال أمام الراغبات في دخول العمل السياسي ودعمهن. ونجح تحالفهن غير الحزبي في تهديد كل من الحزب الحاكم والمعارضة بما يشكل تأثيرا واضحا أيا كان، ولذلك تحولت جماعة الضغط النسائية الوطنية إلى نموذج للبلدان المجاورة، إلى أن بهت نجاحه بسبب ائتلاف النساء الوطني في جنوب أفريقيا.

ربما كانت الحركة النسائية في زيمبابوي أكثر نجاحا في تحدي الدولة من زاوية استغلال استقلاليتها. إذ نجحت مجموعة صغيرة من المهنيات مركزها جابروني في محاولة تحقيق مصالحهن الخاصة، وحققن، من بين أشياء أخرى، نصرا لجميع النساء عندما كسبن دعوى قضائية حكمت بأن كفالة الدستور للمساواة النوعية تفضي إلى إبطال القانون العرفي. ولم يتكرر مثل هذا التصريح الحكومي الواضح حول وضع القانون العرفي في المنطقة. ولكن عندما تهددت هذه المكاسب، صفت عضوات إيمانج باسادي (Emang Basadi) إلى شقيقاتهن في المنطقة اللاتي بدأن في فتح المجال للارتباط بالدولة.

عدم الثقة والتشتت

الحركات النسائية في ناميبيا

شهد العام الأول من الاستقلال في ناميبيا نموا سريعا للقطاع غير الحكومي، وقدر أن نسبة الزيادة كانت ٥٠% من ١٤٣ منظمة سجلها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الشهور الأولى التالية على الاستقلال مباشرة. لم يرحب (سوابو) أثناء مسيرة النضال من أجل الاستقلال بمنظمات المجتمع المحلي (CBOs) التي انهمكت في الأنشطة التنموية بدلا من التعبئة للنضال، ولكن عندما تولى (سوابو) الحكومة رحب في البداية بانتشار مثل هذه الأنشطة (Becker 1995:287). ورغم ذلك لم تكن عملية الانتقال من النضال إلى التوجه التنموي سهلة. إذ قالت إحدى الناشطات في مجال النوع بعد الاستقلال: " لم نكن في الماضي في وضع محاولة التأثير في الحكومة على الإطلاق" (لأنها لم تكن تعطي اعتبارا لذلك)، ومن ثم لم تتطور مهارات الضغط من أجل التأثير بصورة جيدة. وفوق ذلك، وكما كانت الحالة في جنوب أفريقيا، تم بالفعل استيعاب كثير من الناشطات، اللاتي كان بإمكانهن إحداث تغيير، في الهياكل الحكومية (Becker 1995: 286).

ورغم ذلك، كانت إحدى نتائج إعادة النظر في التوجه، تشكيل منظمة مظلية غير حكومية في أبريل ١٩٩١، هي منتدى المنظمات غير الحكومية الناميبية (NANGOF- Namibian Non-Governmental Organizations Forum). وأقرت "ميثاق التنمية" الذي حدد أن عضويته البالغة خمسين منظمة، التي تضم بينها عددا من المنظمات النسائية أيضا، "سوف تظل مستقلة عن الحكومة وستسعى إلى العمل مع الحكومة المنتخبة بصورة ديمقراطية"، و"سوف نكون قابلين للمساءلة أمام الجمهور المتنوع المرتبط بنا وجماهير الشعب بشكل أعم"[٢] وكانت هناك

حاجة ملحة إلى ترسيخ الاستقلالية بسبب معاناة منظمات المجتمع المحلي تاريخيا من (سوابو) أثناء النضال، حيث كان أعضاؤها "لا يعملون أبدا في مبادرات جماهيرية لأنها يفترض فيها تشجيع "التنمية" بينما أي جهود تنموية قبل الاستقلال كانت ستتعارض مع سياسات التحرر الوطني".[٣]

ولم تكن المنظمات النسائية استثناء من هذه "الدوار المتخلف"، كما أطلقت عليه بيكر عن حق.[٤] وتقلصت أنشطة مجلس المرأة في (سوابو)، القسم النسائي في حركة التحرير الكبرى، ما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٥ إلى أن صار "غير نشط" داخل ناميبيا بسبب القمع الذي تمارسه الدولة (Becker 1995: 167) ولم يتحول تركيزه الرئيس عن تعبئة النساء من أجل النضال (Becker 1995: 167; Cleaver and Wallace 1990: 82-84) مع عدم بذل محاولات للاشتراك في مشروعات اجتماعية وتعليمية مثلما حدث في المنفى.

ورغم ذلك، كانت النساء داخل ناميبيا أكثر تأثرا بحالة الحرب عن النساء في المنفى. وتولت الاهتمامات العملية التي نشأت عن الحرب، منظمات للمجتمع المحلي. وبدأت الكنائس المتوحدة في مجلس كنائس ناميبيا (CCN- Council of Churches in Namibia)، تصبح أكثر جذرية في السبعينيات، واشتركت في مشروعات المجتمع المحلي التي كانت تمكن الناس من مساعدة أنفسهم (Becker 1995: 189-196).

وأنشئت أيضا منظمات ذات طموحات نسوية. إذ تأسست منظمة النساء الناميبيات (NAWA- Namibian Women's Organisation) من عضوات في جبهة ناميبيا الوطنية (NNF- Namibia National Front) بعد عودتهن من المنفى في ١٩٨٧. استوحت إحدى قائداتها الفكرة من المنفى بجنوب أفريقيا والسويد، ولكنها وجدت أنها وزميلاتها ليس لديهن مصدر لدعم منظمة مستقلة، من الواضح

أنها ليست الجناح النسائي لجبهة ناميبيا الوطنية: فالنساء لم يكن مستعدات لأفكار نسوية، من داخل جبهة ناميبيا الوطنية أيضا، والرجال يسيئون فهم النسوية التي لا تعني بالنسبة لهم إلا أن النساء راغبات في تعديل الأدوار النوعية.[٥] وفي مقابلة مع هيكي بيكر Heike Becker في ١٩٩١ أوضحت عضوة في منظمة النساء الناميبيات أن "منظمة النساء الناميبيات في ذلك الوقت كانت تقتل بالفعل على يد كثير من رجال جبهة ناميبيا الوطنية الذين عادوا من [المنفى في] السويد، وكانوا لا يرغبون في منظمة نسائية سوف تطالب بحقوق متساوية للجميع".[٦] وحتى تتجنب لافتة النسوية، اشتركت منظمة النساء الناميبيات في مشروعات تعليمية أكثر عمومية في المجتمع المحلي، بما فيها مدارس المجتمع المحلي، ومشروعات زراعية أيضا، حتى بدأت تعمل مرة أخرى في ١٩٨٩ باعتبارها منظمة نسائية.

ونظم مجلس الكنائس في ناميبيا، تحت تأثير المانحين الدوليين، منظمة نسائية لمختلف الأديان. وأدت هذه العملية في ١٩٩٧ إلى تأسيس صوت النساء الناميبيات (NWV- Namibian Women's Voice)، وهو تحالف للنساء عبر الحدود السياسية والمذهبية، الذي صار خلال الثلاث سنوات التالية "بداية لحركة نسائية حقيقية داخل ناميبيا إذ نظمت النساء لأول مرة عن وعي حول مصالحهن العملية والإستراتيجية".[٧] ونجحت في ربط المصالح النوعية مع نضال التحرر الأوسع وبهذا بقيت أنشطتها جزءا من منظمات المجتمع المحلي الأكبر المناهضة للأبارتيد. وهكذا عملت منظمة صوت النساء الناميبيات بصورة شبيهة جدا للمنظمات التابعة للجبهة الديمقراطية المتحدة في جنوب أفريقيا في ذلك الوقت.

وتبنت القاعدة العريضة لمنظمة صوت النساء الناميبيات منهجا يحبذ المسئولية الجماعية والاستقلالية وعدم المركزية[٨]، ووجدت في المنهج الديمقراطي من أسفل إلى أعلى تعبيرا عن قناعاتها. وعلى الرغم من أن عديدًا من التنفيذيات

على المستوى الوطني كن عضوات أيضا في (سوابو)، فإنهن تبنين منهجا استقلاليا في صوت النساء الناميبيات، حيث أدركن عدم إمكانية إثارة الاهتمام بالنوع داخل حزبهن بسهولة. وفي الحقيقة، قام صوت النساء الناميبيات على إدارك فشل (سوابو) في إرساء فكرة التحرر داخل حياة النساء اليومية. ولذلك بدأت من مشاكل النساء وربطتها بشكل تدريجي بالممارسة السياسية بشكل أعم: "لا يمكنك أن تقول للجماهير، إذا ما كنتم جائعين اليوم، عليكم القتال من أجل الاستقلال".[٩] وبالمقابل، كان كثير من أنشطة مجموعات صوت النساء الناميبيات، التي اختارتها النساء أنفسهن، تتعامل مع حاجات النوع الاجتماعي العملية، التي تنشأ خارج دورهن الإنجابي. وأدت هذه الأنشطة إلى تماشي صناعة القرار والتمكين جنبا إلى جنب مع الأنشطة التعليمية. وارتبطت بالتعبئة من أجل النضال، ولكنها تحدت أيضا العلاقات النوعية الظالمة. وهكذا فإن صوت النساء الناميبيات "ابتكرت منهجا نوعيا من داخل سياسة التحرير" في ناميبيا.

وفي الحقيقة، كانت لصوت النساء الناميبيات اختلافات مع معتقدات أيديولوجية التحرير عند (سوابو) وقسم النساء به، مثلما ظهر في موقف عضواتها المتبني لتصعيد الاهتمام بقضايا النوع حتى تصبح مطروحة للتعامل معها "هنا والآن" بدلا من "ربما بعد الاستقلال عندما تُحسِن التصرف"، وهو الأمر الذي أزعج (سوابو) وقسمه النسائي. وما أضاف إلى مشكلتهم مع صوت النساء الناميبيات، أنها لديها أهداف تنموية، وتستخدم المعونة الأجنبية للنهوض بحياة النساء والمجتمعات المحلية بدلا من جعل هذه الأموال متاحة لصالح النضال. وتذكر إحدى العضوات أنه في وقت ما "طلب الناس الانعزال عن صوت النساء ... كان ينظر إليهن باعتبارهن جسوسات ومنبوذات".[١٠] وأوضحت إحدى مصادر المعلومات لدى بيكر في ١٩٩١ أن رد صوت النساء الناميبيات كان من خلال التوجه التالي:

"اعملي في ظل مجلس النساء في (سوابو) أو لن تستطيعي العمل إن لم تتبعي مجلس النساء في (سوابو). وهكذا بدأت كل الأشياء: إما أن تعملي كما نريد لك أن تعملي فنستطيع السيطرة عليك، أو لن تعملي ... وهذا لأن الرجال يشعرون بالتهديد من كل منظمة لا يستطيعون السيطرة عليها. والرجال مسيطرون على مجلس النساء في (سوابو). إنها مجموعة فرعية لهيئة يوجهها الرجال. ولذلك لا بد من الاستيلاء على أموال صوت النساء الناميبيات لصالح مجلس النساء في (سوابو)، وإلا سوف يدمرونها".(١١)

شعر مجلس النساء في (سوابو) بتهديد المنظمة ونجاحها الواضحين. وقبل شهر واحد فقط من بدء الفترة الانتقالية إلى الاستقلال التي تشرف عليها الأمم المتحدة، تم حل منظمة صوت النساء الناميبيات تحت الضغط. وبالاختلاف عن الوضع في جنوب أفريقيا بعد خمسة أعوام، حيث قررت المنظمات التابعة للجبهة الديمقراطية المتحدة الانضمام إلى رابطة المرأة في المؤتمر الوطني الأفريقي عند عودتها من المنفى، لم يكن أمام صوت النساء الناميبيات أي خيار في الأمر، ولكن أجبرتها الظروف الخارجة عن إرادتها.

وكانت أحداث جنوب أفريقيا ما زالت حاضرة في ذهن ناشطات النوع غير المنتميات إلى (سوابو)، عندما اجتمعت المنظمات النسائية مرة أخرى لمناقشة تأسيس اتحاد النساء الناميبيات (Federation of Namibian Women) الذي افترض عمله كمنظمة مظلية لعديد من المنظمات النسائية التي انتشرت ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٠ في فترة التحول إلى الاستقلال. وكانت من أبرز المنظمات الجديدة التي كانت نسوية بشكل صريح، مثل تضامن النساء (Women's Solidarity)، ومجموعة تقدم الاستشارات لضحايا الاغتصاب؛ والأخت ناميبيا (Sister Namibia)، وهي مجموعة تشارك جماعيا في نشر مجلة نسوية، في

الأساس من أعضاء متعاطفين مع (سوابو) وجبهة ناميبيا الوطنية؛ ومنظمة النساء الناميبيات القديمة، ومنظمات أخرى عديدة مرتبطة بالكنائس والأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات العون الذاتي أيضا.

في البداية اجتمعت النساء في لقاء نظمه مجلس كنائس ناميبيا لمناقشة مستقبلهن في ناميبيا المستقلة. وأسفر اللقاء عن قرارات تؤكد ضرورة وجود حركة نسائية تجمع النساء عبر الانقسامات الحزبية والمذهبية "وذلك لأن طريقة بنائنا للدولة سوف تعتمد علينا".[١٢] ورغم ذلك، لم يكن هناك إجماع، وقتها وفي الاجتماعات اللاحقة، حول تفضيل قيام عضوية الحركة النسائية المجمعة على أساس فردي، أم أن تأخذ شكل اتحاد له عضوية من المنظمات. وفي النهاية، لم يترجم إدراكهن لما يمثله الاتحاد من قوة بصورة واقعية، فحدثت انقسامات من البداية بين عضوات (سوابو) واللاتي لا ينتمين له.

وفي فبراير ١٩٩٠، اقترحت أوثيلي أبراهامسين، عضوة منظمة النساء الناميبيات وجبهة ناميبيا الوطنية، تشكيل اتحاد يمكّن كل منظمة من احتفاظها باستقلاليتها، وقالت: إن فكرة تشكيل منظمة عضويتها فردية قد لا تتسم بالواقعية الكافية لتحقيقها. واتبعت هذا بمشروع لائحة لذلك الاتحاد. واحتوى المشروع تحت بند ١,٨ و ١,٩ تصريحا واضحا بأن "هناك حاجة إلى منظمة واحدة وطنية قوية، يمكنها الحديث باسم النساء الناميبيات" وأنها "سوف تمثلهن بصرف النظر عن الانتماءات السياسية أو الدينية أو غيرها، حتى ولو احتفظت المنظمات الفردية باستقلالها". وكان جزء من مهامها تنسيق أنشطة المجموعات التابعة في المناطق التي تهتم بالمجتمعات المحلية بها.[١٣]

واشتبكت عضوات مجلس النساء في (سوابو) في المناقشات بنبرة عدائية، وادعت ممثلاته استبعادهن عمدا من الاجتماعات. وقال مجلس النساء في (سوابو)

أيضا: إن المبادرة كانت نخبوية، إذ تركزت في ويندهوك فقط واستبعدت نساء المناطق الشعبية. وتبنت الممثلات بشكل واضح عدم توفر قاعدة جماهيرية في المناطق الريفية إلا لدى مجلس النساء. وتوقفت المناقشات ولم تستأنف إلا بعد الاستقلال في أغسطس ١٩٩٠، عندما سميت لجنة تنفيذية، تواترت اجتماعاتها الأسبوعية بانتظام. وفي أبريل ١٩٩١، توقفت مرة أخرى الأحاديث بشأن لائحة للمنظمة المظلية المقترحة. وقالت إحدى عضوات مبادرة الاتحاد: إن ممثلات مجلس النساء في (سوابو) كن أساس فشل التوصل إلى نتيجة:

" يوم بداية الاتحاد، صعدت [ممثلة لمجلس نساء (سوابو)] وقالت: "إذا ما تأسس الاتحاد اليوم، سوف أدعو كافة الكاتوتورا Katutura [البلدات الأفريقية الأساسية] للحضور والسير في الشوارع محتجات". لقد قالت ذلك صراحة في الاجتماع، لأننا جميعا أردنا أن نشكل المنظمة. وكان ذلك في أبريل [١٩٩١]. وصعد أشخاص وقالوا: "والآن ما هذا الهراء؟" فقالت: "ولكننا لم ندع" ولكن لم يكن هذا صحيحا، ولكن كان الغضب بسبب توجيه الدعوة من خلال وسائل الإعلام العامة. بينما شعرت المتحدثة أنها لم تتم دعوتها بشكل شخصي.[١٤]

ومن وجهة نظر المعلقين، كانت المداخلات التي لا تنتهي من قبل ممثلي (سوابو) تعني تدمير الاتحاد "لأنه لم يكن شئ يتبع (سوابو).[١٥] وتركزت الأنظار مرة أخرى على النزاعات حول مسألة التمثيل في اللجنة التنفيذية على المستوى الوطني للمنظمة المقترحة، فاقترحت المنظمات النسائية الأصغر، وفقا لمقترح اللائحة الأصلي، تمثيلا رسميا من عضوين لكل منظمة تابعة، بصرف النظر عن حجم المنظمة، واقترح (سوابو) تمثيلا نسبيا. وتذكر إحدى المشاركات في الاجتماع ما يلي:

"قالت [ممثلة (سوابو)]: لقد فزنا في الانتخابات ونريد ثلثي المقاعد [في اللجنة التنفيذية للاتحاد على المستوى الوطني]. وقال الآخرون: لكن المنظمات النسائية لم تتوجه للاقتراع في أي انتخابات خاصة بالاتحاد، لماذا تأتين إذا وتقحمن الانتخابات الوطنية؟ لا شأن للحركة النسائية بهذا. إن الأمر واضح، كانت تعمل على تدمير الاتحاد."(١٦)

وكان ما طرحه مجلس نساء سوابو حول التمثيل النسبي للمنظمات الأصغر، وخاصة الأكثر قربا من المعارضة، مؤشرا على رغبتهم في الهيمنة على الاتحاد، حيث لديهم أكبر عضوية وسوف يفوزون بأغلبية اللجنة التنفيذية للمنظمة المظلية، بما يحقق غرضهم في السيطرة على الأنشطة. وبرر مجلس نساء سوابو الأمر بمؤامرة مزعومة من المنظمات النسائية الأصغر التي لجأت إلى تأسيس منظمات متشظية أصغر، لمجرد زيادة عدد الممثلين. وذكرت العضوة التي شاركت في المناقشات من مجلس نساء سوابو:

"كان هناك تخوف سياسي من احتمال سيطرة جماعة واحدة على الأخريات. ولذلك قالوا: على كل منظمة تقديم العدد نفسه من الأعضاء الممثلين، وكنا نقول لا، لأن بعض المنظمات ليس لديها سوى شخص أو شخصين، فمن عساهما يمثلان هذين الشخصين؟ وكان ذلك ما دار الجدل حوله.(١٧)

فإذا كانت المنظمات النسائية الأصغر تخشى فقدان استقلاليتها تجاه (سوابو) والحكومة، كان (سوابو) يخشى أيضا خسارة وضعه المهيمن بالنسبة للمنظمات النسوية الشعبية. وأدركت المنظمات النسائية الأصغر من الناحية الأخرى أنه لا مفر من تضمين (سوابو) من أجل بناء اتحاد ناجح، لأنه مع إغلاق صوت النساء الناميبيات صار مجلس نساء سوابو فعليا المنظمة الوحيدة التي لديها قاعدة ريفية.(١٨)

وخيم القلق على الطرفين اللذين تحولا إلى فصائل معارضة، وربمـــا تفـــاقم أكثر بسبب مشاكل قد تكون لدى مجلس نساء سوابو، بصرف النظر عـــن قاعدتـــه الريفية، في إعادة صياغة دوره من القسم النسائي لحركة تحرير، ليصير الجنـــاح النسائي في الحزب الحاكم. فكان دوره قبل الاستقلال متعلقا بالحاجة إلـــى تعبئـــة النساء للنضال، ولم يكن متضمنا تركيزا خاصا على الحاجـــات العمليـــة النوعيـــة للمرأة، ناهيك عن الحاجات الأكثر إستراتيجية. وكانت منظمـــة صـــوت النـــساء الناميبيات أكثر نجاحا لأنها جعلت مثل هذه الاهتمامات غطاء محوريا للمهمة التي أخذتها على عاتقها ولإستراتيجيتها. ومع الوعي بذلك، كان مجلس نساء سوابو مـــا زال هيئة ملحقة بالحزب توجهها سياساته، التي تحدد المدى الذي بإمكانـــه العمـــل فيه. وهكذا واصلت أنشطة مجلس نساء سوابو في السنوات التي أعقبت الاســـتقلال انغلاقها على منهج محافظ إلى حد ما يدور حول النساء في التنمية، لـــم يتجـــاوز الحياكة والطهي وتوليد الدخل. وسيطرت هذه الأنشطة أيضا على مراكـــز المـــرأة الخاص به في الكاتوتورا. وربما كانت أكثر أنشطة المركز تحررا فـــصول تعلـــيم اللغة الإنجليزية[١٩].

مع الأخذ في الاعتبار القيود التي قد تمارس على أجنحة الحزب الـــسياسي، كانت العضوات الممثلات لمجلس نساء (سوابو) في مفاوضات الاتحاد مهتمات أن تكون المنظمة "حيث تنضم النساء كأفراد، دون تمثيل للمنظمات"، وهـــي الفكـــرة بعينها التي رفضتها النساء من خارج (سوابو) باعتبارها محاولة ســـابقة لأوانهـــا لتحقيق الوحدة. ومن وجهة نظر النساء من خارج (سوابو) كانـــت المنظمـــة ذات العضوية الفردية تطرح المشاكل نفسها الناتجة عن اتحاد له تمثيل نسبي، نظرا لأن عضوات (سوابو) يفترض أن يشكلن الجزء الأكبر من العضوية. ورغم ذلك كانت منظمة ذات عضوية فردية بالنسبة لعضوات مجلس نساء (سوابو)، تحل اثنتين من مشاكلهن، حيث تضمن سيطرة (سوابو) على عضوات المنظمات الأصـــغر، كمـــا

تخلق لهن فرصا كأفراد لممارسة السياسات التي لا تتماشى بالضرورة مع أهداف (سوابو) العامة:

"ولاحظنا أيضا أنه عندما يكون الشخص ممثلا لمنظمة، على سبيل المثال منظمة سياسية، لا بد أن يتصرف ويقبل القضايا التي اتفق عليها الحزب. وفي هذه [المنظمة ذات العضوية الفردية] لسنا في حاجة إلى استحضار خلافاتنا السياسية ولا رؤى أحزابنا السياسية إليها، حيث نتحدث عن قضايانا باعتبارنا نساء. ولذلك قلنا: دعونا نوقف التمثيل التنظيمي لأنه لن ينجح وسوف يعقد حياتنا- بل إنه حتى لن يوفر لنا الحرية.(٢٠)

بعد ثمانية أشهر من الاجتماعات التي لم تسفر عن اتفاق، بسبب أن ما يمثل "حرية" إلى إحد الأطراف يعني قيدا بالنسبة للآخر، انفصلت المجموعات واتفقت على تأسيس منظمتين، اتحاد و"مظلة" ذات عضوية فردية. وتشكل اتحاد النساء الناميبيات بواسطة "عدد قليل من المنظمات" ، ووفقا لإحدى العضوات المؤسسات "لم يقم أي عمل في نهاية الأمر".(٢١)

وتأسست منظمة المرأة الناميبية الوطنية (NANAWO - Namibian National Women's Organisation) كمنظمة وحيدة [على المستوى الوطني]، من خلال اجتماع استمر ثلاثة أيام حضرته ٢٥٠ مندوبة في نوفمبر ١٩٩١. وكان ينظر إليها بشكل عام على أنها مهيمنا عليها من (سوابو) و (سوانو)، وحصلت على تأييد الرئيس ورئيس الوزراء.(٢٢) وكانت من وجهة نظر العضوات خارج (سوابو):

"... إنها مبادرة من (سوابو). إنها منظمة غير حكومية تابعة للحكومة (NGOGO) – منظمة غير حكومية بمبادرة من الحكومة. وأتذكر أثناء التحضير لمؤتمر بكين نطق باسم هذا الشيء الاتحادي، ودارت مناقشات كثيرة عما إذا يجوز حضور أحزاب سياسية لاجتماع تحضيري يضم منظمات غير حكومية. وذلك

بسبب أنهم أينما يحلون تحضر المشاكل، في حين تعمل المنظمات غير الحكومية معا بشكل جيد. وكان عندنا بعدها اجتماع مع [وزيرة شئون المرأة]. دعتنا فعليا إلى الاجتماع وقالت: "كما ترون، تعتبر منظمة المرأة الناميبية الوطنية (NANAWA) المظلة." ولا أعلم ما إذا كانوا لا يفهمون أم يدعون عدم الفهم. إذ إنها ليست منظمة مظلية. فلا توجد منظمات تابعة لمنظمة المرأة الناميبية الوطنية، إنها فقط منظمة وحيدة مثلها مثل منظمة النساء الناميبيات (NAWA). إن الأمر لا لبس فيه، ولكنهم يفتعلون الخلط"[٢٣].

وواصلت عضوات منظمة النساء الناميبيات الوطنية (NANAWA) تأكيدهن على استحالة وجود اتحاد للمنظمات النسائية في ناميبيا، والسبب أنه "إذا ما ضم النساء من أجنحة الأحزاب السياسية، سوف يعمل حينئذ مثل جمعية عمومية، وهنا سوف تحدث مشاكل نتيجة لذلك".[٢٤] ومالت عضوات المنظمات النسائية إلى الاتفاق بدرجات متفاوتة عندما طرح أنه "في إطار عمل الحزب الذي يسيطر عليه رجال رجعيون، لا يمكن إعطاء الحركة النسائية حق قدرها. فكيف يمكن ذلك؟" وكانت تلك الاتجاهات السبب في جعل منظمات النساء الناميبيات بعيدات عن مجلس نساء سوابو، وقسم النساء شئون المرأة، والسياسيات عامة:

"إنهن يمثلن الحزب. ماذا يفعلن من أجل المرأة؟ والآن حين يحدث شيء، نحصل عليه جميعا. انظري إلى ذلك التجمع البرلماني [من النساء العضوات في البرلمان]. عندما بدأنه قالوا لنا: "نريد أن نكون التجمع الذي يتحدث من خلاله." وقلنا "حسنا، هذا جيد. ونستطيع إطلاعكن على ما يدور في المجتمع المحلي." ولم يحدث أني ذهبت إلى اجتماع ثان. ولم أسمع مطلقا عن حدوث هذا الاجتماع"[٢٥].

وعندما توقفت المحادثات حول الاتحاد، انحسر التفاؤل الذي اتسمت به حركة المنظمات غير الحكومية بعد الاستقلال. ولاحظت كينيث أبراهامز

Kenneth Abrahams الشخصية السابقة في جبهة ناميبيا الوطنية والعضوة الناشطة في حركة المنظمات غير الحكومية، أن الحكومة فشلت في إعلان "سياسات واضحة بشأن المنظمات غير الحكومية" من خلال لجنتها للتخطيط القومي، وأن "هناك دعوة للتدخل البيروقراطي دون توضيح خطوط إرشادية للموظفين أنفسهم". ومثل ذلك طعنة في صميم حركة المنظمات غير الحكومية:

"توقعت حركة المنظمات غير الحكومية أن تجد حكومة تدعمها، في حين إن الحكومة لم تكن ممارستها عمليا على هذا النحو. وهناك ضرورة إلى اكتشاف الحركة ما إذا كانت الحكومة تشكل موردا خاصا لخدماتها، أو أن تكيف إستراتيجيتها وفقا لذلك"[٢٦].

وتصف ناشيلانجا شيفوتي Nashilanga Shivute ، الرئيسة السابقة لمنظمة صوت النساء الناميبيات ومديرة دائرة المرأة حينها، الوضع عام ١٩٩٢ باعتبار أن الأمر يتمثل في عدم وجود فهم للديمقراطية:

"في الماضي كان بإمكان النساء إما أن تدعم سياسيا نضال التحرر، أو ما هو قائم. وكانت تلك هي القضية الرئيسية. [والآن] المشكلة أن الناس في هذه البلاد يظنون أنهم يستطيعون المطالبة بحقوقهم فقط إذا كانوا جزءا من الحكومة أو مؤيدين لها. ولكن الدستور هو الذي يحمي حقوق كل ناميبي سواء كان رجلا أم امرأة. جميع الناس، بصرف النظر عن أي حزب يؤيدون، باستطاعتهم الوقوف والمطالبة بحقوقهم. وأعتقد أن ذلك ما يجب أن تقوم به الحركة النسائية. وحتى الآن لم ننجح في ذلك بعد. لقد حددت مساحة متاحة للحركة النسائية، ولكن لم يتم إدراك هذا بعد، ويرجع ذلك بالكامل إلى التخوف من الاحتواء.[٢٧] ولم يتغير الوضع بصورة كبيرة بعد مرور عقد. حيث كانت الحركة النسائية منقسمة أيضا ما بين المجموعات المصطفة وراء (سوابو) والمستقلة عنه، ولم يبد أن هناك إمكانية

للتقريب بينهما. وقد ثار النزاع حول أي المجموعات تمثل النساء الناميبيات، وحول ما إذا كان هناك هيئة مظلية للنساء أم لا في ورشة العمل التي نظمتها وحدة النوع الاجتماعي في جماعة تنمية جنوبي أفريقيا (SADC) في نوفمبر ١٩٩٨،[٢٨] كما واصل مجلس نساء (سوابو) (SWC) وإدارة شئون المرأة (DWA) إحباط مساعي المجموعات النسائية المستقلة.

شرعت منظمة الأخت ناميبيا في سياق التحضير لانتخابات الجمعية الوطنية عام ١٩٩٩ في تحقيق مزيد من التعاون مع النساء بالحكومة، والأحزاب السياسية والقطاع العام من خلال تبني فكرة طبقت في جنوب أفريقيا وبوتسوانا، متعلقة بصياغة بيان أساسي بمطالب النساء استعدادا للانتخابات العامة في ٢٠٠٠. ولم تكن تلك الفكرة غريبة على ناميبيا، إذ أشارت مسودة لائحة اتحاد النساء في ١٩٩٢ إلى صياغة ميثاق لحقوق النساء أيضا باعتبارها إحدى مهام الاتحاد. وحققت شبكة البيان الأساسي للنساء هذا الهدف بقصد العمل كأداة ضغط للأحزاب السياسية، ولتعبئة الناخبين على نطاق أوسع (Frank 1999). وتكونت شبكة البيان الأساسي للنساء من "المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والحكومة والنقابات العمالية والقطاع الخاص والكنائس والنشيطات كأفراد"،[٢٩] ودعمها ماليا عددا من المانحين الأجانب، وحصلت على الدعم اللوجيستي من المعهد الوطني الديمقراطي National Democratic Institute. واعتقدت عضواتها "عدم إمكانية تحقيق الديمقراطية فعليا إذا أهملته المشاركة السياسية للنساء " وتحدت الأحزاب من أجل إدراج ٥٠% من النساء على قوائمها الحزبية، وطلبت من النساء أن تصوت للأحزاب السياسية التي وعدت بترشيح عضوات أكثر في البرلمان (Maletsky 1999a). وحصل البيان الأساسي على التأييد، ليس فقط من قبل شبكة حقوق الإنسان الإقليمية،[٣٠] وعضوات البرلمان في جنوب أفريقيا، ولكن أيضا أحزاب المعارضة الرئيسية.[٣١] وفي الحقيقة، عبرت إليزابيت خاكساس

Elisabeth Khaxas المتحدثة باسم الشبكة عن الأمل في "حصول البيان الأساسي على الدعم من حيث المبدأ باعتباره جهدا جادا لحمل الحكومة على أن تكون قابلة للمساءلة" (Maletsky 1999). وبينما تعهدت أحزاب المعارضة بالدعم، حتى رغم عدم موافقتها على كل تفاصيل البيان الأساسي، عارض (سوابو) وإدارة شئون المرأة ذلك تماما وبشدة.

لم يرد (سوابو) على الشبكة بشكل مباشر عندما دعته إلى التعليق، ولكن يونيس ليبينجي Eunice Lipinge سكرتيرة المعلومات والبحوث في مجلس نساء سوابو حينها أدانت "ما يسمى" بالبيان الأساسي لأنه "يربك الناميبيات ويصرفهن عن المفهوم الأساسي للمساواة النوعية " من خلال "دمج المثلية الجنسية في القضايا النوعية"، ووجهت اللوم إلى "العناصر التي تحب استخدام المساواة النوعية كذريعة للوصول إلى أهدافها الخاصة غير المرتبطة بالنوع الاجتماعي". واتهمت البيان الأساسي، إلى جانب إدخال المثلية الجنسية، بأنه ليس إلا سببا في ازدواجية سياسات النوع الوطنية. وكان الهجوم مفاجئا، حسب خاكساس المتحدثة باسم الشبكة، لم يكن هناك سوى تسع كلمات فقط في بيان يبلغ خمسا وعشرين صفحة تخص حقوق الإنسان الخاصة بالمثليين من الرجال والنساء. وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع أن يكون لدى ليبينجي، التي شغلت أيضا منصب رئيسة وحدة النوع الاجتماعي والتنمية في جامعة ناميبيا، رؤى أكثر استنارة حول المثلية الجنسية، فإن الأمر لم يكن مدهشا بالكامل، حيث تثير تلك الموضوعات عادة الجدل في ناميبيا، حيث تمثل محور انتقاد المبادرات التي لا يسيطر عليها ويمليها (سوابو) ومجلس نساء (سوابو).

وتماشت تعليقاتها مع قادة حزبها الرجال، بمن فيهم الرئيس، الذي انتقد المثلية الجنسية باعتبارها "انحرافا شائنا" قائم في أوربا ولا مكان له في المجتمع

الناميبي. وكان ذلك أسلوبا فعالا لتشويه مساعي الشبكة لمن يميلون إلى مشاركة (سوابو) أراءه.[٣٢] ويبدو أن ذلك كان بإيحاء من نانــدي نــدايتواه Nandi Ndaitwah المديرة العامة لدائرة شئون المرأة حينها، التي رفضت أيضا التعاون مع المبادرة لأنها لا تستطيع كما يبدو "دعم حقوق الإنسان الخاصة بالمثليين من النساء والرجال".[٣٣] وحضرت بدون دعوة إحدى اجتماعات الشبكة، ودعت الناميبيين إلى رفض البيان الأساسي لأنه "يطلب من النساء في ناميبيا تشجيع المثلية الجنسية" إذ إنه يدعو إلى إدخال التعليم الجنسي في المدارس مما يمثل "دعوة أطفالنا إلى تعلم كيف يصبحون مثليين".[٣٤] واستمرت ندايتواه في موقفها النقدي من الشبكة زاعمة أن بعض عضواتها شديدات الصخب حول المساواة النوعية لأن المثلية الجنسية غير مقبولة في ناميبيا.[٣٥]

واستمرت الشبكة، وحصلت على مزيد من تأييد الأحزاب السياسية والسياسيين من النساء والرجال أيضا. وترى عضواتها الآن أن مقاومة مجلس نساء (سوابو) قد خفتت. وأصبح ينظر إلى وجوده كجزء من حركة ناجحة تحظى بشعبية متزايدة إستراتيجية مبتغاة وممكنة التطبيق أكثر من المقاومة. وحتى ليبينجي وندايتواه، بصرف النظر عن معارضتهما للشبكة في البداية، فقد شاركتا في حملة ٥٠/٥٠ التابعة للشبكة، وفي المطالبة بترتيب أسماء النساء على قوائم الأحزاب بحيث يلي اسم كل رجل اسم امرأة والعكس على نحو تبادلي. وأصبح هناك أكثر من ثلاثين منظمة تابعة للشبكة، ونظمت وجود ميسرات للأعمال على مستوى الإقليم والمدينة، وأقامت ورشات عمل في كل أنحاء البلاد.[٣٦]

وتمثلت إستراتيجية شبكة البيان الأساسي لنساء ناميبيا في محاولة تأسيس تحالفات من مجموعة واسعة من المنظمات المشتركة مع أهداف البيان الأساسي، ودعوة الأحزاب السياسية لتبني كوتا النساء، حيث لا يوجد نظام الكوتا، وترتيب

النساء في القوائم الحزبية على نحو تبادلي مع الرجال، حيث يوجد نظام الكوتا، مثلما كان الوضع عند انتخاب الحكومات المحلية، وأن يتم تبني سياسات نوعية أكثر شمولا. وفضلا عن ذلك، اقترحت الشبكة على السلطات المحلية إنشاء مكاتب للنوع وتطبيق خبرة وضع الميزانيات التي تراعي النوع الاجتماعي. ويمكن اعتبار تلك الإستراتيجية منهجا شديد الشمول في تناول مشاركة النساء في السياسة، وأنها تساعد بفاعلية على دفع التغييرات داخل الأحزاب السياسية والحكومة. كما يعد وضع (سوابو) مرشحات على قوائمه بنسبة ٢٦,٤٪ في الانتخابات الوطنية عام ١٩٩٩، ووصول تمثيل النساء الإجمالي في الجمعية العامة إلى نسبة ٢٦,٤٪، مؤشرا قويا على نجاح الشبكة.

ورغم ذلك فالأكثر أهمية، أن شبكة البيان الأساسي لنساء ناميبيا كانت قادرة على بناء ما بدا أنه أول حركة نسائية موحدة، شملت منظمات غير حكومية عديدة ونزلت إلى المستوى الإقليمي. ولم تخيب إحدى عضوات البرلمان اللاتي دخلن على قائمة مؤتمر الديمقراطيين، وكانت من ناحية أخرى عضوة سابقة في الحركة النسائية، أمل شقيقاتها حيث عملت من خلال البرلمان كمنبر لإثارة قضايا النوع.[٣٧] وفي الوقت نفسه، فإن ما يدل على استمرار الأمل، أنه حتى في إقليم أوفامبو Ovambo في الشمال، معقل (سوابو) الذي كانت ناشطات الشبكة تجابه فيه بالمقاومة، يواصل مجلس نساء (سوابو) ارتباطه بحماس بالحركة، ويمثل للمرة الأولى في ناميبيا حركة نسائية موحدة.

النساء لا يعترفن بالساعة [٣٨]

الضغط من أجل تمثيل النساء السياسي في عهد الديمقراطية في زامبيا

في زامبيا، بدأت المهنيات النظر إلى السياسة بعين مختلفة عندما ظهرت الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب على الساحة عام ١٩٩٠. ومن أوجه

عدة، كان للتحول من دولة الحزب الواحد إلى الديمقراطية متعددة الأحزاب تأثير منشط لطموحات نشيطات الحركة النسائية أيضا. وجرأت المهنيات على سبيل النساء على انتقاد السيد شيلوبا، زعيم الحركة المعارضة حينها، عندما أعلن في مقابلة جماهيرية أن زوجته "تتمتع بالعيش في ظل حكمه الشبيه بحكم بيمبا الاستبدادي". ففي خطاب إلى محرر ديلي ميل، تساءلت الناشطات حول التزام الحركة من أجل ديمقراطية التعدد الحزبي بقضايا المرأة كما عبر البرنامج الانتخابي للحركة، واستنتجن أن "على النساء العمل الآن لإبراز أن السياسة التعددية الجديدة ليست إلا صراعًا بين مجموعات الرجال، الذين يعتبرون النساء تابعات خارج المجال السياسي".[٣٩] وقبل كل شيء، أدركت المهنيات:

"عليك أن تتواجدي حيث تصنع القرارات حتى تستطيعي مناقشاتها وتغييرها. وشعرنا أن المنظمات غير الحكومية التي قامت بكثير من العمل لم تعد قادرة على الاستمرار لأنها لا تملك تمثيلا في صناعة القرار بالحكومة. وهكذا أدركت منظمات غير حكومية كثيرة أنك لا تستطيعين البقاء بعيدا عن السياسة، لأنك ستكونين كمن يؤدي عمله في زاوية، ولن يمكنك إحداث أي تغيير من هناك. لقد شهدنا تحولا لدى المنظمات غير الحكومية، اختلف تماما عما كانت تقوم به من بضع سنوات مضت. تحول كامل. لم تعد تُعلم النساء أن الخير في أن يصبحن زوجات ونساء مسيحيات... ولكنها تتحدث عن تمكين النساء. اعرفن حقوقكن وباشرنها. إنه حصيلة العمل طوال العقد [عقد النساء] – أدرك الناس أنك لا تستطيعين فصل السياسة عن قضايا النوع"[٤٠].

وتشكلت بناء على هذه الاهتمامات جماعة الضغط النسائية الوطنية (NWLG- National Women's Lobbing Group) في يونيو ١٩٩١، قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات الوطنية في أكتوبر ١٩٩١، التي أنهت ٢٧ عاما من حكم (ينيب). تشكلت من عضوات منظمات مهنية متنوعة، محاميات وناشطات بارزات

ومنظمات راسخة مثل مجلس تتجانيقا للنساء (YWCA). وكانت عضواتها في معظمهن من الطبقة الوسطى الحضرية، وهي الحقيقة التي كان خصومهن يستخدمونها ضدهن من قبل. وعرفت المجموعة نفسها باعتبارها غير حزبية ومكرسة للضغط من أجل النهوض بالوضع السياسي للنساء بصرف النظر عن انتماءتين السياسية، وخاصة في مستويات صناعة القرار في الأحزاب السياسية والبرلمان والحكومة. وكما أوضحت لاورا هاريسون Laurah Harrison رئيسة المجموعة "لم تتجمع النساء معا في زامبيا قبل ذلك للمطالبة بسلطة سياسية".(٤١) وربما لهذا السبب أحدث ظهور المجموعة مثل هذا الحماس بين النساء والأحزاب السياسية والزيمبابويين العاديين.

ولم تكن التقدميات، اللاتي شكلن قلب جماعة الضغط النسائية، مرحبات بالمشاركة السياسية في رابطة المرأة في حزب (ينيب) على نحو خاص، ولكنهن نظرن إلى تحسن الوضع الديمقراطي على أنه سيفتح لهن طرقا مهمة يكسبن من خلالها القدرة على التأثير. وافترضن أن شعار "حانت الساعة" الذي اتخذته الحركة من أجل ديمقراطية التعدد الحزبي، وهي جماعة الضغط التي مثلت رأس حربة التغير الديمقراطي، ينطبق أيضا على بداية التمثيل السياسي للنساء. وتضمنت حملة جماعة الضغط الوطنية النسائية، دعم الراغبات في خوض الانتخابات البرلمانية الأولى متعددة الأحزاب في أكتوبر ١٩٩١، وخططت عضواتها لمشروعات جمع الأموال من أجل "تمويل حملات للمرشحات البرلمانيات الطموحات بصرف النظر عن الحزب الذي يمثلنه". وربما كانت هناك أهمية مماثلة لحملة تثقيفية موجهة إلى الناخبات يتم من خلالها "إطلاعهن على السبب الذي من أجله كان عليهن التصويت للمرشحات البرلمانيات".(٤٢) وشرحت جماعة الضغط الوطنية النسائية موقفها غير المنتمي حزبيا بأنها راغبة في دعم النساء سياسيا من خلال زيادة أعدادهن، من أجل الوصول إلى كتلة حرجة في الحكومة، بينما "حتى ولو لم يتناولن قضايا النوع الاجتماعي، فذلك أفضل من ألا يتواجدن على الإطلاق".(٤٣)

ورغم ذلك، لم تتمكن جماعة الضغط النسائية الوطنية من العمل على تحقيق أهدافها بصورة فعالة. وهاجمها حزب (ينيب) المتهالك باعتبار أنها تعمل لصالح المخابرات الأمريكية وتحت رعاية "الأمريكيين".[٤٤] وفي الدعاية السابقة على الانتخابات، أظهر الحزب، على صفحة كاملة في تايمز أوف زامبيا، عدم رضاه عن فرق مراقبة الانتخابات الوطنية والدولية، وزعم الكتاب أن جماعة الضغط النسائية الوطنية متواطئة مع الولايات المتحدة من أجل إقصاء قيادة حزب (ينيب) وإحلال "حكومة دمية في زامبيا".[٤٥]

وفي دعاية من هذا القبيل، قدم بيان رسمي للحزب، تحت شعار "حزب الاستقلال الوطني الموحد: صوت العقل والمتحدث باسم الحب،" و"رابطة المرأة في حزب الاستقلال الوطني الموحد، هيئة منسجمة مع بنات وأمهات زامبيا". وزعم فيه أن جماعة الضغط لم تكن محايدة لأنه لا يوجد بها عضوات من حزب الاستقلال الوطني الموحد، اللاتي زعم أن جماعة الضغط تعاديه، حتى إنها تعمل كجبهة لأحزاب المعارضة، وبهذا لا تمثل كافة الزامبيات. وما يلفت الانتباه أن الرابطة زعمت أن "جماعة الضغط التابعة لرابطة المرأة في حزب (ينيب)" وصلت بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية إلى انتخاب ثلاث أو ثماني برلمانيات في الانتخابات الوطنية عام ١٩٨٣ و١٩٨٨ على التوالي.[٤٦] ويمثل هذا التزييف للأحداث طمسا لحقيقة عدم مطالبة الرابطة قطعا بأي سلطة سياسية، بل وتحديدها لدورها على أنها ملحقة بالسياسيين من الذكور[٤٧]. كما اتهمت الرابطة بصورة غير مباشرة المدافعات الجدد عن حقوق المرأة لإنكارهن للإنجازات السابقة. وفي سياق سباق الانتخابات أطلقت عضوات من الرابطة غضبهن، وعطلن اجتماعات جماعة الضغط النسائية الوطنية، مثلما حدث في سوق لوساكا، حينما حاولت عضوات جماعة الضغط التعامل مع التاجرات بالسوق، وكانت غالبيتهن من عضوات (ينيب).[٤٨]

وربما كان العداء لكوادر (ينيب) مفهوما، نظرا لتاريخ الحزب وموقفه من التحول إلى التعدد الحزبي. إذ لم يتقبل (ينيب) في أي وقت الطموحات الديمقراطية، ناهيك عن المساواة النوعية، ولا تقبلت المهنيات (ينيب) ورابطة المرأة التابعة به. ولكن العدائية التي ووجهت بها جماعة الضغط النسائية الوطنية كانت أعمق من ذلك، لأن الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب لم تكن داعمة للمنظمة أيضا. وقالت إحدى المعلقات، وهي عضوة في الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب في الوقت نفسه: إن جماعة الضغط النسائية نجحت في "تخويف الحكومة بالفعل، وإنها قدمت عملا جيدا في الواقع".(٤٩)

والعجيب أن عديدات من الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب كن متحمسات صراحة إلى جماعة الضغط، وكانت قيادة الحركة تؤيد علنا حقوق النساء في برنامج الانتخابات. وفي البداية، جاءت انتقادات قيادة الحركة موجهة بشكل أساسي من رئيسة شئون المرأة ، الأميرة ناكاتيندي وينا Nakatindi Wina، أحد أفراد أسرة لوزي الملكية وسيدة الأعمال الثرية، التي أعلنت بعد أسبوع من بدء جماعة الضغط لعملها، أن النساء المنخرطات في السياسة لا بد أن يكن تابعات إما لرابطة المرأة في (بمبل) أو للجنة النساء في التنمية التابعة للحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب التي كانت ترأسها.(٥٠) كما قالت أيضا: "يصعب على أي حزب أن يصدق أن حزبا لا يتحيز حزبيا" ملمحة إلى أن جماعة الضغط ما هي إلا حزب سياسي وأن عضواتها سوف يترشحن بأنفسهن إلى المناصب. ومن وجهة نظرها أن الأمر سيكون "أبسط كثيرا إذا كانت الجماعة لا شأن لها بالسياسة" وتجنبت الاشتباك مع الشئون الجارية.(٥١) وما كان يشغلها مع أعضاء الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب الآخرين أن جماعة الضغط تثير ارتباك الناخبين الذين لا يفهمون كيف يمكن لعضواتها الزعم أنهن تابعات "لكل من حزب الاستقلال والحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب":

"ويثرن اللبس أكثر بالحديث عن... حقوق النساء فقط- الذي يشبه واقعيا تحريك علم أحمر أمام ثور... إذ ينبغي حث الناس بشكل بطيء [خطوة خطوة] ولكن [النشيطات في مجال الضغط] يردن إفهام الناس كل شيء في الحال، سواء بالنسبة للنساء في التنمية أو غيرها ..."[٥٢]

وهكذا، كانت جماعة الضغط متهمة بأنها تثير الانقسام، وتشتت الانتباه بعيدا عن الفوز في الانتخابات ضد كينث كاوندا Kenneth Kaunda وحزب (ينيب).

ولكن ربما كان الأكثر أهمية بالنسبة لناكيتندي أن عضوات جماعة الضغط كن "متعلمات تعليما عاليا، ويردن فقط الارتباط مع فئة المهنيات، الطبيبات، الممرضات، بينما أريد الارتباط مع كل الإناث (هكذا). وهذا هو سبب أنني أعدها صنفا مختلفا."[٥٣] ويضيف هذا التوضيح شيئا جوهريا لزعم أن "الأميرة"، كما تشيع تسميتها، خائفة أن تكون عضوات الجماعة راغبات في الاستيلاء على المنصب منها[٥٤] ثم يعطينها تعليمات حول ما هو صواب وما هو خطأ.[٥٥]

وكان نجاح جماعة الضغط النسائية الوطنية هزيلا في مواجهة معارضة الحزبين السياسيين الكبيرين، اللذين أفادا أنهما ذهبا إلى حد تخويف سكان المدن الإقليمية من حضور اجتماعات الجماعة. وفي سبتمبر من العام نفسه، كانت رئيسة جماعة الضغط ما زالت تصرح للصحافة بأن "خمسة مرشحين بينهم ثلاث نساء لديهم حسا نوعيا" طلبوا المساعدة في دعم حملاتهم الانتخابية،[٥٦] ولكن لم تظهر حصيلة الترشيحات تغييرا عن الماضي. إذ رشحت الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب وحزب (ينيب) سبع مرشحات فقط لكل منهما، شكلن ٤,٧% من المرشحين في كل حزب (Longwe and Clarke 1992: 107).[٥٧] وفي سبتمبر، انتقدت جماعة الضغط النسائية الوطنية بشدة في بيان صحفي "ما بدا كخطوة متعمدة من حزب (ينيب) والحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب، إذ لم

يرشحا نساء كن صالحات للترشيح"، ولكن عضوات الجماعة اتجهن ببطاقاتهن بعد ذلك إلى فريق مراقبة الانتخابات المحلية.

والمدهش أن جماعة الضغط لم تستخدم هذه الفرصة لجمع معلومات عن الناخبات والمرشحات. وفي الحقيقة، لم تنتبه أية جماعة من الجماعات الأكبر لمراقبة الانتخابات والإشراف عليها، سواء كانت وطنية أم دولية، إلى قضية تمثيل النساء في سياق هذه الانتخابات المهمة، والجيدة التوثيق من جهة أخرى (Andreassen et al. 1992: 45-48). وخلصت الدراسة الوحيدة التي رجعت إلى تلك الأحداث، حيث أجراها فيما بعد مستشارون محليون مستقلون، إلى أن النوع الاجتماعي لم يمثل موضوعا طوال فترة الانتخابات سواء في الصحافة أم في الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية (Longwe and Clarke 1992).

وأصبحت جماعة الضغط النسائية الوطنية نشطة مرة أخرى بعد إعلان حكومة الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب مجلس وزرائها، ولم يكن متضمنا أي وزيرة، وإن شمل خمس نائبات وزراء فقط (بنسبة ١٣،٩%). ومع تمثيل النساء لنسبة ٤,٨% من أعضاء البرلمان، لم يكن هناك بشكل واضح أي تغيير على التمثيل السياسي للنساء مقارنة بالحكومة السابقة، وطرحت جماعة الضغط النسائية الوطنية على الرئيس شيلوبا أن يتعامل بحسم مع قضية تمثيل النساء في مجلس الوزراء الجديد بالحكومة،(٥٨) "وقدم" إليه وفد من عضوات جماعة الضغط" قائمة من النساء المؤهلات المناسبات للتعيين" (Longwe and Clarke 1992: 115).

كما تضمنت مطالب أخرى منها تعديل الدستور حتى يوفر للنساء حماية كاملة ضد التمييز، وكوتا نسائية قدرها ٥٠% في التعيينات الدبلوماسية، وتعيين الرئيس أربعة نساء في البرلمان، وتأسيس آلية وطنية ملائمة لتعزيز وجود النساء

في الحكومة.[٥٩] وانضمت المنظمات غير الحكومية إلى العريضة، وتحدثت عن ضرورة تمثيل النساء في صناعة القرار لأنهن "يمثلن مجموعات اجتماعية بعينها لهن مصالح مادية منفصلة ومتميزة يجب تناولها".[٦٠]

لم يوحِ رد فعل الرئيس على العريضة بكثير من الأمل. إذ لم يوافق على تكتيك جماعة الضغط بحث الناخبات على دعم المرشحات فقط، حيث "اعتبره موقفا متحيزا"، ولم يوافق أيضا على "إنشاء حزب نسائي مستقل عن الأحزاب التي تم تأسيسها". وقال: إنه لم يعين نساء أكثر لأن قلة ضئيلة منهن أيدت الحزب عند تأسيسه، بينما "ما يجعل الأشخاص يعينون ليعملوا على تطبيق سياسات الحزب هو سجل الشخص في العمل الحزبي، كما يعد الولاء أكثر أهمية".[٦١] وكان النقد الأشد فيما قاله: إن لجنة النساء في التنمية التابعة للحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب "كانت الآلية التنفيذية لقيادة عملية تنمية النساء حتى وإن كانت رئيستها غير محبوبة بين معظم النساء داخل وخارج الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب".[٦٢]

وشعرت المنظمات النسائية بالقلق الشديد إزاء ذلك، نظرا لأن رؤية شيولبا كما عبر عنها في الاجتماع تشبه بصورة غير مباشرة وجهة نظر دولة الحزب الواحد، التي تظل فيها قضايا المرأة تحت السيطرة المحكمة للحزب الحاكم، فلا ترشح سوى النساء الملتزمات بشدة بخط الحزب. ولم يكن هذا مدهشا بالنسبة إلى إحدى ناشطات النوع الاجتماعي نظرا لأنهم، "كانوا الأشخاص أنفسهم ولم يتغير سوى البطاقات [بطاقات العضوية]. وكان الأمر بالنسبة للحركة من أجل ديمقراطية التعدد الحزبي وحزب (يتيب)، أنك إن لو أبقيت العضوات هادئات تكون حينها أديت مهمتك"[٦٣].

وأجبرت المهنيات مرة أخرى على مناصرة الحزب بإخلاص، إذا أتيحت لهن مشاركة محدودة في السلطة. وكن مواجهات مرة أخرى بممثلات لا يعجبن بهن، مثل السيدة كانكاسا. واستخدمت الأميرة ناكاتينيدي وينا في الحقيقة رطانة

مشابهة للسابقة عليها في (ينيب)، إذ حثت النساء على "العمل بلا كلل من أجل إعادة بناء الاقتصاد الخرب"، محذرة إياهن "من تأييد المساواة إذا كانت المساواة على حساب الأمة"[٦٤] وقالت: إن "نجاح الوطن اعتمد إلى حد بعيد على الزيجات الناجحة" وتكتمل الدائرة عندما تحث النساء على جمع التمويل من أجل الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب[٦٥] وتركت بالفعل عضوات عديدات الحزب أو على الأقل جناحه النسائي لأنهن رفضن أن تكون لهن صلة برئيسته.[٦٦] وفاقم عداؤها للمهنيات المشكلة:

"يحاول الحزب بكل الإمكان تشجيع النساء. عندما بدأنا كان هناك نساء كثيرات تؤيد الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب- كل النساء اللاتي لم يمارسن الانتخاب طوال حياتهن [لأنهن كن لا يتفقن مع سياسات حزب (ينيب)]. وفي قسم النساء التابع لنا، كانت تبدأ معاناة العضوة من التمييز. فرحلت مرة أخرى كل النساء اللاتي أتين للحزب".

تدهورت العلاقات بين الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب وجماعة الضغط النسائية الوطنية بعد اجتماع مارس، وتوقفت أيضا محاولات مقابلة الرئيس من أجل تأسيس آلية وطنية قابلة للاستمرار. وبدأت جماعة الضغط حينها حملة أكثر تركيزا وتنسيقا، استهدفت تعبئة النساء في انتخابات الحكومة المحلية التي كان يفترض عقدها لاحقا في العام نفسه. وعقدت ورشة عمل أخرى، وشجعت المرشحات وقدمت لهن الاستشارات، وبدأ العمل على حملات تثقيفية للناخبات: فإذا كان المجال السياسي غير متاح للنساء على المستوى الوطني، إلا أن المجال المحلي بدا مفتوحا أكثر، وملائما لاستغراق النساء في الحاجات النوعية العملية.

ولكن كان ذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة. إذ وجدت عضوات جماعة الضغط النسائية هجوما من كوادر الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب،

وموروس الإرهاب على المتقدمات للترشيح على قائمة الحركة الديمقراطية متعــددة الأحزاب حتى يتراجعن عن الترشح، كما ألغيت الانتخابات الأولية التي فازت فيها نساء، في بعض الحالات.(٦٧) وساعدت الصحافة على اشتعال الجدل حول جماعــة الضغط النسائية، لدرجة أن أحد المشاركين في الجدل قــال: "أصــدرت جماعــة الضغط النسائية ضجة كبيرة حتى صمت الآذان".(٦٨) ولم تكن الضجة صادرة إلى حد كبير عن عضوات جماعة الضغط، ولكن بالأحرى عــن الأحــزاب الــسياسية والجمهور الذي فشل في فهم الاختلاف بين جماعة الضغط والأحزاب الــسياسية. واستمر الزامبيون في اعتقادهم أن جماعة الضغط كانت حزبــا سياســيا وشــطب البعض على عضواتها باعتبارهن حفنة من "النساء" المحبطات المتعلمات الساعيات إلى الانتقام لأنهن لم ينلن مناصب في الحكومة الجديدة.

وكانت دفاعات عضوات جماعة الضغط تفاقم من الارتباك غالبا، إذ شعرن أنهن محاصرات. ففي منتصف مارس عندما بدأت الحملة ضد جماعــة الــضغط النسائية الوطنية تصل إلى ذروتها، ذكرت تيمز أوف زامبيــا أن المتحدثــة باســم الجماعة تبين أن دعم مرشحات أي حزب سياسي "لا ينبغي أن يتم بشكل تلقــائي، وإنما يعتمد إلى حد كبير على درجة كفاءة المرشحة". وفي حالة ترشح امرأتين في إحدى الدوائر الانتخابية "يجب أن تدعم الجماعة النسائية المرشــحة التــي تمتــاز بالحزم في صناعة القرار والذكاء".(٦٩) وكانت هذه الملحوظة متعلقة بواقعة حدثت ١٩٩٢ عندما أرادت مرشحة حزب الاستقلال الوطني الموحد ترشيح نفسها ضــد مرشحة من حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب في انتخابات البرلمــان. وذهبــت تستشير المجموعة النسائية قبل ثلاثة أسابيع من إغلاق الترشــيح، فقلــن لهــا: إن عليها "استشارة الحزب، في أن تؤخر قليلا وهكذا يمكنهــا تجنــب الازدواجيــة". ونتيجة لذلك، اتهمت الجماعة من قبل حزب الاستقلال الوطني الموحد بأنها غررت بالمرشحة.(٧٠)

وساءت الأمور أكثر بالنسبة لجماعة الضغط النسائية في أبريل من العام نفسه، عندما شكل بعض أعضاء اللجنة التنفيذية في الحركة الديمقراطية متعددة الأحزاب، تجمع الوحدة الوطنية (Caucus for National Unity – CNU)، وكانوا من الرجال والنساء المتخوفين من بطء عملية التحول إلى الديمقراطية وتوجهها، وأمور أخرى خاصة السياسة الداخلية للحزب، واستهدفوا منه الضغط من أجل مزيد من المساءلة داخل الحزب. وفي مواجهة هذا دعا الرئيس "الأعضاء المؤمنين بالحزب، بمن فيهم الوزراء بمجلس الوزراء، إلى إنهاء علاقتهم بأنشطة" مجموعات الضغط مثل تجمع الوحدة الوطنية وجماعة الضغط النسائية الوطنية[٧١]، وأطلقت صانداي تايمز على خطوة الرئيس أنها "رد فعل مغال فيه" من الحزب الحاكم الذي لم "يستوعب جوهر الثقافة الديمقراطية الجديدة"[٧٢]، ونصح رئيس البرلمان بنفسه عضوتين بالبرلمان بعدم حضور اجتماعات جماعة الضغط حتى لا تعرضان سيرتهن السياسية للخطر (Ferguson and Ludwig 1995a:32). وكان ضرب تجمع الوحدة الوطنية وجماعة الضغط النسائية الوطنية معا أمرا مؤسفا[٧٣] ولكنه متوقع تماما، فبما أن منطق التفكير المرتبط بدولة الحزب الواحد ما زال سائدا، إذا تحدي الحكومة والحزب يعدان شيئا واحدا.

وفي الشهور التالية، استمر النظر إلى تجمع الوحدة الوطنية وجماعة الضغط النسائية الوطنية باعتبارهما ظاهرتين من النوع نفسه. إذ أطلق عليهما عضو من حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب لم يذكر اسمه في مقالة نشرت بويكلي بوست "تجمعات الممرورين" الذين "يرددون كالببغاء عبارات رنانة جدا مستعارة من الأمريكيين". وكان "التمييز الإيجابي والتدخل الإيجابي" بالنسبة للكاتب مجرد "مشروعات لطيفة" لا يمكن السماح لها أن تصير مهام وطنية. وبدلا من ذلك على جماعة الضغط النسائية أن "توجه اهتمامها إلى مشكلة عدم الانضباط (هكذا)، والحض على عدم تناول الكحوليات والتدخين التي ينقصها الاهتمام، وعناية الأمهات

والآباء بأبنائهم وسيطرتهم عليهم". ٧٤ واعتقدت افتتاحية تيمز أوف زامبيا ضـــرورة توجيه أموال المانحين التي تجتذبها جماعة الضغط النسائية الوطنية في اســـتخدامات أفضل، مثل "دروس للسيدات عن حياكة الملابس في المدن الإقليمية".(٧٥) لقد تغيـــر النظام السياسي من السطح، ولم تتغير الأفكار حول مكانة المرأة.

وهدد فرع ندولا Ndola من الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحـــزاب في نهاية أبريل من العام نفسه "بطرد كل أعضاء تجمع الوحدة الوطنية و جماعـــة الضغط النسائية الوطنية من الحزب". وأعلن رئيس تلك المقاطعة جـــون كابـــابي John Kapapi أن نشطاء الجماعتين "قد أعاقوا برنامج الانتعـــاش الاقتـــصادي"، وأعلن، مضحيا بصورة واضحة بجميع المرشحات، أن "النساء اللاتي رغبن فـــي الترشيح على قائمة حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب في انتخابات الحكم المحلي [سواء كن من جماعة الضغط أو لم يكن] لم يكن مؤهلات لذلك".(٧٦)

وفي الوقت نفسه، ونتج عن الأحاديث حول جماعة الضغط النسائية الوطنية ولجنـــة التنـــسيق غيـــر الحكوميـــة (Non-Governmental Coordination Committee – NGOCC)، المنظمة المظلية للمنظمات النسائية التي ظهرت خلال التحضير لمؤتمر الأمم المتحـــدة للنـــساء فـــي ١٩٨٥ فـــي نيروبـــي (Touwen 1990:54-64)، صياغة مقترح حول مشروع مكتب للنـــساء مـــن داخـــل مكتـــب الرئيس، يرأسه وزير من مجلس الوزراء، ويكلف بتنسيق ما يتعلق بتعميم النـــوع الاجتماعي داخل الوزارات ويعمل بوصفه وحدة لصياغة الـــسياسات.(٧٧) ولاقـــى المشروع معارضة. إذ رفضته زعيمة وحدة النساء في التنمية التابعة للجنة الوطنية من أجل تخطيط التنمية، المتبقية عن زمن حزب الاستقلال الوطني الموحد، خوفـــا من أن ذلك لن يبقى لها سوى فرصة ضئيلة للترقي من خلال الهيكل الجديـــد.(٧٨) وكان لدى الأميرة ناكاتينيدي أيضا أجندة أعمال مختلفة. إذ عقدت في سبتمبر مـــن ذلك العام مؤتمرا وطنيا للنساء، من أجل مناقشة قضية مـــستقبل الآليـــة الوطنيـــة

للنساء، وقررت دون استشارة حتى المشاركات (Lopi 1992) اللاتي لم يكن بينهن عضوات في البرلمان أو المنظمات غير الحكومية[٧٩]، أنها راغبة في وزراة لشئون النساء، افترضت أنها سوف تكون على رأسها.[٨٠]

وعندما عينت ناكاتيندي في أبريل ١٩٩٣ وزيرة للمجتمع المحلي والخدمات الاجتماعية، تسربت الشكوك في أن الأمر رتب على أن تكون نوعا من وزارة للمرأة خاصة بالأميرة[٨١] وتحل محل آلية المرأة. ومن المؤكد أن ناكاتينيدي في عهدها القصير (نحيت عن المنصب الوزاري بناء على اتهامها بالفساد وتجارة المخدرات بعد توليها المنصب بشهر) حولت لجنة التنمية إلى "وزارة للتجمعات النسائية".[٨٢] ونجحت في تأسيس دوائر قوية مؤيدة لها من بين تاجرات الأسواق والنساء الريفيات وجماعات النساء الشعبيات، من خلال "توزيع المنح بسخاء أكثر من الحديث عن حلول طويلة الأمد". واعتقدت أن الريفيات "لا بد من حصولهن على منافع حتى يدخلن مجال السياسة" – ولأن الأمر كذلك، كانت هناك ماكينات حياكة وملابس مستعملة "من أجل تأسيس مشروعاتهن الخاصة".[٨٣]

وأحبت الريفيات الهدايا وملأت طوابيرهن الوزارة بأعداد تركت آثارها على الأرائك في قاعة الانتظار إذ "أبلتها كثرة الاستخدام خلال شهر"[٨٤] وفقا لكلمات الوزيرة التالية. ورأت الريفيات أنها "المرة الأولى في زامبيا التي يحصلن فيها على اهتمام كاف من الحكومة".[٨٥] ورغم ذلك كان الأمر بالنسبة للمهنيات مزعجا إذ كانت الخطوة بمثابة "رجوع إلى المستقبل":

"أن تلفي هنا وهناك وتمنحين ملابس مستعملة؟ إنه جنون مطبق! كيف يمكن تصور أن تشتري الحكومة ملابس مستعملة؟ [و] تحصل كل دائرة على ٥٠٠٠٠٠ K وماكينة حياكة. أظن أن ذلك كان سخيفا. كيف يمكنك أن تأخذ ماكينة حياكة إلى كل لوساكا وتقول للنساء: أحضرت لكن ماكينة حياكة. الفكرة كلها كانت خاطئة"[٨٦]

وأيا كان المقصود من وزارة التنمية المحلية، لم يتردد مرة أخرى الحديث حول مكتب للمرأة أو أي آلية وطنية أخرى لفترة من الزمن. وباستثناء تخصيص ميزانية منفصلة، وترقية رئيستها إلى منصب وزير دائم، ظلت وحدة المرأة في التنمية التابعة للجنة تخطيط التنمية في الوضع الذي كانت عليه.(٨٧)

ولم تكن جماعة الضغط النسائية الوطنية ناجحة جدا مع طموحات السياسيات، بما إن دعمها كان يتحول غالبا إلى أن يصبح تبعة على المهتمات باختيار حزبهن لهن. فانفصلن عن أنشطة الجماعة خشية على فرصهن في الترشح. وابتعدت عديدات بعد حصولهن على منصب في الحكومة، ولم يجرؤن على تعريض مراكزهن للخطر. ونأت أخريات بأنفسهن لأن جماعة الضغط أظهرت لهن العداء لعدم إثارتهن قضايا النساء كما ينبغي في البرلمان.(٨٨) وفوق هذا، زعمت بعض البرلمانيات أن جماعة الضغط النسائية الوطنية لم تساعدهن على الإطلاق في حملاتهن، وأنهن غير مدينات لها بشيء. وإذا كان هناك دعم بأي حال ، فذلك بشكل معنوي فقط، لا يكاد يكون قادرا على تخفيف العائق الذي تعاني منه المرشحات أكثر من الرجال: وهو العجز عن تمويل الحملة (Ferguson and Ludwing 1995a:30). وعوضا عن ذلك كان على المرشحات أن يعتمدن في التصويت "على النساء المسنات" في دوائرهن الانتخابية، وأعضاء أحزابهن (الرجال في أكثر الأحيان) ودوائر أصحاب المشروعات التجارية من أجل الدعم المالي.(٨٩) وشاركت ثلاث عضوات برلمانيات فقط، على سبيل المثال، في ورشة العمل التي نظمتها المنظمات غير الحكومية المرتبطة بجماعة الضغط النسائية الوطنية حول استخدام العملية الديمقراطية من أجل تعزيز حقوق النساء في مارس ١٩٩٢ (Shakakata and Clarke 1992). والأرجح أنهن كن أنفسهن اللاتي طلبن الانضمام إلى جماعة الضغط النسائية الوطنية! (Ferguson and Ludwig 1995a:30).

ولكن هناك أيضا من وثق بجماعة الضغط بسبب نجاحها، وعلقن بإعجاب على مثابرة الجماعة في الضغط على الرئيس واستخدامها للواجهة العالمية التي تتمتع بها في إحراجه كثيرا بسبب العدد القليل من النساء في الحكومة،[٩٠] حتى جعلته يعين ثلاث وزيرات ويرشح ثلاثا أخريات في مناصب بالانتخاب.

ورغم ذلك، فقد كان لهذه النجاحات معوقاتها أيضا؛ ومنها تحدي الحكومة لتكتيكات جماعة الضغط النسائية الوطنية بتعيينها نساء لا يتفقن مع اختيارات جماعة الضغط. واستخدام تكتيك "فرق تسد" أيضا بتعمد أن تكون هناك ازدواجية في عمل النساء بالمواقع التنفيذية الوزارية واستغلال أي نزاعات قد تنشأ بينهن. وفي اثنين من المناصب المنتخبة رشحت حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب نساء من جانبها ضد اللاتي تدعمهن جماعة الضغط النسائية الوطنية.[٩١] وحدث الشيء نفسه مع الآلية الوطنية أيضا عندما تأسست ١٩٩٦ في قالب قسم النوع الاجتماعي والتنمية في مكتب نائب الرئيس برئاسة وزيرة دائمة، الأمر المتفق مع رؤية جماعات الضغط في (Gender and Development Division in the Office of the Vice President – GIDD). وظل قسم النوع الاجتماعي والتنمية بمكتب نائب الرئيس يعمل مع فريق عمل ناقص وبالاعتماد على تمويل المانحين، ولم تكن موظفاته بالكفاءة المطلوبة نسبيا. وهكذا فشلت حكومة حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب سياسة جماعة الضغط النسائية المتمثلة في الاقتصار على اختيار نساء فقط، بصرف النظر عن الكفاءة أو الانتماء السياسي، فقطعت الطريق عليهن لأنهن لا يملكن الشكوى بعد ذلك من أن حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب تهمش النساء.

وبعد فترة وجيزة من الهجوم القاسي، ارتدت الحركة النسائية مرة أخرى إلى الزاوية، حيث يبتلع الدفاع ضد البيئة المعادية كل طاقة ووقت عضواتها. وأنعشت التحضيرات لمؤتمر بكين ١٩٩٥ والانتخابات الوطنية في ١٩٩٦ أنشطة قسم النوع

الاجتماعي والتنمية بمكتب نائب الرئيس، وجماعة الضغط النسائية الوطنية. وتبنت جماعة الضغط في السنوات التالية مطلب التمثيل السياسي للنساء الذي دعا له مؤتمر بكين، باعتباره أساس استئناف العمل ضد النقص المستمر للنساء في صناعة القرار.(٩٢) وفي انتخابات البرلمان ١٩٩٦، أعلنت جماعة الضغط النسائية الوطنية تدريبها ١٧٦ مرشحة حول إدارة الحملات وجمعت تمويلا لتغطية تكاليف حملات ما يقارب ١٥ امرأة خاضت الانتخابات.(٩٣) وارتفع عدد عضوات المجلس المحلي في الانتخابات المحلية ١٩٩٨، من ٢٦ إلى ٨٨ من إجمالي ١٣٠٠ عضو (National Women's Lobby Group 1998). وأسست جماعة الضغط أيضا منتدى نساء العمل السياسي في ٢٠٠١، ودربن المرشحات مرة أخرى، ودعمن بعضهن في الانتخابات الوطنية في ٢٠٠٢. وبرغم جهود جماعة الضغط النسائية الوطنية مثلت النساء ١٢٪ فقط من أعضاء البرلمان و٧٪ فقط من أعضاء المجالس المحلية.(٩٤) ومع ذلك لم ترجع محدودية تمثيل النساء إلى ضعف الاهتمام، حيث نجحت ١٩٨ امرأة و٦٧٣ امرأة في تقديم أوراق الترشح في الانتخابات الوطنية وانتخابات المجالس المحلية عام ٢٠٠٢ على التوالي.(٩٥)

ورغم ذلك، مع ظهور عدد أكبر من الأحزاب السياسية في التسعينيات، تناقصت الروح العدائية بين جماعة الضغط النسائية وحزب الاستقلال الوطني الموحد. فعلى سبيل المثال، صدر كتاب عن جماعة الضغط في ١٩٩٨ حول النساء في المجال السياسي في زامبيا، وتضمن اهتماما خاصا بقوة مساهمات رابطة المرأة في حزب الاستقلال الوطني الموحد، وكان إهداؤه إلى إحدى عضوات الرابطة (Nalumango and Sifuniso 1998). ولكن في الوقت نفسه أيضا، ذكر في تقرير عن جماعة الضغط، إنه بينما كان عمل عضواتها يسير على خير وجه مع المرشحات بشكل فردي، إلا أن العلاقات مع الأحزاب السياسية لم تتحسن (National Women's Lobby group 1998: 16).

وكان إنجاز الجماعة متواضعًا للغاية في نهاية المطاف، ففي ٢٠٠١ في سياق التحضير للانتخابات الوطنية في ٢٠٠٢، شكلت جماعة الضغط منتدى النساء في العمل السياسي (Women in Politics Forum)، وتبنت في هذا الوقت مع منظمات غير حكومية أخرى، البيان الأساسي للنساء (Women's Manifesto)، باعتباره أداة للحملة الانتخابية في ذلك العام، وعمل أيضا كنوع من البرنامج الانتخابي لكل المرشحات بصرف النظر عن الحزب الذي يمثلنه.[٩٦] وفي هذه المرة أيضا، قدم أعضاء لجنة التنسيق غير الحكومية دعما لجماعة الضغط النسائية الوطنية بشكل صريح، واشترطت الحركة النسائية هذه المرة، أن المرشحات المنتظرات المؤهلات لدعم جماعة الضغط النسائية الوطنية "ينبغي أن يكن من الطليعيات اللاتي يؤكدن على المساواة النوعية وتعزيز المرأة"، وأن يكن معروفات بصورة جيدة (Bull 2001: 96 and 99). وانتهى الاكتفاء بكون المرشحة امرأة كمؤهل كاف لدعم المنظمات غير الحكومية، بما فيها صندوق دعم المرشحات الذي وزع شهادات على ٧٠ مرشحة للبرلمان تفيد حصولهن على التدريب. وقدم الصندوق أيضا المال اللازم لملصقات الدعاية وأقمشة اللافتات[٩٧] لكل المرشحات للبرلمان، وملصقات الدعاية وأغطية للرأس لكل المرشحات للحكومات المحلية، ومن الواضح أن ذلك لا علاقة له بوعيهن النوعي (Bull 2001: 116).

ورغم ذلك، وبصرف النظر عن هذه المجهودات، ظلت النساء بعد انتخابات ٢٠٠٢ تمثل ١٢% فقط من أعضاء البرلمان و٧% فقط من أعضاء المجالس المحلية[٩٨] رغم أن ١٩٨ و٦٧٣ مرشحة نجحن في تقديم أوراق ترشحهن للانتخابات البرلمانية والمحلية على التوالي،[٩٩] وتم اعتماد ١٤٨ مرشحة خاضت الانتخابات من خلال ١١ حزبا سياسيا (Bull 2001: 116). ويشير هذا إلى قدرة جماعة الضغط على تعبئة النساء الراغبات في الترشح، وإن كان الناخبون اختاروا

عدم انتخابهن، ويوحي ذلك مقاومة عميقة لدخول النساء المجال العام للسياسة. ولم تحبط جماعة الضغط النسائية الوطنية بسبب عدم تحقيق نجاح مباشر، وانضمت إلى حركة ٥٠/٥٠، وهي خطوة جريئة نظرا لأن زامبيا ما زالت بعيدة جدا عن تحقيق نسبة ٣٠%، التي ألزمت بها الحكومة نفسها مع إعلان النوع الاجتماعي والتنمية الصادر عن جماعة تنمية جنوبي أفريقيا (سادك).

و ربما خفت مع الزمن الاهتمام الذي استحوزت عليه جماعة الضغط في بداية التسعينيات، ولكن حينها وطوال مسار الجماعة، كانت عضواتها قادرات على إلهام الحركات النسائية في كل مكان في بلدان جنوب أفريقيا، كما تأثرن بها أيضا. ففي ١٩٩٢، استمرت سكرتيرة جماعة الضغط النسائية روز مولومو Rose Mulumo في الرد على انتقادات نساء المؤتمر الوطني الأفريقي للجماعة لأنها تقدم الدعم للنساء بصرف النظر عن الاتجاه الأيديولوجي الذي يتبعنه في أحزابهن، وذلك بتأكيدها أن "قضايا المرأة هي قضايا المرأة" (Liatto-Katundu 1993:82). وبعد ذلك بعشر سنوات انضمت جماعة الضغط النسائية الوطنية إلى ائتلاف سياسي واسع من المنظمات غير الحكومية المهتمة بتجاهل الحكومة للقيم الديمقراطية.

وأدى ضغط لجنة التنسيق غير الحكومية وجماعة الضغط النسائية الوطنية في عام ٢٠٠٠ إلى إقرار سياسة وطنية مهتمة بالنوع الاجتماعي، كانت قيد البحث من ١٩٩٨، وهي سياسة من أجل النساء في كل هياكل الحزب السياسي والحكومة.[١٠٠] واقترحت السياسة كثيرا من التدخلات السياسية من أجل تلافي الفجوات النوعية، بما فيها نسبة تمثيل قدرها ٣٠% للنساء في صناعة القرار، وإجراءات لتعزيز فرص النساء في الحصول على الأرض، ومراجعة القوانين لتعزيز فرص النساء في الوصول إلى الموارد المنتجة والائتمان والمعلومات (Government of Zambia 2000). ورغم ذلك، تشير الدلائل إلى أن إقرار السياسة النوعية لم يكن نتيجة

لمؤتمرات الرئيس شيلوبا وأعضاء حكومته ولكن للضغط المتصاعد من لجنة التنسيق غير الحكومية والمانحين الأجانب مثل النرويج.(١٠١)

وهكذا، بصرف النظر عن كل نجاح الحركة النسائية، لم تتقدم قضايا النوع في زامبيا. ولم يؤخذ تطبيق السياسات النوعية بجدية إلا من لجنة التنسيق غير الحكومية، التي صاغت خطة العمل، حركة ٢٠٠٠، التي حددت أولويات المهام ووزعت الأدوار والمسئوليات بين المنظمات غير الحكومية والإدارات الحكومية في تطبيق السياسة. ورفض قسم النوع الاجتماعي والتنمية في مكتب نائب الرئيس هذه الخطة وأعد خطته بسرعة، وقدمها باعتبارها أمرا واقعا إلى لجنة التنسيق غير الحكومية في عام ٢٠٠٢.

وفي الأثناء نفسها، حركت لجنة التنسيق غير الحكومية القضايا النسائية في سياق سياسي أوسع عندما شاركت بحماس في منتدى الواحة (Oasis Forum)، وهو تجمع من قطاع واسع من المنظمات غير الحكومية تأسس في فبراير ٢٠٠١، ونجح أعضاؤه في معارضة تعديل الدستور للسماح للرئيس شيلوبا بالبقاء فترة ثالثة في الحكم.(١٠٢) وكان أكثر الأنشطة الاحتجاجية فاعلية بين ما قامت به لجنة التنسيق غير الحكومية، ارتداء معارضي التعديل شرائط خضراء وإصدار أصوات عالية من أبواق السيارات في بداية المساء.(١٠٣) وبقى المنتدى بعد رحيل شيلوبا عن الحكم وواصل استخدام تكتيكات مشابهة للتأثير في عملية التعديل الدستوري الجارية.(١٠٤) وتمتع الائتلاف بين لجنة التنسيق غير الحكومية، والمنظمات غير الحكومية القوية الأخرى، والمجموعات التابعة للكنيسة، الذين لا يهتمون بالضرورة بالمساواة النوعية، بأهمية إستراتيجية للحركة النسائية، إذ كان يزيد من قوتها وتأثيرها، ويلفت الانتباه أيضا إلى قضايا النوع التي ترغب الحركة النسائية في إدرجها بالدستور الجديد.

قانون المواطنة والحقوق الديمقراطية في بوتسوانا:

انهضن أيتها النساء

في مارس ١٩٩٤، نشرت بوتسوانا جاردن مقالا تساءلت فيه ينيتي دو Unity Dow عن سمعة بلدها كرائدة للديمقراطية في أفريقيا:

"هل يمكننا كمواطنين بوتسوانيين توقع احترام الحكومة لحقوقنا وحرياتنا؟ هل تمت صياغة قوانين بوتسوانا لحمايتنا سواء كنا متزوجين أم غير متزوجين، أغنياء أم فقراء، ذكورا أم إناثا؟"[١٠٥]

وقد عبرت الكاتبة قبل ذلك بسنة عن لومها في جريدة أخرى فكتبت "إذا خسرنا معركة حماية حقوق المرأة في هذا البلد، سنفقد نهائيا المكانة التي تحققت في حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان". وأوصت بأن "حركة ضغط شجاعة هي السبيل الوحيد الذي تستطيع نساء بوتسوانا من خلاله دفع الحكومة إلى احترام حقوقهن" (Molcbeledi 1993).

وكان التشكيك الملح في القيم الديمقراطية من وجهة نظر حقوق المرأة أمرا جديدا في بوتسوانا، حيث وفقا للكاتبة نفسها، "لم يتم التعامل مع حقوق المرأة باعتبارها قضية" بسبب "الرؤية السائدة بأن المجتمع البوتسواني لم ينشأ داخله تقليد التمييز ضد النساء" (Molebeledi 1993)، أو بالأحرى لم تجرؤ النساء على التعبير عن الاختلاف مع القيم الأبوية. وفي ١٩٨٧، كان هناك أعضاء ما زالوا يشيرون بثقة إلى "الحقوق التي أعطاها الله إلى الرجل في الحكم والتفوق على المرأة"[١٠٦]. وتقع مهمة كشف مثل هذه القيم العتيقة وغير الديمقراطية بالطبع، في بلد يحظى سجلها الديمقراطي واحترامها لحقوق الإنسان بتقدير يتجاوز الحدود الإقليمية، على عاتق مجموعة الناشطات اللاتي يكرسن أنفسهن للعمل في مجال

النوع، وقد شكلن بالفعل عام ١٩٨٥ أول منظمة نسائية مستقلة في بوتسوانا، هي إيمانج باسادي (انهضن أيتها النساء).

ومثلت قضية وضع القاصر السبب المباشر لضرورة تنظيمهن، وكانت متضمنة في مرسوم المواطنة الذي سنته الحكومة في ١٩٨٢. وأثبتت المعركة ضد المرسوم الجديد أنها معركة تخاض في الوقت المناسب ضد الاتجاه التقليدي الأبوي الراسخ، وبرزت أيضا باعتبارها ميلاد حركة نسائية مستقلة في بوتسوانا. وعلى عكس الحالتين السابقتين في هذا الفصل، ظهرت البوتسوانيات في المشهد ليس اعتمادا على انفتاح الأنظمة السياسية بسبب التحول الديمقراطي، ولكن بسبب تشديد الحقوق المحدودة بالفعل، التي كانت ممنوحة للنساء. وبرزت أنشطة إيمانج باسادي بين الحالات الثلاث كلها، ربما بصورة غير مقصودة في البداية، من حيث إن تأثيرها في تعزيز حقوق المرأة كان أسرع وأطول أمدا. وحاز "انقلاب" النساء أيضا على انتباه المجتمع الدولي لعدة سنوات وصار مادة لعدد من المطبوعات الدولية الأكاديمية والخاصة بنشاط حقوق الإنسان (Brown 1992; Human Rights Watch/ Africa 1994).

وقد جاء في مرسوم المواطنة الجديد لسنة ١٩٨٢ أن "المواطنة ستحدد من خلال مواطنة الأب في حالة الأطفال المولودين في إطار الزواج، بصرف النظر عن المكان الذي ولدوا فيه". وبالإضافة إلى ذلك حكم مرسوم المواطنة أيضا بأن "اكتساب المواطنة البوتسوانية ينبغي أن تسبقه الإقامة في بوتسوانا لفترة لا تقل عن عشر سنوات" مع عدم وجود استثناءات للرجل المتزوج من امرأة بوتسوانية. ورغم ذلك، فبالنسبة للمرأة الأجنبية المتزوجة من رجل بوتسواني، تتحدد فترة الإقامة في سنتين ونصف فقط (Republic of Botswana 1986: 11). وخضعت البوتسوانيات وأزواجهن الأجانب مع أطفالهم المقيمين في بوتسوانا للطابع التمييزي للمرسوم الجديد، فكانوا الأكثر تأثرا به بشكل مباشر.

وقبل صدور مرسوم المواطنة الجديد، كانت كلارا أولسن، الموظفة بالحزب الديمقراطي البوتسواني حينها، والمتزوجة من مواطن أجنبي، مدركة بالفعل مدى صعوبة أن يكون للمرأة طفل من أجنبي في بوتسوانا. وفي الوقت الذي كان فيه المرسوم على جدول البرلمان، بدأت أولسن في الضغط المضاد له بين أعضاء البرلمان واللجنة التنفيذية في الحزب الديمقراطي البوتسواني، ولكنها لاحظت أنها قضية تستقبل "بصمت مطبق ووجوه صماء".(١٠٧) ثم طلبت مجموعة صغيرة من الناشطات مقابلة أعضاء البرلمان بشأن هذه القضية. ولم يوافق على مقابلة هؤلاء النساء سوى ستة:

"كانوا جميعا سكارى. ذهبوا خصيصى وتناولوا الكحول حتى سكروا، ليجعلوا المقابلة مثيرة للسخرية. وكان ذلك قبل شهر من إصدار المرسوم. ولم يصدر عن الرجال السكارى، سوى الضحك علينا، وعلق بعضهم بأننا مثيرات للسخرية للغاية. وأصدر البرلمان المرسوم بالإجماع تقريبا. ولم يعارضه نهائيا أي من الأعضاء.(١٠٨)

وعندما دخلت أولسن البرلمان كعضوة في ١٩٨٤، قررت أن المهمة العاجلة والأهم أمامها هي تكوين جماعة ضغط من أجل إجراء استشارات جديدة حول المرسوم. ومع صعوبة الأمر وبدون موافقة الحزب، قدمت مذكرة في البرلمان، بضرورة مراجعة المرسوم. وفي الحقيقة، وافقوا في ١٩٨٦على تولى لجنة الإصلاح القانوني، وهي واحدة من سبع لجان مختارة من الجمعية العامة تتشكل من النائب العام وسبعة أعضاء في البرلمان، مهمة استشارة الشعب من خلال جلسات للاستماع حول عدد من التعديلات القانونية المقترحة. وكانت عملية الاستشارة تتضمن جوانب من قانون الزواج، وقانون الميراث، والقانون الانتخابي، ومرسوم المواطنة. وجاء تقرير اللجنة، التي رأسها عضو البرلمان دي إن ماجانج

D. N. Magang، الذي لخص جلسة الاستماع التي عقدتها اللجنة في كل أنحاء البلاد، وكشف عن "تأييد ساحق" لمرسوم المواطنة لسنة ١٩٨٢. وزعم أن القانون كان "تعبيرا واضحا بلا لبس عن إرادة الشعب" وأوصى بالإبقاء عليه (Re[in;oc .pf Nptswama 1986:12)

والتقرير تحيز خطير من اللجنة ضد تعديل قانون المواطنة، والمرأة التي طلبت ذلك. وكشف أيضا أن الاستجواب بشأن مرسوم المواطنة كان معادلا لاستجواب بشأن شرعية النظام الأبوي، وتحديدا حق الزوج في أن يكون رئيس الأسرة المعيشية، وفي اتخاذ القرارات بالنيابة عن التابعين له، من أطفال ونساء. الاعتراض على حق الآباء منفردين في تحديد مواطنة أبنائهم، وقد اتخذ شكل العناد تقريبا، مخالفا الأسس المحددة التي يقوم عليها المجتمع البوتسواني. وقال المعلقون النقديون: أن الجدل حول المواطنة ليس مع ذلك حول الثقافة والتقاليد ولكن "حول حماية الرجال للمكانة الخاصة بهم، لأنهم قاموا بتغيير كثير من التقاليد دون الحصول على تصريح من الأمة".(١٠٩)

يتبع المجتمع البوتسواني التقليدي خط النسب الذكري بصورة صارمة، ويترتب على ذلك أن تصبح المرأة عند الزواج جزءا من عائلة الزوج. وعلى هذا يتوقع منها أن تعيش في قريته، وأن تخضع لأحكام وقوانين أسرته. ولا ترتبط حقوق اللوبولا فقط بالزوجة ولكن أيضا بالأطفال الذين يولدون منها. ويترتب على ذلك أن الأطفال يصيرون جزءا من خط نسب الزوج، ويأخذون اسمه. وبناء على هذه الخلفية، اختارت اللجنة القانونية صياغة إيضاحاتها بشأن التغييرات في مرسوم المواطنة، قائلة: إن الأمر كله يتعلق بنساء يرغبن الزواج من الرجال واغتصاب امتيازات الزوج كرئيس للأسرة. وحتى يتفاقم الأمر، كان أعضاء اللجنة يشرحون إلى من يستمعون لهم عبر البلاد أن الاعتراض جاء من "مجموعة صغيرة من

النساء المتعلمات عاليات الصوت الفصيحات في جابوروني، ومعظمهن متزوجات من أجانب" (Republic of Botswana 1986:11)، ولأنهن مهنيات فقد حصلن على تعليم جامعي من خارج البلاد، وشرعن في تحطيم الهوية البوتسوانية من خلال الرجال الأجانب والأفكار الأجنبية. ومن بين أمور أخرى، وصل الأمر إلى اتهامهن بإدخال من يحتمل أن يكونوا جواسيس إلى البلاد، ويحتمل أن "يبيعوا أسرارا" إلى حكومة جنوب أفريقيا.

وتصف كلارا أولسن أحد اجتماعات اللجنة التي شاركت فيها على هذا النحو:

"كان هناك نساء أيضا. عندما قدمنا كان الرجال جالسين على المقاعد والنساء جالسات في الزاوية على الأرض. ولذلك قررت ألا أجلس مع النساء لأنني شعرت أن هذا سوف يضعف مكانتي. ثم بدءوا كما يبدءون دائما، كان وزير الاتصالات السلكية واللاسلكية يقول: إنه جاء للتحدث عن عدد من القوانين: "هناك عدد من نساء جابوروني، اللاتي يعتقدن أنهن يعرفن أكثر مما عداهن. يقلن: إن علينا تغيير ثقافتنا، إذ ينبغي أن تذهب المرأة وتحصل على رجل من الخارج وتحضره إلى قريتها، الأمر الذي يتعارض مع ثقافتنا". ولذلك وقفت وقلت محتجة: إنك بدلا من أن تستشير الناس، تلقنهم ما تريد أن يقولوا. وبينما أتحدث حضرت بعض النساء، ومضيت في حديثي حول مرسوم المواطنة الذي لا شأن له بالثقافة. كنت أتحدث عن حقوق الرجال والنساء اللذين يعتبر كل منهم مواطنا في البلاد. قلت: إن النساء لهن حقوق متساوية أمام الدستور، والقانون ينتهك الدستور؛ لأنه يقلل حقوق النساء. إنهم يتحدثون عن العرف – ولكن هناك قول مأثور وهو "الطفلة أكثر أهمية في بيت أمها". وقالت النساء: "هل الأمر يتعلق بذلك؟ اعتقدنا أنكن معتزمات تغيير الطبيعة والثقافة" (Republic of Botswana 1986:11).

ولذلك، فلا عجب أن يكون رد فعل القرويين حادا وعدوانيا على إصلاح الأعراف البوتسوانية، حيث "يتزوج الرجال النساء ولا يصح أن يحدث العكس". وأشارت الناشطات حول النوع الاجتماعي إلى أن الرأي حول هذا الموضوع كان أن "النساء في بوتسوانا ينبغي أن يكن في وضع أدنى. الرئيس ماسيري Masire رجل عاقل، لكنه في هذه القضية غير مبالٍ تماما".(١١٠)

وأغلق تقرير اللجنة في ١٩٨٦ الباب فعليا أمام مواصلة إيمانج باسادا رفع الوعي حول أبعاد المساواة النوعية في بوتسوانا، وخاصة في مجال قانون الأسرة (Mokekomme 1987; Basadi and Republic of Botswana 1989) ومن ثم طالبن بمراجعة فورية للقانون. عملت إيمانج بشكل وثيق مع وحدة شئون المرأة Women's Affairs Unit، وكانت رئيستها حينها ناشطة بارزة حول النوع الاجتماعي، ومع مشروع النساء في القانون في بلدان جنوب أفريقيا Women in Law in southern Africa، وهو مشروع بحثي على المستوى الإقليمي يهتم بأوضاع النساء القانونية. وكانت عضواته تناقش رفع مرسوم المواطنة إلى المحكمة منذ ١٩٨٣. وقررن الاعتماد على يونيتي دو، المحامية البوتسوانية وعضوة إيمانج المتزوجة من أمريكي، وأردن وضع التزام الحكومة بالدستور على المحك. وذكرت إحدى عضوات إيمانج أن في البداية:

"... غضب بعض الناس بشدة، ليس لأنها عبرت عن الاختلاف مع الأبوية، ولكن لأنهم تعجبوا من جرأتها على مقاضاة الحكومة. وبالنسبة لبعض الناس لا يوجد ما يسمى حقا دستوريا. وما أقدمت عليه يونيتي كان ببساطة ممارسة حقها الدستوري والمطالبة بشيء. ولكن الناس اعتقدوا أنها مجنونة تماما حتى تفعل هذا."(١١١)

وهكذا كانت مقاضاة الحكومة بشأن مرسوم المواطنة كاشفة عن الخمول السياسي في نظام بوتسوانا الديمقراطي، أو في الحقيقة فكرة أن الحكومة معصومة ولا يمكن أن تصل إليها يد الشعب. ولكن الأمر كان متعلقا أولا وأخيرا بفضح عدم المساواة النوعية في القانون، وتجربة قصد منها وضع سابقة من أجل مزيد من الأنشطة القانونية لصالح حقوق المرأة. وبعد خسارة القضية في المحاكم العادية، رفعت للاستئناف في المحكمة العليا في ١٩٩٠. وحينها قمن بدعاية أكبر حول القضية خارج حدود بتسوانا، وصار المتطلعون إلى نتائج المحاكمة أكثر من المشاركين فيها مباشرة.

وبعد سبعة أشهر من المداولة، حكمت المحكمة العليا لصالح ينيتي دو. وفوق ذلك أعلن القاضي أن:

"لقد مضى منذ زمن العهد الذي كانت تعامل فيه المرأة كالرقيق، حينما كان عليهن إطاعة نزوات ورغبات الذكور، وسوف يعد انتهاكا للفكر الحديث وروح الدستور أن يوضع الدستور عمدا في إطار يستخدم لإجازة التمييز على أساس الجنس."[١١٢]

وقضت المحكمة العليا أيضا بأن العرف والتقاليد يجب أن تخضع للدستور. ومن خلال استشهاد المحكمة العليا باتفاقيات حقوق الإنسان الدولية؛ مثل اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وميثاق منظمة الاتحاد الأفريقي حول حقوق الإنسان والشعوب، ربما تكون وسعت تأثير الحكم فيما يتجاوز حدود بتسوانا، وضربت مثالا لجميع البلاد التي تحمي الحريات الأساسية دستوريا، ووقعت على المعاهدات الدولية.[١١٣] وكان الحكم ضربة للحكومة التي قالت عند عرضه: إن مرسوم المواطنة يعكس "الأخلاق الحديثة للمجتمع البوتسواني" كما قررها البرلمان، وأن "المحكمة لا يمكنها تفسير الدستور لصالح مجموعة

صغيرة".[١١٤] واستشكلت الحكومة في القرار ورفعت طعنا قضائيا، رفض أيضا. وتحدث النائب العام عن "أزمة دستورية كبيرة لم يسبق أن شاهدنا مثلها،" فقال: إنه يعتقد أن الأمر لا يقتصر فقط على وجود ٢٥ قانونا حاليا معرضا للتغيير، ولكن أيضا لأن هذا يعني أن حتى الرؤساء لم يعودوا آمنين في مواقعهم، إذ يمكن الآن الطعن في أحكامهم من قبل أخواتهن الأكبر (Brown 1992:7).

وكانت قضية ينيتي دو بالنسبة لحركات حقوق الإنسان العالمية للنساء "قضية تدور حولها كل حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة" وهنأت الصحافة المحلية النساء لأنهن "تركن بصمة في مطالبتهن بالحقوق المتساوية"، ونصحتهن بالتحلي بالشجاعة "لتحدي الأبارتيد النوعي" (Moloi 1991; Radithokwa 1993). ولكن النصر تحول إلى مأزق وقلق وإساءات في فبراير ١٩٩٣، عندما كتبت بوتسوانا جازيت أن الحكومة "تنظر في تعديل الدستور بغرض تأمين التمييز النوعي". وقالت المقالة: إن وزير الداخلية "ذكر أنه نصح الحكومة بإجراء استفتاء سعيا إلى وجهات نظر الشعب بشأن تغيير الدستور".[١١٥] وعلى الرغم من أن الحكومة لم تؤكد ما نشر، فإن محرر الصحيفة وأولسن العضوة التنفيذية في إيمانج زعما أن بحوزتهما مذكرة حكومية بهذا الشأن.[١١٦] وعندما لم تبد أي استجابة من الوزارة أو الحكومة، مضت في إذاعة الخبر، كما فعلت المنظمة النسائية التي تنتسب لها أيضا الشيء نفسه.

ودعت إيمانج ومنظمات نسائية أخرى إلى مؤتمر صحفي، واجتذب المؤتمر الرجال القلقين بخصوص "الضرر الذي سوف يلحق باسم بوتسوانا الطيب إذا ما تم هذا الاستفتاء" (James 1993)، وردد هذا الرأي كتاب بارزون في الصحافة المحلية(Molebeledi 1993; Ramsay 1993:20) . وفاقم الشكوك استمرار المسئولين الحكوميين، وقتها وفيما بعد، في تجاهل تأكيد أو نفي هذه المزاعم. وقالت أثاليا موليكومي عضوة اللجنة التنفيذية في إيمانج، في مقال أعطته عنوانا

تحريضيا "هل نحن نساء أم أطفال؟" أنها "متخوفة من قدرة الحكومة على الحركة السريعة إذا ما تكونت لديها مشاعر قوية إزاء أمر ما. فنحن نتعامل مع حكومة غاضبة."(١١٧) وفي مارس تشكل وفد من ممثلات أربع منظمات نسائية بالإضافة إلى السيدة كاما Khama، زوجة الرئيس الأول البريطانية المولد، التي لم يكن معروفا عنه التحمس للأنشطة الخاصة بالنوع، وقدمن عريضة إلى ماسيري جاء فيها أنه ليس من الديمقراطية في شيء أن يجرى استفتاء على حقوق الإنسان الأساسية.(١١٨)

وفي نوفمبر من العام نفسه، اعتقدت بوتسوانا جازيت أن "معارضة بعض المنظمات النسائية المحلية والمجتمع الدولي المكثفة ثبتت الوزير في موقعه". فلم تتخذ أي خطوة باتجاه الاستفتاء، ولكن لم يعدل أيضا مرسوم المواطنة (Mokone 1993).

لم تحقق الحركات النسائية، وأبرزها إيمانج باسادي، نصرا فقط، ولكنها تعلمت أيضا درسا: النجاح في تغيير القوانين لم يكن كافيا لضمان المساواة النوعية. فقد رسخ التهديد بالاستفتاء بوضوح، سواء كان حقيقيا أم لا، أن الحكومة قادرة على تغيير الدستور بناء على استفتاء. وكان في الاستشارة التي قامت بها لجنة القانون بينة على أن الحكومة كانت قادرة على التلاعب برأي سكان الريف من خلال الأسلوب الذي تعرض به الأمور لهم. ومن ثم كان على جماعات الضغط النوعية الوصول إلى الريفيين، وتحصينهم بالتثقيف حول ما تعنيه القوانين والحقوق الدستورية. ولكن الأحداث أثبتت أيضا للحركة النسائية أنها في حاجة إلى التمثيل السياسي في صناعة القرار حتى تكون قادرة على منع خطوات مشابهة للحكومة في المستقبل.

وهكذا انتقلت إيمانج باسادي، مثلها مثل المنظمات النسائية الأخرى في كل مكان بأفريقيا، من دفع الإصلاحات القانونية إلى تحسين تمثيل النساء في السياسية، واتخذن الانتخابات العامة في ١٩٩٤ كنقطة بداية:

"مع الاستفتاء كنا وكأننا نرتجف، ولذا يجب الآن أن نحقق ما عزمنا أمرنا عليه [الضغط من أجل التمثيل السياسي]. أعتقد أن هناك ميلا في بلدان جنوب أفريقيا، أو معظم أفريقيا جنوب الصحراء، لمعاملة النساء كما لو أنه لا غنى عن وجود من يساعدهن، أو أن الحكومة هي من يفعل هذا أو ذاك من أجل النساء. والآن تقول النساء: لا بد الآن أن يكون لنا حضورنا، فلا ينبغي فقط أن تذهبوا يا رجال إلى البرلمان وتقررون سوف نعطي هذا القدر للنساء. الآن نريد أن نكون بين الناس الذين يقررون ما ينبغي لنا أن نحصل عليه.(١١٩)

مثل جماعة الضغط النسائية الوطنية في زامبيا، كانت إيمانج باسادي تنظر إلى نفسها على أنها غير منتمية حزبيا، إذ قررت دعم مشاركة النساء في السياسة في كل الخطوط الحزبية. وتحددت المهمة الجديدة للمنظمة في رفع "الوعي والاستعداد للتعامل بجدية مع قضايا المرأة عند السياسيين وصانعي القرار والجمهور على نطاق واسع"، ومن أجل تمثيل النساء في الحكومة والبرلمان بشكل أكثر توازنا، "واحترامًا أكبر لحقوق وقدرات النساء على تولي المناصب". وكانت أنشطتها التي تضمنت صياغة البيان الأساسي للنساء أيضا، متطابقة بوضوح مع مثلها من الشبكات الأخرى من الإقليم.(١٢٠)

توقعت عضوات إيمانج أن السياسيات عليهن أن يكن أكثر جرأة في أحزابهن، وينبغي أن يدخلن المنافسة في الانتخابات الأولية، بينما اشتكت السياسيات من أن عضوات إيمانج جالسات خارج الحلبة، ومتجنبات إحباطات العمل السياسي، رغم أنهن ينتظرن الكثير من السياسيات. وشعرت السياسيات أيضا أن الحركة النسائية تضغط عليهن بصورة ظالمة لينجحن في مواجهة التحيز بالاعتماد على أنفسهن، ثم يعرضن بعد ذلك قضايا لم يحددنها بأنفسهن بل حددتها الحركة النسائية.

وهكذا حتى على الرغم من أن حملة إيمانج من أجل التمكين السياسي كانت ناجحة جدا بشكل عــام (UNDP/ The African- American Institute 1995:5) في جذب عديد من السياسيات الطموحات عبر الطيف السياسي في بوتسوانا، فــإن الشكوك وعدم الثقة لم تختف تماما بين السياسيات وناشطات النــوع الاجتمــاعي. وظهر في بوتسوانا أيضا جزء من عدم الثقة، الذي ظهر بوضوح أكبر في زامبيا، عندما شكت الأحزاب السياسية والمرشحون أن عضوات إيمانج أنفسهن يرغبن في دخول البرلمان، ليس عبر المنافسة السياسية، ولكــن بواســطة مقاعــد البرلمــان المخصصة للنساء التي يعينها الرئيس.

ورأت جماعات الضغط النسائية، في كل من زامبيــا وبوتــسوانا، أن هــذه المقاعد ينبغي أن تستخدم من أجل إدخال صوت النساء إلى البرلمان، لأنه لن يسمع دون هذا الطريق. وبالنسبة إلى إيمانج، اعتبرت المقاعد المخصصة للنساء طريقــا مختصرا لإدخال نساء ذات وعي نوعي رفيع إلى البرلمان حتى يكن "مراقبات، في نوع من الاختبار لطريقة عمل المؤسسة والتعرف عليها. فذلك ســوف يــوفر لنــا فرصة لتحديد الإستراتيجية التي تجعل النساء تشارك من خلالهــا".[١٢١] وبالنــسبة للسياسيات كانت المسألة أن الناشطات حول النوع الاجتماعي يردن دخول السياسة بدون إزعاج من الأحزاب السياسية، وربما لم يكن بعيدات عن الحقيقة فــي هــذا الشأن، إذ كان في رأي إحدى عضوات إيمانج مثالا على ذلك: "لن أدخل مطلقا في العمل السياسي، هل أفعل ذلك حتى أصبح ممن ينشدن الأناشيد؟"[١٢٢].

وفي الحالات الثلاثة التي عرضناها هنا، بالإضافة إلى بلدان ومواقع أخرى، مثل تنزانيا وكينيا وملاوي، تحولت الحركات النسائية المستقلة خــلال التــسعينيات بعيدا عن الممارسات شبه غير السياسية المتعلقة بعهد النساء في التنميــة، باتجــاه أجندات سياسية أكثر علنية. وعلى الرغم من أنهن استخدمن نقاط دخــول مختلفــة

وتحولن إلى هذا الاتجاه عبر ظروف مختلفة، فإن قوة الدفع الأساسية لهن في كل الحالات كانت إدراك أنه دون مشاركة سياسية لن يكون لهن تمثيل سياسي. ورغم ذلك، فتضمين الأهداف السياسية في أجنداتهن لم تساعد دائما في تقريب الفجوة بين عضوات الحركات النسائية ونساء الأحزاب السياسية. وربما لن يتم التغلب بالكامل على هذه الفجوة. وفي الوقت نفسه ستبقى الحاجة إلى حركة نسائية مستقلة موقعها المجتمع المدني، تضغط عضواتها باتجاه المصالح الأكثر إلحاحًا، كما ستبقى الحاجة إلى السياسيات القادرات على الضغط باعتبارهن عضوات في الأحزاب السياسية التي رشحتهن والتي قد تترجم مطالب المجتمع المدني إلى سياسات، وقد لا تفعل ذلك أيضا.

وتقدم عضوة إيمانج باسادي التي استشهدنا بها سابقا، الوضع نفسه بهذه الصورة:

"انظر إلى السياسة باعتبارها مهنة، وهناك نساء اخترن هذه المهنة وبإمكانهن أداء هذا العمل بصورة جيدة جدا. وأنا اخترت أن أكون أكاديمية، وهذا ما أرغب في عمله. ولن أترك وظيفتي الجامعية تحت أي ظرف من الظروف، وأجري في نواحي المجلس، لأنني أكثر فاعلية هنا أكثر مني هناك. وفي الوقت نفسه، لا استطيع أن أقول إنني لست داخل السياسة، وأتخلى عن إمكانية مساعدة من كن هناك بالفعل، فأنا أعتبر نفسي مصدرا... ولكن أن أصير سياسية بشكل واقعي، فلا!".

ربما تكمن المشكلة في التوقعات المتباينة بشكل كبير، بشأن الدوافع والتمثيل والفرص لدى كلا الطرفين. إذ تميل تلك التوقعات إلى تجاهل الحقائق والمعوقات التي تعيشها كلا المجموعتين. ولكن بحكم طبيعة العمل في مجال قد يكون الأكثر أبوية من بين كل المجالات، يتجه الوضع بالسياسيات إلى التعرض لمعوقات أكثر

في ممارسة مهنتهن، وأيضا في الدفاع عن المصالح النوعية تحديدا. وبالطبع ربما وضعت ناشطات النوع في المنظمات النسائية المستقلة، أيديهن على هذه المعوقات بصورة أفضل من السياسيات أنفسهن. ولكن لم تسفر هذه المعرفة عن رؤية أكثـــر رحمة للسياسيات. فتتضمن رؤيتهن بصورة أو أخـــرى، أن الأخـــوات الـــسابقات يظهرن دائما نقصا في التأهيل، وأنهن قابلات لاحتواء السلطة لهن، برضا تام عن ذلك، فقط لأنهن سياسيات.

الهوامش

1 انظر رؤية تريب الشاملة في Tripp 2001.

2 'The NANGOF Charter for Development', Namibia Development Briefing, 1.1.1991

3 Ibid

4 مقابلة، ويندهوك، ٣ ديسمبر ١٩٩٨.

5 مقابلة مع واحدة من العـضوات المؤسـسات، أوثيلـي أبراهامـسين Othilie Abrahamsen، ويندهوك، يناير، ١٩٩١.

6 مقابلة مأخوذة عن Becker 1995: 321.

7 Ibid

8 Ibid

9 Ibid

10 مقابلة في ١٩٩١ قامت بها بيكر، ibid., p. 218.

11 Ibid., pp. 220 and 221.

12 عن ناشطات، مأخوذا عن Ibid.

13 Proposal; Umbrella Organisation for Namibian Women. 3 March 1990. Windhoek (mimeo)

14 مقابلة، ويندهوك، ٢ ديسمبر ١٩٩٨.

15 Ibid

16 Ibid.

17 مقابلة، ويندهوك، ٣ ديسمبر ١٩٩٨.

18 مقابلة، ويندهوك، يناير ١٩٩١.

19 'SWAPO Women's council: Women in Nation Building', Namibia Development Briefing, 1, 7 and 8, 1992, p.3.

20 مقابلة، ويندهوك، ٣ ديسمبر ١٩٩٨.

21 مقابلة، ويندهوك، ٢ ديسمبر ١٩٩٨.

22 'Women Organise', Namibia Development Briefing, 1,6.1999.

23 مقابلة، ويندهوك، ٢ ديسمبر ١٩٩٨.

24 مقابلة، ويندهوك، ٢ ديسمبر ١٩٩٨.

25 مقابلة، ويندهوك، ٢ ديسمبر، ١٩٩٨.

26 'NGO development so far: Two views', Namibia Support Committee, 1,9,1992.

27 مقتبسا في : Becker 1992: 14 [ترجمته المؤلفة عن الألمانية].

28 مقابلة، ويندهوك، ٢ ديسمبر ١٩٩٨.

29 'Parties challenged to include women', Namibian, 10 September 1999.

30 'Regional Groups back manifesto', Namibian, 4 November 1999.

31 'Women score poll victory', Namibian, 11 October 1999.

32 'Swapo slams gays', Mail and Guardian, 5 February 1997.

33 معلومات شخصية، ويندهوك، مايو ٢٠٠٠.

34 مأخوذا عن : 'Campaign to increase women's participation in the democratic political process in Namibia. Phase 1 : March to December 1999'. Draft Report. Windhoek, no date.

35 تشير إلى عضوتين بارزتين في مبادرة الشبكة، يعلن صراحة أنهما مثليتان وتوجهتا إلى المحكمة لإعطاء الإقامة الدائمة إلى للشركاء غير الناميبيين على أساس العلاقات التي يقيمونها (معلومات شخصية). أشعلت النيران في مكاتب أخت ناميبيا عام ٢٠٠٠ فيما اشتبه أنه احتجاج ضد أنشطة المنظمة المؤيدة للمثلية الجنسية (Namibia, 11 July 2003); انظر أيضا Namibian, 10 July, 2002.

36 Elizabeth Khaxas, '50-50 in government: Get the gender balance right', Sister Namibia, 8, 2000; مقابلة، ويندهوك، ٩ فبراير ٢٠٠٤.

37 مقابلة، ويندهوك، ٩ فبراير ٢٠٠٤.

38 كان شعار الحركة النسائية من أجل التعبير عن إحباطها من الحكومة الجديدة في يوم المرأة العالمية ٨ مارس ١٩٩٢. وكان "حانت الساعة" شعار حركة الديمقراطية الاجتماعية (MMD) منذ إنشائها كحركة معارضة ذات أساس شعبي في مواجهة دولة الحزب الواحد، وتحول شعبيا إلى "الساعة"، وأشار له التوقيع المرتبط بالسلام، ممثلا الدعوة إلى الديمقراطية، حتى بعد تغيير الحكومة.

39 Daily Mail, 16 March 1991

40 Ibid

41 'Laurah speaks out for people's rights', The Weekly Post, 19 November 1993.

42 'Women set up lobby group', Zambia Daily Mail, 22 July 1991.

43 مقابلة مع عضوة في اللجنة التنفيذية لجماعة الضغط الوطنية النسائية، لوساكا، ١١ يناير ١٩٩٤.

44 'Laurah speaks out for people's rights', The Weekly Post, 19 November 1993.

45 Times of Zambia, 26 October 1991.

46 Times of Zambia, 25 October 1991.

47 كما ذكرنا وناقشنا في الفصل الخامس.

48 'Meeting disrupted', Times of Zambia, 17 September 1991.

49 مقابلة، ٤ فبراير ١٩٩٤.

50 مأخوذا عن : Liatto – Katunu 1993: 80

51 'Lobby Group hitches listed'. Daily Express. 15 October 1991.

52 مقابلة، لوساكا، ٤ فبراير ١٩٩٤.

53 Ibid

54 مقابلة، لوساكا، ٩ فبراير ١٩٩٤.

55 مقابلة، لوساكا، يناير ١٩٩٤.

56 لاورا هاريسون Laurah Harrison

57 قالت التقارير الصحفية حينها: إن عدد المرشحات كان إحدى عشرة أو اثنتى عشرة.

58 Time of Zambia. 6 November 1991.

59 'Women Petition Chiluba: Honour election manifesto", Daily Mail, 20 March 1992.

60 'Petition to the President by the delegates from the ZARD seminar on "Using the Electoral Process to Promote Women's Rights" held on 1st February. 1992'. Lusaka, 27 March 1992 (mimeo).

61 وبقى عدد النساء اللاتي حضرن المؤتمر الوطني حول خيار التعدد الحزبي في يوليو ١٩٩٠ يمثل نقطة خلافية. ولكن المشاركات قلن: إن نساء كثيرات خشين المشاركة في الاجتماع، وإن الحاضرات كن ثمانية فقط من بين ٣٠٠ مشارك. وفي المؤتمر الأول "رشح كبار القوم بعضهم البعض إلى المواقع الرفيعة". ثم تغير ذلك فيما بعد أثناء انتخابات الحزب في سبتمبر عندما رشحت أربع نساء (حضرت اثنتان منهن المؤتمر الأول) في اللجان الأساسية. مقابلة، لوساكا، ٢٦ يناير و ١ فبراير ١٩٩٤؛ Times of Zambia., 5 May 1992, Akashambatwa Mbikusita – Lewanika and Derrick Chitala (eds), The Hour Has come! Proceedings of the National Conference on Muli-Party Option. Lusaka 1990.

62 'Brief account of the NGO's petition to the President. Mr. Frederick Chiluba, at State House, on women's Rights and development. 27 March. 1992'. Lusaka. 17 April 1992 (mimeo).

63 مقابلة مع عضوة تنفيذية في جماعة الضغط النسائية الوطنية، لوساكا، ١١ يناير ١٩٩٤.

64 Time of Zambia . 16 December 1991.

65 Time of Zambia. 27 April 1992.

66 مقابلة، لوساكا، ٢٤ يناير ١٩٩٤.

67 مقابلة مع ناشطة في مجال النوع الاجتماعي من جماعة الضغط النسائية الوطنية، لوساكا ٢٦ يناير ١٩٩٤. وفي ١٩٩٥ مثلت النساء ٢% من ١٣٠٠٠ عضو مجلس محلي تم انتخابهم في زامبيا. 'Gender Discrimination rages on in Zambia'. PANA News Agency, 2 December 1999

68 'Is Lobby group non-partisan?' Timws of Zambia, 24 March 1992.

69 'Lobbyists to back up women', Times of Zambia, 16 March 1992.

70 مقابلة، لوساكا، ١١ يناير ١٩٩٤.

71 Chiluba blasts 2 pressure groups', Times of Zambia, 13 April 1992.

72 Editorial, Sunday Times, 19 April 1992.

73 ربما بدأ الارتباط بين تجمع الوحدة الوطنية وجماعة الضغط النسائية الوطنية عندما شاركت ناشطات لهن عضوية مشتركة في جماعة الضغط النسائية الوطنية وحركة الديمقراطية متعددة الأحزاب في اجتماعات تجمع الوحدة الوطنية.

74 'CUN, Women's Lobby are "Embittered" Groupings', Weekly Post, 7-14 May, 1992.

75 Editorial, Times of Zambia, 16 March 1992.

76 'MMD hotheads expelled', Times of Zambia, 27 April 1992.

77 NGOCC, 'Proposal ti the President on Estabilishing a Governmental Bureau for Women's Development'. Lusaka, August 1992 (mimeo); Interview with gender activist, Lusaka 26 Jaunuary 1994.

78 مقابلة مع عضوة في جماعة الضغط النسائية الوطنية، ٢٦ يناير ١٩٩٤.

79 مقابلة، لوساكا، ٨ فبراير ١٩٩٨.

80 مقابلة، لوساكا، ٢٦ يناير ١٩٩٤.

81 من الواضح أن هذا التصور لم يكن قائما في البداية المبكرة، عندما رأسها وزير رجل.

82 مقابلة مع موظف مدني رفيع المستوى، لوساكا، ٢٤ يناير ١٩٩٤.

83 مقابلة، لوساكا، ٤ فبراير ١٩٩٤.

84 مقابلة، PS التنمية الاجتماعية.

85 'MMD Women Miss Nakatindi", Times of Zambia, 24 January 1994.

86 مقابلة، لوساكا، ٨ فبراير ١٩٩٤.

87 مقابلة مع مشاركة في الاجتماع، لوساكا، ٢٧ يناير ١٩٩٤.

88 مقابلة، لوساكا، ٤ فبراير ١٩٩٤.

89 مقابلة، لوساكا، يناير وفبراير ١٩٩٤.

90 مقابلة، لوساكا، ٢٦ يناير ١٩٩٤.

91 'MMDaxe falls on 15', Times of Zambia 30 July 1992; 'Walubita fired from MMD', Times of Zambia, 12 August 1992; مقابلة، لوساكا، ٨ فبراير ١٩٩٤.

92 وفقا لإحصائيات جماعة الضغط النسائية الوطنية في ١٩٩٩، شكلت النساء فقط ١٦ من بين ١٥٨ عضو برلمان و ٦٨ من بين ١٣٠٠٠ عضو مجلس محلي. وكان ما زال هناك سفيرة واحدة، وعضوتان في مجلس الوزراء، وسبع وزيرات دائمات؛ Zambia Women's 'group analyses local government polls'. The Post of Zambia, 28 January 1999.

93 'Women make gains in Zambia elections', African Women in Politics> An Update. African-American Institute, New York. February 1997.

94 Zambia National Women's Lobby Group. Monthly Lobby Bulletin, 5 April 2001, and Lobby News, 5 D December 2002.

95 مقابلة، جماعة الضغط النسائية الوطنية، لوساكا، مايو ٢٠٠٢.

96 'Embattled Nawakwi still under Siege', Times of Zambia, 4 December 2001.

97 هدية "تقليدية" من السياسيين إلى النساء– في أغلب الأحيان مع صورة واسم المرشح مطبوعا على القماش. ارتبط العرف بشدة مع ثقافة نساء الأجنحة النسائية في الأحزاب السياسية.

98 Zambia National's Lobby Group, Monthly Lobby Bulletin, 5 April 2001, and Lobby News, 5 December 2002.

99 مقابلة، جماعة الضغط النسائية الوطنية، لوساكا، مايو ٢٠٠٢.

100 'Gender discrimination rages on in Zambia', Pan african News Agency, 2 December 1999.

101 اشتكت ميشال ساتا Mechal Sata الوزيرة بدون حقيبة التي مثلت وحدة النساء في التنمية في ٢ مارس ٢٠٠٠ من أن "أصدقاءنا، سعادتهم، شديدي الراديكالية. كانوا يواجهونني بصعوبات وحتى إن النرويجيين ألغوا دعمهم إلى أن يصدق مجلس الوزراء على وثيقة سياسة النوع الاجتماعي." مأخوذا عن 'Favouring women kills initiative', Post of Zambia, 2 March 2000.

102 The Oasis Declaration. 21 February 2001, Lusaka.

103 معلومات شخصية، لوساكا، مايو ٢٠٠٢.

104 'Honk at own', Times of Zambia, 25 July 2003.

105 Unity Dow, 'Stand up and fight', The Guardian, 4 March 1994.

106 مأخوذا من Gift Sipho Siso, 'Botswana women campaign against "boundary of love"', Zambia Daily Mail, 30 April 1987.

107 مقابلة، جابوروني، ٧ يناير ١٩٩٤.

108 Ibid.

109 مقابلة مع سياسيين من المعارضة، جابوروني، ٢ يوليو ١٩٩٤.

110 مقابلة، جابوروني، يناير ١٩٩٤.

111 مقابلة، جابوروني، ٧ يوليو ١٩٩٤.

112 The Women's Watch (International Women's Rights Watch). 5, 5 1991.

113 Ibid; Rembe 1991.

114 مأخوذا عن : Segwai 1990

115 'Anti- Women Law May be Coming. Labour Ministry urges Referendum', Botswana Gazette, 3 February 1993.

116 مقابلة، جابوروني، ٧ يناير ١٩٩٤.

117 'Motswana Woman, April 1993, p.9.

118 'Women see Masire over rights', Botswana Gazette, 24 March 1993.

119 مقابلة، ويندهوك، ٧ يناير ١٩٩٤.

120 Emang Basadi. 'Political Empowerment of Women. Emang Basadi's Women's programme for tge 1994 General Elections', n.d. (memo).

121 مقابلة، جابوروني، ٥ يوليو ١٩٩٤.

122 مقابلة، جابوروني، ٧ يوليو ١٩٩٤.

الفصل السابع

الصراع على كل الجبهات

النساء المنخرطات في السياسة

على السياسيات أن يتعاملن مع عدد كبير جدا من القيود، داخل الأحزاب السياسية، وفي الحكومات، وفي علاقاتهن مع ناخبيهن. يرتبط كثير من هذه القيود بالمنظور الذي يعتبر أن وجود النساء في السياسة وضع شاذ، مفروض عليهم، متضارب ومتناقض مع توقعاتهم. وتنطبق المعايير التي تستخدم في الحكم عليهن فقط على النساء حصرا، إذ تعتبر على ما يبدو لا صلة لها بتحديد مؤهلات الرجل باعتباره سياسيا، ويركزن على الأفكار المحددة من قبل الرجال حول القيم الأخلاقية من ناحية، ويشككن في الاحترافية والاستقامة من ناحية أخرى. وفوق ذلك، التوقعات مزدوجة، ومنقسمة ومكثفة منذ بدأت الحركات النسائية تنظر إلى السياسيات باعتبارهن حارسات على ارتباطهن بالدولة. على قدر ما تكسب السياسيات ثقة، ويعارضن القيم الأبوية التي تصطبغ بها المؤسسات السياسية، تغيير القيود المفروضة عليهن.

دخلت النساء الأحزاب السياسية من البداية في سياق القواعد المحددة والتوقعات الموضوعة بوضوح من قبل الرجال. وبمقدار قبول عضوات الأجنحة السياسية ذلك، يعترف بهن في مواقع للسلطة السياسية، السلطة التي طبقت في نطاق ضيق من القضايا الاجتماعية فقط ولم تتعارض في الحقيقة مع سيادة الرجال أو القيم التي تقوم

عليها. وبينما تشغل السياسيات هكذا مكانا غير معتاد عملن على تقليل جــذب الانتبـــاه الزائد قدر الإمكان من خلال قبول نماذج الدور التقليدية بصورة مبالغ فيها. هــذا إلـــى جانب واقع دخول النساء إلى السياسة دون طموحات مفرطة في الصعود فيما يتجاوز حدودًا معينة بوضوح، بسط الأمور بالنسبة لهن ولمؤسسة الرجال.

شجع الانفتاح الديمقراطي نساء مختلفات لهن طموحات مختلفة على دخــول الأحزاب السياسية والحكومات. وعلى عكس الأجنحة النــسائية، تــوقعن أن يكــن جزءا من التيار العام السياسي وأن يقمن بنصيبهن في تحقيق ثقافة سياسية جديـــدة من المساءلة والديمقراطية والسياسة التي محورها الناس التي وعــدت الأحــزاب والحركات السياسية الجديدة بتبنيها. ولكنهن لاحظن بسرعة أنه رغم تغيير الأنظمة السياسية، لم تتغير البنى والاتجاهات الأبوية. وما زالت السياسيات اللاتـــي لـــديهن طموحا سياسيا وعندهن قدرة على التعبير يسخر منهن ويقذفن بـــأنهن عـــاهرات، ويواجهن دائما بالتساؤل حول قابليتهن للتماشي مع أدوارهن باعتبارهن سياســيات وزوجات وأمهات. ما زال عليهن التعامل مع حراس البوابات الذكور الأشداء الذين فضلوا نمط رابطة المرأة للنساء في المجال السياسي وحـــاولوا أن يـــسدوا مجـــال الترقي المهني للنساء اللاتي يعتبرونهن منحرفات عن هذا النموذج.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاهتمام الجديد للحركات النسائية بتـــأمين تمثيـــل النساء في صناعة القرار لم يتصاعد فقط في مجموعـــات الـــضغط والائتلافـــات النسائية التي تدافع عن التمثيل السياسي للنساء، ولكن فرض أيضا توقعات جديـــدة حول النساء السياسيات لاستخدام سلطتهن السياسية إلى مزيد من أهداف المـــساواة نوع الاجتماعية كما حددتها الحركة النسائية. وعلى هذا النحو وجدت الـــسياسيات أنفسهن بين شقي الرحى، يواجهن مشكلة خطيرة سواء داخل أحـــزابهن الـــسياسية وفي علاقتهن بالحركة النسائية. لم ترحب الأحزاب السياسية بعـــضواتها اللاتـــي

يضعن أجندتهن الخاصة وخاصة عندما تتعارض مع خط الحزب، ولم يحدث أن كان النوع الاجتماعي موضوعا محببا لآمال الحزب. وفي الجهة المقابلة، كانت الحركة النسائية تعبر عن إحباطها وازدرائها عندما تضع السياسيات خط الحزب فوق العلاقة الأخوية بين النساء، أو عندما يخترن أن يمثلن ناخبين مؤلفين من الرجال والنساء والأطفال، أكثر من تمثيل المهنيات المتعلمات اللاتي لهن طموحات نسوية فقط.

وبالإضافة إلى ضرورة التداول مع كل من التوقعات النسوية والأبوية للسلوك، وأيضا الحياة الخاصة والعامة، التي يميل كل منها بشكل متبادل إلى تقديم نفسها باعتبارها الوحيدة المقبولة، على السياسيات أن يكتسبن الخبرة الأساسية لأن يكن عضوات حزب فعالات، ومرشحات لمناصب سياسية لديهن حملات يديرنها وعضوات برلمانيات. كما عليهن أن يجذبن قدرا غير عادي من الانتباه باعتبارهن "من خارج المجال" وأقلية، حيث يتم تكبير الأخطاء لتصير عدم أهلية وانتظار تميز يستحيل الوفاء به غالبا.

التفاوض على الأدوار السياسية من ناحية والطموحات المتنازعة من ناحية أخرى تصير أسهل من خلال القوة العددية وفي الأحزاب السياسية التي لها سياسات واضحة حول المساواة نوع الاجتماعية، مثل المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، وإن كانت الصراعات لم تغب هناك أيضا.

أن تصيري محور الانتباه

بين الاستقامة الأخلاقية والاحترافية

في زامبيا، منسقة إقليمية شابة في حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب، التي التحقت بحركة الديمقراطية متعددة الأحزاب أثناء التحضير لأول انتخابات تعددية

في ١٩٩١، واختيرت مرشحة برلمانية لها في منطقة ريفية تعد معقلا لحزب الاستقلال الوطني الموحد، وجدت نفسها محور الانتباه، انتباه شديد بشكل مبالغ فيه، "حتى أنهم يتبعونك إذا ما ذهبت إلى دورة المياه":

"كان هناك الكثير مما يقتل الشخصية. باعتباري منسقة إقليمية، علي أن أكون في مركز الأضواء أرحب بالأعيان الزائرين. حسنا، بالنسبة إلى معظم الرجال فأنت عاهرة عندما تتركين بيتك في المساء من أجل الانتظار في الفندق أو المطار. وحاول بعض الرجال رفض تلقي الأوامر... واستغرق الأمر من الرجال وقتا طويلا حتى يقبلوا الوضع"[١].

وقالت سياسية أخرى من زامبيا محتجة:

"عندما تكونين امرأة، فهذا كاف لأن يكون هناك كثير جدا من القواعد. ينظرون إلى الطريقة التي ترتدين بها ثيابك، ويصير هذا موضوعا، وتصير أيضا الطريقة التي تعبرين بها عن نفسك قضية، أو كيف تتصلين بالرجال الآخرين... ليس بمقدورك أن تكوني نفسك... وبالنسبة لي، في موقعي، لم أكن أستطيع اختيار الطريقة التي أتحدث بها... بسبب سني وجنسي. فتجدين أنني عندما تحدثت مع عديد من الرجال، يبدأ الناس في الحديث... وذلك بسبب عمري الذي كان اعتبر أهم موضوع. انتباه كامل!"[٢]

ولكن الخبرة نفسها كانت لدى سياسية في سن أكبر، مثل نائبة الوزير في زامبيا التي اعتقدت أنه "يجب أن تكوني تماما بلا نقائص أكثر مما قد تكونين عليه في الحقيقة". في المناسبات الاجتماعية:

"عليك التأكد من أنك لن تستقبلي رجلا بمفرده، إلا إذا كانوا اثنين أو ثلاثة أو أكثر. ليس هذا بسبب أنني أظن أن أي شيء يمكن أن يحدث، ولكن الرجال دائما تفسر... إذا ما كانوا مع امرأة بمفردها أن الأمر يتعلق "بذلك" الغرض فقط. ولكن لا تستطيعين قول: أنا لا أعطي اهتماما بذلك، فليس بإمكانك أن تكوني غير حذرة."[٣]

بإمكان معظم النساء في المجال السياسي أن يضفن إلى هذه القائمة من القواعد. وحتى في جنوب أفريقيا حيث بلغت السياسيات كتلة عددية مؤثرة ومن حيث تنوع المرجعيات والأعمار ما يخفف من التنميط الساذج، كان مظهرهن ما زال يمثل قضية في منتصف التسعينيات. زعمت جيسي دوارتي Jessi Duarte عضوة الهيئة التشريعية الإقليمية في جاوتينج Gauting حينها بمقال في سنداي تايمز أن وسائل الإعلام في جنوب أفريقيا تخص السياسيات فقط فيما يتعلق بالكاريكاتور. وتحاكم النساء على حياتهن الجنسية وقيمهن الأخلاقية أكثر من ثقافتهن. كما زعمت أن الصحفيين يصرفون الانتباه عن الإنجازات السياسية "من خلال مقاس قدمي ولون طلاء أظافري".(٤)

وتفرض بعض البرلمانات، مثل زامبيا وزيمبابوي، على عضوات البرلمان نظاما للملابس، ثبت أن الاستجابة له أمر صعب. إذ تعتبر الأكمام والثياب القصيرة وأيضا البنطلونات ملابسا غير مستحبة بالنسبة للعضوات. وفي ١٩٩٥، شكل ذراعي إنونجي ليوانيكا Inonge Lewanika العاريان نقطة نظام، وكانت استجابة رئيس المجلس عليها "الأذرع لا بأس بها. إنما ما يقلقنا هو السيقان". ورغم ذلك فقد ظهر بعد ذلك بعدة أيام في المكان نفسه مثالا على أن النساء لا يستطعن إخفاء سيقانها في بنطلونات، عندما أمر رئيس البرلمان عضوة برلمانية أخرى كانت ترتدي "بنطلونا فضفاضا" أن تغير رداءها لأنه لديه "اعتراضات شديدة على النساء اللاتي يفضلن ارتداء ملابس الرجال".(٥) وتبنى برلمان جنوب أفريقيا الجديد منهجا متحررا بشكل استثنائي تجاه ملابس البرلمان، مبدئيا من خلال مبادرة رئيسة البرلمان فريني جينوالا Frene Ginwala، ولكن ما ترتديه العضوات، وطريقة تصفيف شعرهن ما زال حديث المدينة، والزملاء أعضاء البرلمان. واحتجت إحدى عضوات البرلمان من الحزب الوطني بسبب حقيقة أن زملاءها الرجال في الحزب يميلون إلى معاملتها كما لو أن أناقتها سمة مميزة تحدد الهوية، مقدمين إياها إلى

الآخرين باعتبارها "فتاة حزبنا". بينما قد لا يكون مثل هذا الموقف مدهشا في دوائر الحزب الوطني، حيث عضوات البرلمان كن دائما "ورداتنا الصغيرات"، إلا أن مثل هذا الأسلوب صدم عضوات البرلمان الممثلات للمؤتمر الوطني الأفريقي من داخل صفوف حزبهن، عندما تلقين ملاحظات تعليقا على مظهرهن وملبسهن حينما كن يقدمن مداخلة أمام المجلس التشريعي.(٦)

تفاقم تأثير التعريض الجنسي والملاحظات المدسوسة حول المظهر بسبب واقع أن السياسيات يجدن استخفافا بكفاءتهن وأدائهن للمهام، سواء باعتبارهن نساء أو سياسيات أو كلاهما. ويمكن أن تعامل الوزيرات في مجلس الوزراء من قبل فريق العمل معهن "بما يشبه المغازلة" أو قد يظنون أنهن سكرتيرات على سبيل الخطأ. كما تشيع أيضا التحرشات الجنسية من قبل الزملاء الرجال (Ferguson and Ludwing 1995a:17).(٧) وأوضحت نائبة وزير في زيمبابوي أن جزءا من المشكلة هو فشل النساء في نيل احترام الرجال:

"عمي بستانيا، عندما يقدم إلى مكتبي، سوف يقف سائقي تلقائيا. وعندما أدخل أنا، فإنهم يقولون فقط "مساء الخير" ويظلون جالسين. إنهم ينظرون إلى مثل أم وامرأة وهم فقط [لا يستطيعون الوقوف من أجلي].(٨)

وانتبهت مارجريت دونجو Margaret Dongo أيضا إلى أن رجالا كثيرين يطبقون المعايير السارية في بيوتهم في مكان العمل. في حين كانت أصغر أعضاء البرلمان وواحدة من أكثر أعضائه تصريحا في القول خلال التسعينيات، كان عليها أن تذكر أعضاء البرلمان الرجال أنها "ليست زوجة ولكنها زميلة تعمل معهم".(٩) وعانت واحدة من السياسيات كبار السن في زامبيا أيضا من معاملة زملائها الرجال لها باعتبارها لو كانت زوجة لهم في البيت: "إنهم يظنون، "المرأة، مثل الزوجة" – لذلك لا يتعاملون معها باحترام. ولا بد أن تقفي بحزم(١٠) [وتقولي لهم] إننا في المكتب، والزوجة في البيت"، ولكن الفصل بين البيت والعمل الذي يبدو أنه يمثل مشكلة بالنسبة للرجال، لا ينجح بسهولة مع النساء.

وجدت ثينجيوي متينسو Thenjiwe Mtinso في برلمان جنوب أفريقيا الجديد عام ١٩٩٤ أن الرجال، بصرف النظر عن رطانتهم التي تفيد العكس، لا يفهمون المؤسسة على أنها لا تأخذ في الاعتبار اختلاف النوع الاجتماعي لأن ما كانوا يقومون به من فصل بين الخاص والعام كان مصطنعا:

"كان أحد الأشياء التي طرحت أن عليك أن تختاري إما أنك ترغبين في أن تكوني أما أو ترغبين في العمل بالسياسة، وبدا هذان الشيئان غير متوافقين. وعلى رغم أنهما متوافقان بالنسبة للرجال لأن لديهم زوجات محتجزات في مكان ما للعناية بأطفالهم. ولأنني لا أستطيع قول ذلك باعتباري أما، فقد احتجزت نفسي، والآن أتيت هنا في البرلمان مرة أخرى. ولكن الواضح، وما قيل، تماما مثلما قيل في رمح الأمة، إذا أردت أن تكوني عضوة برلمان، تعاملي مع الأمر الواقع، كوني رجلا. ولذلك مرة أخرى عليك أن تكوني رجلا فخريا لتفعلي ذلك"(١١).

ولكن في رمح الأمة وجيوش التحرير الأخرى، كانت النساء تصعد إلى "رجل فخري" على قدر ما كان ذلك يلائم الرجل، و"الرجل الفخري" يمكن بسهولة أن يهبط حتى يكون مجرد امرأة مرة أخرى عندما يتطرق الأمر إلى ترقية، أو إلى توزيع المهام. تظهر السياسة تناقضات مشابهة للنساء حيث مطلوب فيجب أن يؤكدن "كونهن أمهات جيدات وزوجات جيدات، ومن الناحية الأخرى على أن أوكد أني سياسية جيدة جدا. ولن تسير الأمور على هذا النحو."(١٢) وشوهد مدى تواضع نجاح ذلك في زامبيا من قبل لوسي سيشوني Lucy Sichone عندما كانت وزيرة حزب الاستقلال الوطني الموحد للشئون القانونية والسياسية بعد انتخابات ١٩٩١. وعندما ساهمت في اجتماعات اللجنة المركزية، حاول زملاؤها تذكيرها أنها كانت "مجرد امرأة" وفي اللحظة نفسها عاتبوها على أنها لا تتصرف مثل المرأة بل

بالأحرى مثل الرجل.[١٣] وعلى العكس، وجدت أول وزيرة في حكومة حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب عام١٩٩١ وكانت الوحيدة، أنها عندما فتحت فمها في اجتماعات مجلس الوزراء ضحك زملاؤها الرجال، وكان واضحا أن ذلك بسبب أنها كانت خائفة جدا. وتغير وضعها عندما انضمت إليها اثنتان إضافيتان من الوزيرات القويات "العنيفات"، يعرفن فن التصرف مثل الرجال.[١٤]

وفي زامبيا أيضا، اتهمت إنونجي ليوانيكا التي أشرنا إليها سابقا عندما كانت رئيسة مؤقتة للحزب الوطني، وهي طبيبة مؤهلة وذات خبرة عالمية، أنها لا تمثل قائدا كفئا بسبب أنها بصورة واضحة كزوجة من عشرين عاما مضت عندما حصلت هي وزوجها على الطلاق.[١٥] ولا يعتبر أمرا مهما أن عديدا من الزعماء الذكور اللذين اتهموها كانوا مطلقين وتزوجوا ثانية لعدة مرات - (Mbikusita Lewanika 1998: 160). ولم يشعر روبرت موجابي في زامبيا بما يعوقه عندما عادل بين المرأة غير المتزوجة والمرأة غير الأخلاقية، عندما عبر عن خيبة أمله من قائدات رابطة المرأة المنتخبة في ١٩٩٩، لأنه لم تكن ولا واحدة منهن متزوجة في ذلك الوقت.[١٦] وبمعرفتها بالقواعد، شعرت عضوة مجلس محلي في زامبيا اعتزمت الترشح في البرلمان في الانتخابات الوطنية ١٩٩٥، بأن فرص الفوز لديها سوف تتحسن من خلال ترتيب ملائم يتضمن زوج وطفل.

"لأن أحد الأشياء التي يريدون استخدامها ضدك أن يقولوا: "إنها غير متزوجة"، فربما يصلون إلى قول "إنها لا تصلح أبدا للزواج" ويعتبر هذا من المحرمات في التقاليد الأفريقية - وظيفتك باعتبارك امرأة أن تتزوجي... ونجح هذا معي، فآمل أن يكون لدي طفل في الانتخابات القادمة. طفل واحد طفل واحد لا بأس به... ما دام إنه واحد. عليك إثبات أنك تستطيعين أن تكوني أما"[١٧].

ولكن يعد وجود طفل مع عدم وجود زوج أمرا غير كافٍ ففي زامبيا كما اتضح من مثال الانتقادات الوضيعة حول إحدى الوزيرات في مجلس الوزراء بعد انتخابات ١٩٩١، حيث اعتبرت منحرفة أخلاقيا لأنها كانت أما عازبة لطفل. ولم يشفع أيضا وجود درجة جامعية مكملة لملفها دون فشلها الواضح في قسم الأسرة.(١٨) وفي الواقع، إذا كان للنساء المشتغلات بالسياسة أطفال وطالبن بأن تراعي بيئة العمل القيود المفروضة عليهن بسبب رعاية الطفل، سوف يوجه لهن اللوم حيث يردن الدنيا والدين. وحدث ذلك عندما طالبت البرلمانيات الجديدات في جنوب أفريقيا بأن توفر تيسيرات لرعاية الطفل في البرلمان.(١٩)

كانت نساء كثيرات من اللاتي دخلن البرلمان في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤ أمهات عازبات، ولكن بينما لم يجرؤ أي شخص على التقاط ذلك للتدليل على عدم أهليتهن، فإنهن لم يهربن من التعارض بين الكفاءة والأمومة أيضا. وبينما كان على إحدى السياسيات أن تتأنى لموضع قدمها، كانت الأخريات يهاجمن باعتبارهن متشبهات بالرجال. ويتضمن مشروع رصد وسائل الإعلام في عام ١٩٩٩ أن السياسيات يتسمن بأنهن " شرسات ومقاتلات وقويات العزم"، وهي صفات إيجابية للرجال ولكن يبدو أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للنساء. وعلى سبيل المثال يرجع الفضل إلى نكوسازانا زوما Nkosazana Zuma الطبيبة ووزيرة الصحة حينها في سياسات مهمة ولكنها لا تحظى دائما بتأييد شعبي ومثيرة للجدل. ووصفت بدورها على أنها "سيدة متحفظة" و "رزينة" ويطلق عليها "الجدة"، وكان ذلك كما يبدو بسبب مظهرها، ووصفت بأنها "عنيدة" و "متغطرسة" و "متصلبة". ووفقا لمشروع وسائل الإعلام كانت صلتها مع "العمال المنزليين" تقلل من أهليتها، بينما ألصقت بها انتقادات حادة لأنها واحدة من أكثر الوزراء فاعلية في حكومة مانديلا (Media Monitoring Project 1999:164-166).

وعبر تقرير إخباري عام ١٩٩٨ عن تفنن الصحفيين في جنوب أفريقيا في ضرب السياسيات تحت الحزام، وكان يتحدث عن لجنة التحقيق في ادعاء اختلاس سينثيا ماروبينج Cynthia Maropeng نائبة رئيس برلمان مبومالانجا Mpumalanga الإقليمي لأموال الدولة. وعوضا عن التركيز على جوهر الادعاء حول أنها اختلست بدلات السفر، جاء العنوان الرئيسي حول: "رئيسة مبوما استخدمت أموال الدولة في الجوارب الطويلة وكريمات الأطفال"(٢٠).

ولم تكن زوما وماروبينج فقط السياسيات اللاتي حدث لهن أن اصطدمن بالتوزع بين البيت والوظيفة. في ١٩٩٦، ظهرت مقالتان بمجلتين في جنوب أفريقيا جمهورهما إلى حد كبير من السود، جاء فيهما النساء لم ينتمين بشكل فعلي إلى البرلمان. نشرت "إيبوني سوس أفريكا" مقالة حول "أشياء مدهشة تقوم بها [البرلمانيات] ليتخلصن من التوتر"، مقدمة عرضا لامرأتين تؤديان تدريباتهما المعتادة الخاصة باليوجا والتأمل في مكتبيهما ما بين الاجتماعات، وحتى إنهما "ترقصان عبر ممرات مبنى السلطة"، من أجل التغلب على مشقة أن تكونا في مكتب ومن أجل "إنقاذ نفسيهما من التكلفة العالية على مستوى شعورهما الشخصي بإنسانيتهما". ورافقت المقالة صورا لعضويتي البرلمان لتخفيف الوطأة.(٢١) وبعد شهرين، اتبعت بونا Pona هذا العرض بمقال خاص، تحت رعاية صاحب مصنع للزبد الصناعي، تحت عنوان "حصريا: نساؤنا في البرلمان تطهو لنا. وصفات خاصة للشتاء من البرلمان"، وأكدت بصورة حازمة على وضع النساء خلف الموقد أكثر من أي شيء آخر، وهو المفهوم الأسهل في التعامل معه بالنسبة لكثير من المواطنين في جنوب أفريقيا.(٢٢) ويمكن التساؤل هنا ماذا سوف يكون رد فعل القراء إذا ما تم استعراض السياسيين الذكور مع صديقاتهم أو في البارات من أجل التخفيف من التوتر أو يعرضون على القراء وصفاتهم المفضلة للتدفئة في الشتاء.

ونشرت المجلة نفسها بعد شهر مقالة أخرى، كما لو أنها تخفف من الوضع الثابت الذي حددته للنائبات البرلمانيات، جاءت فيها نائبات من سوازيلاند (Hlanze and Khabela 1998)(٢٣) توضح لنساء جنوب أفريقيا أن "تستطيع كل الأمهات أن تشتغل بالسياسة" لأنه بالنسبة للأمهات "يتطلب الأمر قدرة على الحكم من أجل توفير وتنظيم وإدارة البيوت على نحو ما تقوم به الأمهات" وبسبب "التواضع، الذي بمقتضاه تظل النساء (هكذا) تقدم وتضحي حتى عندما لا يحصلن على التقدير الذي تستحقه بسبب مهارتهن الإدارية الممتازة، بالإضافة إلى الخصائص الحسنة (هكذا) للسياسي" (Hlatshwayo 1996:64-65). ويمكننا التساؤل: هل ميزة افتقار الرجال للمهارات الإدارية والتضحيات في إدارة المنزل تجعل منهم سياسيين من نوع سيئ.

كون السياسيات لا يحصلن على التقدير الذي يستحققنه، وهذا حقيقي بالطبع، ولكنه لا يمكن إدارته ليصير ميزة. لأنهن، مثل كثير من المهنيات الأخريات عليهن المناورة من أجل ألا يستغل الصحفيون تعدد الأدوار باعتباره نقيصة. وربما سوف تضرب الأسرة والأصدقاء والزوج على الوتر نفسه. وقد احتاجت النساء في الخمسينيات موافقة أزواجهن ليدخلن المجال السياسي وظل ذلك في كثير من الأحيان قائما في التسعينيات، حتى في جنوب أفريقيا. وشهدت غالبية النساء العاملات بالسياسة عبر الإقليم على واقع أن تصديق الأزواج كان شرطا لا غنى عنه في مهنتهن، وقالت كثيرات: إن مزاولة النساء للسياسة كانت أفضل نوعا ما بعد أن يكبر الأطفال. فإذا لم يوفر الشريك دعما كاملاً، كان الزواج يتهدد، ويتبع ذلك الطلاق. وقالت وسائل الإعلام في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٧: إن البرلمان كان "منزلا لكسيرات القلب" لأن ثلث الزيجات انهارت بسبب دخول النساء البرلمان خلال السنة الأولى فقط. ووفقا لمصدر مطلع، كانت حالات الطلاق ترجع رغم ذلك بدرجة أكبر إلى حقيقة أن البرلمان عمل على تمكين النساء بما يكفي لأن

يتخلصن من زيجات قائمة على القهر (Parker 1997: 26 ff) أكثر مما كانت بسبب التعارض المتصور بين اختيار النساء للسياسة كمجال لهن وتوجيه الحياة الأسرية المنسجمة.(٢٤)

ورغم ذلك، وجد عديد من أزواج النساء العاملات للسياسة صعوبة في مسايرة حالة ارتقاء زوجاتهم في المجال العام وعدد ساعات العمل غير المحدودة، ونمت لديهم بدلا من ذلك شكوك مرتبطة بالغيرة ولجئوا إلى توجيه الاتهامات بصورة متواصلة أو حتى إلى العنف. وكشفت تاندي موديسي Thandi Modise، الكادر السابق في رمح الأمة والنائبة البرلمانية الممثلة للمؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، بصورة علنية عام ١٩٩٥ أن زوجها، وهو أيضا شخصية بارزة في المؤتمر الوطني الأفريقي، كان يضيق عليها في البيت ولا يسمح لها حتى بإجراء مكالمات تليفونية. وفوق ذلك، اعتبر كشفها عن مشاكلها العائلية معضلة ليس بالنسبة إلى زوجها فقط ولكن أيضا بالنسبة للآخرين الذين "خجلوا بسبب حديثي نيابة عني لأنني قائدة، ولا يفترض بالقادة الاعتراف بالمشاكل" (Brummer 1995).

ولم تكن موديسي المرأة الوحيدة التي مرت بتجربة أن التمكن الذي عرفته باعتبارها سياسية وقف عن حد باب بيت الزوجية، لأن "عندما تمضين في الحديث عن ذلك لن تعودي بعدها نائبة برلمانية، بل تكونين "زوجة"(٢٥). وفي زامبيا في منتصف التسعينيات، اتفقت شهادات جميع النائبات البرلمانيات تقريبا على "معاناة معظم النساء اللاتي صرن نشيطات في المجال السياسي من مشاكل زوجية" ويبدو أن حكمة الوزيرة الزيمبابوية التي قالت: "إما أن يكون زواجك فاشلا وتريدين أن تتقدمي. أو إنك تريدين أن تتقدمي فتحطمي أسرتك" تشي بأن الخبرة كانت واسعة النطاق في الإقليم (Ferguson and Ludwig 1995a:18).(٢٦) ورويت النساء في المجال السياسي للحكومة المحلية عن المشاكل نفسها ، حيث لم يكن ضغط العمل ربما بالقدر نفسه ومنصب عضو مجلس إقليمي ليس له الإبهار ذاته.(٢٧)

ترك الأطفال الصغار في رعاية الوالدين أو مديرات المنــزل اللاتــي يقطــع معظمهن ساعات من السير بالإضافة إلى التعارض بين العمــل والأدوار المتوقعــة الذي على النساء العاملات بالسياسة أن تواجهه عندما ينتهي جدول أعمال البرلمــان في الليل. وقررت نائبة البرلمان عن المؤتمر الوطني الأفريقي السابقة جيني شراينر Jenny Schreiner تسجيل احتجاجها على ساعات العمل من خلال تــرك البرلمــان كل يوم عند الساعة الخامسة بعد الظهر، سواء كانت هناك اجتماعات أم لا، من أجل أن تقضي الوقت مع ابنها الصغير الذي كانت أما عازبة له (Davis 1995a). وكانت لدى زميلتها متينسو Mtinso أيضا انتقادات حول ســاعات العمــل، واقترحــت أن بعض نواب البرلمان يبدو أنهم يعتقدون أن القرارات التي تصنع في وقت متأخر من الليل أفضل من التي تصنع خلال أوقات العمل النظامية، وأن العمل لساعات متأخرة علامة على الأهمية الشديدة. وشعرت أيضا بعدم الراحة في نقل مسئولياتها كــامرأة إلى نساء أخريات، مربية أو مديرة منزل، وحرمت تلك المرأة من فرصــة قــضاء الوقت مع ابنها هي[٢٨]. واضطرت نائبات أخريات بالبرلمان إلى أن يجعلن مــديرة المنزل تعمل لفترتي عمل متواصلتين حتى يتمكن من توفير الرعاية لأطفالهن. وقلت ساعات العمل في برلمان جنوب أفريقيا، ظاهريا بسبب عدم تمكن أعضاء البرلمــان من قضاء وقت مع أسرهم، ولكن السبب كان "أن الاستمرار إلى ما بعد السادسة بعد الظهر له تأثيره القوي على الميزانية"، مثل توفير مواصلات إضافية ودفــع أجــور إضافية إلى الإداريين والموظفين المساعدين.[٢٩]

عقد مؤتمر للنائبات البرلمانيات عقب افتتاح برلمان جنــوب أفريقيــا عــام ١٩٩٤ بفترة وجيزة، وانتهت المناقشات حول المشاكل المتعلقة بالتعامل مع مطالب العمل كنائبات ومطالب الأسرة، وما يثير السخرية أن الخلاصة كانت، مثلهم مثــل زملائهم الرجال، كن "في حاجة إلى زوجات" لمواجهــة الموقــف. وفــي ١٩٩٩، كانت نائبة الرئيسة باليكا مبيتي- كجوتسيتسيل Baleka Mbete-Kgotsitsile مــا زالت تسخر من أن مسألة التوصل إلى أسلوب لتوفير زوجات لنائبات البرلمان لــم

يحل إلى الآن (Powers 1994; Haffajee 1999). ومع ذلك، وعلى الرغم من حقيقة الأدوار المزدوجة والأعباء غير المتكافئة التي على نائبات البرلمان أن يتعاملوا معها، فإنهم اعتقدوا أن مثل تلك المشاكل لا ينبغي أن تنتقص من إنجازاتهن. وشعرت ناليدي باندور Naledi Pandor النائبة السابقة عن المؤتمر الوطني الأفريقي في برلمان جنوب أفريقيا بسبب ما يستغرق تفكير الصحفيين.

"كان ما يسألون عنه دائما "هل تشعرين بأن عليك ضغطا في الأعمال؟ هل عليك أن تختاري بين البيت والبرلمان وهل يصيبك هذا بالحزن؟" وأعني، أنا أقوم بالفعل بمثل هذا العمل الكثير، وأن هذا القدر، بطريقة ما غير معترف به. ولا تقتصر حياتي اليومية فقط على البيت والبرلمان.

أنا لا أتفق مع ذلك [افتراض أن النساء لديهن مشاكل أكثر من الرجال]. إنهم لا يوجهون مثل ذلك السؤال إلى زوجي. مثل هل صار يقوم بكل الأشياء التي يود فعلها الآن حيث ناليدي Naledi لا تكون أبدا بالبيت؟ ولذلك يسألوني بينما شاريف Sharif المسكين يتولى العناية بالأطفال- ولن تقول صديقاتي ذلك مثلي... ويمكن أن يسأل أيضا هل عليه ضغطا في الأعمال؟"[٣٠].

من المثير حقا ملاحظة أنه بينما تعد مستويات ضغط العمل والمشاكل الزوجية للنساء العاملات بالسياسة بؤرة رئيسية لجذب الانتباه، فلم يولد قط "الرجل الكائن خلف كل امرأة ناجحة"، كما عالجت الصحافة بسعادة حالة "زوجات الوزراء"[٣١] ولكنها لم تتمكن من التركيز على "أزواج الوزيرات".

الحصول على الترشيح والتشجيع

التفاوض مع المتحكمين في الأحزاب السياسية

وبعيدا عن "أزواج الوزيرات" و"أزواج نائبات البرلمان"، انشغلت معظم النساء في التسعينيات ليس بأنهن يتولين مسئوليات كثيرة تفوق الرجال من أجل

التفاوض حولها ولكنهن أيضا عليهن العمل باجتهاد أكثر حتى يقبلن في العمل السياسي.[٣٢] وفي الحزب الديمقراطي في بوتسوانا كانت النساء موضوعة في المستويات الأدنى من الحزب، ولم تكن الترقيات متاحة لهن إلا بعد خمسة عشر عاما وأكثر من التفاني ونكران الذات في العمل الحزبي. الرجال لم يكونوا في حاجة إلى إطار مثل هذا الرقم القياسي، وعوضا عن ذلك كانوا أحرارًا في الانضمام إلى حزب سياسي والترشح إلى المناصب مباشرة، حتى لو "لم يكن لديه ما يدعيه من معرفة وخبرة سياسية فيمكنه الترشح وأن يتم انتخابه، مجرد أنه ينظر إليه في صورة الأب، صورة السلطة".[٣٣]

ويأتي عبء العمل الكثيف على النساء من أنهن يتولين عملا أكثر من الرجال وأنهن لا يَنُبْنَ أخريات عنهن. وعندما دخلن البرلمان في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤ وجدت النائبات أنه على الرغم من أن للرجال والنساء المشكلات نفسها في التأقلم مع العمل داخل البرلمان فإن الرجال في وضع أحسن لأنهم أكثر تعودا على أن يكون لديهم آخرون يقومون بالعمل عنهم، مثل أنهم يطالبون بصورة أسهل بخدمات السكرتارية. وبالمقابل حاولت النساء التغلب على العمل بمفردهن حتى استطعن بصعوبة الاقتناع بقيام أفراد مكاتبهن بالعمل المكتبي.[٣٤] ومع ذلك لا يقتصر السبب في ذلك على تواضع النساء. إذ وجدت وحدة تمكين المرأة في برلمان جنوب أفريقيا أن كثيرا من النساء لم يكن "مدركات للطريقة التي ينظم بها البرلمان ولا يعرفن أسلوب الوصول إلى الهياكل المساعدة أو استخدامها". وأفاد تقرير الوحدة عام ١٩٩٨ أيضا بأن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجال والنساء ربما تسببت في وجود تحيز ضد النساء في تخصيص الخدمات المساعدة القليلة المتوفرة بالبرلمان (Carter 1998). فكان في برلمان جنوب أفريقيا في البداية ١٢ كاتبا يعملون في خدمة ٦٠ لجنة وسكرتير واحد لكل ٣٧ نائبا برلمانيا (Davis 1997), ولم يكن بمقدور نواب البرلمان في البلدان الأخرى الاعتماد على أكثر من ذلك في الخدمات المساعدة. وهكذا، لا تمتلك الأكثرية الساحقة من النساء فرصة الاستفادة من المساعدة، بما أنه ليس هناك من يعرضها.

وينطبق ذلك بشكل خاص على سرعة تطور النساء في المجال السياسي، حيث يعوقهن التحيز باعتبار أن المتوقع منهن مساعدة الرجال والتخلي عن طموحهن الخاص لصالحهم. وقد يكون تلمس النساء سبيل الترقي في سلم المستويات الحزبية خبرة متفردة ومحبطة في كثير من الأحيان، حتى ولو كان لديهن جمهور يؤيدهن. وإذا كن قادرات ومستعدات لخوض صراع الانتخابات الأولية، تواجههن العمليات الانتقائية التي تكون تعسفية وغير ديمقراطية في كثير من الأحيان. ففي زامبيا [٣٥] وبوتسوانا وزيمبابوي في التسعينيات، لم يتم اختيار نساء على درجة كبيرة من الكفاءة والشعبية كمرشحات رغم فوزهن في الانتخابات الأولية.

ولجأت إحدى عضوات حزب زانو- الجبهة الوطنية المتحمسات إلى ترشيح نفسها بتشجيع من جمهور دائرة هراري الانتخابية على أن تكون نائبتهم بالبرلمان. وافقت بعد أن كانت مرتابة في البداية، ثم مضت في الأمر وأنفقت مدخراتها القليلة على حملتها في الانتخابات الأولية بالحزب، وفازت ضد من كان حائزا على المقعد بالبرلمان، وكان رجلا. وعندما ذهبت مع مؤيديها للتسجيل كمرشحة عن زانو، أخبروها أن استمارات التسجيل الخاصة بها غير سليمة، ظاهريا بسبب أن بعض الأسماء مكتوبة بصورة خاطئة. وعندما تقدمت بشكوى إلى حزبها، بعد ملاحظتها أن العضو الذي فازت ضده كان منتظرا بالفعل في مكتب التسجيل مع أوراق تسجيله، لم يقدم لها الحزب أي عزاء. ولم يأبه أي شخص بالأمر حتى عندما خرج مناصروها محتجين وقاطعوا مؤتمرات الحزب المنظمة من أجل تقديم المرشح الجديد "القديم". ومنعها ولاؤها للحزب من تصعيد المسألة، ولكنها كانت تعلم أنها فازت في الانتخابات الأولية وأن منافسها يجلس بالبرلمان دون وجه حق. ولم تقل أبدا: لماذا تخلى الحزب عنها، أو لماذا كانت المرشحة الوحيدة المرفوضة التي بذلت طاقتها في حملة منافسها المحتال، حيث تعطى الأولوية لفوز الحزب قبل الانتصار الشخصي- بالنسبة للنساء على الأقل؟[٣٦].

وفي بوتسوانا أيضا، عانت عضوة في اللجنة المركزية لحزب الجبهة الوطنية في بوتسوانا من حرص الرجال على حماية المزايا التي يتمتعون بها في الانتخابات الأولية، حيث لا بد لهم "إذا عرف أن هناك امرأة تسعى إلى جزء من قسم أو دائرة انتخابية، أن يهبوا، الرجال". إنها على علم بما تتحدث عنه، والسبب في ذلك:

"... في اللحظة التي ألمحت فيها إلى أنني سوف أترشح، التقط الرجل الذي تعنيه الانتخابات الأولية سماعة التليفون وطلب زملاءه من أجل حث الناس على عدم التصويت لصالحي. وكان المناخ سيئا في الحزب أيضا، فقد كان الرجل الذي علي الترشح ضده في الحزب والدائرة من فترة طويلة، وأستطيع القول: إنني كنت مستاءة. ولذا انسحبت لعلمي أنني سوف أخسر".

انسحبت أيضا بروح المؤيد الموالي للحزب بسبب "أن الفوز في مناخ كهذا سوف يعني خوض حملة ضد الحزب".[٣٧] وفي البلد نفسه، اتهمت عضوة في حزب بوتسوانا الديمقراطي خسرت في الانتخابات الأولية للمجلس المحلي والترشح للبرلمان في ظل ظروف مريبة، اللجان الانتخابية التي كانت مهمتها ترشيح النواب. واعتقدت أنه نظرا لقلة عدد أعضاء اللجنة، كان على النواب المرتقبين أن يبدءوا في التدخل في تكوينها وأعضائها قبل خمسة أعوام من رغبتهم في دخول المنافسة والفوز في الانتخابات الأولية.[٣٨]

ويمتلك الرجال مزايا في تربيط المصالح أيضا، حيث لديهم في كثير من الأحيان صلات أفضل، ويمولون الحملات أيضا وأقل حرصا على عدم شراء الأصوات. إذ اكتشفت سوزان ماسوكو Susan Masuku التي ترشحت كنائبة عن حزب مؤتمر زامبيا الديمقراطي (Zambia Democratic congress – ZDC) في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٦ أن الجمهور في دائرتها يريدون أن يحصلوا على

مقابل، وأنهم سوف يؤيدون فورا المرشح القادر والراغب في ذلك.[٣٩] كثير من المرشحات فقيرات جدا حتى إنهن يقدن الحملات الخاصة بهم سيرا على الأقدام أو درجات غير قادرات حتى على شراء الطعام لمديري حملاتهن. وعندما انتقلت إينونجي ليوانيكا Inonge Lewanika من حزب حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب إلى الحزب الوطني (National Party – NP) ودافعت عن مقعدها في انتخابات فرعية وجدت أنه "يبدو المال أكثر أهمية من كفاءة المرشح". وانتظر الناخبون منها أيضا توزيع مشروبات كحولية، وهو الطلب الذي رفضت أن تخضع له (Mbikusita- Lewanika 1998: 151) .

من الصعب على هذا النحو أن يقبل الشخص في الانتخابات الأولية ولكن النجاح لا يضمن تأييد الحزب. ويتاح للنساء غالبا الترشح في الدوائر غير المرغوب فيها على نحو أو آخر، سواء بسبب انعزالها أو تخلفها أو الموقف القوي للمعارضة فيها. ولا قبل للمرشحات أيضا باجتذاب ممولي الحملات والتأييد، سواء من أحزابهن أو رجال وسيدات الأعمال، الذين لا يتجهون إلى اعتبار المرشحات استثمارا مهما.

ويتفاقم الافتقار إلى المال من خلال الافتقار إلى الدعم اللوجستي. وفي الانتخابات البرلمانية في زامبيا عام ١٩٩١، وكان يتم تخويف وتهديد مرشحة حزب حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب التي ترشحت في معقل ينيب بواسطة مؤيديه. وفوق ذلك، هددها ينيب بالفصل والتحرش بها من خلال النقل المتكرر في عملها، بصفتها موظفة مدنية. ولم يشغل زملاؤها بالحزب ذهنهم بالتحرش الذي كانت تعاني منه، وبعد أن خسرت الانتخابات كما هو متوقع، ادعى حزب الحركة الديمقراطية المتعددة الأحزاب أنه ليس لديه أموال لدعم القضية التي رفعتها بالمحاكم ضد ينيب الذي اتهمته بالتحرش بها[٤٠].

وأثناء الحملة الانتخابية نفسها، سمعت مرشحة بينما تقوم بحشد الأصوات في المنطقة التي تسكن بها أن الحزب نقلها إلى دائرة أخرى لا تعلم عنها شيئا. وكان عليها عمليا "أن تذهب وتبحث عنها"، بدون أن يكون تحت يدها مال أو وسيلة انتقال أو اتصالات.[٤١] وفي الواقع، استطاعت نائبة واحدة حاصلة على مقعد بالبرلمان في زامبيا طلب دعم مالي من الحزب لحملتها في ١٩٩٥، بينما كان على الأخريات الاعتماد فقط على مواردهن الخاصة أو على الأصدقاء والأسرة. وأوضحت إحداهن: "بالنسبة للنساء، يؤدي العمل بالمجال السياسي إلى حياة منعزلة. تأخذين الأمر على عاتقك، مع وجود عوائق مالية وعدم وجود دعم لوجستي" (Ferguson and Ludwing 1995a:17).

وقررت بعض المرشحات الطموحات النزول مستقلات. وقد فعلت كثيرات ذلك بعد أن تم استبعادهن بواسطة التلاعب في الانتخابات الأولية بالحزب، أو طردن، أو هددن بالحرمان من عضوية الحزب. رفض ترشيح روزماري والوبيتي Rosemary Walubita من حزب الحركة الديمقراطية متعددة الأحزاب في الانتخابات الفرعية عام ١٩٩٢، لصالح مرشحة أخرى- غير معروفة. وعندما خاضت الانتخابات كمستقلة، لم تخسر الانتخابات فقط، ولكنها أيضا طردت من الحزب مع خمسة عشر من مؤيديها القريبين.[٤٢] وبالنسبة لتشاريتي تشولا موانسا Charity Chola Mwansa، أول عضوة مستقلة في البرلمان الزامبي، كان رفض حزب حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب ترشيحها ضد رغبة جماهير الدائرة ودون أسباب واضحة، السبب في تقوية عزمها على اتخاذ السياسة مجالا لها. وكانت قادرة كنائبة مستقلة أن تخوض حملتها حول برنامج الديمقراطية والمساءلة الذي شعرت مع جمهورها الانتخابي أنه الأنسب لهم. وشعرت باعتبارها نائبة برلمان مستقلة أنها لم تعد "محاصرة من خلال قرارات جماعية ربما لا توافق عليها" حتى رغم "أن الأغلبية دائما ما تفوز في الديمقراطية" (Nalumango 1998: 181 and 196).

وتعتبر مارجريت دونجو Margaret Dongo في زيمبابوي بلا شك إحدى أشهر عضوات البرلمان في الإقليم. وكانت نائبة عن زانو – الجبهة الوطنية من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٥. وبدأت عملها في قلب حزب زانو – الجبهة الوطنية كعضوة في اللجنة المركزية مع حصولها على مناصب في مكتب الرئيس ومنظمة الاستخبارات المركزية. وباعتبارها أصغر الأعضاء وواحدة من أكثرهم ميلا إلى النقد، دافعت بشكل دائم عن القيم الديمقراطية ضد حكومة موجابي وانتقدت فرض تأسيس دولة الحزب الواحد كأمر واقع. وعندما طرحت نفسها للتشريح كنائبة برلمانية في دائرة هراري الانتخابية عام ١٩٩٥، زور الحزب الانتخابات لصالح مرشحة أخرى، وهي صديقة قديمة لدونجو، ووضعها الحزب في مواجهتها. إذ بعد رفض عدد من الرجال الترشيح في مواجهتها، حاول الحزب أن "يضرب الصديق بأفضل صديق له"، ففاتحوا صديقاتها في الحزب للترشح في مواجهتها. وفيما يبدو أن فيفيان مواشيتا Vivian Mwashita وافقت: "فيفيان المسكينة– لقد استخدموها"[٤٣].

"كانوا يعلمون أننا شاركنا في النضال، وعملنا في إدارة دار للحضانة معا، وكنا صديقتين مقربتين إلى حد أنني لو اشتريت حذاءً ووجدت أنه صغير بالنسبة لي كنت أحيله إليها. ولا أعلم كيف خضعت للضعف أمام المال. لقد اشتروا لها منزلا في الدائرة.[٤٤] وكان أحد كبار الوزراء أبا لأحد أبنائها على الأقل، وظنت أن رجال الحزب الأشداء سوف يقومون بالعمل لها. لم تستطع الحصول على فرصة التعبير عن نفسها."[٤٥]

وقررت دونجو تحدي الحزب طالما لا يمثل قيمها، ورشحت نفسها كمستقلة. وعندما خسرت أمام صديقتها السابقة، كان لديها أدلة على تزوير الأصوات تكفي لأن تعارض نتيجة الانتخابات برفع قضية أمام المحاكم محاولة إثبات أن الحزب الحاكم تلاعب في العملية الانتخابية بتواطؤ واضح مع لجنة التسجيل العامة.

والمثير أنها كسبت القضية، وألغيت الانتخابات وعقدت انتخابات فرعية. وبدون تزوير ومع تأييد جماهير دائرتها وآخرين كثيرين، لم تكن هناك صعوبة في أن تكسب ضد مواشيتا، التي وصفها صحفي بقسوة شديدة بأنها "أشبينة العروس القديمة، التي تفضل الأقمشة الحريرية والساتان باللون البنفسجي والقرنفلي والأخضر"[٤٦] كما عبرت عن فوزها أيضا من خلال مصطلحات حقوق المرأة، في حديث لها مع راديو بي بي سي في أفريقيا بعد كسبها القضية أمام المحكمة:

"أنا سعيدة بأن أقول: إن كوني امرأة كسرت النظام بعد خمسة عشرَ عاما وتحديت انتهاك حقوق النساء بمفردي، لم يكن مزحة. وفي الواقع العملي، يفتح ذلك الباب أمام نساء أخريات بحيث يكن قادرات على النضال من أجل حقوقهن".

واستمرت أثناء سنواتها الخمس كنائبة مستقلة بالبرلمان، وكانت الوحيدة بين ثلاثة نواب معارضين، في كونها أبرز الأصوات المعارضة التي عرفتها زيمبابوي منذ ذلك الحين"[٤٧]. وعملت على بث الروح في النساء ليس في زيمبابوي فقط ولكن في كل الإقليم أيضا. إلا أن الانتصار في مواجهة حزب زانو- الجبهة الوطنية الأحادي ساعد أيضا في بث الروح في معارضة أكثر قوة وقابلية للحياة في زيمبابوي، وخلق هذا، من بين جملة أمور، رد فعل ضد مشاركة النساء في صناعة القرار السياسي. وكان دخول المعارضة إلى البرلمان بعد انتخابات مايو ٢٠٠٠ يعني أن دونجو خسرت مقعدها الذي صارعت عليه كمستقلة، وأن عدد النائبات بالبرلمان تقلص حيث اختار كل من الحزب الحاكم والمعارضة ترشيح نواب رجال بصورة غالبة.

وربما تفسر حالة دونجو سبب أن غالبية النساء المشتغلات بالسياسة يجدن الترشح كمستقلات قد يكون ممكنا في انتخابات المجالس المحلية ولكن خطير جدا بالنسبة للانتخابات البرلمانية حيث تحاول الأحزاب التأهب في مواجهة بعضها

البعض بشكل أقوى، تعطي الناس أصواتها للأحزاب أكثر مما تعطيها للمرشحين كأفراد. ولكن القيود التي تواجهها النساء في الأحزاب السياسية تتجاوز مسألة أن يتم ترشيحهن وانتخابهن.

التأثير في سياسات الحزب:

ترويج الاهتمام بالنوع الاجتماعي وجلدات الحزب

لا تقوم حجة ضرورة حصول النساء على تمثيل متساو في الأحزاب السياسية والأحزاب في كثير من الأحيان على مقاربة حقوق الإنسان فحسب، ولكنها تعتمد على افتراض أن النساء سوف تدخل إلى المجال السياسي مصالح خاصة لا يمكن تمثيلها من خلال الرجال. ويتضمن ذلك أنه كلما زاد عدد النائبات بالبرلمان اتسع تمثيل الاهتمامات وتكثف انعكاس ذلك على السياسية. ورغم ذلك، نجد افتراض أن النساء المشتغلات بالسياسة يمثلن دائما المصالح الخاصة للنساء بعيدا عن الصحة. ويمكن أن نكتشف أسباب ذلك في كل من ميول النائبات والقيود المفروضة من قبل قادة الأحزاب.

وباستثناء جنوب أفريقيا، حيث قد كان هناك عدد من قائدات المنظمات النسائية من بين النائبات اللاتي دخلن البرلمان في ١٩٩٤، لا تدخل البرلمانيات دائما بأجندة نسوية في ذهنها، حتى ولو طورن لاحقا وعيا بشأن النوع الاجتماعي. وبالاستشهاد بإنونجي ليوانيكا Inonge Lewanika، فإن نساء عديدات في زامبيا "غرقن داخل السياسة"، لأنهن تمنين المساهمة في عكس اتجاه حالة الاقتصاد الزيمبابوي البائس في نهاية العقد. وانضممن إلى حركة المعارضة، حيث كن غاضبات بسبب تجاوزات جولة الحزب الواحد وسوء الإدارة والمحسوبية والفساد

المستشري. وكانت لديهن آمال في وجود إمكانية للمساهمة في ثقافة سياسية يكـــون الإنسان محورها. وإذا كانت حركة الديمقراطية متعددة الأحـــزاب قــدمت مجـــالا مفتوحا للنساء، ونادت بالأهداف نوع الاجتماعية، فلم يكن ذلك إلا أحد جوانب تلك الثقافة السياسية التي تجتذب النساء.

ووفقا ليوانيكا "لم تحتل النساء مكانة بارزة في حيـــاتي. وجـــدتهن رتيبـــات تافهات ومهتمات بـــذواتهن بطريقـــة ســـلبية". (Mbikusita-Lewanika 1998). وعندما ارتقت كلارا اوهلسين Clara Ohlsen داخل حزب بوتسوانا الـــديمقراطي في بوتسوانا، "لم تكن واعية بقضايا النساء".(٤٨) ودخلت مثيلاتها من نساء حـــزب بوتسوانا الديمقراطي المجال السياسي لأنهن كن زوجات نواب برلمانيين أو أنهـــن اخترن المجال السياسي باعتباره مجالا مهنيا أو احترافيا، كما كـــان لـــدى النـــساء المشتغلات بالسياسة في زامبيا غالبا خلفيات معرفية ناشئة عن تربيتهن في عائلات سياسية. ولكن حتى اللاتي دخلن السياسة إذ كن نسويات حولن مجال نشاطهن لـــم يكن دائما راغبات في أن يقتصرن على الدفاع عـــن قـــضايا النـــوع الاجتمـــاعي حصرا. وبالفعل، ففي ١٩٩٤ قبل الانتخابـــات مباشـــرة، قالـــت تنجيـــو متينـــسو Thenjiwe Mtinso، واحدة من أكثر ناشطات النوع الاجتمـــاعي صـــراحة فـــي المؤتمر الوطني الأفريقي: إن التحالفات الأولية للنواب البرلمانيين كانت أحـــزابهم السياسية وبرامجهم، ومن ثم فهي في البرلمان من أجل إثارة قضايا الطبقة العاملة، أما أنها في بعض الأحيان كان لديها "صعوبات مع فكرة العلاقـــة الأخويـــة بـــين النساء". وفي الوقت نفسه ، قالت بريجيت مابانـــدلا Brigitte Mabandla، نائبـــة برلمانية أخرى عن المؤتمر الوطني الأفريقي حينها: إنها راغبـــة أن يـــتم عزلهـــا باعتبارها فقط "ناشطة في مجال الضغط من أجـــل قـــضايا النـــوع الاجتمـــاعي" .(Gevosser 1004:5)

تستاء النساء المشتغلات بالسياسة عموما من عزلهن باعتبارهن مدافعات عن قضايا النوع الاجتماعي. ولكنهن يعرفن أيضا "إذا لم تقولي كلمتك، فلن تقال أبدا، ولذلك تبدئين بمحاولة التأكد من أنك تحدثت عن الدولة أولا ، ثم تتركين بصمة بشأن النوع الاجتماعي في نهاية الجملة"(٤٩) ونظرا للتحامل الذي يواجهنه في الأحزاب السياسية والحكومات، فحديثهن عن أمور النوع الاجتماعي فقط يقلل الأثر الذي يتوجب عليهن إبرازه حول جديتهن وتفانيهن. فلم يعتبر النوع الاجتماعي اهتماما جادا على الإطلاق، والاقتصار على إثارته فقط يعمل على تهميش النساء المشتغلات بالسياسة حيث يعيد تأسيس أجنحة نسائية داخل التيار العام. وطالما لا تعد قضايا النوع الاجتماعي أمرا مهما في التيار العام، سوف تبقى النساء اللاتي تثيرها موصومات بأنهن غير محسوبات من المحترفين.

وعرفت إنونجي ليوانيكا في منتصف التسعينيات في برلمان زيمبابوي بأنها "النساء والأطفال" لأنها كل المداخلات التي صدرت عنها تقريبا كانت بشأن النساء والأطفال. ولاحظت زميلاتها النائبات في البرلمان أن زملاءهم البرلمانيين كفوا للأسف عن الإنصات لها لهذا الاعتبار. أما وفقا ليوانيكا نفسها، فكان الهدوء الذي يعم المكان عندما تتحدث مؤشرا على الإنصات، "ولذلك فالرسالة الحقيقية الموجهة للمرأة هي إذا كنت جادة وتعرفين ما تتحدثين عنه وواثقة من نفسك" يمكنك إنشاء "تلك الصلة مع الزملاء"(٥٠). ولكن زميلتها إيديث ناواكوي Edith Nawakwi التي كانت وزيرة للطاقة حينها، لا توافقها الرأي:

"إذا ما رغبت في تحقيق الكثير [كسياسية] اعملي على طرح قضايا قومية. فبالنسبة لي أفضل جعل النوع الاجتماعي مراعى لدى زملائي، وطرح القضية بوضوح، وحينها أجد أن علي سبعة مليارات فوق ميزانيتي. وقد حاولوا استبعادي. فذهبت إلى وزير المالية وقلت: "انظر، أنت تتحدث بشأن الصحة على المستوى

الوطني. فكيف يمكنك الوصول إليها دون مياه نقية؟" ولكنني ربما إذا قلت النساء تسافر مسافة سبعة كيلو مترات حتى تصل إلى البئر، فإنهم قد يكونوا غير معتادين على اعتبار ذلك مبررا لما أريده. ولذلك، أبدأ بأمراض الإسهال، وليس بالنساء. وهن أكثر الضحايا الذين يموتون نتيجة لهذا المرض بعد الملاريا! وأين توجد المشكلة إذا؟ إنها المياه!".

والأمر المهم بالنسبة لناواكوي، التي سوف يشهد صعودها الصاروخي في حكومة حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب في التسعينيات على نجاحها، كان باستطاعتها إدارة الوزارة بجدارة وأن تقدر على وضع خططها من أجل هذه الوزارة ويظهر هذا بوضوح من خلال قولها:

"على النساء أن يثبتن أنفسهن. إننا نعمل في بيئة ذكورية. في البداية يوظفونك، ويفكرون في أنك امرأة، ويعاملونك على هذا الأساس، حتى يجدوا أنك تستطيعين الوفاء بما عليك. حينها يصنفونك في فئة أخرى. باعتبارك امرأة عليك الوصول إلى ما هو أفضل [من أن تعاملي كامرأة]".[٥١]

وظهر منهجها هذا في الإستراتيجيات التي وضعتها كثير من المشتغلات بالسياسة من أجل النجاح. في بوتسوانا، أوضحت موتسي ماديسا Motsei Madisa، الناشطة في مجال النوع الاجتماعي وعضوة اللجنة المركزية في الجبهة الوطنية في بوتسوانا، أن التعامل الجدي معها بدأ عندما:

"رفضت أن أكون سكرتيرة لأي شيء. فقالوا: "لا تحاول اختيارها لأي عمل سكرتاري فسوف ترفض". وقررت أن أخرج عن جناح المرأة، فلن أحصل على أي منصب هناك. لقد كنت في الجبهة الوطنية في بوتسوانا لمدة خمسة عشر عاما ولم أغنِ في أي فرقة غناء. وأوضحت موقفي جيدا. ولم يتوقع ذلك أحد. إذ يتجاهل كل شخص في الحزب أني امرأة. فكنت واحدة من "تلك النساء" ولكنهم لم يقوموا بأي شيء مزعج فوق ذلك"[٥٢].

شعرت ماديسا بالرضا لأنها قبلت باعتبارها رجلا شرفيا، حيث كانت قادرة على تغيير الحزب من الداخل ليصبح أكثر استجابة نحو قضايا النوع الاجتماعي وأن تفتح الطريق للأخريات حتى يدخلن المسار العام للحزب، وعلى سبيل المثال من خلال الدفع باتجاه إقرار الحصة النسبية للنساء.

ووفقا لنائبة أمضت واحدة من أطول الفترات بالنسبة للنساء في برلمان بوتسوانا، حيث دخلت البرلمان عام ١٩٧٤ وتولت مناصب وزارية، فقد كف زملاؤها والجمهور عن النظر إليها باعتبارها امرأة، لكنهم " كانوا يتعاملون معي باعتباري شخصا ثانيا". وتقول أيضا: "باعتبارك امرأة، تكونين واعية دائما بحقيقة كونك امرأة. وأنك تلعبين داخل ملعبهم." وربما كان هذا سببا في أنها لم تغير أسلوبها في الحديث بالنسبة للمرأة، إلا إذا " كان هناك شيء غير محبب بالنسبة لهم، لمجرد أنهن نساء"[٥٣] ومثلها مثل غيرها من النساء المشتغلات في مجال السياسة، كانت شديدة الوعي بأن القبول الذي يمكن أن يقدمه العمل الشاق وأن "تكون رجلا" كان هشا للغاية:

"بمجرد أن يتم قبولك ينسون نوع جنسك، ولكن عندما يصدر عنك خطأ، فمن المؤكد أن يذكروا نوع جنسك! في حين أنه إذا صدرت أخطاء عن رجل، فلأنه رجل سخيف، هذا الشخص فقط، وليس كل الرجال. ولكن إذا صدر خطأ عن امرأة، فإن الأمر يتعلق بكل النساء"[٥٤].

ولأن المشتغلات بالسياسة في مجال صناعة القرار أتيح لهن ذلك على مضض من الرجال، فاللاتي حزن القبول، بأن تحولن إلى "ذلك الشخص"، لا يردن ما يهدد مسيرتهن. وتشرح نائبة برلمانية طموحة عن حزب بوتسوانا الديمقراطي، بعد الإحباط الذي أصابها نتيجة لعدم اجتيازها عقبة الانتخابات الأولية ذلك بشكل واضح:

"النساء في البرلمان- إذا كان عليك العمل على أن تتمتعي بالاحترام فلا يمكنك الذهاب هناك مثل بعض الناشطات والحديث عن قضايا النساء فقط- هناك نساء ورجال وأطفال، وهناك الكثير الذي لا بد من عمله من أجل الأطفال. ولا يمكنك أن تذهبي إلى البرلمان من أجل الحديث عن النساء فقط. علينا أن نكون دبلوماسيات للغاية ونوازن ما نتناوله ليكون مقبولا. وذلك حيث أعتقد أنه هنا في بوتسوانا يكون المضي في تحدي هؤلاء الرجال أمرا غير هين. ولا يمكنك النجاح فيه. أعرف الأسلوب الذي كانت تتحدث به أمي تتحدث لتلتف على زوجها، وكيف يكون الرجال متساهلين إذا عرفت أسلوب المضي في اللعبة. حتى تحصلي على التقدير... عليك أن تعرفي كيف تلعبين بالأوراق التي معك، وعليك أن تعرفي متى تستخدمين الضغط".(٥٥)

يزداد الاعتماد على العلاقات الودية وقبول رؤساء الحزب عندما تكون المنافسة على المناصب قوية، أو عندما يكون النواب البرلمانيون ليس لديهم جمهور يستندون إليه في دوائرهم. وكان التنافس على المناصب الحكومية، على سبيل المثال قويا جدا في بوتسوانا حيث لم يكن هناك سوى ٤٠ مقعدا فقط في البرلمان. وعندما يكون هناك رجال شباب أو أعضاء مجموعة جديدة من المعارضة يحاولون انتزاع المناصب من النواب القدامى الراسخين، يكون نصيب النساء دائما أسوأ. وكان في انتخابات عام ٢٠٠٠ في زيمبابوي مثالا على هذا، مثلما كان أيضا في انتخابات عام ١٩٩١ في زامبيا.

تعطي الأنظمة الانتخابية المعتمدة على القوائم الحزبية والتمثيل النسبي فرصة أفضل حتى يتم ترشيح النساء مقارنة بالأنظمة المعتمدة على دوائر المراكز التي كانت قائمة في الماضي first past the post constituency ، وتنشأ عنه مقاومة أقل لتطبيق الحصص النسبية المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وتلتزم النساء في

كثير من الأحيان بأن تكون مسئولة إلى الحزب في أنظمة المرشح الفردي المستندة إلى الدوائر أو الأحياء، وهو الشعور الذي لم يظهر على السطح بالقوة بنفسها في الأنظمة المعتمدة على القائمة حيث يتحدد التصويت من خلال سمات الأحزاب السياسية أكثر من المرشحين الفرديين. ورغم ذلك، ربما تمثل أيضا القوائم الحزبية والحصص النسبية عوائق أمام كل نواب البرلمان، وربما للنساء بوجه خاص. وأشار المعلقون في جنوب أفريقيا إلى أن النظام الانتخابي عندهم:

"... خدمنا بشدة في ضمان تمثيل الأقليات على نحو جيد في البرلمان، ولكنه يميل إلى جعل نواب البرلمان، من أي حزب كان، مسئولين أمام رؤساء الحزب بدرجة كبيرة ومسئولين أقل أمام الناخبين أكثر مما ينبغي في الحالة الصحية. [...] ويفعل ذلك مبدئيا من خلال وضع مقاعد نواب البرلمان دائما في نطاق المنحة من قادة الحزب بصورة تامة. (Barrel 1999)"

وألمح عدد من نواب البرلمان إلى أن ذلك يجعلهم خاضعين للإكراه أو التلاعب من مركز الحزب، لأنهم لا يستطيعون الاستفادة من الاستناد إلى ضغط جمهور الناخبين في تدعيم مقاومتهم لسياسات الحزب. وربما يكون نواب البرلمان الذين ليس لديهم قاعدة شعبية في الدائرة الانتخابية أكثر خضوعا إلى الالتزام الشديد بخط الحزب حتى يضمنوا بقاءهم في المجال السياسي.

وربما تكون النساء أسهل خضوعا إلى مثل هذا الضغط، وبصورة خاصة في الأحزاب التي لا تتبنى أهداف المساواة نوع الاجتماعية، وإن لم يقتصر الأمر على تلك الأحزاب فقط. وعلى سبيل المثال، أقرت عضوة في الحزب الوطني في جنوب أفريقيا بوضوح أنه بسبب هيمنة الرجال الشديدة في حزبها، كانت هناك حواجز إزاء التقدم في مجال العمل الحزبي بالنسبة للنساء، وخاصة بالنسبة إلى من كن "لا يسرن مع التيار" ومشهورات باعتبارهن "نساء صعبات المراس أو

مقاتلات- n'kwaai vrou، نساء جبارات".[٥٦] وفضلت نائبة برلمانية أخرى عن الحزب الوطني، دخلت البرلمان الذي كان يسيطر عليه الحزب الوطني عام ١٩٨٧ مستندة إلى دعم قسم النساء في الحزب الوطني، المقاعد التي يتم التنافس عليها في الدوائر الانتخابية على نظام القائمة، بسبب أنه حتى تنضمي إلى القائمة الحزبية للحزب الوطني، "لابد أن يبتسم لك الرؤساء على سبيل المحاباة".[٥٧] وحتى قادة المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي تضمن ٣٠٪ و ٣٧٪ نساء في انتخابات عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩على التوالي، قد يستخدمون - مثل أحزاب المعارضة الذين لم يقروا الأنصبة النسبية فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي- التمييز حيثما تعلق الأمر بترتيب المكان الذي توضع فيه النساء على القائمة.

اتضح التمييز ضد النساء عند اختيار ترتيب الموقع على قائمة الحزب في أكثر الأحيان، لأن المرشحات اللاتي ينظر إليهن باعتبارهن ناشطات في مجال النوع الاجتماعي يتميزن بالنشاط والصراحة لا يتم تفضيلهن دائما في اختيار مواقع القمة في القوائم، والتي يرجح أن يؤخذ منها أعضاء مجلس الوزراء في الغالب الأعم. وقالت الناشطات: إن النساء اللاتي ظهرن في قمة قائمة المؤتمر الوطني الأفريقي في انتخابات عام ١٩٩٩، على سبيل المثال، لم يكن جميعهن من بين الأكثر نشاطا في دمج النوع الاجتماعي داخل العمل، وهكذا تم وضع بعض من أشهر وأنشط المدافعات عن النوع الاجتماعي في مواقع متراجعة (Coetzee 1999). وسوف يوحي هذا بأنه حتى في الأحزاب التي التزمت رسميا بأهداف المساواة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، "لم يكن تولي قضايا النوع الاجتماعي أفضل طريق بالنسبة للنساء لزيادة قدرتها على التحرك داخل الحزب"[٥٨].

وربما لهذه الأسباب لم يكن كثير من المشتغلات بالسياسة حريصات بشدة على أن يكون ترشيحهن على المقاعد المخصصة للنساء. وفي بوتسوانا حصلت

واحدة من "نائبات البرلمان اللاتي انتخبن خصيصى" الفرصة الأولى من خلال مقعد ينتخب شاغله عبر الدائرة الانتخابية، وصار خاليا بسبب الاستقالة "لأنني رغبت في خوض حملة من أجل الفوز بالمقعد. رغبت في أن يكون لدي جمهور ناخبين":

"لم أرغب في أن أشعر أنني هناك لأن شخصا ما طلب مني أن أكون هناك. رغبت في أن أشعر بأنني انتخبت من الناس. وكان هذا ما فعلوه [...] انتخبوني خمس مرات إلى الآن، وأود لو أحصل عليها ثانية."(٥٩)

وعبرت إحدى زميلاتها في الحزب نفسه عن معارضة أقوى للقضية نفسها رغما عن أو بسبب إنها لم تفز خلال الانتخابات الأولية سواء فيما يتعلق بالبرلمان أو المجالس المحلية:

"إذا كنت امرأة، وكنت فقط جالسة هناك ومنتظرة حصتك النسبية، إذا كنا جالسات فحسب في مقارنا في انتظار الرئيس حتى يرشحنا... حتى الرجال الذين ترشحوا، الرجال الآخرون، لن يحترموهن. ينبغي عليك أن تدخلي عبر الباب الخلفي وسوف تتعرضين للسخرية خلال السنوات الخمس [حتى الانتخابات التالية] [...] لن يكون هذا مفيدا لأي شخص. كيف يمكن لتلك النساء أن يعملن إذا كان عليهن للأبد الامتنان لهؤلاء الرجال؟ أن يتم انتخابهن أكثر شرفا لهن.(٦٠)

وتعلق نائبة برلمانية سابقة، كانت عضوة في البرلمان الزيمبابوي بعد عام ١٩٩١، بشأن زميلاتها المرشحة لتكون نائبة بالبرلمان:

"يشبه الأمر كما لو كن يشعرن بالعرفان للرجال الذين منحوهن المواقع، فقد عين وزيرات أو رشحن كنائبات بالبرمان [...] وتجد نائبات البرلمان اللاتي تم ترشيحهن، حتى قبل أن يتولى حزب حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب السلطة، مثيرات للشفقة حقا. [...] ولكنك تستطيع رؤية أن هذا مجرد طريق آخر للإضعاف من خلال اختيار المكانة التي يمنحونها. وتتمثل الفكرة في أنهم لا يريدون المرأة التي تستطيع الوقوف أمامهم أو تحديهم".

ويمكن التعرف على القيود التي اعترفت بها هذه النائبة البرلمانية إذ تجعلها سعيدة بسبب عدم تعيينها في المستوى الوزاري، من خلال أنها أرادت أن تكون في المواقع الخلفية "لأن مجرد أن تصيري وزيرة عليك الموافقة على كل شيء تقوله الحكومة".[٦١] ولم تكن إحدى زميلاتها سعيدة بتعيينها نائبة وزير: "شعرت أنني مكممة لأني ليس لدي أي تأثير في الوزارة، وفي البرلمان، كان مفترض بي تأييد الحكومة فقط".[٦٢]

وفضلت بعض النساء التوجه في المجال السياسي إلى الحكومة المحلية أكثر من العمل على المستوى الوطني، لأنهن شعرن هناك بأنهن أقل تقييدا بالمناصب الحزبية وأكثر تمكنا من اتخاذ قرارات وأنشطة فورية.[٦٣] كثير من الناشطات السياسيات، مثل هذه العضوة في الحزب الديمقراطي البوتسواني، شعرن بالألم لأنهن واعيات بهذا الأمر: 'باعتباري فردا أستطيع إخبارك بما أفكر فيه حول قضايا النوع الاجتماعي، ولكني باعتباري امرأة عضوة في الحزب الديمقراطي البوتسواني، فأنا مقيدة بقرارات المؤتمرات. لا أستطيع قول أي شيء بعيدا عن ذلك'.[٦٤] ويكون لدى السياسيات داخل أحزابهن إمكانيات، وإن تكن مقيدة، في إثارة القضايا التي لم تصبح بعد سياسة الحزب والتأثير في القرارات التي ستتخذ في المستقبل. ورغم ذلك، فهن باعتبارهن شخصيات عامة مقيدات بخط الحزب. وبالإضافة إلى ذلك، فنواب البرلمان عموما يخضعون لقواعد تنظيمية تفرض عليهم التصويت وفقا لخط الحزب، وهذا يصعب عليهم الدفع بأجندات بديلة عن الأجندات الخاصة بالحزب، حتى ولو أرادوا ذلك.

ورغم ذلك، إذا ما أثارت السياسيات اهتمامات النوع الاجتماعي في التجمعات السياسية في أحزابهن، عوملن في أكثر الأحيان "بدرجة من التساهل المتفضل". وعندما تلاحظ نائبات البرلمان عن حق أن "قضايا المرأة" ليست من

أولويات الحزب، أو الأسوء من ذلك، أن غضب قادة الحزب يثور عندما تمضي النساء في الحديث عنها، تنتصر غريزة حب البقاء ويتراجعن عن ذكرها. وقالت سوزان فوس Suzanne Vos عضوة حزب حرية إنكاثا في جنوب أفريقيا وممثلته بالبرلمان، إن نائبات كثيرات لسن حريصات أن يتم تعريفهن على أنهن مدافعات عن المساواة نوع الاجتماعية، لأن ذلك "يعرض أسباب رزقهن إلى الخطر" التي تأتي من البرلمان (Vos 1999 : 110). ولكن إذا ما فهمت النائبات البرلمانيات النشاط نوع الاجتماعي باعتباره عائقا، ومانع زملاؤهن الرجال في رؤية تلك القضايا تتسرب داخل اجتماعات التجمعات السياسية للحزب، كانت المناقشات البرلمانية حول النوع الاجتماعي في ١٩٩٦ ما زالت تتم من خلال النساء فقط بصورة غالبة، اللاتي كان نظراؤهن الرجال يتوقعون أن يقمن بذلك لأنهن إذا لم يفعلن ذلك سوف يكون "أمرا غير معقول".

ورغم ذلك، إذا ما نفرت المشتغلات بالسياسة من الأوضاع التي ربما تفسر باعتبارها نمذجة، أو التي تضعهن في جيتو النوع الاجتماعي، تدرك كثيرات أنهن لديهن حاجات خاصة، ويواجهن قيودا خاصة تعوق أداءهن الفعال في الأحزاب السياسية وفي البرلمانات. ويشعرن أكثر الأحيان أنهن لديهن مشاكل أكثر من الرجال المعتادين على الإجراءات البرلمانية والذين بإمكانهم التغلب على حواجز أكبر نظرا لمشاركتهم النشطة في مجموعات البحث واللجان والمؤتمرات. وفي مسح، تم بتكليف من رئيسة البرلمان، حول الأداء وفقا للجنسين في برلمان جنوب أفريقيا، وجد أن مشاركة النساء تتناقص بسبب أن النساء كانت ترهب على نحو خاص بواسطة "أسلوب قطع الحديث على المتكلم الذي كان يتم من معالجة الاجتماعات به"[٦٥] وكشف مسح مستقل أن نصف نائبات البرلمان اللاتي تمت مقابلتهن لا يعتزمن الرجوع إلى البرلمان بعد انتهاء فترة عضويتهن، حيث لم تكن هناك فرصة لسماع أصواتهن (Britton 1987)، وهو الشعور الذي نجد تعبيرا عنه

في حقيقة أن برلمان عام ١٩٩٩ كانت نسبة العودة فيه حوالي ٦٤٪ فقط من بين نائبات البرلمان عن المؤتمر الوطني الأفريقي.[٦٦] فعلى سبيل المثال، تركت جينفر فيرجوسون Jennifer Ferguson البرلمان بسبب أنها وجدت الأمر "كما لو أنها رجعت إلى المدرسة" حيث "يقصد بالطابع الأبوي قتل كل ما هو أنثوي"[٦٧].

وفوق ذلك، كانت نائبات برلمانيات كثيرات يصارعن "الثقافة العصبوية المرتبطة بصناعة القوانين؛ السرية، والحديث القانوني الصارم، وعبء العمل الشديد، والمسارات الغامضة للسلطة، والافتقار إلى ظهور النتائج والاستجابات بشكل مباشر" (Gevisser 1994a). وأدى ذلك إلى اعتقاد بعض المراقبين أن ما يمنع التعبير عن أنفسهن في برلمان جنوب أفريقيا يتعلق بالافتقار إلى المهارات المتخصصة أكثر مما يتعلق بالجنسوية. اعتزمت نساء جنوب أفريقيا تغيير بعض الأسس مما يجعل البرلمان أقل رهبة، ويخفف من كونه يشبه "احتساء - بيرة، اسمحوا لنا - بترتيب - الأشياء - خارجا - في - مكان - له - نوعية - البار"،[٦٨] وكان على النساء في البلدان الأخرى مواصلة العمل في مثل ذلك المناخ تماما، الذي كان يعمل بشكل مستمر على إضعافهن بما يفوق الولاء للحزب.

العلاقة الأخوية بين النساء على خط المواجهة

هل هي واقع صعب المنال؟

تعتقد المشتغلات بالسياسة والناشطات على حد السواء أن العقبات التي تواجهها النساء في الحياة السياسية ترجع إلى حد ما إلى النساء أنفسهن. فكون النساء تمثل في المتوسط نصف تعداد الناخبين والقاعدة الأكبر والأكثر نشاطا للأحزاب السياسية، يعطيهن القوة الكافية لتأمين المشاركة المتساوية للنساء في الهيئات الانتخابية الصانعة للقرار. ويتفقن جميعا على أن المشكلة تتمثل في عدم

توجه النساء للتصويت لصالح بعضهن البعض إذا كان بمقدورهن المساعدة في ذلك، ويفضلن التصويت لصالح الرجال بدلا من ذلك. ويعتبرن أن التحيزات الذكورية ضد النساء الداخلة فيما يأخذ عادة على أنه منطقة لا يمكن المنازعة فيها، أمرا قابلا للتفسير والصراع والتحدي والالتماس بشأنه، استيعابه والتعامل معه بأساليب معروفة من الحياة اليومية، ويمكن رسم إستراتيجيات للحد من نفوذهم، ولكن بقيت النساء الأخريات غير معروفات. ووفقا لنائبة رئيس بلدية لوساكا، يسبب عدم الحصول على دعم الزميلات مزيدا من الإحباط.

" لا أهتم بالرجال، فأنا أفهمهم – ومستعدة لهم. ولكن عندما يأتي الأمر من النساء، لا أعرف كيف أتعامل معه. أجده صعبا جدا، يشبه أن تحاربني أختي في المنزل. ويسبب لي ذلك الحزن". [مقابلة، لوساكا، ٢٥ يناير ١٩٩٤].

يؤثر الافتقار إلى إظهار التأييد من النساء إلى بعضهن البعض على نحو عميق، ويكون في طبقات كثيرة: فقالت المشتغلات بالسياسة فيما بينهن: إنهن لا يقدمن الدعم إلى بعضهن البعض، ووجه الاتهام إلى منظمات النساء غير الحكومية لأنهن لا يقدمن الدعم لشقيقاتهن في مجال العمل السياسي بصورة كافية، وتتعرض السياسيات إلى النقد الشديد لأنهن لا يدعمن قضية الحركة النسائية، وتبدو المتعلمات متنكرات لمن هن أقل حظا، والعكس بالعكس. هناك الانقسامات التي تتقاطع خلال العمل السياسي حيث تتبارى الخائنات وملكات النحل والنخبويات مع شديدات المراعاة لبعد النوع الاجتماعي، أو مجرد الوعي نوع الاجتماعي وتجاهل النوع الاجتماعي. وفي هذا التنافر بين المزاعم والمزاعم المضادة، تلمع حقيقة واحدة، وهي بالتحديد أن الخطاب الانقسامي يكون دائما انعكاسا للمواقف المتحيزة التي لدى الرجال حول النساء، وأن هذه الانقسامات نتيجة أكثر منها سبب في التمييز. وفي الأحوال التي يحافظ فيها على وجود عدد محدود من المواقع المتاحة للنساء، تكون المنافسة شرسة وتنمي الغيرة التافهة والشائعات التي تتغذى عليها.

ويجد القول بأن معظم النساء العاملات في التيار العام للسياسة فاسدات أخلاقيا صداه على المستوى الأكثر قاعدية، وينظر إلى هذا الفساد باعتباره نتيجة إلى أنهن يعملن في بيئة يغلب عليها الرجال. وتعلم الزميلات في الحزب، عبر الأحزاب وفي الحركة النسائية، أن النساء نادر ما يشار إليهن على أساس الجدارة، ولذلك يرجح أن يصدر عنهن "مسح جوخ للأشخاص المهمين" أو الأسوء "يعملن على تسهيل طريقهن إلى أعلى بالمضجاعة"، وخاصة إذا لم يقعن في مراقبة واضحة من فئة مؤيدة للحزب. ويتمثل السؤال الأول دائما، كما أوضح أحد السياسيين الزيمبابويين من الذين تم تعيينهم، في "كيف نجحت؟" وتكون الخلاصة الفورية حتما "استخدمت مؤخرتك حتى تحصلين على المنصب".[٦٩]

وإذا لم يظن أن النساء الناجحات منحن أفضليات لأسباب جنسية، فلا بد أن تعيينهن تم لأنهن مذعنات، ولسن حادات الذكاء ويمثلن خطرا لمؤسسة الرجال. وبينما يكون من الواضح أن ذلك هو السبب في أن بعض النساء يتم تعيينهن، إلا أن المهنيات الشابات والسياسيات المؤهلات لسن بدورهن معفيات من اتهامات بأنهن بعن حياتهن المهنية لصالح دائرتهن الانتخابية- وبالتحديد المهنيات الشابات الأخريات اللاتي لهن طموحات نسوية.

ولكن ربما كانت الانقسامات بين المدافعات عن مزيد من المشاركة السياسية اللاتي يضغطن من أجل مصالح المرأة أكثر ضررا. وكانت تلك الانقسامات على مستوى مجرد الخلاف حول الإستراتيجية، والأكثر خطورة، وجود تشكك وعدم ثقة في نوايا بعضهن البعض. ويمثل التساؤل حول التمثيل أساس كل هذه النزاعات، وربما يكون ذلك الجانب الأكثر أهمية وإثارة للخلافات في الخطوط التي تتم الانقسامات حولها. ففي جنوب أفريقيا، حيث شاركت الناشطات في مجال النوع الاجتماعي في السلطة السياسية مع نائبات البرلمان المحافظات اللاتي كن أيضا من

أحزابهن، تسربت الانقسامات إلى مؤتمرات الأحزاب السياسية والبرلمان أكثر مما كانت في أماكن أخرى. وظل الخط الذي يحدث حوله الانقسام بين النساء هناك وفي المناطق الأخرى، متمثلا في الانتماء الحزبي إلى جانب الخلافات الأيديولوجية التي تثير التساؤل حول التمثيل من نواح متعددة.

وخلال مناقشة مائدة مستديرة حول "إدخال المرأة في السلطة" نظمها المعهد الانتخابي في جنوب أفريقيا في الفترة السابقة على انتخابات عام ١٩٩٩، أشارت شيرين هاسم Shireen Hassim باحثة العلوم السياسية والناشطة في مجال النوع الاجتماعي، إلى "أن النساء في البرلمان لا يتحدثن بوجهة نظر واحدة حول ما يطلق عليه "قضايا المرأة" أو "اهتمامات المرأة" لأنهن باعتبارهن جميعا نساء "لا يشكلن هوية سياسية واحدة" ولكن مجموعة غير متجانسة تمثل طبقات وأعراق ومصالح ورؤى مختلفة (Hassim 1999: 24 and 25). ويعني هذا أن النساء لا تمثل فقط أجندات حزبية مختلفة ولكن تمثل أيضا، حتى داخل الحزب الواحد، دوائر مختلفة من الجماهير وتسعى إلى أهداف مختلفة. وقالت هاسم: إنهن يشكلن وجهات نظر مختلفة ومتنافسة تتلاءم مع المجتمع المركب والديمقراطية، ولكنهن أيضا هنا يخلقن توترا ونزاعات.

وكان الاختلاف في "وجهات النظر" قائما أيضا بين نساء المؤتمر الوطني الأفريقي حتى رغم حجب حركة التحرير للاختلافات الأيولوجية في استعراض للوحدة لصالح النضال. ووفقا لجيني شرينر Jenny Schreiner، فإن زميلاتها نائبات البرلمان اللاتي كانت قريبة جدا منهن حينها "يبدن كأن البعد بينهن أميال"، ربما لأن البرلمان أطلق المجال أمام عضواته ليسعين وراء أفكارهن الخاصة نائيات بأنفسهن عن "الموقف الأيديولوجي المتماسك إلى حد ما"[٧٠]. وحدثت أيضا انقسامات بين نائبات البرلمان اللاتي اخترن أن يكن "رجلا شرفيا" وقررن أن يكن جزءا من البنى أكثر من القتال ضدها، وواصلن تغيير البنى من داخلها، واللاتي

اقتطعن لأنفسهن مكانا لائقا يفعلن بهدوء ما فعلنه من قبل؛ وانقساما بين "فئة طبقية ذات طابع نخبوي" من النشطاء "مقدمي الاقتراحات" رفيعي المستوى والنساء الأكبر سنا اللاتي "قمن بالعمل للأبد ولم يصلن إلى أي شيء". وكما في كل حركة نسائية كان هناك أيضا اللاتي استخدمن النوع الاجتماعي باعتباره نقطة دخول فقط، متجاهلات له بمجرد أن يصلن إلى أهدافهن المباشرة.(٧١) فعلى سبيل المثال، لم يجذب تكتل النساء في المؤتمر الوطني الأفريقي الانتباه الكامل لغالبية نائبات البرلمان بعد ١٩٩٤ وجلبت إلى السطح بعض الانقسامات وفقا لخطوط العمر والطبقة والعرق. وكان التكتل في البداية مهيمنا عليه من قبل المهنيات السود.

"... "مقدمات الاقتراحات" اللاتي بدأن في التكتل، أظن أنهن حينها وجدن فرصا بها غنيمة أكبر وخرجن. وعندئذ دخلت نساء أخريات، بما فيهن بعض النساء الأكبر سنا وهذه الشابة الاستثنائية التي كانت سببا في استمرار عمله. ولكن لم تحضر أي سيدة بيضاء التكتل فيما عداي. ولدينا من ١٥ إلى ٢٠ سيدة تأتي الآن على الأكثر، ومعظمهن لا يحضرن. ومعظمهن الآن من النساء الأكبر سنا".(٧٢)

وفوق ذلك، تعتقد بعض النائبات البرلمانيات الأكبر سنا، أنه بينما كانت "مقدمات الاقتراحات" صاحبات وعي نوع اجتماعي كن أيضا مشغولات البال بمشروعات سياسية أكثر اتساعا "على الرغم من أنهن يلقين خطابات جيدة، فإنهن بالفعل يلوثن أيديهن في اللغو اليومي الخاص بقذف النساء من وراء ظهورهن".(٧٣) واعترفت إحدى النائبات السابقات الأكبر سنا وأقل تعليما بأنها شعرت أن شقيقاتها المهنيات الأكثر شبابا يتجنبنها زاعمات أنهن لم يعد لديهن رغبة في وحدة الحرس القديم حتى وسطهن أنفسهن.(٧٤) وعلى سبيل المثال، لم يكن هناك سوى قليل من نائبات البرلمان المهنيات مستعدات إلى مساعدة الأعضاء الأكبر سنا، اللاتي كن تائهات في أعباء العمل البرلماني من يوم إلى يوم، وفي حاجة إلى المساعدة "لتحديد الكلمات الصحيحة".(٧٥)

ووفقا لواحدة من أكبر المحللات نائبات البرلمان في جنوب أفريقيـا، كـان تشكيل تكتل النساء مقاربة خاطئة في مجملها، بسبب "أن تخصيص أولويـة مبـالغ فيها للنوع الاجتماعي باعتباره تصنيفا اجتماعيا يؤدي إلى تهميش النساء على نحو خاص" ينطوي على خطورة، حيث إنه وفقا لتحليلها، المعادلة البسيطة للنساء مـع النوع الاجتماعي تدعم علاقات نوع الاجتماعية الأبوية (Mtinso 1999:37). وفي الحقيقة، لم يكن أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي الرجال سـعداء بتكتـل النـساء أيضا، وقالوا: إنهم يريدون أن يكونوا جزءا مـن الجـدل حـول قـضايا النـوع الاجتماعي في الحزب. وربما كان تكتل النوع الاجتماعي أكثر ملاءمة وفاعلية في "تغيير مواقف بعض زملائنا الرجال".(٧٦) وكما أفادت ثينجيوي متنسو Thenjiwe Mtinso ربما يكون عمل على تغيير منظور أن النوع الاجتماعي قـضية تخـص النساء فقط، حيث صار الحديث عن النوع الاجتماعي "شيئا شخصيا وفرديا يتعلـق بك. إذا لم أكن هناك، فلن يكون هناك"(٧٧) وفي بلدان أخرى، لم ينفذ هذا الاهتمـام إلى المناقشة إلى الآن، وبقيت وحدة المشتغلات بالسياسة هدفا جذابا.

وانكشفت فكرة أن تمثيل النساء والنوع الاجتماعي تعتبر قضية معقدة، فـي ١٩٩٦ في جنوب أفريقيا عندما أدانت باليكـا كجوسيتـسيل Baleka Kgositsile نائبة رئيسة البرلمان حينها وإحـدى الناشـطات المفوهـات فـي مجـال النـوع الاجتماعي، إلى جانب بعض عضوات تكتل النساء في المؤتمر الوطني الأفريقـي، بصورة علنية العرض العام لجائزة تمنح في مجال العمل الفني، تحمل اسم "أهداف مفيدة" تصور عضوا تناسليا أنثويا [من الواضح تماما إنه لامرأة سوداء] في شكل منفضة سجائر من الخزف تحمل سيجارة مشتعلة. وكانت كجوسيتـسيل منزعجـة بسبب الغضب الذي لا بد أن تعاني منه النساء السود بسبب الموضـوع، وطالبـت من المجلس التشريعي أن يحمي الناس من "المثل الفنية الاعتباطية التي لم تـستقر عليها الأغلبية"(٧٨).

وواقع أن الفنانة التي قامت بالعمل المخالف كانت نسوية بيضاء، حاولت مواجهة الإذلال الذي تتعرض له النساء في العمل، جعل كجوسيتسيلي تتراجع شيئا ما. ولكنها لم تخفف من هجومها، الذي زعمت أنه مثل مصالح "النساء السود التقليديات" ضد "نظيراتهن البيض".[٧٩] دعوتها لتشديد قوانين الرقابة عندما كان مشروع قانون يهدف إلى تخفيف قوانين الرقابة الصارمة الخاصة بعهد الأبارتيد يتم إعداده في البرلمان، وجعلت مساعيها واضحة في عدوانية على نحو غير ملائم، إذ أدخلت الأمر حديثا عن الاتجاه المحافظ والتملق. وقد تكون كجوسيتسيلي أي شيء عدا أن تكون امرأة أفريقية تقليدية، ولم تختر دائما تمثيل هذه الفئة من الجمهور. وعلى سبيل المثال، شهدت مناقشة مشروع مرسوم إنهاء الحمل اختياريا في العام نفسه، أنها تحجم بوضوح اهتمامات الأفريقيات السود.

ومثل إقرار مشروع مرسوم مشاكل التمثيل إلى مدى أبعد. ففي عام ١٩٩٥، بينما كان مشروع المرسوم ما زال في مرحلة الإقرار في مجلس الوزراء، ذكر المؤتمر الوطني الأفريقي إلى أعضائه أن التصويت وفقا للرأي الشخصي حيث أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي لن يكونوا خاضعين جبرا إلى إملاءات الحزب وبإمكانهم التصويت باعتبارهم أفرادا ولن يكون عليهم التغاضي عن رأيهم في هذا. وأوضحت كجوسيتسيلي أن "التصويت وفقا للرأي الشخصي غير مقبول لأن نواب البرلمان عن المؤتمر الوطني الأفريقي انتخبوا إلى البرلمان على قوائم الحزب عبر التمثيل النسبي، ومن ثم عليهم اتباع خط الحزب".[٨٠] وأدى هذا إلى تضرر عدد كبير من نواب البرلمان عن المؤتمر الوطني الأفريقي وكان من بينهم نساء كثيرات، من ضمن اللاتي تحكم التقاليد والدين وجهات نظرهن الشخصية، بما يعارض الإجهاض بناء على طلب الحالة. وعندما وصل المرسوم إلى التصويت، امتنعت جينيفر فيرجسون Jennifer Ferguson عن التصويت رغم هذا، وهي فنانة بيضاء ونائبة برلمانية عن المؤتمر الوطني الأفريقي،[٨١] بسبب أنها "غير

قادرة على التصويت وفقا لرأيها الشخصي" بسبب أن ذلك "يقلل من تركيب المسألة إلى مجرد اختيار بين زرارين"[٨٢]. وفي وقت لاحق، جابهتها بريجس جوفينـــدير Pregs Govender ناشطة حقوق المرأة في خطاب مفتـــوح إلـــى كيـــب تيمـــز باعتبارها نائبة برلمانية زميلة عن المؤتمر الـــوطني الأفريقـــي: "مـــا مـــسئوليتك باعتبارك نائبة برلمانية شاركت في التصويت في موقع سلطة وامتياز، فيما يرتبط بحقوق النساء اللاتي وضعنك في هذا الموقع؟" واستشهدت بحالة نائبـــة برلمانيـــة أخرى عن المؤتمر الوطني الأفريقي، وهي الأخت نكوبي Sister Ncube الراهبة التي صوتت لصالح المرسوم وضد اعتقاد كنيـــستها وبـــذلك أظهـــرت "الإيمـــان والاستعداد للاقتناع والرحمة التي تجاوزت بها نفسها".[٨٣] وصوتت امرأة أخـــرى داخل المؤتمر الوطني الأفريقي أيضا لصالح العلانية بدلا من التصويت وفق الرأي الشخصي سرا.[٨٤] وربما كان لدى عضوات أحزاب المعارضـــة، مثـــل الحـــزب الوطني على سبيل المثال، تعارض مشابه متعلق بتمثيل موقف حزبهن المعـــارض للإجهاض من خلال التصويت وفقا للرأي الشخصي. وأفادت عضوات حزب حرية إنكاثا أيضا أنهن كن مؤيدات ولكن "كان يخشين بشدة الحديث عن وجهة نظـــرهن علنا أمام الرجال" الذين يحملون وجهة نظـــر مختلفـــة.[٨٥] وربمـــا كـــان المثيـــر للسخرية، أن تصويت المؤتمر الوطني الأفريقي على هذا النحو أضعف عددا مـــن نواب البرلمان الممثلين للمؤتمر الوطني الأفريقي، ولكنه دعم بصورة غير مباشرة نواب البرلمان الممثلين للمعارضة.

ولم تأت وحدة نائبات البرلمان بين الأحزاب في جنوب أفريقيا بالقدر نفسه من السهولة التي حدثت بها بالنسبة لعضوات ائتلاف النساء الوطني. في البدايـــة، بعـــد انعقاد البرلمان الجديد، كان ما زال بالإمكان العثور على قـــضايا تـــشكل المـــصلحة العامة: المطالب التي تركز على جعل البرلمان قابلا للعيش فيه بالنسبة للنساء، مثـــل توفير مرافق لرعاية الطفل،[٨٦] ودورات المياه وصالات ألعاب من أجل النساء بـــدلا

من الرجال فقط، مما وفر فرصا سهلة لمواصلة التعاون تمثلا لروح ائتلاف النساء الوطني. وبعد ذلك مال الولاء الحزبي إلى أن يغلب على العلاقة الأخوية بين النساء. ولم يكن لمجموعة النساء البرلمانيات (The Women's Parliamentary Group – WPG)، وهو تكتل للنساء بين الأحزاب قصدت إليه جينوالا، نجاحا في التسعينيات. ولم تحظ المجموعة بتأييد أحزاب الأقلية، ولم تحصل على تمويل من البرلمان، وكان مصيرها أن أصبحت مهمة ملحقة تتم ملاءمتها مع أوقات الغداء وعطلات نهاية الأسبوع.(٨٧) وكان لدى قيادة الحزب الوطني مع المجموعة مشكلة متمثلة في التخوف من حيث المبدأ، مثله في ذلك مثل أحزاب الأقلية الأخرى من أن "التكتل قد يصبح قالبا جامدا باعتباره جبهة للمؤتمر الوطني الأفريقي، وسوف نستخدم فقط باعتبارنا أحجار شطرنج أو ديكورات، ولذلك بإمكانهم القول بأنهم غير متحيزين".(٨٨) ومن ناحية أخرى، لم يقتنع نواب المؤتمر الوطني الأفريقي بالتكتل، إذ كانوا متخوفين من أن يوفر منبرا للمحافظات يتحدث فيه نيابة عن النساء:

"لا نريد أن نعطي أشخاصنا فرصة احتلال المنبر نيابة عن جميع النساء، بينما لا تمثل سياساتهم والطريقة التي يحكون بها على أنفسهم، والطريقة التي يحكم بها الحزب على نفسه، مصالح الطبقة العاملة، ومصالح الناس في الريف، ومصالح السود على الإطلاق؟"(٨٩).

وفي مناسبات أخرى انزعجت نساء المؤتمر الوطني الأفريقي من انتقاد المتحدثة الرسمية المختصة بالنوع الاجتماعي عن الحزب الوطني، للموقف حول النوع الاجتماعي الذي تم إلحاقه في الوثيقة المركزية المعبرة عن سياسات المؤتمر الوطني الأفريقي، على الرغم من أن انتقادها تطابق مع انتقاد مماثل لديهن، فإنه مع هذا لم يصدر عنهن علنا تقييم للوثيقة نفسها.(٩٠) وهكذا كانت عضوات المؤتمر الوطني الأفريقي تماما في نفس خضوع شقيقاتهن إلى وضع تحالف الحزب فوق العلاقة الأخوية بين النساء.

وأشارت فوس Vos عضوة حزب حرية إنكاثا التي كان لها ميول نسوية إلى أن غالبية نائبات البرلمان في برلمان جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤ لم يكن نسويات. ومن وجهة نظرها كان هناك فقط " نواة صلبة من النساء دفعت الأجندة الواضحة. واحتفظ عدد قليل منهن فقط بقناعاته". وانتقدت بصفة خاصة الزميلات النائبات في البرلمان لأنهن فشلن في التصويت لصالح النائبات البرلمانيات الآخريات "في الخلافات مع القيادة حول التكليفات الحزبية بالتصويت، على سبيل المثال. كانت النتائج هناك على السبورات أمام الجميع حتى يرونها: لقد صوتن لصالح الرجال". (Vos 1999: 106 - 107). وردت بعض شقيقاتها من النسويات في المؤتمر الوطني الأفريقي على ما قالته، وقلن: إن الأمر يتعلق بنوعية العضو الذي يصدر عنه كلام عن النوع الاجتماعي فقط، وأن في الوقت الحالي هناك تكتيك بالنسبة للنساء ألا "يتحدثن عن أمور تتعلق بالنوع الاجتماعي".[٩١]

وفي البلدان المجاورة أيضا شكلت نائبات البرلمان تكتلا نسائيا برلمانيا مشتركا بين الأحزاب خلال التسعينيات. وربما كانت هناك وحدة أكثر بينهن، وحيثما كان أعدد العضوات صغيرا، ولم يكن لأحزابهن السياسية سوى القليل من السياسات المتعلقة بقضايا المصالح المباشرة، لمنتدى خاص بالنوع الاجتماعي، فربما سمح ذلك بتعاون أكثر إثمارا بين الأحزاب. وفي ناميبيا على سبيل المثال، نجح ضغط تكتل النساء البرلماني بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمرسوم المساواة في الزواج، الذي وجد معارضة من نواب البرلمان الرجال عبر الطيف السياسي. ورغم ذلك، لم تستطع النساء التحرك في قضية قانون إصلاح منع الإجهاض، حيث في ذلك الموقف مواقف الحزب والقناعات الشخصية لم يكن ممكن.[٩٢] ومؤخرا جدا، أخذت النائبات البرلمانيات الزيمبابويات على عاتقهن، بعد أن صرن نصف عدد البرلمان بعد انتخابات يونيو ٢٠٠٠، العمل معا عبر الخطوط الحزبية في القضايا المتصلة بالمصالح العامة، مثل الإصلاح الزراعي والسياسات المتعلقة بمرض نقص المناعة (الإيدز).[٩٣]

وعانت زامبيا دائما من انقسام النساء المشتغلات بالسياسة، ولم يجد وجـود منتدى النساء البرلمانيات والبيان التأسيسي للنساء الذي ألزم الذين تبنـوه بالـدعم المطلق للمرشحات، في وقف هذه الانقسامات. ولم تنجح جماعة الضغط النسائية الوطنية في منع ترشح النساء في مواجهة بعضهن البعض في انتخابـات ٢٠٠١، مع كلمات محددة تصور النساء من الأحزاب المعارضة أو حتى من الحزب نفسه (Bull 2001: 100). فرشحت إدث ناواكوي Edith Nawakwi ، الوزيرة السابقة المشهورة في حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب، نفسها بعد أن انتقلت إلى حـزب للمعارضة اتخذت فيه منصب نائبة الرئيس، وغيرت دائرتها الانتخابيـة السابقة المرتبطة بحركة الديمقراطية متعددة الأحزاب في ريف شمال غرب زامبيـا إلـى دائرة مونالي Munali في لوساكا الأقرب إلى منزلها. وكان ترشحها فـي سـيندي موتالا Cindy Mutala مواجهة إحدى زميلاتها في الحزب، التي قررت ترشـيح نفسها أمامها باعتبارها مستقلة.(٩٤)

وفوق ذلك، قررت النساء اللاتي صوتن في مونالي الرهان علـى المناوئـة لناواكوي. وأعلنت ماسيلا سيكيـسيكي-شـينياما Masela Sekeseke-Chinyama إحدى المتحدثات عن النساء ونائبة رئيس شئون الشباب على المـستوى الـوطني، والتي كان حينها في حزب معارضة آخر، أنه رغم اتخاذ نـساء مونـالي قـرارا "بتأييد الزميلات المرشحات بصرف النظر عن الانتماء الحزبي عند إصدار البيـان التأسيسي للنساء" فقد قررن ألا يؤيدن ناواكوي بزعم أنها لا تتمتع بإدراك الجوانب نوع الاجتماعية. [إذا واصلن ما يتوازي مع ما في النموذج الأصلي مع تغييـرات كلما أوحى الموقف بذلك].

وعلى نحو ما زعم فهي لم تتحدث ضد "المظالم الواقعة على المرأة" طـوال السنوات العشر التي قضتها وزيرة في حكومة شيلوبا: "كل ما اسـتطاعت تـذكره

كانت تنوراتها القصيرة التي تجعل الرجال منتبهين". وزعمت سيكيسيكي-شـينياما أيضا أن ناواكوي لم تكن امرأة طيبة لأنها "جذبت شخصا كـان زوجـا لإحـدى النساء"، وأن الأمر الذي أدى بها إلى معارضة حصول شيلوبا على فترة ثالثة فـي الحكم، وجعلها تتخلى عن حزب الحركة الديمقراطية متعددة الأحزاب كان "أجنـدة سياسية خفية" حيث إنها "رغبت في منصب سياسي رفيع المستوى".(٩٥)

ورغم ذلك، كانت أهم الانقسامات التي نمت تاريخيا في المنطقة بين نـساء السياسة من الحرس القديم الممثلين في أجنحة المرأة، والحرس الجديد مـن نـساء السياسة الطموحات إلى إحراز تقدم في التيار السياسي العـام. أظهـرت قائـدات روابط المرأة ممانعة في تصعيد عضوات تلك الروابط في التيار السياسي العـام، كما ملن إلى عدم التصديق على النساء في المجال السياسي إذا لم يلتحقن بصفوفهن كعضوات نشيطات. ووجدت موتسي ماديـسا Motsei Madsa عـضوة الجبهـة الوطنية في بوتسوانا وعضوة رابطة المرأة (إيمانج باسـادي - Emang Basadi) في بوتسوانا، أنه خلال دفع أهداف المساواة بين النوعين الاجتماعيين إلى الأمام:

"... تجدين المعارضة الأكبر من جناح النساء نفـسه أكثـر مـن الحـزب الرئيسي. لأننا عندما كنا نحاول في إيمانج دعوة الناس لحضور إلى ما أطلق عليه ورشات عمل خاصة بالمرشحات، كنا في نهاية الأمر نجد معارضة مـن جنـاح النساء أكثر من الحزب الرئيسي. وكان ما مكنا في النهاية مـن أن يكـون لـدينا حضور كثيرين للمنتدى، أن الرجال السياسيين اتخذوا قرارا بحضور أكبـر قـدر ممكن من النساء. وفي الجناح النسائي، كانت هناك مشكلة اللاتـي يحـاولن منـع النساء الأخريات من الحضور".(٩٦)

وهكذا لم يكن بمقدور السياسيات في الجناح الرئيسي الاعتماد على المهـارات التي تمتلكها نساء الأجنحة في تعبئة القواعد الشعبية- مثلما فعل زملاؤهن الرجـال.

ورغم ذلك كانت هناك استثناءات. فعلى سبيل المثال، وجدت نائبة رئيس بلدية لوساكا أنه بالاختلاف عن زميلاتها المتعلمات، اللاتي زعمت أن الغيرة انتابتهن بسبب نجاحها، كانت غير المتعلمات في جناح المرأة من الحزب "يدركن أنهن مختلفات، فيما يتلعق بالثروة المادية وكن سعيدات بتقديم المساعدة لي".(٩٧) ورغم ذلك، ظلت النساء في المجال السياسي عموما معتمدات على دعم الرجال لهن. وعبرت انوجي ليوانيكا Inonge Lewanika في زامبيا على هذا النحو:

"لن تكسب أي امرأة الانتخابات في الوقت الحاضر، إلا إذا حشدت تأييد الرجال أيضا، ولم تقصر خطابها على الناخبات النساء بمفردهن... كان الرجال بين أكثر المناصرين لي إخلاصا بالقول والعمل" (Mbikusita-Lewanika 1998:156).

وفوق ذلك، كانت سعادة الرجال بتقوية مشاعر الغيرة ضيقة الأفق والنزاعات بين النساء، تساهم في إحداث الانقسامات، إذ كانوا يلعبون ببعضهن ضد الأخريات، كلما أتيحت الفرصة. وهكذا كانت المرشحات القويات في الانتخابات الأولية، اللاتي يبدن غير مرغوب فيهن في قيادة الحزب، يوضعن في موقع سيء في مواجهة نساء ينتقيهن الحزب، ويحصلن غالبا على تأييد جناح المرأة. وكانت السياسيات اللاتي يتحدثن بقوة تعين نائبات لشقيقات لهن أضعف تعبيرا، مما يخلق أوضاعا حيث تتصاعد التوترات التي يمكن تفسيرها بسهولة على أنها "مشاحنات أنثوية شرسة" تميز نوعهن. وفي حالة النائبة السابقة لرئيس بلدية لوساكا، التي لم تحصل على تأييد النساء التي عملت معهن، أدت بها هذه الواقعة إلى تغيير موقفها تجاههن، حيث أصبحت تنظر إليهن باعتبارهن أعداء لها:

"إذا كنت أعمل بين نساء لا يرغبن في وجودي، فماذا يمكنني أن أفعل لصالح النساء؟ سوف يكون علي أن أعمل ضدهن. وفي الحقيقة، لقد بدأ الرجال باستخدام تلك النساء ضدي. قاعدة التقسيم القديمة نفسها (تكتيك). إنهم استخدموهن

فحسب ليتكلمن كلاما لا معنى له ضدي، وليس من أجل تأييدي. [...] وإذا لم أكن خضت طريقي للتغلب على ذلك، كان من شأنهن تدميري"(٩٨).

وكانت من شكاوى النساء المرتبطة بذلك أن النساء بمجرد حصولهن على المناصب ينسين زميلاتهن ويسقطن في معسكر الأعداء- وأن تلك الناجحات تعمل شقيقاتهن على سحبهن إلى أسفل. وفوق ذلك، في الحالات التي لم يحصل سوى قليل من النساء على الاعتراف بهن وترقيتهن، يصبح لا مفر من أن تغذي المنافسة الشرسة مشاعر الغيرة وترويج الشائعات. وعرف الرئيس الزامبي السابق سببا واضحا لعدم تفضيل الحصص النسبية المتعلقة بالنوع، حيث إنها وفقا لخبراته، سوف تقضي على المنافسة "بين النساء والنساء" وروح "تخاطف [بين اثنتين] الذي ترغب في الحصول عليه من السلة"(٩٩).

وبالاختلاف مع جنوب أفريقيا، حيث كانت التوترات المبنية على اختلاف وجهات النظر بين الناشطات والنسويات والنساء المشتغلات بالسياسة جزءا من الخطاب في البرلمان وداخل الأحزاب، عملت تلك الانقسامات (في حالة زامبيا) على استقطاب النساء المشتغلات بالسياسة داخل السياسة الرسمية والناشطات خارجها. وظل هذا أيضا الحد الفاصل الأساسي الذي دارت عليه الانقسامات في وقت كانت فيه الناشطات تضغط ضد السياسيات. وكان جزء من المشكلة اختيار الناشطات ومجموعات الضغط دعم المرشحات على أساس أنهن نساء، بصرف النظر عن الانتماء الحزبي ومستوى الاستعداد لهدف الدفاع عن القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي. بينما كان هذا منهجا مشروعا فيما يتعلق بالصورة المثالية، إلا أن الدعم ذهب إلى نساء الأحزاب السياسية التي ليس لديها سياسة خاصة بقضايا النوع الاجتماعي، أو سياسات لا تدعم أهداف المساواة بين النوعين الاجتماعيين، أو حتى ربما تسعى إلى الارتداد عن المكاسب التي تحققت بالفعل. وتضمن ذلك

أيضا مجموعة من النساء اللاتي كانت أسباب رغبتهن في دخول المجال السياسي بعيدة عن أن تكون متمثلة في مواقفهن تجاه المساواة بين النوعين الاجتماعيين.

وبناء على ذلك، ليس هناك مجال للدهشة أن عددا صغيرا من السياسيات اللاتي استفدن بطريقة أو أخرى من ضغط الناشطات، قطعن في مجال عملهن السياسي أشواطا في طريقهن لتبني اهتمامات نوع اجتماعية. وربما كان الأكثر إدهاشا، خيبة أمل الحركة النسوية عندما أدركت أن زيادة العدد لا تضمن أن تعالج قضايا النوع الاجتماعي بصورة أفضل عن ذي قبل. وإذا كان القلق انتاب النائبات البرلمانيات النسويات في جنوب أفريقيا بشأن الشقيقات اللاتي لم يحافظن على قناعاتهن، فالبرلمانيات في البلدان المجاورة ربما لم يكن لديهن قناعات "صحيحة" حتى تفقدها. وبالنسبة للناشطات اللاتي أملن في إيجاد متحدثات جيدات عن مصالحهن المحددة، بدا أن النائبات البرلمانيات تخلين عنهن، واحتفظن بالتصريحات السياسية الخاصة بالحزب ورفضن التصدي لأي غرض نسوي. وبدا أن المشروع النسوي الخاص بالوصل إلى قنوات إلى السلطة بواسطة النساء في المجال السياسي قد فشل.

ومن الناحية الأخرى، كانت السياسيات محبطات جدا أيضا بسبب قلة الدعم الذي وفرته لهن جماعات الضغط. أكدت كثيرات منهن أن الدعم كان مقصورا على الحملات الانتخابية، وحتى فيما يتعلق بذلك لم يتجاوز الأمر كثيرا كلمات التشجيع المبهمة التي قدمت إلى من طلبنها. وتوقعت كثيرات أن ناشطات النوع الاجتماعي سوف تخف لنجدتهن، على سبيل المثال، عندما كن مأزومات بسبب تمويل الحملات والحصول على مناصرين، عندما كافحن وخسرن فرصة الترشح في الأحزاب السياسية، وأيضا بعد أن دخلن البرلمان. واعترفت جماعة الضغط النسائية في زامبيا، على سبيل المثال، أنه "إلى جانب التدريبات التي تلقتها النساء،

كن في حاجة أيضا إلى الدعم المادي والمعنوي من أجل خوض حملاتهن بصورة فعالة". واستشهدن بانتخابات الحكومة المحلية في ١٩٩٨، عندما اقتصرت استطاعة المنظمات النسائية في مساعدة المرشحات على قمصان ودرجات ووجبات من الذرة، مولتٍ بواسطة منظمة اكسفام OXFAM، ولم تصل إلى كل المرشحات في الوقت المناسب (National Women's Lobby Group 1998: 13 and 16). في الفترة السابقة على الانتخابات العامة في زامبيا بدا أن دعم لجنة التنسيق غير الحكومية وجماعة الضغط النسوية الوطنية وفقا لإحدى عضواتها، مثل أساسا لنزاع مرشحات طموحات، زعمن أن المنظمات غير الحكومية تلقت التمويل من المانحين من أجل دعم المرشحات ولكنها لم تسلم المال لهن واستخدمته لأغراضها الخاصة ولحملاتها الإعلامية فقط.[١٠٠]

وهكذا شعرت سياسيات كثيرات في زامبيا وبوتسوانا بفشل عضوات مجموعات الضغط في توفير دعم ملموس لهن فيما يتجاوز الخدمات الشفوية. وتوقعت السياسيات أن توفر عضوات مجموعات الضغط مزيدا من الدعم لهن داخل أحزابهن السياسية، وإعطاء جلسات تدريب وإثارة المناقشات حول تمثيل النساء من أجل المساعدة في تغيير المناخ المضاد للمرأة: "كان ينبغي إثارة المناقشات. كان عليهن طرح التساؤلات من الخارج. أنا لا أستطيع الطلب من الناس في حزبي"[١٠١] وطالبت أخريات بأن تصير عضوات مجموعات الضغط فعليا عضوات في الأحزاب السياسية والمجمعات الانتخابية لمساعدة المرشحات من الداخل في الفوز أو لإدارة الحملات لهن أو لمرشحات أخريات. وقلن: إن المشكلة جزئيا في عدم قدرة الناشطات فعليا على المشاركة، وهن على هذا النحو لا يستطعن تقديم المساعدة في الحقيقة، لأن الحاجة ماسة إلى مساعدة من داخل الأحزاب السياسية. "وليس في مكان ما خارجها"[١٠٢]

وفي هجوم مرير، يعكس شكاوى سياسيات كثيرات بشأن ما يجب أن تكون عليه عضوات مجموعات الضغط، حملت اتونجي لوانيكا بعد هزيمتها في رئاسة الحزب الوطني عام ١٩٩٤، على الناشطات اللاتي عبرن عن أنفسهن وخيبة أملهن. وتساءلت، لماذا لم يكن في المؤتمر حيث تتم الانتخابات المصيرية:

"تقول بعضهن: إنهن غير متحزبات بسبب نوع المهام التي يؤدينها. وبينما لا تأبه أخريات للسياسة الحزبية. إذ يرغبن فقط في التصويت في الانتخابات العامة. وسألتهن من الذي تعتقدن أنه سوف يصوت لصالحي في مؤتمرات الحزب، بينما هن جالسات في مكاتبهن ومنازلهن المكيفة، بعيدات عن موقع التوتر. [...] ولاحظت أن عديدا من النساء ينتظرن على الخطوط الجانبية، متحفزات للقفز إلى الداخل ورفع كأس الانتصار إذا ما ربحت اللعبة، ولكنهن يسرعن في إدارة ظهورهن والاختفاء في الزحام إذا ما صار اللعب خشنا أو خسر الفريق الوطني".
(Mbikusita- lewanika 1998: 158)

ولم يخف إحباطها من الحركة النسائية بعد مرور سبعة أعوام عندما دخلت المنافسة في الانتخابات عام ٢٠٠١ باعتبارها إحدى المرشحين الرئاسيين. وأقرت بهذا الصدد أن المساعدة التي تلقتها فقط من جماعة الضغط النسائية الوطنية "كانت في تصوير المواد المستخدمة في حملتها". واشتكت من أن "إثارة الحركة النسائية قدر هائل من الآمال، ولكن الأمر كان محدودا جدا في النهاية". وزعمت جويولين كوني Gwedoline Konie زميلاتها المرشحة في الانتخابات الرئاسية أنها لم تتلق أي دعم، سواء في صورة مالية أو غيرها من الصور، فيما يتجاوز "صورة فوتوغرافية في شكل ملصق وثلاثين نسخة من البيان الأساسي للنساء". (Bull 2001: 117).

وأثارت فكرة التجرد أيضا غضب السياسيات من ناحية أخرى، وفي ذلك أن قول: إن مصالح النساء كانت أكثر أهمية من الانتماء الحزبي، وهو الافتراض

الذي لم تستطع أي من السياسات الموافقة عليه، لا يعد حتى أحد التوجهات النسوية. ولم تعتقد أي منهن أن رسالة مجموعات الضغط النسائية بشأن ضرورة تصويت النساء لصالح النساء بسبب كونهن نساء بدلا من أن يكون التصويت من أجل حزب سياسي محدد، تعني شيئا لهن أو للناخبين. واعتقدت كثيرات أن المرأة سوف تهدر صوتها إذا ما صوتت لصالح امرأة من الحزب المقابل بدلا من رجل من حزبها. إذ يعتبر الانتماء الحزبي قيمة عليا بالنسبة للسياسيين، بينما تشير حقيقة أن عضوات مجموعات الضغط لديهن أفكارا أخرى، إلى جهلهن السياسي. وطرحت إحداهن السؤال التالي:

"أتعجب بالفعل كيف تقف كثيرات منهن خارج المعركة ويقمن بالتصويت؟ حتى إن بعضهن لم يذهبن فعليا على الإطلاق إلى صندوق الانتخاب"(١٠٣).

ووفقا للسياسيات يترجم الموقف غير الحزبي للناشطات على أنه سلوك معاد للسياسة، الحكم الخاطئ الذي نم عن مشاعر ارتياب عميقة غير ملائمة.

وبصرف النظر عن تلك العلامات الواضحة التي تنم بوضوح عن عدم النضج السياسي، عرفت السياسيات في زامبيا وبوتسوانا الطموح السياسي باعتباره الحافز المحرك لعضوات جماعات الضغط. واتضح أن الادعاء بأن عضوات جماعات الضغط يستخدمن أنشطتهن باعتبارها نقطة انطلاق لتقدمهن في مسارهن السياسي الخاص، كان أكثر العوامل تخريبا في علاقة الناشطات بالسياسيات. واشتركت سياسات كثيرات في زامبيا في الاقتناع الكبير بالرأي القائل بأن عضوات جماعة الضغط النسائية الوطنية يبحثن لأنفسهن عن فرص للترشيح في المناصب. وحتى أنونجي ليوانيكا، وهي إحدى أكثر المؤيدات المتحمسات لجماعة الضغط النسائية الوطنية بين السياسيات، اشتكت من هذه الميول الأنانية:

"حدث أول خيبة أمل لي في نساء السياسة الزامبية عندما كن نعمل على تشكيل ضغط من أجل تضمين النساء في الحكومة. واتضح أثناء ذلك أن بعض النساء كن ساعيات إلى ترشيح أنفسهن على حساب موقف النساء الموحد. "(Mbikusita-Lewanika 1998:158)

وربما سار الأمر على هذا النحو. إذ تضمنت القوائم المقدمة إلى الرئيس بالنساء اللاتي تستحق الحصول على منصب بعد انتخابات ١٩٩١، نساء من الحركة النسائية، ولكن ليس في ذلك ما يدهش حيث كان هناك الكثير من المهنيات الناشطات في الحركة. وانتهى الأمر ببعض العضوات المؤسسات لجماعة الضغط النسائية الوطنية نفسها إلى أن يصرن نائبات برلمانيات، بل وحتى وزيرات.

وربما كان التعبير عن المخاوف نفسها أكثر صراحة في بوتسوانا. وخاصة وأن مصدر النزاع كان هنا دعوة رابطة المرأة (إيمانج باسادي) إلى حصة نسبية للنساء في المقاعد المخصصة في البرلمان. ووفقا لإحدى الناشطات السياسيات في الحزب الديمقراطي البوتسواني، لم يبد على إيمانج حقا انزعاج خاص بسبب الناشطات السياسيات اللاتي خسرن في الانتخابات الأولية (كما كان الحال معها) أو الأسباب التي كانت وراء هذه الخسارة، ولكنها اهتمت أساسا بالحصص النسبية في البرلمان التي يعينها الرئيس، ويوحي هذا الواقع بأنهن كن مهتمات فقط بدخولهن شخصيا إلى البرلمان:

"كان انطباعي أنهن يريدن أن يجعلن الرئيس يقول في نفسه: "نعم" تلك المرأة ناشطة! وتلك السيدة التي تعمل بالجامعة! وتلك الأستاذة! أعتقد أنها ينبغي أن تنضم إلينا. النساء اللاتي كن داخل اللعبة، اللاتي كن في القاع البعيد للعمل السياسي، لا يعتقدن أنك تستطيعين جذب اهتمام أي شخص في قاعة المحاضرات إلى دخول العمل السياسي. عليك أن تكوني هناك فى أتون العمل السياسي... هناك

نساء من كل الأحزاب قدمن أنفسهن [من أجل المقاعد التي يتم الانتخاب عليها بشكل خاص]. وإذا تم انتخابهن، لم يكن الأمر مجرد كلمات."

أصرت النساء في جماعات الضغط على أن عدم التحزب هو الطريقة الوحيدة للعمل إذا ما رغبن في تجميع النساء من كل الأحزاب السياسية معا. ورفضت إحدى عضوات إيمانج واقعيا بصبر نافذ التماس عضوات إيمانج من أجل مساعدة الناشطات السياسيات داخل الأحزاب السياسية، مطالبة بدلا من ذلك بأن يكون على الناشطات السياسيات تغيير الهياكل بأنفسهن: "ما الذي يفعلنه داخل أحزابهن من أجل الوصول إلى مشاركة أكبر للنساء؟ ماذا عنهن؟ لقد شكلن أجنحة للمرأة، ماذا تفعل نساء أجنحة المرأة. ينبغي أن يكن أكثر إقداما". وكان يعتبر الذهاب إلى الأحزاب السياسية من أجل الضغط مجرد شكل آخر من التنديد الحزبي الذي "قاومه بعضنا"(١٠٤).

اعتقدت عضوات إيمانج أن مقاعد البرلمان التي يتم الانتخاب من أجلها بصفة خاصة يجب أن تخصص "للنساء المؤهلات لشغلها، ولكنهن غير قادرات بسبب أنه ليس هناك إجراءات خاصة تكفل فرصا متعادلة":

"بالنسبة لنا، وجود أشخاص بالداخل في هذا الوقت أمر في غاية الأهمية، ونحتاج إلى أشخاص ذوي مواصفات محددة من أجل تلك التجربة. فإذا وجدت الجهود المتضافرة من قبلنا مع المنظمات الأخرى المهتمة، أعتقد أن بإمكاننا إبراز بعض الأشخاص. وسوف يخدمنا حقا بشكل جيد أن يكون لدينا شخص أو شخصان هناك، حتى ولو لم يكن نشطاء حقا، ولكن لديهن القدرة على فهم ما يجرى، حتى يمكنين الإفادة حوله [...] وحينها نستطيع الخروج بإستراتيجيات، من أجل الانتخابات التي تليها [...] حتى ولو خرجن من البرلمان بعد خمس سنوات، فعلى الأقل سوف يخرجن عائدات إلى الحركة ويمكنهن نشر خبراتهن"(١٠٥).

وليس مما يدهش وجود صدام بين الناشطات السياسيات والناشطات في المجال النسائي حول أهمية هذه المقاعد، التي كان من شأنها أن تمثل رسالة الحركة النسائية في تقصي الحقائق السياسية، ولكن من خلال وجهة نظر الناشطات السياسيات كانت وسيلة سهلة إلى السلطة دون تلويث يديك بالسياسة، بالأحرى وسيلة معادية للسياسة لأن يصير المرء سياسيا. وفسر ذلك مرة أخرى باعتباره علامة على نخبوية الناشطات في المجال النسائي، التي تراها الناشطات السياسيات واضحة في عدد من النواحي، ويعد رفض ناشطات المجال النسائي الارتباط بسياسة حزب- "من أجل الغناء" - مجرد واحدة منها. وتكشف النخبوية عن نفسها في إشارة عضوات جماعات الضغط إلى أنه على نساء الأحزاب أن تأتي إليهن ليعرضن مشاكلهن (Dube 1994). وعلى العكس، اعتقدت الناشطات السياسيات، مثل ليديا كيتلوجيتسوي Lydia Ketlogestswe من الحزب الديمقراطي البوتسواني، أنهن "باعتبارهن جماعة ضغط ينبغي عليهن أن يذهبن إلى النساء من أجل تشجيعهن بل وتمكينهن من الكفاح"[١٠٦]، وبالإضافة إلى زميلة من حزب معارض، فإن "اللاتي يتوقعن منهن الحضور وحكي مشاكلهن. بمجرد حديثهن، سوف يتعرضن بسببه في اليوم التالي إلى التأديب من قبل الحزب".[١٠٧]

كما اتضحت النخبوية أيضا في تفضيل الناشطات في المجال النسائي "جمع الأموال من الأعمال الاستشارية في المنظمات غير الحكومية" ولذلك "فالقضايا التي ينشغلن بها في غاية الأنانية".[١٠٨] ووفقا لبعض الناشطات السياسيات كل ذلك يعني أن الناشطات في المجال النسائي ليس لديهن بالفعل ارتباط قوى بالناس في الريف، وهو ما يبدو أنهن لا يمارسنه إلا عرضا في عطلات نهاية الأسبوع، مثلما "أتت إيمانج إلى موشودي Mochudi، وتحدثن عن حقوق المرأة وما هو ليس، في أفضل حال. وعندما رحلن نسين كل شيء عن الموضوع".[١٠٩] وتزعم الناشطات السياسيات أنهن لديهن فهما أعمق لمشاكل الناس في الريف، الشيء الذي ربما

تتشكك فيه عضوات إيمانج، حيث أصول كل من الناشطات السياسيات أو في مجال المرأة قبل أي شيء من الحضر. واشتكت إحدى الوزيرات في زامبيا على الموال نفسه من أن ناشطات المجال النسائي "كلهن متعلمات وباستطاعتهن القراءة، ولكنهن لم يذهبن إلى دائرتي الانتخابية" حتى يرين ما الذي عليهن فعله للتقدم في أنشطة التنمية.(١١٠)

وأكدت الناشطات السياسيات في زامبيا وبوتسوانا مرارا وتكرارا على أن الناشطات في مجال المرأة لا يأخذن ببساطة اهتمامات المرأة الريفية في حسبانهن، وأنهن يبالغن في تقدير مصالح المرأة الريفية في إدخال تغيرات ذات ميول نسوية على القانون. وفي بوتسوانا، تم الاستشهاد بالجدل حول مرسوم المواطنة باعتباره مثالا على الإصلاحات القانونية التي لا تمثل مصلحة مباشرة للمرأة الريفية التي تعطين ثقلا للتقاليد، حتى ولو كان هناك تمييز يتم ضدهن. فهناك حاجة ما هو أكثر من مجرد ورشات عمل للتدريب من قبل نساء الطبقة الوسطى الحضريات من أجل تغيير الاتجاهات في الريف. وبدا من أن الناشطات في مجال المرأة "يرفضن فقط" والقرويات "لن يستمعن إليهن بسبب ارتيابهن لأنهن مختلفات، ولأن قضايا النوع الاجتماعي تحول الأحزاب".(١١١)

واكتشفت إديث ناواكوي Edith Nawakwi، الوزيرة حديثة التعيين كوزيرة للطاقة في زامبيا بعد ١٩٩١، أن مشاكل دائرتها الانتخابية والتحديات التي كانت أمام تعيينها كانت أكبر بكثير من مزاعم الحركة النسائية حينها. ووجهت الاتهام دفاعا عن نفسها ضد أن تسميها زميلاتها السابقات في الحركة النسائية، غير مدركة بأبعاد النوع الاجتماعي:

"أي النساء اللاتي يفترض أنني نسيتهن؟ [...] تتمثل مسئوليتي في تحسن مستويات معيشة النساء، المياه والصحة العامة. إذا كان لدى النساء فرص الوصول

إلى المياه النظيفة، إلى حماية أطفالهن من أمراض الإسهال، إذا استطعت توفير الكهرباء لهن للتخفيف من عبء العمل المتعلق بأخشاب الوقود عليهن، أكون أديت واجبي. ولكن [بالنسبة للحركة النسائية] إذا تواجدت في اجتماعات مجموعات الضغط النسائية التي تناقش قوانين الوراثة – إذا فأنت واعية بأبعاد النوع الاجتماعي. وأكون أكثر وعيا بأبعاد النوع الاجتماعي عندما أكون في مجلس تنجانيقا للنساء أناقش العنف الأسري.[١١٢]

وبالطبع، هكذا لمست ناواكوي عصبا حساسا للحركة النسائية، مشيرة إلى أن اهتمامات عضواتها لها أحاديات الجانب، وربما نخبويات، ولذلك فهن يتركن الحياة اليومية للمرأة الريفية التي ينبغي معالجتها مع الحاجات نوع الاجتماعية العملية قبل أن يستطعن تقبل الأهداف الأكثر إستراتيجية (Sifuniso 1998: 212).

ومن المثير للاهتمام أن الناشطات في مجال النساء في جنوب أفريقيا، اللاتي انتقلن "من العمل مع القواعد الشعبية إلى التفكير في البرلمان"[١١٣] وجدن أنهن كسياسيات يفتقدن الاتصال بالقواعد الشعبية حيث عزلهن البرلمان عن اهتمامات الحركة النسائية. وشعرت النائبات البرلمانيات على المستوى القاعدي نفسه أن وجودهن في البرلمان استنفد طموحاتهن باعتبارهن ناشطات في مجال المرأة. ووفقا لدوروثي نيمبي Dorothy Nyembc، وهي واحدة من أكثر نائبات البرلمان توجها إلى النشاط وسط القواعد الشعبية في الحكومة الأولى، وواحدة من أكبرهن سنا وأقلهن تعليما، فقد اعترفت أنها تفتقد ناسها:

"أشعر كأنني تركتهن وراء ظهري. إنني قلقة عليهن طوال الوقت... وبدلا من مساعدتهن، فأنا هنا لا أفعل شيئا– أجلس وأقرأ فقط. ويجعلني ذلك قلقة، لأنني عندما أعود إلى موقعي سوف يسألنني: "ماذا فعلت من أجل مساعدتنا؟" وما الذي باستطاعتي قوله؟"[١١٤].

وشعرت نائبات برلمانيات أخريات، لهن ارتباط قوي بالقواعد الشعبية وربما ليس لديهن مستوى تعليمي كبير، على النحو نفسه بعدم الراحة في البرلمان. إذ شعرت ليديا كومبي Lydia Kompe القائدة السابقة في الحركة النسائية الريفية (Rural Women's Movement – RWM) الراديكالية، في البداية "بالضعف الكامل. لم أستطع أن أرى نفسي أقدم أي مساهمة ناهيك عن التأثير هنا"[115]. ومثلها مثل نيمبي، كانت محبطة للغاية بسبب واقع تحطم أملها في أن تكون قادرة على ممارسة أي تأثير لصالح الريفيين، حيث لم يكن لديها "فكرة عن كوهني سوف أمضي معظم وقتي مغمورة بالمراسيم التي فهمتها بالكاد". وكانت قلقة أيضا بسبب الاستياء والإحباط في دائرتها، لأن التغييرات لم تكن تحدث بسرعة كافية.

شعرت النائبات البرلمانيات اللاتي كن ناشطات في مجال المرأة سابقا بالإحباط مثلهن مثل جماهير دوائرهن بسبب الافتقار إلى التلقائية في البرلمان، حيث الأرض "ليست أرضا على الإطلاق، إنها كلمات"، وحيث "لا تستطيع أن تقف وتصرخ "نقطة نظام". عليك أن تدون سؤالك وسوف يتم تناوله خلال ثلاثة أسابيع، عندما تعود باردا مرة أخرى". وفي نهاية المطاف وجدن أنفسهن "في هذه الزاوية، حيث تتعين علي الوساطة بين الدائرة الانتخابية وحقائق الحكومة".[116] وبالمثل شعرت شقيقات نيمبي وكومبي الأكثر تعليما بالعزلة والتهديد بأن يتحولن إلى أشخاص لا يرغبن في أن يكونوهن:

"تحولت إلى مشتغلة بالسياسة وكنت على وشك أن أفقد شيئا في هذه العملة. نحن ناشطات الحركة اللاتي قلن: إن البرلمان ميدان آخر من النضال، تم ابتلاعنا في البرلمان باعتباره مؤسسة.[117]

وتمثل جزءا من المشكلة في أنها والأخريات لم يعد لديهن رد فعل عكسي منتظم من الناس خارج البرلمان، واتجهت عضوات البرلمان إلى تشكيل مجموعة

مغلقة تواصل عضواتها حتى في أوقات فراغهن المناقشة حول "المشاكل التي نشأن عن ذلك وكيف تعمل وكل شيء حول هذا الموضوع"، بدلا من مناقشة مشاكل الناس.[118] وكان هذا يعني بالنسبة لجيني شرينر Jenny Schreiner أن النائبات البرلمانيات كن "يمكن بعضهن البعض بدلا عن النساء في القواعد الشعبية؟ إنها نخبوية." وكانت شرينز وزميلاتها، وخاصة الرفيقات في الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا، واعيات بشدة بضرورة تجنب الاستسلام لإغراءات النخبوية التي مثلها البرلمان.[119] وأكدت إحدى النائبات البرلمانيات عن المؤتمر الوطني الأفريقي بحسم شديد النخبوية التي يمكن التورط فيها:

"يحصل الناس هنا على مرتبات عالية، ما يقرب من خمس أضعاف ما يحصلون عليه خارج هذا المكان. لقد عاموا في الزبد، ولم يعودوا ببساطة قادرين على حمل أنفسهم على توجيه النقد. بالنسبة إلى كثير منهم، يشبه الأمر الفوز في لعبة الحظ. لا يعبر هؤلاء الناس كثيرا عن القلق بشأن ما تركوه وراءهم [...] وتجد نائبات البرلمان منهمكات بشأن "لماذا لا يوجد نساء أكثر في مجلس الشيوخ؟" "لماذا لا يوجد نساء أكثر في مجلس الوزراء؟" لماذا لا يوجد نساء كثر هنا وهناك وفي كل مكان، والاهتمام يقل كثيرا عندما تبدأ في الحديث عن النساء الشعبيات والخروج إليهن... "[120].

ووفقا إلى نائبة برلمانية أخرى، فهناك حاجة إلى استبعاد وتصحيح المنهج الليبرالي في التعامل مع اهتمامات المرأة، مثل رؤية المشكلة في خلق الفرص فقط بدلا من الرغبة في تحويل المجتمع. وحاولت بعض نائبات البرلمان بوعي شديد ألا يقعن في هذه الإغراءات مثل النائبة التي أعلنت:

"سوف أحرص على عدم تغيير نمطي في الحياة. ولذلك رغم أن على شراء بعض الملابس الأخرى بدلا من الجينز والتيشرتات، حتى مع ذلك اتخذت قرارا واعيا أن أحافظ على طراز الملابس الذي يشعرني أنني نفسي، فأنا شيوعية"[121].

وكانت هناك إشارات ضمنية، وفي بعض الأحيان صريحة، إلى أن إغراءات الاستسلام إلى السلوكيات النخبوية ربما تكون أقوى بالنسبة للقادمين من خلفيات اجتماعية محرومة، ولكن لم يكن الوضع دائما على المنوال نفسه. وشعرت عضوة في مجلس الشيوخ، حيث تغيرت حياتها فجأة من معلمة في مدرسة ابتدائية في مخيم عشوائي بمدينة ريفية نائية إلى الإقامة في كيب تاون، بالانزعاج الشديد حتى من ضرورة تشغيل شخص من أجل تنظيف منزلها، لأنها كانت دائما "تنظف كوخها بنفسها". كما أوضحت:

"[عندما أعود إلى مدينتي] يطرأ على ذهني أن أعود إلى المدرسة التي اعتدت التدريس فيها. وكان الناس يقولون : "عجبا، إنك لم تتغيري. لماذا لم تمتلكي سيارة بورش؟" فأقول: "أنا لا احتاج إلى سيارة بورش. أنتم سيارتي البورش- أنتم، أبناء مجتمعي الصغير!"(١٢٢).

وقالت ناشطة في مجال النوع الاجتماعي ومؤسسة نقابية في ديربان: إن الناشطات في البرلمان شعرن بتخلي نساء الحركة بالخارج عنهن، وأشارت إلى التزامات المناطق التي رشحتهن تجاههن:

"انظري، لقد وضعناهن هناك، ولذلك فعلينا تحديد كيف نباشر العمل معهن، لا يمكننا توجيه اللوم إليهن الآن لأنهن على القطار الرابح حيث إننا من وضعهم هناك"(١٢٣).

ولكن تبقى حقيقة أن هذا لم يكن يحدث كثيرا. ففي عام ١٩٩٥ أثناء التحضير إلى مؤتمر بكين، أشارت جيرالدين فراسر- موليكيتي Geraldine Fraser- Molcketi نائبة وزير الخدمة الاجتماعية حينها ورئيسة وفد بكين، في حسرة إلى أنه بدلا من الحركة النسائية النابضة بالحياة، لم يعد في جنوب أفريقيا سوى "فراغ هائل".(١٢٤) وربما كان الأمر الذي ترتب عليه ضررا بالغا، أن ائتلاف

النساء الوطني "لم ينته إلى أن يصير المحفز الذي ما دام حلمت به الحركة النسائية" القادر على تكوين "الإرادة الجماعية للمضي في تطبيق الميثاق [ميثاق النساء]" (Meintjes 1998: 83).

أوكل إلى لجنة المساواة في مجال نوع الاجتماعية CGE تأسيس شراكة مع المنظمات غير الحكومية و"من ثم توصيل صوت وخبرات المهمشين إلى المركز، حتى تثري أجندة بناء الدولة والتحول في مجتمع جنوب أفريقيا، وتكون جزءا منها" (Commission for Gender Equality 1998). وهكذا كان المقصود باللجنة تمثيل علاقة جديدة بين الفئات الشعبية والحكومة، فتكون قائمة وسط الشعب بينما هي جزء من القوة القائدة. وبعد ثلاثة أعوام من وجودها، اشتكت بعض الناشطات في مجال النوع الاجتماعي أن اللجنة لم تكن تفعل ما يجب، واشتكى بعض أعضاء اللجنة من أن الناشطات ليس لديهن الرغبة الكافية للقيام بأجندتها، ولكن بدلا من ذلك أحيل كل من العمل واللوم إلى اللجنة.[١٢٥] وبالإضافة إلى نقطة الاتصال بين لجنة المساواة في مجال نوع الاجتماعية والبرلمان، كان من المقرر أن تعمل دائرة أوضاع المرأة OSW في "صراعات القوى الإقليمية" التي تعوق القدرة على العمل مع الآخرين.[١٢٦]

كانت الناشطات في مجال المرأة خارج وداخل البرلمان يعرفن الفجوات القائمة بين الخطاب البرلماني والمنظمات النسائية، وبين النائبات البرلمانيات وغالبية النساء العاديات اللاتي لا يزلن غير منظمات وواقعات تحت اضطهاد البنى الأوربية، وكن واعيات جيدا بضرورة تقريب تلك الفجوات. وكن أيضا واعيات باحتمال أن يكون أكبر التحديات التي تواجه "الحركة النسائية علاقتها مع الحكومة الديمقراطية وعلاقة النساء مع الأحزاب".[١٢٧] ولكنه يمثل أيضا تحد يواجه النائبات البرلمانيات، أن تعمل خارج الأساليب الراسخة، وأن يحتفظن بأنفسهن منفتحات على

اهتمام النساء خارج البرلمان. واتضحت صعوبة ذلك نتيجة لعدم الرضا الذي شعرت به بعض النساء داخل عملية تغيير صيغة الناشطة إلى مشتغلة بالسياسة. وربما بقي هناك شعور لدى ليديا كومبي Lydia Kompe "مثل المرأة الريفية" عندما تجلس في البرلمان، وربما تشير إلى الحكومة بلفظ "هم" كما لو إنها ما زالت خارج البرلمان. ولكن ربما كان لدى أخت زوجها السابق أفكار مختلفة حولها، وخاصة عندما اتضح فشل مرسوم الاعتراف بالزواج العرفي في التعامل مع الوضع القانوني لتعدد الزوجات واللوبولا في المستقبل، وهو ما كان لفترة طويلة على قائمة الحركة النسائية الريفية حول الأعراف التي يجب إلغاؤها[١٢٨].

وتؤدي القيود المفروضة على السياسيات لعدد لا يحصى من الأسباب، من بين أهمها الطابع الأبوي للمؤسسات السياسية، وصرامة أن يكن حزبيات بدلا من أن يكن ممثلات للنساء، إلى ضرورة أن تكون هناك حركة نسائية عريضة قادرة وراغبة في العمل مع البرلمانيات وأن تعمل باعتبارها أساسا لقوتهن. لن يتمكن أحد الطرفين من أن يكون قويا دون الآخر. ولكن هذا يعني أيضا ضرورة تجنب السياسيات الاستدراج إلى أجندات أبوية وأن يكن راغبات في إلزام أنفسهن بالتحولات النوعية. ووربما كان ما حدث في جنوب أفريقيا مثالا على صعوبة هذه العملية، حيث يمكن الوصول إلى خلاصة حول الناشطات نوع الاجتماعية داخل البرلمان وخارجه بعد خمسة أعوام، مفاداها أن القنوات المتاحة للنساء في البرلمان فقط، ليست كافية لتحقيق التحول نوع الاجتماعي. ووفقا لتينجوي متنسو Thenjiwe Mtinso "الكفاءة التي لدى الأعداد، وليس فقط كفاءة أعداد النساء، الكفاءة بشكل عام لدى النساء والرجال" تعتبر الأكثر أهمية.[١٢٩] وربما لا يرتبط هذا فقط بالسياسيات ولكن أيضا بالمجتمع المدني. وهذا يطرح أن النساء لا يمكنهن الاعتماد على الحكومة بمفردها من أجل خلق الظروف التي تحسن حياتهن، ولا يمكنهن الاعتماد على المجتمع المدني فقط للغرض نفسه.

الهوامش

1 مقابلة، لوساكا، ٢٠ يناير ١٩٩٤.
2 مقابلة، لوساكا، ٢٥ يناير ١٩٩٤.
3 مقابلة، هراري، ١٧ فبراير ١٩٩٤.
4 Sunday Times, 14 March 1999..
5 مأخوذا عن : Sifuniso 1998:213.
6 مأخوذا عن : Gina Ulysse, 'In Their Own Words: Persistent Patriarchies Across Parties: Some Notes on Manoeuvering in Parliament', Women and Election 1999. www.women'sent.org.za/election/gina.
7 South Africa Press Association, "Women leaders must break the legacy of silence', 29 May 1998 -
8 مقابلة، هراري، ٢١ يوليو ١٩٩٥.
9 مقابلة، هراري، ١٨ فبراير ١٩٩٤.
10 مقابلة، لوساكا، ١ فبراير ١٩٩٤.
11 مقابلة، كيب تاون، ١٩ مايو ١٩٩٥.
12 مقابلة، هراري، ١٦ فبراير ١٩٩٤.
13 مقابلة، لوساكا، ٢٠ يناير ١٩٩٤.
14 مقابلة، لوساكا، ١٧ يناير ١٩٩٤.
15 Zambia National Broadcasting Cooperation, 'Night Line.' 28 September 1993.
16 Zimbabwe Independent, 10 September 1999.
17 مقابلة، لوساكا، ٤ فبراير ١٩٩٤.
18 مقابلة، لوساكا، ٤ فبراير ١٩٩٤.
19 مقابلة، كيب تاون، ١٩ مايو ١٩٩٥.
20 South African Press Association, 'Mpuma Speaker Uses State Funds for pantyhose and Baby Cream', 25 May, 1998.
21 'Behind the Scenes with Women in Parliament', Ebony South Africa, May 1996, pp. 54 ff.
22 Bona, July 1996, pp. 49-62
23 تقول الكاتبتان: إن سوازيلاند إلى حد كبير الأقل تقدما فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي من بين أعضاء سادك.

24 قارن ذلك أيضا مع Britton 2002

25 مافيافي مانزيني Maviavi Manzini مأخوذا عـن IDASA and Westminster Institute, 'Second Anniversary of Parliament: The view from inside. Women MPs in the corridors of power'. Audio Castte. Cape Town 1996.

26 مقابلة، هراري، ١٧ فبراير ١٩٩٤

27 مقابلة، ويندهوك، ديسمبر ١٩٩٨.

28 مقابلة، كيب تاون، ١٩ مايو ١٩٩٥.

29 South African Press Association, 'No more late nights for MPs and parliamentary staff, 25 May 1998-

30 مقابلة، كيب تاون، ٢٢ مارس ١٩٩٦.

31 انظر على سبيل المثال إلى : Boswell 1994

32 مقابلة ومقارنة مع: Ferguson and Ludwig 1995a:18.

33 حديث عضو في الحزب الديمقراطي في بوتسوانا مأخوذا عن: Kimble and Molekomme 1985: 10-11.

34 مقابلة، كيب تاون، ١٨ مارس ١٩٩٦، وانظر أيضا روث مومباتي Ruth Mompati مأخوذا عـن : 'Behind the scenes with women in parliament', Ebony South Africa, May 1996. P.56.

35 مقابلة، لوساكا، ٤ فبراير ١٩٩٤.

36 مقابلة، هراري، ١٨ يوليو ١٩٩٥؛ 'Women of ZANU(PF) primaries dumped' Herald, 14 March 1995.

37 مقابلة، جابوروني، ٥ يوليو ١٩٩٤.

38 مقابلة، جابوروني، ٦ يوليو ١٩٩٤.

39 مأخوذا عن National Women's Lobby Group 1999: 21

40 معلومات شخصية، سيافونجا Siavonga، زامبيا، فبراير ١٩٩٢؛ مقابلة، لوســاكا ٢٤ ينــاير ١٩٩٤.

41 مقابلة، لوساكا، ٣٠ يناير ١٩٩٤.

42 Times of Zambia, 12 August and 30 September 1992.

43 مأخوذا عن Spicer 1996.

44 مقابلة، هراري، ٢٠ يوليو ١٩٩٥.

45 مأخوذا عن Spicer 1996.

46 Ibid.

47 Mary Braid, 'Lone voice of opposition braves death threats for democracy', Independednt on Sunday, 3 May 1998.

48 مقابلة، جابوروني، ٧ يناير ١٩٩٤.

49 جيني شرينر Jenny Schreiner، نائبة برلمانية سابقة في جنوب أفريقيا، مقتبسا من Connell 1998.

50 مقابلة، لوساكا، ٤ فبراير ١٩٩٤.

51 مقابلة، لوساكا، ٤ فبراير ١٩٩٤.

52 مقابلة، لوساكا، ٤ فبراير ١٩٩٤.

53 مقابلة، جابوروني، ٢٥ فبراير ١٩٩٤.

54 Ibid

55 مقابلة، جابوروني، ٦ يوليو ١٩٩٤.

56 مأخوذا عن: Gina Ulysse, 'In Their Own Words: Persistent Patriarchies Across Parties: Some Notes on Maneuvering in Parliament', Women and Election 1999, www.womensnet.org.za/election/gina.

57 مقابلة، كيب تاون، ١٩ مارس ١٩٩٦.

58 مقابلة، جابوروني، ٢٥ فبراير ١٩٩٤.

59 مقابلة، جابوروني، ٢٥ فبراير ١٩٩٤.

60 مقابلة، جابوروني، ٦ يوليو ١٩٩٤.

61 مقابلة، لوساكا، ٣٠ يناير ١٩٩٤.

62 مقابلة، لوساكا، ٢٤ يناير ١٩٩٤.

63 مقابلة، ويندهوك، ديسمبر ١٩٩٨.

64 مقابلة، جابوروني، ٤ يوليو ١٩٩٤.

65 IDASA Parliamentary Whip, April 1992.

66 معلومات شخصية من جولي بالينجتون Julie Ballington من المعهد الانتخابي في جنوب أفريقيا، ١ نوفمبر ١٩٩٩.

67 مأخوذا عن: Daryl Accone, 'Sunday Profile', Sunday Independent, 29 September 1996.

68 روث رابينويتز Ruth Rabinowitz العضوة في حزب حرية إنكاثا، مأخوذا عن: 'Synthesis of Interviews', Commission for Gender Equality, Redefining Politics. South African Women and Democracy, Johannesburg, n.d. (1999), p. 52.

69 مقابلة، زامبيا وزيمبابوي، ١٩٩٤.

70 مقابلة، كيب تاون، ١٨ مارس ١٩٩٦.

71 مقابلة، كيب تاون، ١٩ مايو ١٠٠٥.

72 مقابلة، كيب تاون، ١٧ مايو ١٩٩٥.

73 Ibid

74 مقابلة، كيبت تاونن ١٥ مايو ١٩٩٥؛ دوراثي نيمبي Dorathee Nyembe مأخوذا عن: Tribute, August 1996, p.38.

75 مقابلة، كيب تاون، ١٩٩٥

76 مقابلة، كيب تاون، ١٨ مايو ١٩٩٥.

77 مقابلة، كيب تاون، ١٩ مايو ١٩٩٥.

78 مأخوذا عن: Weekly Mail and Guardian. Editorial. 'Poor Taste and the Deputy Speaker', 16 to 22 August 1996.

79 مأخوذا عن: Friedman 1996.

80 Mail and Gurdian, 4-10 August, 1995.

81 فيما عدا ١١ عضوا في المؤتمر الوطني الأفريقي اختاروا البقاء بعيدا أثناء التصويت، مع إجازة التصويت الحر. Mail and Gurdian (Johannesburg), 15-21 November, 1996.

82 Ibid

83 Mail and Guardian, 15-21 November, 1996.

84 Mail and Guardian, 4-10 August, 1996.

85 Ibid

86 حتى ولو تمت الإشارة إلى دار الحضانة بشكل متكرر باعتبارها واحدة من نجاحات التعاون بين الأحزاب، إلا أن الاتحاد بين الأحزاب حول القضية ربما لم يكن بنفس اليسر الذي قيل عنه، حيث أثارت عضوات الحزب الديمقراطي معارضة لدار الحضانة، وتم التصويت حول موقع دار الحضانة من حزب حرية إنكاثا، (مقابلة، كيب تاون، ١٨ مارس ١٩٩٦).

87 مقابلة، كيب تاون، ٢٠ مارس ١٩٩٦.

88 مقابلة، كيب تاون، ١٩ مارس ١٩٩٦.

89 مقابلة، كيبت تاون، ١٨ مارس ١٩٩٣.

90 مقابلة، كيب تاون، ٢٠ مارس ١٩٩٦.

91 مقابلة، وندهوك، ديسمبر ١٩٩٨.

92 مقابلة، ويندهوك، ديسمبر ١٩٩٨.

93 تقرير صادر عن Southern African Research and Documentation Centre, 'Female MPs pledge to work together' 22 August 2000, www.allafrica.com.

94 'FDD to step up Munali lcampaingn', Times of Zambia, 5 August 2001.

95 'Embattled Nawakwi Still under Siege'.. Times of zambia, 4 December 2001.

96 مقابلة، جابروني، ٨ يوليو ١٩٩٤.

97 مقابلة، لوساكا، ٢٥ يناير ١٩٩٤.

98 مقابلة، لوساكا، ٢٥ يناير ١٩٩٤.

99 مأخوذا عن: 'Chiluba challenges Women', Times of Zambia, 2 March 2000; Hampande 2000.

100 'Women complain about non-supportive NGOs', Times of Zambia, 24 November – 3 December 2001.

101 مقابلة، جابوروني، ٥ يوليو ١٩٩٤.
102 مقابلة، جابوروني، ٤ و ٦ يوليو ١٩٩٤.
103 مقابلة، جابروني، ٥ يوليو ١٩٩٤.
104 مقابلة، جابوروني، ٧ يوليو ١٩٩٤.
105 مقابلة، جابوروني، ٥ يوليو ١٩٩٤.
106 مأخوذا عن : Dube 1994
107 مقابلة، جابوروني، ٥ يوليو ١٩٩٤.
108 مقابلة، جابوروني، ٥ يوليو ١٩٩٤.
109 مقابلة، جابوروني، ٤ يوليو ١٩٩٤.
110 مقابلة، لوساكا، ٤ فبراير ١٩٩٤.
111 مقابلة، جابوروني، يوليو ١٩٩٤.
112 مقابلة، لوساكا، ٤ فبراير ١٩٩٤.
113 عنوان مقالة بقلم جيفيسر Gevisser عام ١٩٩٤
114 مأخوذا عن : Gevisser, 1994.
115 مأخوذا عن: Gevisser, 1994:41.
116 جملة مأخوذة عن Gevisser, 1994
117 مقابلة، كيبت تاون، ١٩ مايو ١٩٩٥.
118 مقابلة، كيب تاون، ١٩ مايو ١٩٩٥.
119 مأخوذا عن : Mail and Guardian, 5 to 11 May 1995.
120 مقابلة، كيب تاون، ١٧ مايو ١٩٩٥.
121 مقابلة كيب تاون، ١٨ مارس ١٩٩٦.
122 مقابلة، كيب تاونن ٢١ مارس ١٩٩٦.
123 مقابلة، ديربان، ٢٣ مارس ١٩٩٥.
124 مأخوذا عن : Speed 1995: 10
125 معلومات شخصية، ديربان، من أبريل إلى يوليو ٢٠٠٠.
126 IDASA, epoliticsSA, 18, 7 July 2000.
127 مقابلة مع فريني جينوالا Frene Ginwala, Cape Town, 22 May 1995.
128 مأخوذا عن : Gevisser: 1994.
129 مقابلة، كيب تاون، ١٩ مايو ١٩٩٥.

الخلاصة

في الثمانينيات، زعم المؤرخون وباحثو العلوم السياسية أن المرأة الأفريقية اختارت فصل نفسها عن الدولة والانسحاب من السياسة الرسمية. وأشاروا إلى أنه "مع الفصل بين العام والخاص، لا يتم التفكير في قضايا النساء على أنها شأن سياسي، الأمر الذي جعل السياسة مسألة قليلة الأهمية بالنسبة لهن،"(١) كما "يعمل تصويرهن كضحايا، الأمر الذي تساهم فيه عمدا، في تأكيد تبعيتهن".(٢) وتساءلت كاثلين ستاوت في نبرة تشاؤمية حول قدرة الدولة "في أي وقت على تبني المصالح النوعية الشاملة للنساء" وتشككت أن لديها قدرة كافية على التحول إلى وضع يمكنها من "المساهمة في حل مشاكلهن" (Staudt 1987: 208). وانتقد كريس ألين Chris Allen هذا التفسير إذ رآه محملا برؤية محافظة، فضلا عن نفيه إمكانية خوض النساء لنضال ديمقراطي لا يشكل انسحابا ولا إدماجا في الدولة، بل إعادة صياغة للسياسات (Staudt 1987: 208).

وثبتت صحة وجهة نظر ألين، فلم تكن النساء الأفريقيات في السبعينيات والثمانينيات منسحبات من السياسة، بل كن مستبعدات عن صناعة القرارات السياسية، ومن استخدام السياسة كمنبر لمواصلة نضالهن، سواء كان نضالا نسويا أو غير ذلك. وفي الواقع، وعلى عكس غيرها من المجموعات التي تعاني من وجودها في وضع أدنى، لم تستبعد النساء من السياسة كسياسة، حيث حصلن على حقوق دستورية مثل التي للرجال. وشكلت نساء الحضر غير المتعلمات واللاتي لديهن طموحات الطبقة المتوسطة والريفيات، على سبيل المثال، غالبية العضوية الحزبية والعمود الفقري للأحزاب السياسية في دول ما بعد الاستعمار، سواء كانت ديمقراطية أو من دول الحزب الواحد.

أدت موجة التحول الديمقراطي في التسعينيات، وما حملته من وعود بإعادة خلق السياسة، إلى تشجيع مختلف النساء اللاتي لديهن توقعات وطموحات متباينة على المشاركة في الأنشطة السياسية والتطلع إلى المناصب السياسية. حتى إن النساء اللاتي بدا أنهن انسحبن من السياسة الرسمية فيما سبق، مثل المهنيات الشابات، تشجعن وقلن: إنهن لم يكن معارضات للسياسة أو الدولة بشكل مطلق، بل الأنظمة السياسية المحددة التي تستبعدهن، وتستبعد مصالحهن.

وفي كل البلاد التي استعرضنا حالاتها هنا، شقت النساء طريقهن إلى العمل السياسي في الحركات المعادية للاستعمار رغم مقاومة الرجال، وتوقعن أثناء قيامهن بذلك تحقيق مجتمع أفضل، وتحسين وضعهن داخله. وكان هدف النساء في الخروج إلى الميدان العام وإصرارهن على الوجود في المواقع العامة واضحا، سواء عملن في مجال التعبئة الحزبية في زامبيا وبوتسوانا، أو كمقاتلات في موزمبيق وزيمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا. وهناك وفي الأنحاء الأخرى من الإقليم، دخلت النساء الميدان العام باعتبارهن أمهات وزوجات من أجل حماية المجال الخاص، ودورهن فيه. غير أن أداءهن النضالي، أوحى بما لديهن من طموحات تتجاوز كونهن مجرد أمهات وزوجات.

وبعد الاستقلال، لم تدفع عديد من الشابات، ومن بينهن المقاتلات السابقات في ناميبيا وزيمبابوي، إلى العودة إلى الحياة المنزلية بعد أن قمن بمهمتهن القصيرة في الخنادق فقط، بل شعرن أيضا بعدم ترحيب عضوات أجنحة المرأة في الأحزاب الحاكمة (التي كانت فيما سبق حركات التحرير) بهن، فقد وجهن إليهن اتهامات بأنهن عاهرات ومخربات للأسر. وانضمت المقاتلات السابقات إلى التقدميات والمهنيات، اللاتي لم تكن كثيرات منهن جزءا من نضال الاستقلال، ساخرات من عضوات أجنحة المرأة باعتبارهن مثيرات للشفقة ومعدومات التأثير وخضعن

لاستمالة الحكومة لهن، وأعلن أنهن غير راغبات في الغناء لزعيم الحزب كما يفعلن، حتى لو دعين إلى فعل ذلك. ولكن في النهاية، كانت عدوانيتهم رد فعل على الأسلوب المحافظ الذي تبنته تلك العضوات في روابط المرأة للإبقاء على وجود لهن في عالم السياسة الخاص بالرجال. ولم تكن لدى النساء اللاتي لا يشبهن هذه الصورة المحافظة أي خيار سوى الانسحاب، نظرا لأنه كان من الصعب الدخول في الهيكل العام للحزب السياسي دون دعم جناح المرأة، إذ لم تكن هناك نقاط للدخول يمكن البدء بها وتوسيعها داخل السياسة الرسمية.

كان انسحاب المهنيات الشابات والمقاتلات السابقات هكذا، أقرب إلى التصرف الدفاعي بدلا من كونه إعلانا للاستياء السياسي، وتدل على ذلك أنشطتهن في المجتمع المدني. والتحقت المهنيات حاسمات موقفهن من الطبيعة غير السياسية لنوادي المرأة التي تدعمها روابط المرأة، إلى أنشطة سياسية موازية، ساعيات إلى إصلاح القوانين ومحاربة الممارسات والأفكار العتيقة المستمدة من العرف، التي تقيد حياتهن، مثل اللوبولا وتعدد الزوجات ومراسم التعميد والمواقف العامة التي تضع النساء في المطبخ وتجعلهن خاضعات لأزواجهن. وهكذا، عمل الطابع غير السياسي لموضوعات المرأة في التنمية، التي لم تهدف أبدا إلى إحياء أشباح المساواة النوعية، على إفساح المجال إلى مناهج أكثر نقدية تناقش الظلم الاجتماعي في الأسرة والأبنية الأبوية للدولة والسياسة أيضا. وصارت الأفريقيات مع يقظتهن قادرات بصورة متزايدة على دمج العام والخاص، وراغبات في ذلك، وشرعن في تبني سياسة نوعية من خلف الأسوار الأبوية.

وعلى هذا، فهناك حاجة إلى النظر في دعوى أن في الدول الأفريقية تحديدا، تؤدي التفرقة بين العام والخاص التي تقصي مصالح المرأة إلى منطقة تعرف بأنها غير سياسية، إلى شعور النساء بأن السياسة غير ضرورية لهن، فمثل تلك الدعوى في حاجة إلى التنقيح. ودعا عدد من المؤلفين إلى أن إقصاء النساء عن السياسة

كانت بداياته في التقسيم الاصطناعي للمجتمع إلى مجال عام وخاص، الذي بدأ أثناء الفترة الاستعمارية وتحول إلى اتجاه ثابت في الدول المستقلة. كما قال هؤلاء: إن الفصل بين العام والخاص لم يكن قائما في مجتمعات الفترة السابقة على الاستعمار، حيث كان الإنتاج وإعادة الإنتاج مرتبطين بصورة وثيقة، وكانت النساء تؤدي أدوارا مزدوجة، و"كانت العلاقات الاقتصادية والسياسية "تمارس عبر حياة المشترك" ولم تكن فردية". وفسرت جويندولين ميكيل ذلك بأن "النموذج الأيديولويجي كان يعترف بأن الفرد يشكل جزءًا من علاقات إنسانية معتمدة على بعضها البعض" (Mikell 1997a:11). ويعني هذا أنه إذا كانت المجتمعات الأفريقية مقسمة إلى مراتب وفقا للنوع الاجتماعي "فإن القضايا النوعية كانت مشتبكة بالبعد السياسي، ومنعكسة في هياكل السلطة، ويمثل كلاهما أمرا محوريا بالنسبة للمجتمع" (Staudt 1987:208).

وتعني هذه الخلفية، وواقع تهميش الأفريقيات؛ أولا على يد الاستعمار ثم الدول المستقلة فيما بعد، أنهن "انشغلن بقضايا قوت اليوم والثقافة والسلطة" (Mikell 1997a:4) وأنهن بذلن طاقاتهن من أجل الحركة المرتبطة بشكل وثيق بأجندات التغيير الاجتماعي والسياسي (Molyneux 1998:219). وهكذا، كان التحرر الشخصي بالنسبة لأفريقيات كثيرات أشد ارتباطا بالحركات السياسية الواسعة بالمقارنة مع النساء في الشمال، وحال هذا دون اختفاء المصالح النوعية في غموض أن تكون مجرد قضايا اجتماعية. وكان الجدل الدائر بين الشقيقات الغربيات والأفريقيات في الثمانينيات خلال مؤتمرات الأمم المتحدة وغيرها من المناسبات، راجعا بصورة أو أخرى إلى هذا الخطأ الجوهري في الفهم؛ اعتبار أن دمج المجالين الخاص والعام في أفريقيا كان معطى، في حين حدث الانفصال بينهما في الغرب إلى درجة اتجهت معها النضالات النوعية إلى استبعاد السياق السياسي الأوسع.

يمثل تراث الخبرات المختلف لدى كل من الأفاريقيات والغربيـــات الخلفيـــة التي نشأت عنها مصلحة الأفريقيات السياسية في خلق مساحات من الارتباط مـــع الدولة. وخلافا للبلدان الغربية، التي كان" ينظر فيها إلى ملامسة الدولة باعتبارهـــا تلوثا كاملا" اتضح أن الدول الأفريقية ضعيفة، وتنتشر ســـلطتها فـــي شـــبكة مـــن علاقات سهلة التغيير. وظلت الدول غير القادرة، أو الراغبة، على توفير الخدمات الاجتماعية، أو تغيير العلاقات الأسرية السائدة، أو فرض قوانين، منفـــرة بالنـــسبة للنساء اللاتي بقين معتمدات على مصادرهن الخاصة. ولكن في الوقت نفسه ، كان المجتمع المدني أيضا مثل الدولة "مشبعا بالخطاب الذكوري" حتـــى ولـــو تباينـــت أشكال وآليات الإكراه. وهكذا جعلت الدولة والمجتمع المدني حضور النساء داخـــل حدود. ولذلك لم يكن بإمكانهن "الاتجاه إلى أحدهما من أجل معارضـــة الآخـــــر" .(Rai 1996: 33)

وإذا لم تؤخذ خبرة الأفريقيات بالدولة دائما باعتبارها "شـــيئا يـــؤدي إلـــى تلوثهن"، كما ظل تهميشهن عن الدولة مؤثرا عليهن- ويلوح هذا في الأفـــق عنـــد تخطيهن للحدود، إلا أن غيابها أيضا كان ينعكس على حياة النساء، كما هو الحال في السياسات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. وبالتالي فالنساء أكثر حظا إذ كان بإمكانهن اللجوء إلى "حماية السلطة نفسها التي يثير انتهاكها المخاوف" حتى يكسبن درجة ما من التحكم على الأقل، وإن لم يفزن بأي سلطة. وفي الواقـــع، تزايـــدت ضرورة اكتساب درجة من التحكم خلال الثمانينيات، عندما دفعت سياسات التكيف الهيكلي الحدود الاقتصادية والاجتماعية في غير صالح النساء بـــصورة متزايـــدة، حينما تقلص تدخل الدولة في القطاعات الاقتصادية. وهكذا بينما تبعد الدولة نفـــسها أكثر عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية للنساء (والرجال) نجحت في أن يكون لها تأثير بصورة غير مباشرة على ما يفترض إنه المجال "الخاص" الذي يتم فيه تدبير القوت للأسرة.

ووفقا لمايكل، فتحت الأزمة الاقتصادية والفشل السياسي، معا إلـى جانـب الديمقراطية، "مساحات سياسية نشأت عن الأزمة، على شـاكلة فـرص الحـوار" عملت بصورة متزايدة على "إزالة جزء من مخاوف النساء وكثيرا من إحجـامهن عن السعي إلى المناصب العامة" وتشجيعهن من أجل الحصول على "فرص سياسية من أجل تغيير مواقعهن الاجتماعية – السياسية" (Mikell 1995: 409). وهكذا:

"تؤكد الأفريقيات الآن على أن وضع الدولة الأكثر ضعفا هو الـذي جعلهـا غير قادرة على التعامل مع حاجاتهن، وأن مسئوليتهن الكبرى لا بد أن تكون فـي مساهمتهن في العمليات المحلية والعامة والسياسية التي تؤدي بالنساء والمجموعات الأخرى من المواطنين العاديين إلى حوار مع الحكومة- الأمر الذي يمثل تحديا لها من أجل أعمال أكثر حزما وإيجابية. ويأملون أن يترتب على هذا الحوار خـروج مقاربات جديدة لتقوية قدرة الحكومة على الاستجابة إلى حاجات الـسكان جميعـا، وأيضا إلى حالة جديدة تصرح فيها النساء عن حاجاتهن الخاصة من أجـل النمـو والتنمية (Mikell 1997a : 33)".

وربما تكون هناك مفارقة في أن رغبة كثير من المهنيات المتعلمات في العمل في النشاط السياسي الرسمي من أجل تحقيق مصالحهن في المـساواة النوعيـة، أدت إلى تهميش مصالح الريفيات وفقيرات الحضر، التي كانت أجنحة المرأة في الأحزاب السياسية تعبر عنها على نطاق واسع. وكلما اتخذت المتعلمات خطوات داخل التيـار العام للنشاط السياسي، ابتعدت نساء أجنحة المرأة أكثر مما سبق عن موقع صـناعة القرار، وكررت كثيرات منهن الإشارة إلى ما صرن عليه من إهمال. وحتى رابطـة المرأة بالمؤتمر الوطني الأفريقي على سبيل المثال، التي ظهـرت فـي التـسعينيات باعتبارها قوة محركة لدفع أهداف المساواة النوعية إلى الأمـام، عانـت منـذ عـام ١٩٩٤ من سوء التنظيم ونقص برامج العمل وكفت عن أن تكون قناة للتعبيـر عـن

وجهات نظر النساء (Kadalie 1997). وانتقلت كثيرات من اللاتي كن في وقت مـا عضوات تنفيذيات نشيطات بالرابطة إلى البرلمان، أو تركن الرابطة لأسباب أخرى، ولم تعد لهن صلة بشئونها. وقبل ذلك، ركنت رابطة النساء في زانو- الجبهة الشعبية إلى الظل، حيث طغت عليها صور البرلمانيات التي لم يكن في أي وقت عـضوات نشيطات، واللاتي دعون إلى عدم الرهان على المنظمة. وبينمـا كانـت المهنيـات تحددن العناوين العريضة للجدل السياسي، سواء من خـلال كـونهن سياسـيات أو ناشطات في المنظمات غير الحكومية المتوجهة إلى السياسة بصورة متزايدة، انتقلت شقيقاتهن الأقل حظا في أجنحة المرأة إلى مواقع أبعد عن الأضواء مـن أي وقـت سابق، باعتبارهن مساعدات لرجال السياسة ومصالحهن.

وكان معنى ذلك أن الريفيات والنساء المغمورات الأخريات - اللاتي تـشكلن إلى حد بعيد غالبية سكان البلدان التي تم دراستها- فقدن التأثير والتمثيل المحدود أيـا كان حجمه الذي تمتمعن به فيما سبق. وما دام كانت شقيقاتهن الأكثر تعليمـا غيـر حريصات على تمثيل مصالح رابطات النساء في صناعة القرار، وأكثر خبـرة مـن مطالبة عضواتها بتقديم الدعم الانتخابي والحشد، بدلا من السعي إليه لدى المؤيـدين من التيار العام السياسي، الرجال في معظم الأحيان، وأيضا المنظمات غير الحكومية التي تضغط من أجل التمثيل المتساوي للنساء في السياسة، لم تعد هناك نقاط اتصال مباشرة قد تساعد على دفع أجندات وسياسات روابط المرأة في العهد الجديد.

وبالإضافة إلى ذلك، فحتى عندما تبنت نساء المنظمات غير الحكومية السياسة الرسمية باعتبارها إستراتيجية مشروعة للسعي إلى أهداف المساواة النوعيـة، فقـد واصلن الابتعاد عن الاشتراك في روابط المرأة أيضا. وكان السبب في ذلك واضحا، ففي ناميبيا أثناء التسعينيات مثلا، أكدت رابطة المرأة في حزب سوابو الحاكم عزمها إدماج المنظمات غير الحكومية ومشروعاتها أو الهيمنة عليها. ولكن رغـم مخـاطر

العمل المشترك في كل البلاد التي تمت دراستها، حاولت الحركات النسائية المستقلة بدرجات متفاوتة من النجاح تشكيل جبهات موحدة، وتمثيل ائتلاف نسائي له قاعدة عريضة. وبقيت روابط المرأة، التي تشكل جزءا رسميا من المجتمع المدني، على هامش هذه المشروعات أو ظلت خارجها، واشتعل جو العلاقات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية التي أنشئت في الفترة الزمنية الشبيهة بدولة الحزب الواحد. ومع نفوذ محدود داخل أحزابهن السياسية وعلاقة عدائية مع قطاع المنظمات غير الحكومية، لم يكن لدى روابط المرأة الكثير لتعرضه على عضويتها الواسعة فيما يتجاوز مناصب داخل التسلسل الهرمي داخلها. وفي بعض الأماكن حيث سعت روابط المرأة إلى المطالبة بنفوذ أكبر في أحزابها، مثل الحال في زيمبابوي قبل انتخابات ٢٠٠٠، عامل رؤساء الحزب الذكور عضواتها بخشونة وأحالوهن إلى المواقع البعيدة عن الضوء في "ركن المرأة".

وعلى الرغم من الشك في أن أجنحة المرأة في الأحزاب السياسية كانت تمثل في أي وقت ساكنات الريف بالفعل، فإنها مثلت في حالات كثيرة القاعدة الأوسع من النساء وشبكاتهن المتمتعة بطابع أكثر مؤسسية، وانفردت في أكثر الأحيان بالنزول إلى الريفيات، على الأقل بالمعنى التنظيمي. ولم تحل محلها غالبا هياكل تنظيمية مشابهة. إذ استندت حركات النساء البديلة على الحضر إلى مدى بعيد، وقادتها حضريات متعلمات لا يكاد يكون لهن علاقات مع "القواعد الشعبية". وحيث كانت المنظمات النسائية ذات طابع محلي ونشأت حول قضايا أو موضوعات بعينها، لم تكن قادرة على حشد الدعم الواسع الضروري لتعبئة وتمثيل النساء على نحو فعال.

وأدركت الحركات النسائية ضرورة وجود قاعدة تأييد أوسع، واتبعت النجاح المؤقت لائتلاف النساء الوطني في جنوب أفريقيا، الذي وحد حملة ميثاق النساء،

الصادر في فترة التحول، أوسع مجموعة للمنظمات النسائية على الإطلاق في تاريخ بلدان الجنوب الأفريقي. واتخذت المنظمات النسائية في البلدان الأخرى إستراتيجيات مشابهة. فأصدرت المنظمات النسائية في بوتسوانا وناميبيا وزيمبابوي وتانزانيا وزامبيا بيانات نسائية أساسية خاصة بها بالتشاور مع المجتمع المدني. ومع غياب انفتاح التحول السياسي، الذي شكل القوة الدافعة المباشرة وراء ائتلاف النساء الوطني، استخدمت المنظمات العملية الديمقراطية و/أو الانتخابات على المستوى الوطني باعتبارها مناسبة لتوجيه مطالبهن المجمعة إلى الحكومات والأحزاب السياسية.

ومع ذلك، يوحي تدهور وضع ائتلاف النساء الوطني بعد إصداره لميثاق النساء أن تنوع العضوية بقدر ما كان يشكل أساس نجاحه، كان أيضا نقطة ضعفه. وأشار النقاد والعضوات السابقات إلى أن ائتلاف النساء الوطني لم يكن لديه نظام تصويت رسمي، وأدى تجنب القضايا الخلافية لصالح الوحدة إلى عدم قدرته على الانتقال إلى القضايا السياسية بشكل رسمي. والشبكات الأخرى التي عملت على صياغة بيان أساسي، كانت مبنية على روابط أقل صرامة بين المنظمات الأعضاء المؤسسة لها، وكانت بمثابة تجمع لأداء مهمة معينة سواء من المنظمات أو الأشخاص، أو كانت إلى حد ما تدار بواسطة منظمة واحدة تقوم باستشارة الأخريات. ولاقت مثل هذه الشبكات معارضة من الحكومات والأحزاب الحاكمة على السواء. ولم تتضمن عضويتها في أكثر الأحيان، أجنحة المرأة، ولم تتلق دعما من الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، حيث كانت بمثابة استباق لوظيفة التنسيق التي كان عليها إنجازها.

وتوحي العقبات التي واجهت استمرار ائتلاف النساء الوطني بعد إتمام مهمته العاجلة، وهي حملة الميثاق، ومشاكل الائتلافات والشبكات ومجموعات الضغط

النسائية الأخرى، بأن حركات النساء الموحدة التي تبني جسورا بين الأحزاب السياسية المعارضة والمنظمات غير الحكومية والسياسيات، والناشطات، والقادة بالكنائس، ما زالت مسألة صعبة ومحفوفة بالمخاطر. ومن ناحية أخرى، لا تقتصر مشاكل تأسيس حركات نسائية مستقلة، وفوق ذلك مجمعة، على مجرد التغلب على الخلافات في المعتقدات الشخصية والانتماءات إلى الأحزاب السياسية. إذ تتضمن هذه المشاكل صراعات قوى بين منظمات المرأة المستقلة المتنوعة، وبين منظمات المرأة مستقلة والحركة النسائية الشعبية للحزب الحاكم، وخاصة تلك التي أسست شرعيتها باعتبارها حركة جماهيرية داخل نضال التحرير، وآلية المرأة الوطنية.

وبناء على رأي دان كونيل، كانت محاولات إعادة بناء حركة نسائية لها قاعدة عريضة في جنوب أفريقيا "تثير استفزاز رابطة المرأة في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (Connell 1998:201) كما يدل على ذلك انسحاب عضواته من ائتلاف النساء الوطني بعد حملة الميثاق (Hassim 2002). وفي ناميبيا، كان استفزاز مجلس النساء في (سوابو) من شبكة صياغة البيان الأساسي أمرا واضحا أيضا، ويرجع هذا إلى أن عضواته لم يكن في موقع مركزي من عمليات الشبكة. ولسوء الحظ، انضمت إدارة شئون المرأة في ناميبيا إلى قوى نساء الحزب الحاكم في مواجهة الشبكة، رغم أنها كانت دائما تطرح تأسيس منظمة للمرأة على المستوى الوطني، تسهل عليها مهمتها في تنسيق الأنشطة بين المنظمات غير الحكومية والحكومة.

ويشير هذا إلى أن الآلية الوطنية لم تكن دائما مستقلة بالقدر الذي كانت ترغب فيه منظمات المرأة غير التابعة للأحزاب. وحتى في جنوب أفريقيا، حيث عملت الآلية الوطنية بشكل إستراتيجي في شكل عدد من المؤسسات، كانت لجنة المساواة النوعية، التي كان ينبغي عليها الربط بين القواعد الشعبية والحكومة،

متهمة بالانسياق إلى تحيزات المؤتمر الوطني الأفريقي في تعيين أعضاء اللجنة، كما ألمح أعضاؤها إلى أن تحويل المخصصات إليها عبر الوزارة، بدلا من البرلمان بصورة مباشرة، كان يهدد استقلاليتها. وعبرت آراء نقدية عن أن لجنة المساواة النوعية قد تكون انخرطت في أبحاث قيمة في مجالات كانت ضرورية للإصلاحات القانونية، ولكنها لم تنجح بشكل جوهري في جعل الحكومة تقوم بمهمة حل مشكلات التمييز التي تكتشفنها.(٣)

وفي زامبيا، أصبحت الحركة النسائية في غاية الإحباط، بسبب سوء أداء الآلية الوطنية التي تولت مهمة تنفيذ السياسة النوعية عندما قدمت خطة العمل في ٢٠٠١، من أجل دعم حركة تمكين المرأة. لقد حددت أولويات سياسة نوعية واسعة ووزعت المهام على المنظمات غير الحكومية. وبعد ثلاث سنوات، كان قسم النوع الاجتماعي في التنمية ما زال غير متبع لخطة تنفيذ رسمية. بينما كانت المنظمات غير الحكومية والقسم يتعاونان بصورة عارضة، كان التوتر وانعدام الثقة يبدوان بدرجة كبيرة.(٤)

لم يتم التغلب تماما في الدول حديثة الاستقلال على الخصومات التي سادت بين السياسيات والحركات النسائية في السبعينيات والثمانينيات، حتى رغم أن الحركات النسائية المستقلة صارت أكثر قابلية لتبني العمل داخل الحكومة باعتبارها إستراتيجية صالحة وضرورية. ولكن بقي التشكك في السياسيات حتى ولو كن قادمات من بين صفوفهن. وفوق هذا في جنوب أفريقيا، حيث أوقفت قائدات نسائيات كثيرات نشاطهن بسبب دخولهن البرلمان في ١٩٩٤، خلف رحيلهن فراغا في قيادة القواعد الشعبية، وزادت المسافة التي تفصلهن عن النساء العاديات. وبشكل أساسي، قد يكون السبب في الفجوات التي وضعت الناشطات أيديهن عليها- وكثير من البرلمانيات اللاتي يمتلكن حسا نقديا- إلى أنه بقدر ميل

البرلمانيات لإكساب أنفسهن قدرة على استبعاد الآخرين، تكون بداية الخصومات، إذ يبدأ جمهورهن في الشعور بأن القوة التي حصلت عليها شقيقاتهن السياسيات لم تنعكس على حياتهن. وفي حالات وبلدان كثيرة، انتاب عضوات الحركات النسائية غير المنتمية إلى أحزاب شعورا بالإحباط بسبب واقع أن السياسيات أعطين الانتماء إلى الحرب أولوية على رابطة الأخوة بين النساء، وعرفن جمهورهن بتعبيرات أكثر اتساعا.

ورفضت السياسيات من جانبهن ما تتوقعه الحركة النسائية منهن، وأن يمثلن تحديدا أجندتها النسوية فقط، إذ نظرن إلى هذا باعتباره مناف للواقع، وقلن: إنهن ممثلات لحزبهن ولسن مجموعة ضغط. وفي الأوضاع التي لا تطبق فيها الكوتا النوعية، استمرت الصعوبات التي تعاني منها النساء في الترقي داخل السلم الحزبي حتى في أفضل الأوقات، وسوف يمثل لهن كونهن مدافعات عن النوع الاجتماعي عبئا إضافيا. وكان يتوجب على السياسيات، التي تنتقص حقوقهن بالفعل في عملية الاختيار، الدخول في مساومات محددة من أجل التقليل من هذا الانتقاص. وكان هذا يعني غالبا اختيارهن تليين لهجتهن أيا كانت الأفكار النسوية التي تعتنقنها. وما إن يصبحن في الحكومة، حتى يخشين من التركيز الشديد على المصالح النوعية، فهذا قد لا يهدد فقط تقدمهن المهني، ولكن أيضا ربما يلتقطه زملاؤهن باعتباره أداء يفتقر إلى المهنية وتنقصه الإمكانيات الثقافية، الأمر الذي يهدد فاعليتهن في تناول القضايا المهمة، بما فيها اهتماماتهم الخاصة بالنساء أيضا.

ربما يسرت الكوتا النوعية الأمر على النساء إلى حد ما، وربما مكنتهن من اختيار المصالح النسائية كمنبر، ولكنها ربما عملت ضدهن أيضا. وبقيت سياسيات كثيرات، على عكس الحركات النسائية ومجموعات الضغط متشككات حول فائدة التدخل الإيجابي، إذا كن يعتقدن أنه يفاقم مشكلتهن في أنهن لا يؤخذن بمحمل

الجدية. وعلى العكس، السياسيات اللاتي كن يفضلن التدخل الإيجابي، قلن: "إن تؤخذي بجدية من عدمه، يعتمد على من دعمك للحصول على منصبك، ويعتمد على ما تقومين به"(٥). ورغم ذلك، حتى في جنوب أفريقيا حيث استفادت نساء المؤتمر الوطني الأفريقي من نظام الكوتا، كان النظام الانتخابي يقوم على التمثيل النسبي، حيث ما زال الأمر الذي يتحدد بناء عليه الموقع الذي توضع فيه النساء على القوائم، أن أعضاء البرلمان يقايضون زيادة احتمالات دخولهم العمل السياسي على المستوى الوطني، بشدة تبعيتهم لرؤسائهم في الأحزاب.

وتثير تلك العقبات عددا من المشاكل المرتبطة بالتمثيل. ويعتبر امتلاك النساء حق التمثيل كأفراد مسألة مفروغ منها. أما امتلاكهن حق التمثيل كجماعة مصالح ذات أجندة وشخصية محددة، فمسألة قابلة للنقاش. يبين تاريخ مشاركة النساء في السياسة في بلدان الجنوب الأفريقي، شأنها كشأن أي مكان آخر، أن النساء لا يمثلن دائما مصالح النساء، ولا قطعا مصالح النساء اللاتي لهن أجندات تسعى إلى التحول أو النسوية. وتذكرنا آن فيليبس أن أهلية النساء لدخول العمل السياسي لا تأتي من الانتخابات، ولا من الطبيعة، ولهذا لا نستطيع افتراض امتلاك المرأة داخل العمل السياسي، لمجرد أنها امرأة، فهما مميزا بالتحديد لحاجات النساء الخاصة (Phillips 1993:75).

وفي الحقيقة، كافة النساء ليس لهن المصالح نفسها في الوقت نفسه لأنهن لسن مجموعة متجانسة. وتتقاطع المصالح النوعية ليس فقط مع مصالح الأحزاب السياسية، ولكن أيضا مع المصالح الطبقية والعرقية والدينية. ورغم أن سياسيات وجماهير كثيرة يحتفظن برأيهن في أن النساء لهن منهج مختلف في السياسة، يميل إلى أن يكون أكثر توجها إلى الرعاية، وأقرب إلى القضايا الاجتماعية المتعلقة باستمرار الحياة، ويظهرن بوجه عام لغة أكثر عملية. وتعتقد بعض السياسيات أن

النساء كن أكثر مباشرة ورغبة في إنهاء الأمور بوتيرة سريعة، بدلا من التحدث حولها إلى الأبد، لأنهن "لا يخشين التعبير عن الأشياء باستقامة. بينما الرجال يرغبون في المراوغة"(٦). ولكن هذه المناهج المختلفة في التعامل مع السياسة لا تشكل مصالح مشتركة. وعلى سبيل المثال، قال أحد المعلقين على أداء نساء المؤتمر الوطني الأفريقي في البرلمان:

"حافظت نساء كثيرات من المؤتمر الوطني الأفريقي على المسار نفسه الذي كن عليه من قبل، مثل النسويات اللاتي عدن إلى البلاد، وطورن طرازًا للنسوية ينبع من جنوب أفريقيا، راغبات بتحدي الوضع الراهن. ولكن كان هناك أيضا الأموميات، اللاتي تجد كثيرات منهن أن الشيء العظيم أن لدينا ١٠٦ امرأة في البرلمان، ويشعرن أننا أنهينا ما علينا، لأن المؤتمر الوطني الأفريقي يقطر على خطبه كمية محددة من الحشو حول النوع الاجتماعي... ومن الضروري أن نعيد تنظيم اللاتي يشعرن بأننا لم نحصل بعد إلى ما نريد(٧).

ووفقا لتينجيوي متنسو، مثلها في ذلك مثل عدد آخر من البرلمانيات الممثلات للمؤتمر الوطني الأفريقي، يكمن جزء من المشكلة في الخلط المفهومي بين قضايا النوع الاجتماعي وقضايا المرأة، "حيث ليس هناك من يعتقد في وجود قضايا للرجل"(٨). ومفهوم أننا "كنساء نمثل النساء"، يعنى "إننا سوف نقلل من شأن النضال المهم من أجل التحول الجوهري لعلاقات القوة في المجتمع" (Mtinso 1999: 37). وبالنسبة لمتنسو هناك خطورة في "المبالغة في تحديد أولوية النوع الاجتماعي على أنه قضية اجتماعية، الأمر الذي يتم تهميش النساء من خلاله بشكل خاص. لأنه لا يثير المشاكل في "الهيكل العمومي [للحزب]" [...] ولا بالنسبة لاستمرار وجود العلاقات الأبوية داخل تلك الديمقراطية" (Mtinso 1999: 37).

يمكن للسياسيات فقط تغيير الأمور إذا لم يكن قادرات فحسب على دخول الهيكل العمومي، ولكن تغييره أيضا، وليس من المرجح أن يفعلن ذلك إذا ما بقين في

ركن المرأة. وتتمثل المعضلة التي تواجهها السياسيات في الاختيار بين إثارة القضايا النوعية (لأن الرجال لن يفعلوا ذلك) ومن ثم اللعب داخل مساحة الوضع الراهن، أو لا يثرنها، والتأكيد أيضا على بقاء الوضع الراهن دون حل، وأنه سيبقى هكذا طالما بقيت ثقافة السياسة ومؤسساتها بلا تغيير. وتغييرهذا يتطلب تغييرا في المواقف، ليس فقط التي يحملها الرجال داخل العمل السياسي والناخبين، ولكن أيضا تغيرات في مواقف الحركات النسائية تجاه السياسيات وما يستطعن فعله.

حدثت أشياء كثيرة في العقد الأخير جعلت النساء أكثر قبولا في ميدان السياسة في بلدان الجنوب الأفريقي أيضا. وكان في إعلان النوع الاجتماعي لجماعة تنمية بلدان جنوب أفريقيا (سادك) نجاحا لجماعات الضغط النسائية، رغم أن قليلا من البلدان الأعضاء في (سادك) تمكنت من الوفاء بهدف الوصول إلى تمثيل النساء بنسبة ٣٠٪ عام ٢٠٠٤. ومع ذلك، عمل الإعلان على تدعيم جماعات الضغط، وعمل على رفع مطلب الكوتا إلى ٥٠٪، الخطوة التي قد تكون وجدت صدى أكبر لدى السياسيات[9]، ما دامت لا تعني كثيرا من التدخل الإيجابي، وتمثيل المصالح الخاصة للنساء – كأقلية– ولكن اعتراف بالشرعية السياسية للنساء كآدميات.

وتعدلت آراء الناخبين أيضا. ففي زيمبابوي، كشف مسح في ٢٠٠١ أن ٢٩٪ من الناخبين المبحوثين كانوا مقتنعين بالتمثيل المتساوي بين الرجال والنساء، و ٢٥٪ كانوا يفضلون أن توجد نساء مشاركات كسياسيات. وهذا دال حتى وإن كانت غالبية من عبروا عن هذا الرأي من النساء (٢٠،٥٪ و ٢٠،٩٪ على التوالي)[10]. ويمثل هذا نتيجة مثيرة للانتباه، وخاصة في دولة ليس لدى الناخب بها معرفة عميقة بقضايا النوع مثل البلدان الأخرى، وحيث لم يزد تمثيل النساء في المجلس التشريعي عن ٥٪ بعد انتخابات ٢٠٠٠. وجد المبحوثين أن السياسيات أكثر استقامة، واهتماما بالرعاية، وجدية في العمل.[11]

التغير في المواقف كان أكثر بطئا فيما يتعلق بالعلاقة بين السياسيات والحركة النسائية في البلدان التي تم مسحها هنا، بصرف النظر عن قلة أو كبر عدد البرلمانيات، وبصرف النظر عن الطريقة التي كان الصراع بين السياسيات والحركة النسائية غير التابعة للأحزاب، تتم صياغته:

"ينبغي ألا تكون هناك انقسامات بين هذين الفصيلين، ولكن ينبغي أن ينظرا باعتبارهما يتبادلان اعتماد كل منهما على الآخر وتكامله معه. كل طرف منهما في حاجة إلى الآخر ولا يستطيع تحقيق النجاح بدون الآخر (Mtinso 1999).

لا يمكن للأجندة النوعية الهادفة إلى التحول أن تتم من خلال السياسيات بمفردهن، حتى ولو بلغ عددهن في البرلمان ما يمكن أن يمثل كتلة حرجة. والمطلوب حركة نسائية قوية ومستقلة ومتنوعة، قادرة ومستعدة للعمل مع السياسيات، وقادرة على تعبئة النساء حول المصالح المشتركة. و يمكن تغيير القوانين على المستوى الوطني بدون حركة نسائية، ولكن لن تصل التغييرات إلى القواعد الشعبية. وإذا لم تصل إلى النساء والرجال في الشارع، سوف يتم الارتداد عن المكاسب التي يمكن تحقيقها. ومثلت زيمبابوي حالة شبيهة، حيث مارست السلطات التقليدية نفوذا كافيا لإلغاء قانون سن الرشد القانوني جزئيا.

وفي جنوب أفريقيا التي اعتبرت نموذجا للنجاح العظيم، كما اتضح طوال هذا النص ومن وجهة نظر الإقليم والقارة، نظرت الناشطات والأكاديميات والسياسيات أثناء مؤتمر قمة النوع الاجتماعي عام ٢٠٠١ في إنجازات وإخفاقات مشروع النوع الاجتماعي هناك. وأعربت مشاركات كثيرات عن قلقهن إزاء عدم ترجمة عدد البرلمانيات والتغييرات القانونية إلى تغيير على أرض الواقع، واتفقت المشاركات على ضرورة وجود حركة نسائية على المستوى القومي. واشتكت نومثوس مبر Nomthuse Mbere ،على سبيل المثال، من عدم وجود ائتلاف

نسائي عالمي مقبول وغير مسيس، يعمل على تجميع المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والأكاديميات. ومن وجهة نظر بريجز جوفندر، السياسية والناشطة في مجال النوع الاجتماعي، هناك تحدٍ أمام الحركة النسائية يتمثل في تحديد إستراتيجيات عن كيفية المشاركة مع الدولة (Commission for Gender Equality 2001).

وكانت هناك مشاكل مشابهة في موزمبيق، فنظرا للكوتا النوعية التي أقرها (فريليمو) في انتخابات عام ١٩٩٤، ارتفع تمثيل النساء في المجلس التشريعي إلى ٢٤,٤٪، وارتفع من هذا الوقت إلى ٣٠٪، متجاوزا حتى النسبة في جنوب أفريقيا. ولكن التمثيل النسائي يعد الخطوة الأولى في تغيير وضع النساء، اللاتي يعانين من الفقر والحرمان بشكل خاص، في دولة تعاني من دمار حرب أهلية طويلة. فلم يعد ينظر إلى مشاركة النساء في صنع القرار باعتبارها مشكلة، تماثل الفقر المنتشر على نطاق واسع.[١٢]

وفي بلدان أخرى، حيث تتطور مشاركة النساء في المجلس التشريعي وفي مجلس الوزراء بشكل بطيء، نهضت الحركات النسائية لتلافي هذا القصور، حتى في مواجهة استقطاب الدولة وعدائها، بينما تأسست الشبكات ومجموعات الضغط والائتلافات حول قضية التمثيل السياسي للنساء. وفي زامبيا لاقت جماعة الضغط النسائية الوطنية مشقة في قبولها في المشهد السياسي بداية التسعينيات، ولكن منذ ذلك الوقت تقدمت الحركة النسائية، التي تمثلت في لجنة التنسيق غير الحكومية وكانت جماعة الضغط النسائية الوطنية عضوة بها، إلى قلب الجدل السياسي، كواحدة من المنظمات النشيطة المنتسبة إلى منتدى الواحة، إذ شاركت عضواتها بحماس في حملة ضد تعديل الدستور عام ٢٠٠١ حتى يسمح بفترة رئاسة ثالثة. ومنذ ذلك الوقت، حافظت لجنة التنسيق غير الحكومية على تحالفها مع الآخرين، وليس بالضرورة المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال النوع الاجتماعي

تحديدا، من أجل الضغط على الحكومة لتنتبه إلى إجراء مراجعة للدستور تتسم بالاستشارة والديمقراطية ومراعاة الأبعاد النوعية. وتعد الإئتلافات الإستراتيجية من هذا النوع نجاحا مهما وبعيد المدى في تعميم الاهتمامات النوعية، الأمر الذي يعد أهلا لمحاكاته البلدان الأخرى.

وربما كان الأهم على كل المستويات، كما حدث في جنوب أفريقيا، هو ضرورة إدراك أن التغيرات الكمية في عدد النساء المشاركات في صناعة القرار، والقوانين التي تدخل نطاق الإصلاح، في حاجة إلى تغييرات كيفية داخل كل شخص - رجالا ونساء، من الناشطات داخل وخارج البرلمان، وفي هذا الحزب السياسي أو ذاك. ويشترط هذا مسبقا حركة نسائية مستقلة وسياسية تعمل كجزء من المجتمع المدني، التي تعمل على توحيد الريفيات المحافظات مع السياسيات النسويات، وعضوات الحركة النسائية الريفية الجذرية في نسويتها مع النساء المحافظات في البرلمان وزملائهن من الرجال.

استخلصت سلفيا تامال Sylvia Tamale من تحليلها للنساء داخل العمل السياسي في أوغندا، بالإجابة على التساؤل حول ما إذا كانت المشاركة السياسية المتزايدة للنساء في السياسة الرسمية في بلادها عملت على تغيير النساء أم أن النساء غيرن السياسة. وقالت: إن الأمرين حدثا معا. أصبحت السياسيات أكثر ثقة في النفس، وتجرأت النساء العاديات على الالتحاق بالعمل السياسي في المستويات الأقل، وأن يقفن في وجه الأزواج الذين يمارسون الإساءة والسيطرة. وإذ لم يعد سهلا أن يتم تجاهل الاهتمامات النوعية، لن تعود السياسة في أوغندا إلى ما كانت عليه مرة أخرى (Tamale 1999:199).

ويمكن استنتاج الشيء نفسه من هذا الكتاب. فكما غيرت المشاركة مع الدولة، سواء من داخلها بالعمل السياسي أو من خارجها في الحركة النسائية، حياة نساء كثيرات، غيرت أيضا صورة السياسة. لقد استفادت كافة نساء الإقليم من

الخبرة، على الأقل في الاستعداد لفضح أوجه عدم المساواة في المنازل. وفيما يفوق كل تمثيل النساء في الحكومة، أصبح العنف ضد النساء قضية سياسية أساسية طوال العقد، على نحو يدمج المجال العام والخاص أخيرا.

وتغير وجه السياسة في بلدان أفريقيا الجنوبية بصورة هائلة في السنوات العشر الأخيرة- وانتقلت النساء في أماكن عديدة، وفقا لتعبير شينجراي هوف، من أن يكن موضوعا من الموضوعات السياسية إلى أن يكن داخل العمل السياسي، ولفترة كانت شقيقته الزيمبابوية مارجريت دونج من بين هؤلاء النساء. ميلها إلى الدفاع عن القيم الديموقراطية التي قاتلت من أجلها كواحدة من محاربي العصابات، وشجاعتها في النضال ضد الحكومة تبدو متجانسة، لم تلهم فقط السياسيات الأخريات وجمهور الناخبين، ولكن أيضا قادة المعارضة. وبالطريقة بنفسها، كانت نساء جنوب أفريقيا اللاتي نجحن في وضع خلافاتهن جانبا والعمل على الأهداف المشتركة في ائتلاف النساء الوطني في مرحلة التحول، ملهمات في السعي إلى توحيد النساء عبر الإقليم. ولكن ذلك بالإضافة إلى إنجازات أخرى كثيرة، صعدت أيضا المراجعة المحافظة تحت اسم "التقاليد". وعلى هذا هناك ضرورة للوحدة الراديكالية في التنوع، بين الريفيين والحضريين، والمسنين والشباب، والمتعلمين وغير المتعلمين، والرجال والنساء، من أجل مواجهة نفوذ تلك التقاليد التي ما زالت تحتجز أفريقيات كثيرات في عبودية فعلية.

الهوامش

---

1 Gathleen Staudt quoted in Allen 1991:213.

2 نعومي شازان Naomi Chazan مأخوذا عن: Ibid

3 Likhapha Mbatha, quoted in Commission for Gender Equality 2001.

4 مقابلة مع أعضاء لجنة التنسيق غير الحكومية، لوساكا، مايو ٢٠٠٢. واجتماع منتدى مانحي لجنة التنسيق غير الحكومية ، لوساكا، لجنة التنسيق غير الحكومية، لوساكا، مايو ٢٠٠٢.

5 مقابلة مع فريني جينوالا، كيب تاون، ٢٢ مايو ١٩٩٥.

6 مقابلة في كيب تاون، ١٥ مايو ١٩٩٥.

7 مقابلة، دربان، ٢٣ مارس ١٩٩٥.

8 مقابلة، كيب تاون، ١٩ مايو ١٩٩٥.

9 في ناميبيا على سبيل المثال، وجدت شبكة البيان الأساسي للنساء الناميبيات تأييدا بين كثير من الرجال والنساء في العمل السياسي. انظر: Gretchen Bauer "The Hand That Pot Can Also Run The Country": Electing Women to Parliament in Namibi". Unpublished Paper. June 2003.

10 Women in Parliament Support Unit, "Baseline Survey", Harare 2001, p.24.

11 وفقا لبيانات: the inter-Parliamentarian Union, Women in National Parliaments, www.ipu.org/wmn-e/classif .

12 Jacobsen 1995 and personal communication, November 2002.

المؤلفة فى سطور

جيسلا جيسلر Gisela Geisler

باحثة أولى في معهد كريستيان ميكلسين في بيرجن بالنرويج. حاصلة على درجة الماجستير في الأنثروبولوجيا، وعلى درجة الدكتوراه في علم الاجتماع. متخصصة في مجال النوع الاجتماعي والنساء في السياسة في بلدان جنوب أفريقيا، والأسر المعيشية وتطور الزراعة، والمضمون السياسي في الزواج، والدولة والمجتمع المدني، والآثار الاجتماعية للتكيف الهيكلي، ومراقبة الانتخابات.

من مؤلفاتها: التحرر الثاني، الضغط من أجل التمثيل السياسي للنساء في زامبيا وبتسوانا وناميبيا. والديمقراطية المتعثرة، الانتخابات العامة في كينيا ١٩٩٢. كيفية وضع معايير لأفريقيا؟ دروس من الانتخابات في زامبيا عام ١٩٩١.

المترجمة فى سطور

عزة خليل

باحثة ومترجمة. عملت في مركز البحوث العربية والأفريقيــة منــذ عــام ١٩٨٩. عملت في بحوث حول الحركات النسائية والحركات الاجتماعيــة. تعمــل الآن مترجمة في جريدة الشروق.

لها عدد من البحوث المنشورة والكتــب المترجمــة منهــا ؛ دراســـــات للنســـــاء وعن النساء في أفريقيا، تأليف أمينة ماما، القــاهرة، مركــز البحــوث العربية، وكوديسريا (١٩٩٨). نظم العمل واللبرلة. إعادة هيكلــة العلاقــات بــين الدولة والمجتمع في أفريقيا، تحرير ب. بيكمان، القاهرة، دار المحروســة للنــشر (2007). وهذا العالم لمن؟ زيف الإسلاموفوبيا. تأليف شمس إسماعيل حسن، الدار العربية للعلوم (٢٠١٠).

التصحيح اللغوى : نعمة عاشور

الإشراف الفنى : محسن مصطفى